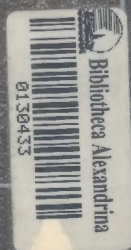


sharif mahmoud



دور القصير
في الحياة السياسية في مصر
١٩٢٦ - ١٩٥٥ م

تأليف
سماح أبو النور



دَوْرُ الْقَصْرِ فِي الْحَيَاةِ السِّيَاسِيَّةِ فِي مِصْرَ
١٩٢٦ - ١٩٥٢

سَامِي أَبُو الشُّوَر



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٥

الاخراج الفنى : كامل اشعيا

تصميم الغلاف : فتحي احمد

تمهيد

- ١ - تطور القصر كمؤسسة وأثره على دوره في الحكم .
- ٢ - دور القصر في توجيه السياسة المصرية منذ الاحتلال :
 - (أ) القصر والمسئولية الوزارية .
 - (ب) العلاقة بين القصر والانجليز بعد الاحتلال .
 - (ج) العلاقة بين القصر والحركة الوطنية .
- ٣ - أحمد فؤاد

تطور القصر كمؤسسة وأثره على دوره في الحكم :

لكي نقف على حقيقة الدور الذي لعبه القصر كمؤسسة سياسية يتعين علينا أن نلقى الضوء على التطورات التي مرت بها تلك المؤسسة والتي أسهمت في تحويلها من شخص الحاكم الى مؤسسة سياسية ، بالإضافة الى تلك العوامل التي حددت حجم تأثيرها وحكمت علاقاتها بسائر قوى الصراع الأخرى .

ففي أثناء خضوع مصر للحكم العثماني توزعت السلطة في البلاد بين قوى ثلاث أولها الباشا وهو ممثل السلطان ونائبه في حكم مصر وإدارتها ، وانحصرت اختصاصاته في رئاسة الديوان العالي وتنفيذ أوامر السلطان والمحافظة على النظام فضلا عن تطبيق قواعد الحكم العثماني في البلاد . وكانت مدة ولايته سنة واحدة تنتهي بنهايتها ما لم يصدر فرمان بتجديدها لمدة سنة أخرى (١) . ويرجع ذلك الى خشية سلاطين تركيا من انفراد ولاية مصر بحكمها أو الانفصال عن الدولة العثمانية . أما القوة الثانية التي شاركت السلطة فكانوا رؤساء الجند وهم قادة الفرق التي كانت تشكل الحامية العثمانية في مصر . ومن اجتماع هؤلاء الرؤساء يتألف مجلس شورى الباشا « الديوان العالي » (٢) . أما القوة الثالثة فتتمثل في الأمراء المماليك الذين كان اشتراكهم في السلطة بغية المحافظة على التوازن بين القوتين الآخرين ، وهؤلاء المماليك قدموا طاعتهم للسلطان فعينهم حكاما للمديريات (٣) .

(١) ليلي عبد اللطيف : الإدارة في مصر في العصر العثماني ، بحث للدكتوراه « منشور » كلية البنات - جامعة الأزهر ، القاهرة ١٩٧٨ : ص ٧٢ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق : ص ١٣٢ وما بعدها ، انظر كذلك ، عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم ، الجزء الأول ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٨٢ : ص ٣٠ .

(٣) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

ومِنذ النصف الأول من القرن السابع عشر حصل رجال الحامية العسكرية والأمراء المماليك على اقرار السلطان لما كانوا يقومون به من عزل الباشا كأمر واقع ، وفي جميع الحالات التي حدث فيها ذلك أقر السلطان اجراءهم وأرسل أوامره بعزل الباشا نزولا على رغبتهم (٤) .

وعلى ضوء ما تقدم فلا يكاد يتضح للقصر دور سياسى محدد ، خاصة وأن السلطات التي مارسها « الباشا » عملا كانت محدودة ، فضلا عن وجود قوى أخرى تتمثل في أمراء المماليك ورؤساء الجند ، كانت تعمل بشكل رقابي على « الباشا » الذي بات سيف العزل مسلطا عليه من قبل السلطان .

بيد أن استيلاء محمد على على السلطة اثر تحالفه مع الأعيان المشايخ والتجار ، قد أدى الى تبلور دور القصر ، وغدا الاستبداد من أبرز سماته خاصة بعد أن انقلب محمد على على حلفاء الأمس لينفرد عملا بالحكم . ولقد ساعده على ذلك أن الحكومة التي أقامها كانت في ظاهرها على الأقل مزيجا من « الفردية » القائمة على أساس ذلك التنظيم المركزي الذي ينتهي عند طرفه الأعلى بشخص « الباشا » ومن مبدأ « الشورى » الذي كفلت وجوده تلك المجالس المتعددة التي أنشأها محمد على ويأتى على رأسها « المجلس العالى » (٥) . ولقد أوضح قانون « السياسات » الذي صدر في عهد محمد على في يولية ١٨٣٧ تنظيم الادارة الحكومية وطبقا لذلك صارت هناك سبعة دواوين (٦) . وهذه بدورها كانت بمثابة الجهاز التنفيذي للدولة وانحصرت مسئوليتها لتكون أمام الباشا بشكل مباشر .

والواقع أن الممارسة الفعلية للحكم في ظل هذا الجهاز البيروقراطى الذى وضعه محمد على ، قد أدت الى التركيز الشديد للسلطة فى يد «الباشا» بل وأصبح مصدر كل سلطة فى البلاد ، فى الوقت الذى ارتبط القصر بشخصه بشكل مطلق .

(٤) ليل عبد اللطيف : المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٥) ويطلق عليه أسماء كثيرة منها مجلس القلعة ، أو ديوان الخديو ، أو الجمعية العمومية أو مجلس الشورى ، وكان يختص بنظر جميع المسائل الداخلية عدا المالية منها ويرأسه ناظر الديوان الخديو . انظر محمد قزاد شكرى وآخرون بناء دولة مصر محمد على ، ص ٨ وما بعدها .

(٦) وحى الديوان العالى « الخديو » والایرادات والجهادية والبحر والملاوس والقاوريات والأمر الاثرية . انظر المصدر السابق ، ص ١٦ .

ولقد امتد ذلك المفهوم أيضا الى الخديو اسماعيل الذى ربط الدولة بشخصه ربطا محكما لا يختلف كثيرا عن المفهوم الذى عبر عنه لويس الرابع عشر بقوله « الدولة أنا » . واتجه اسماعيل وهو بصدد التأكيد على سيادة الدولة أو سيادة الحاكم - طبقا لمفهومه - فى مواجهة الباب العالى بتوسيع قاعدة الاستقلال الذاتى ، وفى مواجهة النفوذ الأجنبى بالحد من مساوىء القضاء القنصلى (٧) .

الا أن تدهور الحالة الاقتصادية فى البلاد نتيجة لاسراف اسماعيل ، قد أدى الى فتح المجال للتدخل الأجنبى بشكل مباشر بدعوى حماية حقوق الدائنين من رعايا الدول . بل اننا سوف نرى أن هذا التدخل قد اتخذ مفهوما عمليا بتأليف وزارة نوبار الأولى . والتي كانت بحق أول ضربة جديدة وجهت الى نظام الحكم الأوتوقراطى فى مصر (٨) . ومن ثم فقد تقلص دور القصر بشكل حاد فى أواخر عهد اسماعيل فى مواجهة تفاقم النفوذ الأجنبى الذى انسحب أثره على القصر ذاته ممثلا فى خلع اسماعيل وتولية توفيق بدلا منه والذى أظهر استسلامه وخضوعه للنفوذ الأجنبى بل انحيازه اليه مما مهد للاحتلال البريطانى للبلاد عام ١٨٨٢ .

كأثر لهذا بدأ مفهوم ارتباط القصر بشخص الحاكم فى التحلل لتتضح بعد ذلك أبعاد الدور السياسى للقصر كمؤسسة للحكم . ولقد ساعد على تأصيل المفهوم السياسى لهذا الدور ، تلك الصراعات التى جرت فى عهدهى عباس حلمى وفؤاد بشكل أساسى . حقيقة أن النتائج قد جاءت فى أغلبها غير متفقة وصالح القصر ، وذلك يتيسر تفسيره بأن هذه الصراعات قد جرت فى اطار الهيمنة الانجليزية والوجود الاحتلالى . بالإضافة الى ذلك فلا يمكن بحال انكار أثر الحركة الوطنية التى تزايد تأثيرها بشكل واضح ابان ثورة ١٩١٩ ، وهذا بدوره أيضا قد ساعد على تبلور دور القصر السياسى .

أما عن التكوين الاجتماعى لكوادر القصر ، فلقد أصابته تغيرات واكبت تلك التغيرات السياسية التى تعرض لها القصر . فعلى امتداد حكم محمد على استولت عناصر الترك والالبان والجراكسة على المناصب الرئيسية داخل القصر وخارجه ، بعد أن استحوذت لنفسها على ملكيات واسعة من أبعديات وجفالك ، وعاشت كطبقة حاكمة مترقعة عن الشعب ،

(٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والسالة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٩

(٨) المصدر السابق : ص ٧٠ .

حقيقة أن بعضاً من العناصر المصرية المثقفة لم يكن لها انتماء لهذه الطبقة ،
الا أن الأخيرة قد استطاعت أن تحتويها بعد ذلك . ومن ناحية أخرى فإن
تغلغل النفوذ الأجنبي في مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر قد فتح
ال مجال ل أحداث تغيرات أخرى في ذلك التكوين كان من أثره تقليص دور
عناصر الترك والألبان والجراسية ، لكي ترثه عناصر أوروبية أخرى
انجليزية وفرنسية كما حدث في عهدي سعيد واسماعيل ، كذلك فإن
ثقافة الجالس على العرش كانت عاملاً آخر ل أحداث ذلك التغير ، ففؤاد
- ذو الثقافة الإيطالية - قد التحق بوظائف القصر في عهده ، العديد من
الإيطاليين الذين انضموا إلى العناصر الأوروبية الأخرى داخله ومن ثم فيمكن
القول بأن القصر على امتداد العهد منذ محمد علي وحتى فؤاد كان معزولاً
طبقياً تماماً عن البلاد .

عند هذا الحد ينبغي علينا لقاء الضوء على تطور الصراع على العرش
باعتباره أساساً لبنية القصر السياسية . فلقد تمخض الصراع بين محمد
والدولة العثمانية في النهاية عن صدور فرمان ١٣ فبراير ١٨٤١ يجعل
ولاية مصر عثمانية كباقي ولايات الدولة على أن يتم اختيار الوالي الجديد
عن طريق الباب العالي ، الا أن محمد علي طلب من الدول الأوروبية التدخل
لدى السلطان الذي اضطر تحت ضغوط هذه الدول إلى جعل وراثة العرش
للأكبر سناً من سلالة محمد علي من المذكور وصدر بهذا التعديل فرمان
أول يونية ١٨٤١ (٩) .

وكان ذلك ايذاناً بتحول الصراع « الخارجى » على عرش مصر إلى
صراع « داخلى » بين أفراد أسرة محمد علي ، فمنذ أواخر عهده تصاعد
الصراع على العرش وبدأ الاتجاه إلى أن يقصر الحاكم هذا الحق على أبنائه
فقط مما أدى إلى أحداث صراعات وانقسامات داخل معسكر الأسرة
العلوية ، ففي عهد عباس الأول تزايدت كراهيته لأفراد أسرته حتى اضطر
سعيد باشا وارث الملك من بعده إلى التزام العزلة بالاسكندرية (١٠) .
وإساءة اسماعيل ألظن بأفراد أسرته فيغير نظام وراثة العرش ليضعه في
ذريته ، فحرم منها شقيقه مصطفى فأصله واضطره إلى الهجرة بعد تصفية
أهلاكه ، وتزايد العداء بينه وبين عمه الأمير عبد الحليم الذي هاجر هو

(٩) عبد الرحيم الرافعى : عصر محمد علي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٥٩ ،

ص ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(١٠) عبد الرحمن الرافعى : عصر اسماعيل ، الجزء الثانى ، الطبعة الثالثة ، القاهرة

١٩٨٢ : ص ٣٠٢ .

الآخر الى الأستانة وعهد الى تدبير عدد من المؤامرات للاستيلاء على العرش (١١) .

وفي أولى سنوات حكم توفيق تدخلت انجلترا وفرنسا لمصلحته ضد الباب العالي في محاولاته لحرمان توفيق من الحكم وتعديل مستند الخديوية ليؤول الى الأمير حليم (١٢) . وسوف نرى كيف وقفت انجلترا مرة أخرى في مواجهة أطماع الباب العالي عند تولية عباس حلمي منصب الخديوية . ولا ريب أنه في إطار الاتفاق الودي مع فرنسا عام ١٩٠٤ وما تلا ذلك من اعلان الحماية على البلاد عام ١٩١٤ ، قد أتاحت لانجلترا فرصة الانفراد بالسلطة على العرش وجرى تعيين حكام مصر وعزلهم بموجب « تبليغات بريطانية » وهذا ما حدث لكل من عباس حلمي وحسين كامل ومن بعدهما فؤاد .

ولا ريب أن تلك المخاطر الداخلية والخارجية التي كانت تهدد العرش قد جعلت فؤاد يوجه اهتمامه الى تأمين وراثته العرش في ذريته تجنباً لأية صراعات قد تنشأ في المستقبل ، ساعده على ذلك ما أبدته بريطانيا من اهتمام بتلك المسألة ، فأصدر « أمراً كريماً » يحدد نظام العرش ، وجعل ولايته الى أكبر أبنائه ، ثم أكبر أبناء ذلك الابن ، حتى اذا توفي أكبر الأبناء قبل أن ينتقل اليه الملك كانت الولاية لأكبر أبنائه ولو كان للمتوفى أخوة، وحدد الولاية بالفعل من بعده لابنه «فاروق» (م٢)، وراح بعد ذلك يحدد اجراءات تشكيل هيئة الوصاية والطبقات التي تختار منها وجعل موافقة البرلمان رهناً لنفاذ ذلك الاختيار (م١٠) ، (١٣) . وتلا ذلك بأن أصدر قانوناً يوضع نظام الأسرة المالكة يحدد من ينحصر فيهم لقب الامارة (م٢) ، وكذا نظام توارث اللقب (م٣) ، وأعطى للملك الحق المطلق في توزيع المبلغ المعين في ميزانية الحكومة على أعضاء الأسرة المالكة ، وكذا تعديل أو قطع تلك المخصصات عن مستحقيها (م٧) ، (١٤) . ومن ثم فقد نجح فؤاد في اخضاع الأسرة العلوية لنفوذه وهى مصدر رئيسى لتهديد العرش ، وبهذا قضى على احتمالات الصراع عليه الى حد بعيد .

(١١) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(١٢) صلاح عيسى : الثورة العربية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٦٥ وما بعدها .

(١٣) الملكة المصرية ، مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢ ، أمر كريم رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ (صادر في ١٣ ابريل ١٩٢٢) .

(١٤) الملكة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم المتعلقة بالشئون العامة لسنة ١٩٢٢ قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ يوضع نظام الأسرة المالكة .

ونتيجة بعد ذلك الى استكمال مقومات الهيكل الداخلى للقصر وتنظيمه لكي يتمكن من ممارسة دوره كطرف أصيل فى الصراع على السلطة ويحقق لفؤاد غاياته فى الحكم المطلق . ومن ثم فقد احتوى على العديد من الإدارات والدوائر منها :

١ - ديوان الملك :

ويأتى على رأس الجهاز البيروقراطى للقصر وهو الوسيط بين الملك من جهة والسلطة التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى . ويختار رئيس ديوان الملك عادة من بين رؤساء الوزارات أو الوزراء السابقين ، ويكون بدرجة وزير ويعاونه « وكيل الديوان » بدرجة وكيل وزارة . ومن أبرز من تولوا منصب رئيس الديوان توفيق نسيم وأحمد زيور وعلى ماهر . وكانت لجنة الدستور قد اقترحت فى مشروعها (م ٥٦) أن تكون الصلة بين الملك والوزراء رأسا وبالأذات . . . « وكان من شأن هذا النص أن يقرر حقا للوزراء تمتنع معه الوساطة وسوء الفهم ولكنه لم يحظ بالموافقة عليه ، فأسقط من مواد الدستور وبقيت للديوان أهميته وفاعليته (١٥) وإذا كان فؤاد قد استطاع أن ينفرد بتعيين رئيس الديوان أو وكيله قبل اصدار دستور ١٩٢٣ ، عندما عين توفيق نسيم رئيسا للديوان فى إبريل ١٩٢٢ ، فضلا عن تعيين حسن نشأت وكيلًا للديوان فى ٧ أكتوبر ١٩٢٢ (١٦) ، وذلك دون استشارة عبد الخالق ثروت رئيس الوزراء وقتذاك ، إلا أن أعمال دستور ١٩٢٣ ، وما نص عليه من تولى الملك سلطته بواسطة وزرائه (م ٤٨) ، قد أفضى الى نزاع خطير مع الوزارة الدستورية الأولى . عندما أراد الملك تعيين حسن نشأت وكيلًا للديوان - مرة أخرى - دون الرجوع الى الوزارة ، مما جعل فؤاد يتراجع ويضطر الى تعديل الأمر الملكى القاضى بهذا التعيين بعد أن وقع عليه سعد زغلول بصفته رئيسا للوزارة (١٧) . ودخلت بريطانيا - كطرف ثالث - فى تعيينات القصر تارة لتقصى حسن نشأت من القصر بدعوى تهديد مصالحها ، وأخرى لكى تفرض أحمد زيور رئيسا عام ١٩٣٤ م . يفهم من هذا أن الصراعات التى

(١٥) مذكرات حسن يوسف ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٤ ، ١٦ .

(١٦) المملكة المصرية ، مجوعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢ : الأمر الملكى رقم ٧٦

لسنة ١٩٢٢ (٧ أكتوبر ١٩٢٢) .

(١٧) المملكة المصرية ، مجوعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ ، الأمر الملكى رقم ٦٩

لسنة ١٩٢٤ (٨ نوفمبر ١٩٢٤) .

دارت حول منصب رئيس الديوان قد خرجت به عن « الطابع الإدارى »
لكى يصبح ذا « طابع سياسى » . ويتبع ديوان الملك عددا من الإدارات
هى : -

(أ) الإدارة العربية :

وتتولى اعداد المذكرات التى ترفع الى الملك فى شئون الدولة ومراجعة
المراسيم والأوامر الملكية التى ترد من الوزارات عن تعيينات وتنقلات
ضباط الجيش وأعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى والأزهر والمعاهد
الدينية وتختص أيضا بعرض البرقيات الواردة من وزارة الخارجية
وتلخيص تقارير السفارات والقنصليات المصرية .

(ب) الإدارة الأجنبية :

وتقوم بأعداد ملخص لأقوال الصحف المحلية التى تصدر باللغات
الأجنبية وما ينشر عن مصر فى صحف الخارج ، والإشراف على قسم
المحفوظات التاريخية وترجمة محتوياتها من اللغة التركية الى العربية .

(ج) ادارة الأوسمة :

وتمنح الأوسمة والأنعامات والرتب طبقا لشروط معينة وذلك
بموجب مذكرة تعرض على الملك وترسل الى ادارة التوقيع بعد الموافقة
عليها لتحرير البراءات الخاصة بها .

(د) ادارة التوقيع :

وتتولى تحرير الأوامر الملكية وبراءات كبار الضباط وبراءات الرتب
والنياشين وألقاب الشرف الأخرى كذلك تتولى الإشراف على شئون مجلس
البلاط .

(هـ) ادارة الحسابات والمستغدين :

تتولى اعداد ميزانية الديوان وصرف المخصصات لأعضاء الأسرة
الملكية وشئون العاملين فى دواوين القصر وحفظ ملفاتهم « عدا ديوان
الخاصة والأوقاف الملكية » .

(و) ادارة المحفوظات والالتماسات :

وتتولى أعمال ترتيب الأرشيف العام وحفظ الأعمال اليومية والمذكرات التي ترد من الوزارات في شئون الدولة وبها قسم خاص للمحفوظات ذات النصفة السرية وقسم للالتماسات التي ترد من الأفراد والهيئات .

ويلحق بالديوان مكتب السكرتير الخاص للملك وينحصر عمله في تبادل البرقيات مع ملوك ورؤساء النول العربية والأجنبية في المناسبات المختلفة .

٢ - ديوان كبير الأمناء :

يرأسه كبير الأمناء ويعاونه أربعة أمناء وخمسة « تشريفاتيه » ، ويختص بأجراء المراسم والتشريفات وكذا ترتيب زيارات الملك للدول الأجنبية وإصدار البلاغات الرسمية وتسجيل أسماء الزائرين ، وعرض طلبات من يرغب منهم في مقابلة الملك .

٣ - ديوان كبير الياوران « الحاشية العسكرية » :

يتولى ادارته كبير الياوران ويعاونه خمسة ضباط يمثلون الجيش والبحرية والطيران ، ويعتبر قائدا للقوات العسكرية المنوط بها تأمين الملك وحمايته وعادة ما يحضر مقابلات تقديم السفراء لأوراق اعتمادهم .
١. يوقع على وثائقهم كشاهد وتتبع ديوان كبير الياوران ادارة « الركائب الملكية » ، (١٨) .

٤ - ديوان الخاصة الملكية والأوقاف الخصومية :

ويرأسه ناظر الخاصة ويتولى الاشراف على الأوقاف الخاصة بالملك وأمرته و توجيه الاتفاق من عائدها ، وقد كانت تلك الأوقاف خاضعة لوزارة الأوقاف الا أن فؤاد سحب ذلك الاشراف ليعود للقصر ، حتى يبتعد بأملاكه عن الرقابة الحكومية ، وكان يتم تعيين ناظر الخاصة بأمر ملكي .
ومن أبرز من تولوا هذا المنصب في عهد فؤاد ، زكى الأبراشي (١٩) . حيث

(١٨) مذكرات حسن يوسف ، ص ١٥ - ١٧ .

(١٩) للملكة الصرية ، مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٧ ، الأمر الملكي رقم ٨٠ لسنة ١٩٢٧ .

قضى سبع سنونات بمنصبه أنشأ خلالها المزارع الملكية فى أنشاص واستطاع أن يستثمرها ويبنى لقواد ثروات طائلة منها (٢٠) ، ولقد تمكن الأبراشى خلال وجوده بالقصر من أن يوسع اختصاصاته ويثبت نفوذه فى شئون الحكم والإدارة - كما سيرد ذكره - على نحو اضطر معه المندوب السامى الى التدخل لأبعاده عن القصر كما فعل مع حسن نشأت من قبل .

٥ - مجلس البلاط :

ويتولى الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين أعضاء الأسرة المالكة . ولقد تضمن قانون نظام الأسرة المالكة تشكيل مجلس البلاط ويؤلف من أمير من الأسرة المالكة من أقرب أقرباء الملك ويعين بأمر ملكى ، ورئيس مجلس الأعيان ، فإن لم يوجد فأحد كباراء الدولة الحاملين لرتبة الرئاسة أو الامتياز ووزير الحقانية ورئيس الجامع الأزهر ورئيس محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة ورئيس المحكمة الشرعية العليا ومفتى الديار المصرية ويشترط أن يكونوا مسلمين (م٨) ، وراح القانون يحدد اختصاصات المجلس وصلاحياته فيما يتصل بالخلافات التى تقع بين أعضاء البيت الملك بما فى ذلك الأمور الشرعية وتكون أحكام المجلس نهائية ويكون له كل ما للمحاكم الشرعية والمجالس الحسبية من اختصاصات وسلطة (م١١) ، ويكون رأى المجلس استشاريا إذا ما اتخذ الملك قرارا بحرمان أحد أفراد الأسرة المالكة من لقبه لعدم جدارته بالانتساب إليها (م١٣) ، (٢١) . ولقد استخدم فؤاد هذا الحق فعلا عندما قام بتجريد النبيل سعيد حليم من لقبه يدعى ارتكابه أمورا تخل بكرامة مركزه (٢٢) . واستخدم هذا الحق مرة أخرى عندما أصدر النبيل عباس حليم ، نداء الى الأمة فى ٢ أكتوبر ١٩٣٠ - اثر استقالة الوزارة النحاسية الثانية - أيد فيه الوفد وهاجم حل البرلمان وإعلان دستور ١٩٣٠ ، فما كان من فؤاد الا أن أصدر أمرا ملكيا بتجريده من لقبه ومن امتيازاته (٢٣) . الى جانب ذلك فقد صدرت لائحة مجلس البلاط تحدد أسلوب عمله فنصت

(٢٠) كريم ثابت : الملك فؤاد ، ملك النهضة ، القاهرة ١٩٤٤ ، ص ١٢٤ وما بعدها .

(٢١) المملكة المصرية : القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ (الخاص بوضع نظام الأسرة

للملكة) .

(٢٢) المملكة المصرية : مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٤ أمر ملكى رقم ٣٩ لسنة

١٩٢٤ (١٤ مايو ١٩٢٤) .

(٢٣) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية السابعة عام ١٩٣٠

ص ١٣٥٥ .

على انعقاده بديوان الملك في القاهرة أو الاسكندرية وألا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل ، فاذا كان الانعقاد للنظر في أمر من الأمور الشخصية وجب أن يحضره الأعضاء الشرعيون الثلاثة (م ١١) . كما نصت اللائحة على أن تكون الجلسات غير علنية (م ١٤) ، (٢٤) .

وصفوة القول فان القصر كمؤسسة للحكم في عهد فؤاد ، لم يكن في واقع الأمر سوى امتداد للنظام البيروقراطي الذي أرسى محمد علي دعائمه الا أنه ينبغي الإشارة الى أن افراد محمد علي بالسلطة بعد أن قضى على خصومه انما جاء في اطار ارتباط القصر بشخص الحاكم . ولسوف نرى أنه في ظروف الوجود الاحتلالي وتزايد حركة المد الوطني ، أن فؤاد قد شاركه سلطة القرار وتنفيذه ، رجال من صنائعه كونوا فيما بينهم ما يشبه « إدارة » داخل القصر . الا أن ذلك التطور الحادث في مفهوم ممارسة الحاكم لسلطاته ، لم يكن يحمل بحال معنى المساس بالمضمون الاستبدادي لسلطة القصر . وبعبارة أخرى فلقد ظل القصر في كافة أطواره أداة الحكم الاستبدادي في البلاد .

(٢٤) الملكة المصرية : مجموعة الأوامر الملكية لسنة ١٩٢٢ ، أمر ملكي رقم ٦٣ خاص بلائحة مجلس البلاط .

دور القصر في توجيه السياسة المصرية منذ الاحتلال

القصر والمسئولية الوزارية :

ترتبط نشأة المسئولية الوزارية في مصر بتدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد أثناء عهد اسماعيل ، وما ترتب على ذلك من استمرار الضغط الأوروبي لضمان سداد الديون .

وقدمت بالفعل « لجنة التحقيق العليا الأوروبية » في يناير ١٨٧٨ وذلك لبحث أسباب العجز في إيرادات البلاد ، واقتراح أوجه العلاج لها . وانتهت اللجنة الى أن أسباب الفوضى المالية التي تردت فيها البلاد ، إنما ترجع أساسا الى السلطات المطلقة التي يمارسها الخديو .

وانطلاقا من هذا المفهوم بدأ السعى لانشاء هيئة نظارة مستقلة بعيدة عن نفوذ الخديو بل وقادرة على مقاومته (٢٥) . وكان أن شرع نوبار بالفعل في تشكيل أول « نظارة مسئولة » في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ، وضمت اثنين من الأجانب هما ريفرز ويلسون للمالية والمسيو دى بلينيير للأشغال ، وصار حكم البلاد في يد الوزيرين الأوروبيين فعلا (٢٦) . وهنا تبدو المفارقة التاريخية في أن انشاء نظام النظارة في مصر لم يكن دعما للحركة الوطنية ، بل تكريسا للنفوذ الأجنبي ، بمعنى أن هذا التطور وإن أدى الى الحد من الحكم الفردي للخديو ، إلا أن ذلك كان لمصلحة القوى الأجنبية التي انتقلت اليها السلطة من خلال النظر (٢٧) . وعندما تقررت المسئولية الوزارية - النظرية - في عهد وزارة نوبار ، لم تكن تعنى

(٢٥) يوتان ليب رزق ، تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) ، القاهرة

١٩٧٥ ، ص ٥٣ .

(٢٦) عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل ، الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ،

١٩٨٢ ، ص ٨٦ .

(٢٧) علي الدين هلال ، السياسة والحكم في مصر ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٤٨

مستولية النظار منفردين أو مجتمعين أمام المجالس النيابية ، طبقا للمفهوم الدستوري السليم . وإنما عنت تضامن أعضاء مجلس النظارة ومسئوليتهم أمام الخديو (٢٨) . وإزاء تكليف الخديو توفيق لشریف بتأليف النظارة في ٥ يولية ١٨٧٩ ، فما كان منه إلا أن عهد الى وضع اللائحة الأساسية لمجلس الشورى والتي حددت « المسئولية الوزارية » لتكون أمام المجلس إلا أن توفيق رفض التصديق على اللائحة — بإيعاز من انجلترا وفرنسا — بل ووصفها بأنها « ديكور مسرحي » وترتب على ذلك استقالة نظارة شريف في ١٧ أغسطس وتولى توفيق رئاسة مجلس النظار مخالفا بذلك النظام الذى قرره مرسوم ١٨ أغسطس ١٨٧٨ والذى يقضى بإنشاء مجلس النظار كهيئة مستقلة عن الخديو (٢٩) .

ولتأصيل مسئولية النظارة أمام الخديو أصدر أمرا في ٢٨ أغسطس ١٨٧٩ بإلغاء مجلس النظارة وإبطاله ومسئولية كل ناظر أمام مجلس برئاسة الخديو (٣٠) وإزاء ضغط العربيين عهد توفيق الى شريف بتأليف نظارته الثالثة في سبتمبر ١٨٨١ ، وتم انتخاب مجلس النواب على مقتضى اللائحة الأساسية لعام ١٨٦٦ . إلا أنه سرعان ما نشب خلاف بين النظارة والمجلس حول حقه فى اقرار الميزانية ، فقد اعترض المراقبان الانجليزى والفرنسى فى مذكرة قدمها الى شريف باشا فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ ، على مطالبة مجلس النواب بحق تقرير الميزانية ، حتى ولو كان هذا الحق مقصورا على المصالح التى تخصص إيراداتها للدين العام ، فقد كان ذلك فى نظرهما من شأنه الاضرار بالمصالحات المقررة للدائنين . وتطورت الأزمة بالفعل على نحو أدى الى استقالة الوزارة الشريفيه الثالثة ، لكى تخلفها وزارة البارودى فى فبراير ١٨٨٢ لتؤيد حق المجلس فى اقرار الميزانية . وفى ٧ فبراير ١٨٨٢ صدرت اللائحة الجديدة لمجلس النواب والتي أقرت مسئولية النظارة أمام المجلس بشكل تضامنى على « أن يكون كل ناظر مسئولا عن الاجراءات المتعلقة بنظارته ، وهكذا تصبح النظارة مسئولة فرديا وجماعيا » (٣١) .

(٢٨) يونان ليب رزق المصدر السابق ص ١٣ .

(٢٩) تيودور روتشتين ، تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على اسد شكرى ، القاهرة ، ١٩٢٧ . ص ١٩٠ ، يونان ليب ، المصدر السابق ص ٧٥ وما بعدها .

(٣٠) يونان ليب ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٣١) على الدين خليل ، المصدر السابق ، ص ٣٣ - ٣٥ .

وعلى ضوء هذا يمكن القول بأن الوزارة - قبل الاحتلال البريطاني - وإن أصبحت نظرياً مسئولة أمام القصر ، إلا أن النفوذ الأجنبي قد باشر ذلك عملاً ودون مسوغ ، وتأتى له ذلك عن طريق الاشتراك الفعلي فى النظارة كما حدث فى نظارة توبار الأولى - أو عن طريق المراقبين الماليين ، بل وراح يحجر على المجلس حقّه فى مساءلة النظارة فى أمور الميزانية - كما حدث أثناء وزارة شريف الثالثة - بيد أنه لا يمكن إنكار أن القوى الوطنية من مواقعها فى السلطة - أثناء وزارة البارودى - قد استطاعت تطبيق مبدأ « المسئولية الوزارية » بالمفهوم الصحيح لكى تصبح أمام مجلس شورى النواب وكان من الطبيعي أن يثير ذلك سخط الأطراف الأخرى وتمثل ذلك بالفعل فى المذكرة المشتركة التى أرسلتها إنجلترا وفرنسا للخديو الذى قبلها بما تضمنته من مطالب كان أهمها طلب استقالة نظارة البارودى (٣٢) .

الا أن الاحتلال البريطاني للبلاد عام ١٨٨٢ قد أفضى الى نتيجة هامة هي أن دار المعتمد البريطاني قد انفردت وبشكل مطلق بسلطة القرار السياسى وامتد ذلك ليس على « التشكيل الوزارى » فحسب بل امتد أيضاً ليشمل جانب « العمل الوزارى » (٣٣) وتوسعت فى ذلك عن طريق المستشارين الانجليز فى النظارات المختلفة وهؤلاء بدورهم باشرؤا نفوذ النظار أنفسهم (٣٤) . وظهر أثر ذلك واضحاً على نظارة شريف الرابعة وهى التى تلقت التبليغ البريطانى الشهير ومؤداه أن على النظارة والمديرين ضرورة اتباع نصائح ممثلى حكومة جلالة الملكة أو التخلي عن مناصبهم (٣٥) .

وكان من الطبيعي والأمر هكذا أن يصطلم عباس حلمى بالمعتمد البريطانى وهو بصدد ممارسة حقوقه فى اختيار النظار أو عزلهم ، من ذلك فقد ساءت علاقة الخديو عباس بمصطفى فهمى - رئيس النظار آنذاك - الى حد كبير فى الوقت الذى ارتبط فيه بصلات وثيقة مع المعتمد البريطانى - اللورد كرومر - وصلت الى حد الخضوع المشتم بالضعف - كما يقول عباس حلمى فى مذكراته - بل يعتمد فى بقاء وزوراته على تعضيده (٣٦) فما كان من الخديو عباس إلا أن أقال نظارة مصطفى فهمى

(٣٢) يونان ليبى ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٣٣) المصدر السابق : ص ٢٢ .

(٣٤) عباس العقاد ، سمع زغلول ، سيرة وتحية ، ص ١٠٧ - ١٠٩ .

(٣٥) على الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٣٦) عباس حلمى ، مذكرات ، جريدة المصرى ، ٩ ابريل ١٩٥١ .

Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer, V II., 72.

واقام بدلا منها وزارة حسين فخرى في ١٥ يناير سنة ١٨٩٣ : دون استشارة اللورد كرومر ، الذى كان ينظر الى مصطفى فهمى كرجل قدير ومساعد مخلص وراحت دار المعتمد توضح وجهة نظرها للخديو فى المسألة من أنها تنتظر أن يؤخذ رأيها فى مثل هذه المسائل الحيوية ، خاصة وأنه لا تبدو أى ضرورة للتغيير فى الوقت الحاضر ، ومن ثم فإنها لا توافق على تعيين فخرى باشا ، الذى استقال بالفعل وتعين مصطفى رياض رئيسا للنظار كحل وسط (٣٧) . حتى محاولة السلطان فؤاد لاقضاء وزيرين من وزارة حسين رشدي الثالثة - كما سيرد ذكره انتهت الى حل وسط يحفظ وجهه السلطان دون أن يكون فى ذلك أدنى مساس بالنفوذ البريطانى .

وعلى الرغم من ذلك فقد سمح النفوذ البريطانى للقصر أحيانا بقدر من المشاركة فى سلطة القرار وظهر أثر ذلك عندما وقع اختيار عباس حلمي على بطرس غالى رئيسا للوزارة خلفا لمصطفى فهمى ، ورغم مخاوف جورست - المعتمد البريطانى - من ذلك الاختيار الا أن الخديو قد نجح فى اقناعه بكفاءة الرجل فضلا عن مصريته وكأثر لذلك وافقت الحكومة البريطانية على هذا الاختيار (٣٨) .

وينبغى أن نقرر أن تلك المشاركة من القصر تمت فى مرحلة الوفاق بين عباس وجورست ، ومن ثم فإن هذه النتيجة لا تعزى بحال الى نجاح الخديو فى صراعه ضد الجانب البريطانى ، بل ترجع الى التغيرات التى طرأت على السياسة البريطانية ذاتها . كذلك فإن تلك المشاركة قد اتصلت « بالتشكيل الوزارى » دون أن يمتد أثرها الى « العمل الوزارى » وهو المجال الحقيقى لتنفيذ القرار فضلا عن ذلك فتلك المشاركة قد جرت فى التحليل الأخير فى اطار الهيمنة البريطانية .

ولا ريب فى أن اعلان الحماية على مصر وفرض الأحكام العرفية عليها ، أمور قد هيأت الظروف لتزايد النفوذ البريطانى فى ذلك الوقت ، بل امتد أثره الى القصر ذاته ، وتمثل ذلك فى خلع عباس حلمي وتعيين حسين كامل سلطانا خديويا بدلا منه . ومن ناحية أخرى كان توقف

(٣٧) وجيه لاميلا ، فى سبيل الاستقلال ، ترجمة ميخائيل بشارة ، القاهرة ،

١٩٤٥ : ص ٥٢ ، على الدين هلال ، للسنة السابق ، ص ٥١ - ٥٢ .

(٣٨) أحمد شفيق ، مذكراتي فى نصف قرن ، الجزء الثانى ، القسم الثانى :

ص ١٥٨ - ١٦٢ .

نشاط الجمعية التشريعية يعنى أن المسئولية الوزارية قد انتقلت لتغدو أمام المندوب السامى ، وهذا ما حدث بالفعل - حتى تلك المحاولات التى جرت من قبل القصر أو القوى الوطنية بعد نهاية الحرب الأولى وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، للسيطرة على الوزارة أو المشاركة فى سلطة القرار قد أجهضت تصامها فى ظل استئثار الوجود الاحتلال بالسلطة .

إلا أن التغيرات السياسية والتشريعية التى تعرضت لها البلاد وتمثلت فى إصدار بريطانيا لتصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد ، وما تلا ذلك من إعلان دستور ١٩٢٣ ، هذه التغيرات قد أثرت بشكل خاص سواء على المسئولية الوزارية أو سلطة القرار وبمعنى آخر فقد أفضت الى نتيجتين غاية فى الأهمية ينبغى تقريرهما ، الأولى أن الوجود الاحتلالى لم يعد ينفرد بالسلطة بعد أن دخل كل من القصر والقوى الوطنية كإطراف أصيلة فى الصراع ، والذي اتخذ بدوره أشكالا حادة لم تشهدها الساحة من قبل منذ الاحتلال البريطانى ، أما النتيجة الثانية ، فإن المسئولية الوزارية قد تحددت بشكل حاسم لتكون أمام البرلمان بمقتضى الدستور .

وعلى الرغم من ذلك فإن الممارسة العملية فى إطار تلك التغيرات قد جعلت الصراع على السلطة بين القصر والقوى الوطنية يمتد فى محاولة السيطرة على الوزارة بشكل رئيسى باعتبارها أداة تنفيذ القرار . وإذا كانت موجة التدخل البريطانى - بمقتضى التصريح - قد انحسرت إلا عن المسائل التى تمس التحفظات الأربعة أو تهدد الوجود البريطانى ذاته إلا أنها راحت - على سبيل المثال - تمارس ضغوطا متواصلة لاسقاط الوزارة الدستورية الأولى اثر حادثة مصرع السردار .

العلاقة بين القصر والانجليز بعد الاحتلال :

من تتبع أصول العلاقة بين القصر والانجليز منذ الاحتلال البريطانى وحتى إصدار تصريح ٢٨ فبراير ، تتضح سمة بارزة لها وهى أن القصر قد دار فى فلك السياسة البريطانية ، وأن حركته لم تخرج بحال عن الاطار العام لتلك السياسة . حقيقة وإن كان توفيق قد استسلم بشكل مطلق لرغائب الوجود الاحتلالى إلا أن ثمة محاولات قد جرت على يد عباس حلمى وثؤاد لدرء مظاهر تبعية العرش للاحتلال وذلك بصدد التأكيد على نفوذ القصر وسلطته كمؤسسة سياسية إلا أن الوجود الاحتلالى ذاته ظل أداة إحباط لتلك المحاولات .

فلقد ادى تزايد النفوذ الأجنبي الى عزل اسماعيل وتولية توفيق بدلا منه ، ومن جهة أخرى كانت أطماع الباب العالي مجالا آخر لهذا النفوذ لكي يؤكد وصايته على العرش ، من ذلك أنه عندما تولى توفيق العرش فى يولية ١٨٧٩ ، لم يصدر الباب العالي فرمان التولية للخديو ، وكان يسعى الى سحب الامتيازات التى أعطيت لمصر فى فرمان ١٨٧٣ فى مقابل موافقة الدول على عزل اسماعيل الا أن الدول صاحبة الامتياز لم ترض عن هذه الخطة وعارضت الباب العالي وأخيرا قر الرأى على تأييد الامتيازات السابقة ما عدا الاتفاقات التجارية ، فقد تحتم أن يخبر بها الباب العالي (٣٩) . من أثر ذلك أن شعر توفيق بما للدولتين من فضل بسبب محافظتهما على حقوق العرش ، وراح يعمل فى مقابل ذلك على افساح المجال لتصعيد النفوذ الأجنبي فى البلاد ، وفى ٤ سبتمبر ١٨٧٩ تم تعيين مراقبين باشرا أعمالهما وقدموا للخديو اقتراحا بتعيين لجنة لتصفية الدين المصرى ، وبعد محادثات مع الدول صاحبة الشأن تعينت اللجنة بالفعل (٤٠) .

هذا التخاذل من جانب توفيق للنفوذ الأجنبي قد أثار موجة من التذمر والسخط ظهرت بصورة أكثر حدة فى الجيش ، الأمر الذى تمخض عنه فى النهاية اندلاع الثورة العرابية والتى تمكنت القوات البريطانية من القضاء عليها واحتلال البلاد (٤١) . بدأت مظاهر استسلام القصر فى مواجهة الاحتلال البريطانى تأخذ مفعولها عمليا ، تمثل فى قيام توفيق بأصدار « دكريتو » بالغاء الجيش المصرى ومحاكمة العرابيين ، بل اننا سوف نرى أن تعيين قائد عام انجليزى وضباط انجليز للجيش المصرى انما كان بطلب الخديو توفيق (٤٢) .

وعلى الرغم من أن الخديو عباس قد اصطدم بأطماع الباب العالي عند توليه الحكم كما حدث لتوفيق من قبل ، الا أن ذلك لم يثن عباسا

(٣٩) أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن الجزء الاول ص ٩١ .

(٤٠) محمد حسين هيكل ، تراجم مصرى وغربية ، ص ٨٠ .

(٤١) لمزيد من التفاصيل عن مقدمات الثورة العرابية ونتائجها انظر أمين سعيد ، تاريخ مصر السياسى ، ص ١١٤ وما بعدها . تيودور روتشتين ، فصول من المسألة المصرية ، ص ٩٩ ، لنفس المؤلف أيضا ، تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده ، ص ٣١٨ وما بعدها . صلاح عيسى ، الثورة العرابية ، ص ١٠٠ وما بعدها . أحمد شفيق ، مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الأول ، ص ١٣٨ وما بعدها .

(٤٢) عبد العظيم رمضان ، الجيش المصرى فى السياسة ، ص ٣٠ ، يونان لبيب الحسنى السابق ص ١١٤ .

عن الوقوف أمام محاولات بريطانيا لفرض وصايتها على القصر بعد أن حاولت أن تستثمر صراعه مع الآستانة لصالحها فقد صدر فرمان تولية عباس الحكم وقد انتزعت من حدود مصر شبه جزيرة سيناء بما في ذلك العقبة ، ومن ثم راحت بريطانيا تضغط على الباب العالي ، وتمنح عن ذلك إعادة شبه جزيرة سيناء الى مصر بإرادة سلطانية في ١٨ أبريل ١٨٩٣ (٤٣) .

واضح أن الخديو قد أدرك أن مساعي بريطانيا لدى الباب العالي في هذا الصدد إنما كانت تصدر عن تخوفها من أن يمتد النفوذ التركي الى قناة السويس ، دون النظر الى مصالح العرش الحقيقية . ومن ثم بدأ في تنفيذ السياسة التي اعتزمها فعمد الى التودد للبلاد وزيارة أقاليمها ، فضلا عن تغيير أفراد حاشيته الذين ارتبطوا بصلات قوية مع المعتمد البريطاني على نحو دعا كرومر الى الاعتقاد بأن المبادئ العربية قد عادت للظهور تحت ظلال الخديوية ، بالإضافة الى ذلك فقد راح يتغاضى عن اتجاهات تركيا للافتتات على حقوقه - كما مر بنا - ودأب على زيارتها وتوطيد علاقته بالسلطان أملا في تقوية مركزه في صراعه المرتقب ضد الاحتلال البريطاني (٤٤) . ومن ثم فقد كان نشاط عباس حلمي باعثا لقلق كرومر ، بعد أن ظهر له عزوفه عن الدور الذي رسمه له لكي يكون مجرد دمية (٤٥) - ومن جهة أخرى اتجه عباس الى توطيد علاقته بالجيش لكي يضمن ولاءه من جهة ولاستخدامه كأداة ضغط في مواجهة المعتمد البريطاني من جهة أخرى (٤٦) .

(٤٣) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني ، القسم الثاني : ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، يوسف خليل تطور الحركة القومية في مصر (١٨٨٢ - ١٩١٩) : ص ٢١١ (٤٤) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، التمهيد الجزء الأول ، ص ٣٠ - ٣١ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى تاريخ مصر السياسي من الاحتلال حتى المعاهدة ص ٢٠ .
Marlowe, J., Cromer in Egypt, p. 222. (٤٥)

(٤٦) ويمتدح عباس حلمي في مذكراته بأنه كان يبيت الجواسيس في المدارس الحربية وفرق الجيش وبيت السردار . وكان يتصل بالجيش عن طريق المشايخ كما شرع في تعيين محمد ماهر باشا وكليلا للحربية وأنه قد استهدف من وراء ذلك الاستعانة به في التفرقة بين الجيش وضباطه الانجليز وتقويض سلطتهم فيه من جهة وإيجاد نوع من الاشراف الفعلي على نظارة الحربية انظر مذكرات عباس حلمي جريدة المصري : ٣ مايو ، ٤ مايو ١٩٥١ .

ولم تكن حادثة الحدود (٤٧) ، سوى أثر مباشر لاهتمامات الخديو عباس بالجيش ، الا أن الآثار السيئة التي تمخضت عن الأزمة قد تركت آثارا سلبية على آمال الخديو التي كان يعلقها على الجيش ، عبر عنها في مذكراته بأنها « قد اضطرته الى العدول عن نشاطه بشأن الجيش الذي صار منذ ذلك اليوم مشلولاً تماما » (٤٨) . حتى القوى الوطنية لم يكن قد اشتد ساعدها بعد ، ومن ثم فقد اقتصر دورها على التأييد المعنوي المجرد للخديو في أزماته مع قوى الاحتلال ، دون أن تتخطى ذلك الى دائرة التحرك المؤثر الفعال .

يفهم من هذا أن التوازن بين طرفي الصراع قد بات مفقوداً ، وتلك حقيقة أدركها عباس حلمي مؤخراً ، بل ذهب الى أنه « كان بلا سند حقيقي في الوقت الذي استند فيه كرومر الى دبلوماسية مستنيرة والى وزارة لندن التي تثق به (٤٩) » .

ومن ثم فقد انتهج القصر في تلك الفترة سياسة جناحها مهادنة الاحتلال البريطاني وتشجيع الحركة الوطنية وموازرتها . ولقد أثمرت

(٤٧) وقعت الأزمة الشهيرة « بحادثة الحدود » عندما سافر الخديو عباس في يناير ١٨٩٤ الى مديرية الحدود « وادى حلقاً » ، وعرض فرقة من الجيش كان يقودها ضابط بريطاني ولا حظ الخديو لقصا في نظام الجنود وأسلحتهم وتدريبهم فأبدى ملاحظته في هذا الصدد الى القائد الانجليزي والى وكيل وزارة الحربية « محمد ماهر » وكان يرافقه في الرحلة ، فغضب كغشني باشا « سردار الجيش المصري » واعتبر هذا تحقيراً له أمام الحامية. فقدم استغفاره على الفور وأبلغ ذلك الى اللورد كرومر الذي أرسل الى حكومته يستطلع رأيها فاهتمت بالمسألة وأرسلت الى مستعصمها تطلب منه أن يتقدم الى النظارة المصرية بثلاثة مطالب محددة لتبليغها الى الخديو لتكون بمثابة ترغية وهي ١ - عزل ماهر باشا وكيل الحربية . ٢ - أن يصدر الخديو أمراً يشئ فيه على سردار الجيش والضباط الانجليز الذين يعملون في خدمة الجيش المصري ويبدى رضاه عن حامية الجنود وثناءه على شباطها .

٣ - أن يحاكم الضباط الانجليز الذين يعملون في الجيش المصري أمام قائد الجيوش البريطانية بدلاً من نظارة الحربية . وأشيع أنه اذا لم يقبل الخديو هذه المطالب فسيمعلن ضم الجيش المصري الى الجيش الانجليزي وعندها قدم رياض باشا وبطرس باشا همزة المطالب الى الخديو عدلها وذلك بأن ينقل محمد ماهر باشا الى أول وظيفة مدنية تغلو بحيث تكون معادلة لمنصبه العسكري في وكالة الحربية ، وعين بالقصر محافظاً للقنال وبأن يوجه الخديو برقية ثناء على الضباط الوطنيين والانجليز معا وبذلك تراجع الخديو عن موقفه وعاد يشئ على نظام الجيش وتدريبه أنظر مؤسسة الاحرام ، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٢ - ٣٣ .

(٤٨) مذكرات عباس حلمي ، جريدة المصري ٥ مايو ١٩٥١ .

(٤٩) مذكرات عباس حلمي ، جريدة المصري ، ٩ ابريل ١٩٥١ .

تلك السياسة بالفعل في العقد الأول من هذا القرن ، وبرزت فيها صلات عباس حلمي بالحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل بشكل خاص وأصبح من الضروري الفصل بين الحركة الوطنية والخديو حتى لا تواجه السياسة البريطانية بخاطر مشترك مما كان اللورد كرومر لا يستطيع أن يفعله في إطار علاقته القديمة « بعباس » ومن ثم كان لابد من التغيير الذي امتدت يده الى السياسة البريطانية في مصر والى رجلها الذي قام على تنفيذها « (٥٠) » .

ولقد كان واضحا أن التغيير في الأشخاص يتبعه عادة تغيير في السياسة ، وتلك سمة أساسية ومميزة لسياسة الاحتلال البريطاني نتيجة لذلك فقد تخلى كرومر عن منصبه عام ١٩٠٧ محتجا باعتلال صحته وخلفه السير الدون جورست الذي جاء الى مصر مزودا بتعليمات تقضي بأن تخفف وطأة الحكم الاستبدادي القديم والقضاء على القوى الوطنية باتباع سياسة التوفيق والمسالمة ، وعليه قبل كل شيء أن يترضى الخديو الذي ألقته معاملة كرومر في أحضان مصطفى كامل وحزبه حتى صرح بأنه يميل الى الحياة الدستورية (٥١) أضف الى ذلك ما كان من قناعة جورست نفسه بخطأ سياسة كرومر وتعدّل الاستمرار في اتباعها (٥٢) .

وبدأ التقارب بين القصر والمعتمد البريطاني الجديد يأخذ مفهوما عمليا فمن ناحية نجح جورست الى حد بعيد في كسب ثقة الخديو (٥٣) ، وعلى الجانب الآخر كان عباس يسعى لكسب ثقة الجانب البريطاني . فراح ينفي عن نفسه تهمة العمل ضده ويصرح بأن « المعتمد البريطاني لا يستطيع أن يحكم مصر بمفرده » ويعلن استعداداته للتعاون معه ، بل يشيد « بنوايا الطيبة » بالنسبة لطلب العفو عن مسجونى دنشواى من تلقاء نفسه وتقديم العون في اصلاح الأزهر على الرغم من محاولات مصطفى فهمي - رئيس الوزراء - للوقفة بينهما (٥٤) .

كأثر لذلك فقد استقرت سياسة الوفاق بين الخديو عباس وجورست

(٥٠) يونان ليبب ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ .

(٥١) تيودور روتشتين ، فصول من المسألة المصرية ، تمريب عبد الحميد الببائى

ومحمد بدران ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ١٩١ .

Marlowe, J. Op. Cit., p. 273.

(٥٢)

Storrs, R. Orientations, p. 68.

(٥٣)

(٥٤) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ ، ص ٢٥١ ، أحصد

شفيق مذكراتى ، ج ٢ من القسم ٢ ، ص ١٠٣ .

يتأيد ذلك بزيارة الخديو لانجلترا عام ١٩٠٨ ، عاد بعدها - كما يقول الرافعي - متنكرا للحركة الوطنية منضمنا الى الاحتلال في مقاومتها وأبدى استيائه من دعاية الحزب الوطني للدستور (٥٥) .

وإذا كانت السياسة البريطانية في اطار الوفاق مع الخديو قد « منحت » قدرا من المشاركة في السلطة كما مر بنا خاصة في مسألة اختيار بطرس غالي ، فإن تولى كتشنر منصب المعتمد البريطاني خلفا لجورست كان مؤذنا بعودة الصراع بين طرفي السلطة ، خاصة وأن كتشنر كان أحد أبطال « أزمة الحدود » الشهيرة واتخذ هذا الصراع مفهوما عمليا برفض الخديو طلب كتشنر من الحكومة المصرية اعتماد مبلغ كبير من المال لبناء الثكنات والحصون في الثغور المصرية ، بحجة أن القرارات العثمانية لا تنجح للحكومة ذلك ، ومن جهة أخرى قام الخديو عباس ببيع خط سكة حديد مريوط لاطاليا مما أثار سخط كتشنر عليه ، بل وأرغمه على أن يعدل عن بيعها لبيعها للحكومة المصرية (٥٦) ، الى جانب ذلك فقد كان انشاء نظارة الأوقاف مجالا آخر للصدام بين الطرفين (٥٧) .

أدت تلك الصراعات المتوالية بالعلاقة بين كتشنر والخديو الى طريق مسدود ، مما دعا المعتمد البريطاني الى أن يرسل « عماد الدين وهبي وكيل دائرة الأمير سعيد حليم » الى الأستانة ليتفاهم معه على خلع عباس حلمي ، وتوليته خديوية مصر ، ولكن الأمير رفض ذلك متعللا بأنه يمكنه أن يخدم مصر وهو صدر أعظم أكثرهما لو كان خديويا لها (٥٨) .

ومن ثم فقد ساءت العلاقة بين الخديو والمعتمد البريطاني الى حد أصبحت معه مسألة التخلص من الخديو أمرا ملحا في تقديرات السياسة البريطانية التي وجدت في اندلاع الحرب العالمية الأولى مسوغا لعزله ،

(٥٥) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ .

(٥٦) أحمد شفيق ، المصدر السابق ، ص ٣٣٦ .

(٥٧) كانت ادارة الأوقاف ادارة تحت اشراف الخديو مباشرة وساءت سمعتها حتى أن جورجست ذاته قد تدخل في عام ١٩١١ مطالبا بفصل اثنين من موظفيها هما « أحمد بك ديلور الذي كان مسئولاً عن هذه الادارة » ، محمد بك أباطة « الذي كان مسئولا عن مصروفاتها ومن جهة أخرى ترددت الأقاويل عن استخدام أموالها في أعمال الاثارة ضد الوجود الاستعماري وأراد كتشنر تحويل ديوان الأوقاف اليومية الى نظارة تخضع لاشراف هيئته النظارة وعارض الخديو ذلك الا انه عاد وأذن لفصوف المعتمد البريطاني . انظر أحمد شفيق ، المصدر السابق ، نفس الصفحة ، يوفان ليب ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

(٥٨) أحمد شفيق المصدر السابق ، ص ٣٣٧ .

وراحت تبرر مسلكها « بأن لديها أدلة وافرة على أن سمو عباس باشا حلمي قد انضم انضماما قطيعا الى أعداء جلالته منذ نشوب الحرب مع ألمانيا وبذلك تكون الحقوق التي كانت لسلطان تركيا والخيديو السابق قد سقطت عنهما وآلت الى جلالة ملك بريطانيا » (٥٩) .

على كل حال فقد اتجهت انجلترا الى حسين كامل ليتولى العرش وكان لابد لها أن تعجم عود السلطان المنتظر ، ومن ثم فقد جرت محادثات تمهيدية بينه وبين السكرتير الشرقي - رونالد ستورز - أبدى فيها « الأمير حسين » ترددا ، الا أنه عاد ووافق على تولي العرش رغم علمه بنوايا بريطانيا واتجاهاتها (٦٠) . وذلك على الرغم من نصيح محمده سعيد باشا اليه بالأبى على العرش بارادة صادرة من المستر شيتهم ، لما يعتبر توليته بهذا الشكل من انفضاض الشعب من حوله وعدم ايمانه بسلطته (٦١) .

ومن جديد راح القصر يدخل فى دائرة التبعية لدار المعتمد البريطاني ولا ريب أن عوامل داخلية وخارجية قد تجمعت فى الأفق السياسى وقتئذ لتزيد من التصاق حسين كامل بقوى الاحتلال ، فمن هذه العوامل :

أولا : الغزو التركى لقناة السويس فى فبراير ١٩١٥ بقيادة جمال باشا كان يحمل تهديدا مباشرا للعرش خاصة وأن تركيا لم تعترف بشرعية تولي السلطان حسين للعرش .

ثانيا : أن الحركة الوطنية قد وهنت قواها ولم تعد أى مجموعة من مجموعات أو أى حزب من الأحزاب السياسية قادرا على أن يقوم بأى دور فعال يجعل بالامكان استشارته أو دخوله كطرف من أطراف تقرير المصير (٦٢) .

ثالثا : ما كان من اقتناع السلطان حسين ذاته بجذوى مساعدة مصر لبريطانيا ، وأن ذلك سوف يكون له وزنه عند عرض قضية مصر بعد أن تضع الحرب أوزارها (٦٣) .

(٥٩) رافند البراوى ، مجموعة الوثائق السياسية ، للركز الدولى لمصر والسودان وقناة

السويس : ص ١١٧ .

Storrs, R. op. cit., p. 138-139.

(٦٠)

(٦١) أحمد شفيق ، حوايات مصر السياسية ، الجزء الاول من التمهيد : ص ٧٣ .

(٦٢) يونان لبيب ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٦٣) اقبال شاه ، فؤاد الاول ، ترجمة محمد عبد الحميد ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٧٩ .

الا أن وفاة حسين كامل في أكتوبر ١٩١٧ كان من شأنها أن تجدد مشكلة العرش مرة أخرى خاصة بعد أن اعتذر ورثته الأمير كمال الدين حسين عن قبوله . وفى ظل استمرار السيطرة البريطانية على العرش اتجهت أنظار بريطانيا لاختيار أحمد فؤاد . وكان لهذا الاختيار دوافع متعددة منها أن فؤادا لم يكن فى ماضيه السياسى حتى ذلك الوقت ما يبعث على رغبة قوى الاحتلال أو يثير شكوكها نحوه فلقد كان بعيدا عن السياسة طيلة حياته ولم تبد منه - كما يقول الراقى - مغاضبة أو معارضة للاحتلال البريطانى فى أى وقت من الأوقات ولا بذل أى تأييد أو مناصرة للحركة الوطنية فى أى من مراحلها السابقة (٦٤) . ومن ذلك أيضا أنه لم يكن لفؤاد حزب واحد يستطيع أن يعتبره خصما وربما كان من مصلحة بريطانيا فى أن تعين شخصية « لا لون لها » (٦٥) .

وعلى الرغم من مظاهر الحماية التى أحاطت بتولى فؤاد العرش على نحو وصفه به أحد المعاصرين بأنه كان سلطانا تحت الحماية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان (٦٦) . الا أننا نجد فؤادا بدأ فى الفترة الباكورة من حكمه يخوض صراعا ضد الوجود الاحتلالى ، يتصل بتأكيد سلطة القصر ونفوذه على نحو أعاد الى الأذهان الصراع الذى نشأ بين عباس حلمى والآنجليز (٦٧) ومن ثم فيمكن القول بأن سياسة فؤاد عند توليه الحكم كانت تصدر عن اتجاهه لتعزيد سلطة القصر فى مواجهة الاحتلال

(٦٤) عبد الرحمن الراقى ، فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ « الطيمة الأولى » القاهرة

١٩٤٩ ، ص ٢٢٦ .

(٦٥) إقبال شاه ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٦٦) عبد الرحمن الراقى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

(٦٧) يرجع هذا الصراع الى أن فؤاد طلب انشاء وزيرين فى وزارة حسين رشدى الثالثة اشتهر أحدهما وهو فتحي باشا وزير الأوقاف بالفساد والآخر هو أحمد حلمى وزير الزراعة ليحل بدلا منهما وزيران آخران يرضى عنهما الوطنيون فى مصر هما سعد زغلول وفيد العزیز فهمي وظهر موقف السلطان متشبدا فى هذا المطلب مستندا الى حق ولى الامر فى تعيين الوزراء وعزلهم ومن ناحية أخرى أولد رشدى على أن يكن ناظر الحفائى الى فتحي باشا ليقتنه بتقديم استقالته فذهب الأخير الى للتلوب السامى لحرقة رايه فكان أن أشار عليه بالاستقالة خاصة بعد أن أصبح غير مرغوب فى بقائه فى نظارة الأوقاف من قبل السلطان وقدم فتحي باشا استقالته بالفعل وتم تعيين أحمد زيور بدلا منه ، فى الوقت الذى أحيل فيه أحمد حلمى وزير الزراعة الى التقاعد وبقي منصبه شاغرا وذلك كحل وسط بين تمارش رغبات السلطات واتجاهات التلوب السامى . أنظر ترجمة تقرير سير رونالد ونجبت الى حكومته عن الأزمة الوزارية بتاريخ ٢٤ ديسمبر ١٩٢٧ : مؤسسة الاحرام ، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ٧١ - ٨٨ .

البريطاني ، بل اننا سوف نرى محاولاته لاحتواء القوى الوطنية ، بتبني قضية الاستقلال وذلك لاجساد نوع من التوازن بين القصر والنفوذ البريطاني .

الا أن اندلاع ثورة ١٩١٩ قد جعل فؤادا يتراجع عن تأييده للحركة الوطنية لادراكه أن ذلك التأييد من شأنه أن يؤكد ما وقر لدى دوائر لندن من اعتقاد بأن فؤادا نفسه « كان عاملا محركا للثورة » (٦٨) .
 مما جعل مخاطر حقيقية تحيط بعرشه تتمثل في احتمال قيام بريطانيا بعزله وهي بصدد القضاء على أسباب الثورة .

العلاقة بين القصر والحركة الوطنية :

من تتبع العلاقة بين القصر والحركة الوطنية ، نتبين أن العداء كان يشكل سمة أساسية لهذه العلاقة في غالبية أطوارها . هذا العداء يرجع أساسا الى قناعة القصر بأن الخطر الحقيقي الذي يتهدهد دائما انما يأتي من القوى الوطنية بشكل رئيسي لا من النفوذ الأجنبي أو الاحتلال البريطاني .

فلم يكن انحياز الخديو توفيق الى جانب بريطانيا وهي بصدد ضرب الحركة الوطنية بالقضاء على العربيين وما تلا ذلك من احتلال البلاد في منتصف عام ١٨٨٢ ، الا تجسيدا لذلك العداء . وعلى الرغم من أن الخديو عباس حلمي قد سعى من جانبه الى مؤازرة الحركة الوطنية وتدعيم صلاته بها اثر أزماته مع العتد البريطاني (٦٩) . الا أنه يفدو من الخطأ تفسير ذلك بأن القصر قد تأثر بشكل أو بآخر باتجاهات الحركة الوطنية أو

Holt, P.M. (edited), Political and Social change in Modern Egypt. pp. 348-349. (٦٨)

(٦٩) قام الخديو عباس حلمي بتأليف لجنة سرية مع مصطفى كامل عام ١٨٩٥ وانظم اليها بعض رجال القصر مثل أحمد شفيق بك رئيس قلم الترجمة بالديوان الإلرجي وروليه بك سكرتير عباس الخامس وبعض الشبان للتعليم مثل : اسماعيل الشيمي ويوسف صديق وكانت مهمة اللجنة الدفاع عن مطالب مصر في الصحف الفرنسية في مصر وبأديس تحت أسماء مستعارة وكانت تلك المقالات التي تنشر في الصحف بمعرفة هؤلاء تمثل آراء الخديو ويبدو أن امر هذه الجعية قد تكشف لكرومر فراح يتعنن أعضاءها وفصل اثنين منها من وظائفها الرسمية هما اسماعيل الشيمي ويوسف صديق . انظر مذكرات عباس حلمي ، جريدة المصري ، ٨ مايو ١٩٥١ .

تجاوب مع أهدافها وهي يقينا تتعارض معه بشكل حاد . وانما يمكن القول بأن هذا التأييد قد جرى في اطار محاولة القصر للخروج من دائرة التبعية لدار المعتمد البريطاني ولكي يستغل هذه الحركة من ناحية أخرى في تحقيق أهدافه في الحكم .

أما القوى الوطنية بزعامة مصطفى كامل ، فقد كان تحالفها مع الخديو عباس انما يجرى ضمن اطار خطتها لاستقطاب العرش الى جانبها بغية توحيد الجهود ضد قوى الاحتلال وذلك تحت لواء السلطان العثماني الأمر الذي يفسره تأييد مصطفى كامل لحركة الجامعة الاسلامية (٧٠) .

والواقع ان الحركة الوطنية حتى ذلك الوقت لم تكن قد اكتملت لها أسباب القوة ومن ثم فلم تكن قادرة على تعضيد الخديو بشكل مؤثر وفعال في مواجهة دار المعتمد البريطاني وإدراك الخديو لتلك الحقيقة جعله ينصرف عن تأييدها بشكل جاد ، وكأثر لذلك فقد أصبح مقدرا عليها أن تتحرك على الساحة منفردة في مواجهة الاحتلال البريطاني وهذا ما عبر عنه مصطفى كامل في جريدة اللواء بقوله : « رأيت أن أتحمل مسئولية الدفاع عن بلدي وحدي ، لذلك رأيت إبعادا لكل شبهة أن أعزل الخديو (٧١) » .

والواقع أن حادثة دنشواي عام ١٩٠٦ ، ونجاح مصطفى كامل في استقلالها للتبديد بمخازي الاحتلال البريطاني والدعاية للقضية الوطنية في الخارج قد أغرى الخديو على العودة الى تأييد الحركة الوطنية ووصل

(٧٠) نشأت فكرة الجامعة الاسلامية في أواخر القرن التاسع عشر وقد تحركت الدعوة اليها اثر الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ وظهرت تلك الدعوة أول ما ظهرت في جريدة « العروة الوثقى » التي كان يصدرها الأفغاني ومحمد عيسى في باريس بعد نهضتها . ولقد استغل السلطان عبد الحيد الثاني الفكرة لأحياء الخلافة العثمانية وجمع كلمة المسلمين حولها بيد أن هدفه الأساسي منها كان مناوأة الاتحاديين في الداخل ومقاومة تيار القومية الذي برز وقتئذ في الأقطار الخاضعة للحكم العثماني . وقد وجدت هذه الدعوة صدى لها في مصر وتوفر مصطفى كامل على الترويج لها . أنظر عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) : ص ٢٩ - ٣٢ .

(٧١) أنور الجندي الصحافة السياسية في مصر منذ نشأتها حتى الحرب العالمية الثانية القاهرة ، ١٩٦٢ : ص ١٧٣ .

التعاون بينهما ذروته بتأسيس الحزب الوطنى (٧٢) • بيد أن الخديو ما لبث أن غل يده مرة أخرى عن الالتقاء بها عندما توثقت علاقته بالعميد البريطانى الجديد - جورست - وذلك فى ظل مرحلة الوفاق • حقيقة أن محمد فريد بعد وفاة مصطفى كامل قد تولى قيادة الحركة الوطنية من خلال زعامته للحزب الوطنى (٧٣) ، إلا أن العلاقة ازدادت سوءا مع الخديو الذى شارك الوجود الاحتلالى فى ضرب الحركة الوطنية ممثلة فى الحزب الوطنى وزعامته أضف الى ذلك أن الظروف التى مرت بها البلاد بعد ذلك من فرض الأحكام العرفية وإعلان الحماية عليها قد أحبطت الحركة الوطنية وأصابتها بالشلل فلا يكاد الباحث يتبين لها دورا بارزا فى مواجهة أى من القصر والانجليز على السواء فى تلك الفترة •

الا أنه بنهاية الحرب العالمية الأولى غدت الظروف أكثر مناسبة للمطالبة بالاستقلال على ضوء المبادئ التى نادى بها الدكتور ولسون

(٧٢) يذكر محمد شفيق فى مذكراته أنه بعد عودة مصطفى كامل من أوروبا فى ١٥ أكتوبر عام ١٩٠٦ اجتمع مع صادق بك رمضان ومحمد فريد بك ولطيف سليم باشا وقابلوا الخديو مرافى مسطرد واتفقوا على تأسيس الحزب الوطنى وجريدته « ليتانداد » الفرنسية و « الاستانداد » الانجليزية وأوعز الخديو سرا الى الكثير من الأعيان بالمساعدة ومنهم البرنس جيل طوسون وأحمد محنت يكن وعمر سلطان ومحمد فريد ، كما وعد الخديو بالمساعدة فى هذا المشروع وتكررت المقابلات السرية بينهم وبين الخديو فى جامع سيدى « التبرى » بزماء القبة - أنظر أحمد شفيق مذكراته فى نصف قرن • القسم الثانى ، الجزء الثانى ، ص ١٠٣ •

(٧٣) الى جانب الحزب الوطنى كانت هناك مجموعة من الأحزاب كان من أبرزها حزب الأمة الذى أنشئ بتشجيع من اللورد كرومر فى سبتمبر ١٩٠٧ وكان يرأسه محمود سليمان باشا وكانت جريدة « الجريدة » لسان حال الحزب يرأسها أحمد لطفي السيد • وكان الحزب يمثل طبقة كبار الملاك وعناصر من المثقفين وكان يرى فى الاحتلال البريطانى أمرا واقعا يجب التسليم به والعمل على تغييره تدريجيا بقوله أنه لا بد من تطوير الأمة ونشر التعليم فيها حتى تسترد استقلالها واعتنق فكرة « القومية المصرية » مناهضا بذلك فكرة الجامعة الإسلامية أما حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية فقد تأسس عام ١٩٠٧ ، للدفاع عن الخديو فى مواجهة الحزب الوطنى وحزب الأمة وكان يرأسه الشيخ غل يوسف صاحب « جريدة الميزد » وانتهى دوره بوفاته مؤسسه عام ١٩١١ • الى جانب ذلك فقد كانت هناك أحزاب أخرى مثل الحزب الوطنى الحى والحزب المصرى والحزب الدستورى وهذه الأحزاب اتسمت بالولاء للقصر أو للانجليز وافترقت الى التأييد القمى ومن ثم فقد كان دورها هامشيا فى السياسة المصرية كما أن غالبيتها قد ارتبطت بأشخاص مؤسسيها • فزيد من التفاصيل عن الأحزاب المصرية راجع عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية فى مصر : ٣٧ - ٤٦ • على الدين هلال ، المصدر السابق ص ٧٢ - ٧٥ •

رئيس الولايات المتحدة ، ومن ثم فقد ظهرت حركة « الوفد المصري » بزعامة سعد زغلول للمطالبة باستقلال البلاد ، وغدت تلك الحركة تعبيرا عن أصالة الحركة الوطنية في مصر ورمزا لها بعد أن منحها البلاد ثقتهما وتأييدها . وكان من الطبيعي والأمر هكذا أن يغتنم القصر تلك الفرصة لاحتواء هذه الحركة برصيدها الشعبى وذلك عن طريق تأييدها في مطالبته بالاستقلال ، واتخذ ذلك التأييد مفهوما عمليا بست أولى مظاهره في البرقية التي أرسلها السلطان فؤاد في نوفمبر ١٩١٨ الى الرئيس ويلسون يشيد فيها بالدور الفعال الذي لعبته الولايات المتحدة في كسب الحرب . ورجا في ختام برقيته أن تكون المطالب المصرية موضع عناية الرئيس الأمريكى وعطفه (٧٤) .

وعلى الرغم من أن تنسيقا قد جرى بين فؤاد والحكومة من جهة وحركة الوفد المصري بزعامة سعد زغلول من جهة أخرى لتعريض مسعاه لعرش القضية المصرية في الخارج ، الا أنه ما أن أوضحت بريطانيا رسميا موقفها برفض فكرة سفر الوفد ، فضلا عن اظهار ربيتها في نوايا السلطان — كما سيرد ذكره — مما حدا به الى قبول استقالة رشدي في أول مارس ١٩١٩ . وبعبارة أخرى فقد تحول فؤاد بشكل نهائى عن مناصرة الحركة الوطنية بل انحاز الى الانجليز طلبا لحمايته (٧٥) .

وخلاصة القول فانه من خلال الدور الذى لعبه القصر في توجيه السياسة المصرية منذ الاحتلال البريطانى قد اصطلح بالعديد من التناقضات فلقد كان الاحتلال البريطانى ذاته يشكل تناقضا رئيسيا منها بما يحمله للقصر من تهديد مباشر لرغباته في ابقاء مضمون السلطة الاستبدادية في يده ، الأمر الذى كان يتعارض تماما مع اتجاهات السياسة البريطانية فى الاستئثار بالسلطة دون سائر القوى الأخرى . حتى تلك الصراعات التى جرت فى أوائل حكم كل من عباس وفؤاد قد انتهت بدورها الى هزالة القصر للوجود الاحتلالى الذى ظل قابضا على السلطة . وحتى الفترات التى سمح فيها للقصر بالمشاركة فى السلطة لا تميز بحال الى نجاح نضاله ضد قوى الاحتلال بقدر ما ترجع أساسا الى التغيرات التى طرأت على السياسة البريطانية ذاتها .

(٧٤) مؤسسة الأهرام ، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٠٥ .

(٧٥) عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية ، ص ١٨٧ -

١٩٦ ، ١٨٨ .

أما الحركة الوطنية فقد كانت تشكل تناقضا آخر للقصر لا يقل خطورة عن سابقه ، فهي لم تكن لتتناضل ضد الوجود الاحتلالى لانتزاع استقلال البلاد وسيادتها كيما تسلمها بعد ذلك غنيمة باردة للقصر ، وإنما كان صراعها ضد الاحتلال مقدمة لصراعها ضد القصر واستبداده ، وبعبارة أخرى فقد تأجلت المواجهة بين الحركة الوطنية والقصر ، وادراكه لذلك قد أغراه على السعى من جانبه لتطويعها لخدمة أغراضه وهذا ما تفسره محاولات توفيق وعباس ومن بعدهما فؤاد فى أوائل حكمهم لاحتواء الحركة الوطنية والتحالف معها كاستخدامها كأداة ضغط فى مواجهة الوجود الاحتلالى لكى يتحقق للقصر من وراء ذلك المشاركة فى السلطة وما أن يتم له ذلك حتى يفض تحالفه معها ويتحول عن نصرتها بل ينقلب عليها .

ومن المناسب هنا أن نلقى الضوء على جانب من نشأة فؤاد وحياته ليس باعتباره حاكما للبلاد فى الفترة التى تناولها البحث فحسب ، بل للدور البارز الذى لعبه فى استكمال مقومات الكيان السياسى للقصر كمؤسسة للحكم فى مواجهة قوى الصراع السياسى الأخرى .

أحمد فؤاد :

هو الابن الأصغر للخديو اسماعيل ، وقد ولد فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ بالجيزة والتحق فى عام ١٨٧٥ بالمدرسة الخاصة التى أنشأها والده ، والتحق بعد ذلك بمدرسة « توديكوم » بجنيف . وفى عام ١٨٨٠ التحق بالمدرسة الملكية « بتورينو » (٧٦) . وواصل بعد ذلك تعليمه العسكرى فى « مدرسة المدفعية الملكية والهندسة الحربية » بإيطاليا ومنحه الملك عمانوئيل رتبة الملازم والتحق بالفرقة الثالثة عشرة من مدفعية الميدان وكانت إحدى وحدات حامية روما (٧٧) .

وفى عام ١٨٩٠ عين فؤاد ياورا فخريا للسلطان عبد الحميد فى الأستانة ، ثم تولى منصب المحقق الحربى لتركيا فى النمسا ، وعاد الى مصر عام ١٨٩٢ حيث استدعاه الخديو عباس وعينه ياورا خاصا له برتبة فريق . وكأثر لنشأة فؤاد فقد تشبع بالروح والثقافة الايطالية ونشأت بينه وبين البلاط الايطالى علاقات من الود تركت آثارها فيه ، وكان يجيد

(٧٦) أرشيف المملوكات بحريفة الأهرام .

(٧٧) البال على شاه ، المصدر السابق ، ص ٤ .

اللغات الانجليزية والفرنسية والايطالية والألمانية بينما كان المامه بالعربية ضعيفا . الا أنه كان دائما يظهر احتقاره للصفات الثقافية للانجليز . وظهر ذلك لكيلى - المستشار بدار المندوب السامى - فى لقائه مع فؤاد الذى عبر بصراحة عن فكره بقوله : لقد درست بعناية الشخصية الايطالية والفرنسية والألمانية ، ولكنى لم أفهم مطلقا ، ولم أجد معنى لما يفعله البريطانيون (٧٨) .

وعندما عهد الخديو عباس الى فؤاد بقيادة جزء من الجيش المصرى ، رأى القلق السياسى وقد فرق مصر الى شطرين ووجد فى البلاط لورين ، فاما مع الخديو عباس واما ضمه ، وكانت السياسة الداخلية بالغة التعقيد . وكان موضع فؤاد عباس كبيرا مياورانه باعنا للضعيفة والحسد وكثيرا ما وقف من عباس الثانى موقف المعارضة غير أن أغلب هذه المواقف ظل خفيا ولم يظهر (٧٩) .

ولا ريب فى أن فؤادا قد صقلته التجارب ، واكتسب خبرة سياسية واسعة وهو بصدد معايشة تلك الصراعات التى جرت بين ابن أخيه عباس والانجليز . وكان أن غادر فؤاد منصبه فى القصر فى عام ١٨٩٥ وقضى بقية عهده بالإمارة بعيدا عن المناصب ، واتجه الى المساهمة فى العديد من المشروعات ذات الطابع الاصلاحى والثقافى ، فتولى رئاسة لجنة تأسيس « الجامعة المصرية » واستطاع أن يقنع شقيقته الأميرة فاطمة فوهبت هبة عظيمة للجامعة ، وقام بافتتاح اكتبان لنفس الغرض واستطاع أن يجمع نحو ٢٠ ألف جنيه ، وافتتحت الجامعة بالفعل عام ١٩٠٨ ليكون رئيسها الأسمى ، وفى نفس العام سافرت الى أوروبا أول بعثة للجامعة المصرية أعقبتها بعثات أخرى كما ساهم فى ترقية الجمعية الجغرافية واشترك فى انشاء جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع (٨٠) .

ولقد عنى فؤاد بالأزهر والمعاهد الدينية واليه يرجع الفضل فى انشاء المباني الحديثة للجامعة الأزهرية ولكنه لم يعن ببرامج التعليم فيها

(٧٨) المصدر السابق ، ١٠ - ١١ ، حسن محمد ، عندما يموت الملك ، ص ١٦ ، Little, Tom, Egypt, p. 131.

(٧٩) محمد فنى لهيلة : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى (مصر فى طريق التوجيه

الكامل) الجزء الاول القاهرة ١٩٤٦ : ص ٢٦ - ٢٧ .

(٨٠) عبد الرحمن الرافعى فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٢ : ص ٢٢٥ ، ٢٤٧ ، كريم

ثابت المصدر السابق ص ٢٠ - ٢١ .

بحيث تكون مصدرا للبحث الاسلامي ، ومن ناحية أخرى حرص على أن تكون الجامعة الأزهرية والمعاهد الدينية كافة تحت مطلق سيطرته (٨١) ولسوف نرى كيف استطاع فؤاد أن يستقطب الأزهر الى جانبه ويستخدمه كسلاح يشهره في وجه خصومه السياسيين اثر توليه الحكم .

أما عن ثروة فؤاد ، فما يجدر ذكره أنه لم يكن يملك قبل اعتلائه العرش سوى ٨٠٠ فدان إلا أنه وجه عنايته بعد توليه الحكم الى تنمية ثروته فاستطاع أن يستثمر مزارعه وبخاصة في محصول القطن ، وفي سنة ١٩٣٦ صار له ٢٠٠.٠٠٠ فدان بالإضافة الى أنه كان يتمتع بدخل ٤٥.٠٠٠ فدان من أراضي الأوقاف (٨٢) . وتشير الوثائق البريطانية الى أن استثمارات فؤاد من أمواله وأملاكه الخاصة بلغت نحو مليون جنيه سنويا منها ٣٦٣ ألف جنيه فقط من الأراضي الى جانب ٥٠٠.٠٠٠ جنيه يستغلها في مشروعات أخرى ، فضلا عن استثماره نحو ٤٠٠ ألف جنيه في أمريكا وإنجلترا حتى يمكنه مفادرة البلاد في أى لحظة (٨٣) .

وعن اعتلاء فؤاد لعرش مصر يجدر بنا الإشارة الى محاولات سابقة قد جرت من جانبه لتولى إمارة طرابلس . من ذلك فقد ارتبط فؤاد بعلاقات وثيقة مع البلاط الإيطالي وهذا بدوره قد جعله يسعى في عام ١٩١١ ليكون ملكا أو أميراً على طرابلس الغرب ، ولقد راجت الشائعات بالفعل بأن ملك إيطاليا وعدم إمارة طرابلس بعد احتلالها وأنه - أي فؤاد - بسبب هذا الوعد عمل على التقريب بين الخديو عباس وملك إيطاليا ومما ساعد على تقوية ذلك الاعتقاد ، زيارة عباس حلى لإيطاليا برفقة « الأمير فؤاد » (٨٤) . ويبدو أن المصاعب التي واجهت الغزو الإيطالي لطرابلس قد حالت دون تحقيق ما كان يسعى اليه فؤاد والذي تحولت مساعيه بعد ذلك الى تولي عرش ألبانيا . ولقد برز اسمه بالفعل خلال الحمى السياسية التي تلت الحربين البلقانيتين ، وكان ان اتجه الرأي الى أن يتولى فؤاد عرش ألبانيا واتفق ذلك مع ميوله وأهوائه وأعلن أنه اذا ما عرض عليه تاج ألبانيا فلن يرفض (٨٥) .

(٨١) عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

(٨٢) عفاف لطفي السيد ، تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٦) القاهرة ١٩٨٠ ،

ص ١٨٤ كريمة ثابت ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

For : 407/196, enc in No : 124 March, 16, 1923.

(٨٣)

(٨٤) أحمد شفيق مذكراتي في نصف قرن الجزء الثاني ، القسم الثاني ، القسم

عبد الرحمن الرافعي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

(٨٥) اقبال شاه ، المصدر السابق ، ص ٤٤ - ٤٥ .

فى الوقت نفسه ينسب عبد الرحمن عزام - فى مذكراته - لنفسه فكرة ترشيح فؤاد لعرش البانيا خاصة وأن فرنسا لم تكن تمنح فى ذلك بالإضافة الى تأييد إيطاليا ذلك الترشيح . ولقد طلب عزام من رسوله للأمير فؤاد إبلاغه بأن مائة ألف مسلم فى البانيا يؤيدون أى أمير مسلم من أسرة محمد على . وأن الظروف مواتية لأن يذهب الى البانيا للمناداة به ملكا عليها ، حتى يضع الدول الكبرى أمام الأمر الواقع وراح عزام يكتب لزعماء المسلمين فى البانيا عن ترشيحه للأمير فؤاد ملكا عليها (٨٦) .

ومن ناحية أخرى تردد أن فؤادا ينوى دخول البانيا على رأس قوة من عشرين ألفا من الألبان الثائرين على حكومتهم فيعلن استقلالها معتمداً فى ذلك على صلاته بالبانيا وعلى تعاضيد إيطاليا له الا أن الأخيرة خذلته ، فضلا عن ذلك فإن حكومة النمسا لم توافق على ترشيحه لعرش البانيا ، ومن ثم غاضت آمال فؤاد فى العرش مرة أخرى . الا أنه بوفاة السلطان حسين كامل واحجام ولى عهده عن تولي الحكم غلت الظروف مواتية لفؤاد ليتولى الحكم اثر تبليغ بريطاني فى أكتوبر سنة ١٩١٧ .

ولقد كان فؤاد رجلا ذكيا يؤمن بأن القدر قد اختاره لأداء أمور جليلة وقد يندر أن يحدث شيء فى مملكته دون أن يسترعى نظره وانتباهه ، ورجل ذكي وقادر كان مما يعيبه رفضه التفكير فى مشاركة المصريين حكم مصر مقتنعا فى مصر بما ذهب اليه ميكافيل من « أن تفكير القصر شيء وتفكير السوق شيء آخر » (٨٧) .

ولا ريب فى أن شخصية فؤاد - بطبيعتها الاستبدادية - الى جانب تلك الصراعات التى خاضها فى مواجهة القوى الأخرى فى اطار التفورات السياسية والتشريعية التى مرت بها البلاد قد أسهمت الى حد كبير فى تحديد الأبعاد الأساسية لدور القصر كمؤسسة للحكم .

(٨٦) مذكرات عبد الرحمن عزام ، الجزء الأول ، جمع وترتيب جليل عارف ، ص

٦٧ - ٦٨ .

(٨٧) عفاف لطفي السيد : المصدر السابق : ص ٩٧ .

الملصق الأول

القصر وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

١ - مقدمات التصريح

٢ - بريطانيا تبلغ فولدا بأن الحماية علاقة غير مرضية •

٣ - القصر ووزارة ثروت الأولى •

٤ - إعلان التصريح ومضمونه •

٥ - التصريح كقاعدة لسياسة القصر •

القصر وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

مقدمات التصريح :

كان لتعاظم نشاط الحركة الوطنية وقيام ثورة ١٩١٩ كاتر له ، من شأنه أن يكشف عن العجز الحقيقي للسياسة البريطانية في تحقيق أهدافها بمصر سواء بتثبيت الاحتلال ودعمه أو الاحتفاظ بمصالحها الحيوية ووضعها المتميز في البلاد . ومن ناحية أخرى كانت الثورة ذاتها ابداًنا بفصم عرى التحالف القائم بين القوى الوطنية وفؤاد ، انذى كان يخشى بدوره أن يؤدي ذلك الى اثارة شكوك بريطانيا في نوايا العرش ولما تثبت دعائمه بعد . وكان من الطبيعي أن تتحرك السياسة البريطانية في محاولة لاقرار علاقاتها بمصر واضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالى بها ، وبدأت أولى الخطوات بالفعل بإرسال لجنة ملنر لدراسة أسباب الاضطرابات وتقديم توصياتها عن أنسب الأنظمة الدستورية التي يجب اتخاذها في مصر . كانت تلك هى مهمة اللجنة بحسب الأصل ، الا أنها وسعت نطاق عملها وأعطت نفسها الحق في التفاوض مع زعماء البلاد .

توقعت اللجنة التي وصلت الى مصر في ٧ ديسمبر ١٩١٩ أن تجد المشورة والعون من الدوائر الرسمية في مصر ، الا أن شيئاً من ذلك لم يحدث فالسلطان لم يقدم لها النصيح بل راح يتحدث عن مشاكله الخاصة ولم يشر الى أية حلول للمصاعب التي تقابل البعثة بل لم يكن على استعداد لمساعدتها (١) . وفى الوقت نفسه كانت لجنة الوفد المركزية قد قامت بجهود لتنظيم مقاطعة اللجنة وتمثل ذلك في اضراب المحامين والموظفين واندلعت المظاهرات فى شتى ربوع البلاد ، وكادت سلطات الاحتلال تفقد سيطرتها على البلاد وغدا الجو غير ملائم لعمل اللجنة مما اضطرها الى العودة الى بريطانيا فى ١٨ مارس دون أن تنجز شيئاً ما ، ورغم أن اللورد ملنر قد أصدر فى ٢٩ ديسمبر ١٩١٩ بياناً حاول فيه اظهار حسن النوايا وتبديد سوء الفهم الذى وقر فى أذهان غالبية الأمة من أن مجيء اللجنة

الى مصر لا يستهدف حرمان البلاد من حقوقها وانما الهدف الحقيقي لها هو التوفيق بين آماني الأمة المصرية والمصالح البريطانية فيها والتلويح بترقية شئون البلاد في ظل أنظمة حكم ذاتي الا أن ذلك النلاء ذهب هباء (٢) .

انتقلت المفاوضات بعد ذلك الى لندن ، ولم تكن القوى الوطنية بزعامة سعد زغلول ترفض المفاوضات هناك لأنها لا تكون بمثابة تحقيق تجريه الدول المتبوعة في بلاد رعاياها فضلا عما فيها من اعتراف اللجنة بوكالة الوفد عن الشعب المصري وهي لا تجهل نصوص ذلك التوكيل ولا مطالب الشعب المحدودة فيه (٣) . ولقد سبقت تلك المفاوضات مباحثات تمهيدية جرت على يد عدلى ومعه ثلاثة من أعضاء الوفد هم عبد العزيز فهمي ومحمد محمود وعلى ماهر من ناحية واللورد ملتر من ناحية أخرى وذلك لكي يتبينوا مبلغ استعداد الحكومة البريطانية لاجابة المطالب القومية للبلاد ورغم أن هؤلاء بدورهم قد فشلوا في الحصول من ملتر على اعتراف صريح باستقلال البلاد ، الا أن سعد زغلول قرر السفر مع بقية أعضاء الوفد حتى لا يدع بابا للوصول الى تحقيق آمال مصر الا ولج (٤) .

وصل الوفد بالفعل الى لندن في ٥ يونيو ١٩٢٠ وبدأت المفاوضات بين الجانبين وتقدم اللورد ملتر بمشروع للاتفاق رفضه الوفد لأنه لم يخرج عن الحماية الصريحة في أضيق حدودها ولا يحقق مقومات الاستقلال الفعلي للبلاد في الداخل أو في الخارج ، بل ان انجلترا قد دعمت وجودها في مصر بعدد من الشروط وأعطت لوجودها تفسيراً شرعياً ، وتقدم الوفد بدوره بمشروع رفضه الجانب البريطاني (٥) . ثم تقدم ملتر بمشروع ثان في ١٨ أغسطس ، رأى سعد زغلول ضرورة عرضه على الأمة لكي تقرر رأيها فيه حيث أنه اعتبر ما جاء به المشروع يخرج عن حدود وكالة الأمة للوفد . الا أنه من ناحية أخرى أرسل الى ثلاثة من أعضاء الوفد بمصر وهم مصطفى النحاس وويصا واصف والدكتور حافظ عفيفي وصارحهم برأيه في المشروع

(٢) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ٢ : ص ٩٠ - ٩٣ ، مؤسسة الاهرام : ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ : ص ٤٣٤ - ٤٤٠ .

(٣) عباس العقاد : سعد زغلول (سيرة وحمية) : ص ٢٩٦ .

(٤) مؤسسة الاهرام : المصدر السابق : ص ٤٧٤ - ٤٧٥ الرافعي : المصدر السابق ص ١١٤ - ١١٥ .

(٥) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٣١١ - ٣١٣ ، الرافعي : المصدر السابق ص ١١٥ وما بعدها (نص المشروعين) .

من أنه حماية لا استقلال وطلب اليهم توضيح الحقائق عند عرضه على الأمة حيث قابله الكثيرون بالرفض (٦) . وعندما عادت المفاوضات مرة أخرى طلبت مصر بعض التحفظات أهمها النص على إلغاء الحماية صراحة وحذف النص الخاص بأن مصر تخول بريطانيا العظمى الحقوق اللازمة لضمان مصالحها وحذف الشرط الملحق على تنفيذ المعاهدة بقبول الدول انتقال حقوقها الامتيازية الى بريطانيا الا أن ملنر رفض مناقشة تلك التحفظات (٧) .

قدم ملنر بعد ذلك تقريراً عن تلك المحادثات في ٩ ديسمبر لم تأذن الحكومة الانجليزية بنشره الا في ١٩ فبراير ١٩٢١ . وبعد تقرير ملنر من أهم الوثائق الانجليزية التي اتخذت فيما بعد أساساً للمفاوضات المصرية - البريطانية ، وقد كشفت مباحثاته مع سعد زغلول عن فكرتين : الأولى : ضرورة ابدال نظام الحماية بعلاقة بين مصر وانجلترا تبحث على رضا المصريين . والثانية : أن الوطنية المصرية تنفخ عليها راية واحدة ولكن رجالها يتفاوتون في مدى استعدادهم لقبول جوهر التسوية وأنه من الممكن أن تبني خطة المفاوضة على أساس وجود هذا التفاوت (٨) .

بريطانيا تبليغ قوادا بأن الحماية علاقة غير مرضية :

رفضت بريطانيا مقترحات ملنر ، وراحت تقوض المندوب السامي لكى يطلب من السلطان وقدا للتفاوض فى لندن بشأن المعاهدة الا أن المندوب السامي رفض ذلك قبل إفصاح الحكومة البريطانية عن نواياها لتحويل الحماية البريطانية الى معاهدة تحالف ، وأبرقت بريطانيا الى المندوب السامي تفوضه فى إبلاغ السلطان ذلك وموافقتها على قدم وفد مصرى للتفاوض فى ذلك الشأن (٩) .

تلا ذلك أن أصدرت دار الحماية بالقاهرة فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ قراراً بأن الحماية البريطانية علاقة غير مرضية وقد أبلغ اللورد اللنبي

(٦) مؤسسة الاحرام : المصدر السابق : ص ٤٧٧ - ٤٧٩ ، طارق البشرى : سعد زغلول يقاوض الاستثمار - ص ٤٢ - ٤٤ .

(٧) مؤسسة الاحرام : المصدر السابق : ص ٤٨٠ ، الرافعى : المصدر السابق : ص ١٤٤ .

(٨) مؤسسة الاحرام : المصدر السابق : ص ٤٨٣ - ٤٨٤ .

(٩) Marlowe, J. The Anglo Egyptian Relations : p. 244.

هذا القرار الى السلطان فؤاد وهو على النحو التالى « يا صاحب العظمة لم أتأخر عن ابلاغ حكومة جلالته الرأى الذى أبديتموه عظمتكم مرارا عن ضرورة وصول الحكومة الى قرار فى موضوع اقتراحات اللورد ملنر يتفق مع أمانى الشعب المصرى ، تلك الأمانى التى اشتهر عطف عظمتكم عليها ويسرنى الآن أن أبلغ عظمتكم قرار حكومتى ، وانى متأكد من أن هذا القرار يطابق رأى عظمتكم ويسهل المهمة العظيمة الشأن التى عهد فيها الى عظمتكم وهى تعيين وفد رسمى لأجل الشروع فى تبادل الآراء مع حكومة جلالته فيما يختص بالاتفاق المنوى عقده وانى وبصفة خاصة أود أن أوجه نظر عظمتكم الى حسن النية الذى أظهرته حكومتى بقبول التساهل فى أمر الغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية وستقدرون عظمتكم أن هذا التساهل الكبير دليل صريح على الأهمية التى تعلقها حكومتى على اقامة علاقاتها مع الشعب المصرى على أساس ودى دائم ، وهذا هو نص قرار حكومتى الذى كلفت ابلاغه الى عظمتكم : « ان حكومة جلالته الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية بين مصر وبريطانيا العظمى . ومع أن حكومة جلالته الملك لم تتوصل الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر فانها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول اذا أمكن الى ابدال علاقة تضمن المصالح الخصوصية لبريطانيا العظمى بالحماية وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر والشعب المصرى (١٠) وقد أذيع هذا الخطاب فى القاهرة فى ٤ مارس ١٩٢١ . وقيمة هذا التبليغ لا تقع أساسا فى اعتبار أن الحماية علاقة غير مرضية فحسب . بل ذهب أيضا الى اطلاق حرية المفاوضات بين مصر وبريطانيا دون أن يكون مشروع ملنر أساسا لها . ورغم أن التبليغ لم يكن ليدنى مصر من استقلالها ولا يخطو بها الى تحقيق آمالها ولا يصلح أساسا لمفاوضات ناجحة ولكن أمرا هاما يبرز فيه وهو أنه احتوى أسلوبا جديدا للحكومة البريطانية فى مخاطبة الشعب المصرى وخطة جديدة فى مواجهته (١١) .

الا أن السلطان فؤاد برز فى ذلك الوقت ليلعب دورا غريبا يدل على رغبته فى الاستئثار بالحكم دون الوفد ودون فريق المعتدلين وعلى

(١٠) الكتاب الأبيض الانجليزى (القضية المصرية) : ترجمة عبد القادر المازنى (١٩٢٢) : ص ٩٣ - ٩٤ .

(١١) عبد الرحمن الرافعى : للصبر السابق : ص ١٧٣ .

رأسهم عدلى باشا وكان أن شجعه على ذلك ما أولاه إياه تبليغ ٢٦ فبراير من أهمية وما أسبغ عليه من سلطة وفضل لم يكرها له في إصدار التبليغ (١٢) . ذلك أنه كان يتعين على السلطان فؤاد الرجوع الى ممثل البلاد في تاليف وزارة موثوق بها من الأمة تتحدث عن مصير البلاد في هذا الوقت العصيب وتخلف وزارة نسيب البقيضة الى الشعب ولكنه سمى جهده لابقاء الوزارة النسيبية رغم أنف الشعب ، لأنه كان واثقا من سياستها في تدعيم الحكم المطلق في البلاد والخضوع لسياسة السراى (١٣) . ومن ناحية أخرى أرادت السراى أن يكون لها الذراع الطولى في تشكيل وفد المفاوضات لكي تجنى ثمارها وخاصة بعد أن تبينت نوايا بريطانيا الجادة نحو تغيير علاقتها بمصر ، فأرادت أن تكون هيئة المفاوضات تابعة لها كالحكومة الحالية - حكومة نسيب - الأمر الذى يفسره اختيار السلطان فؤاد لأحمد مظلوم لكي يرأس هيئة المفاوضات في بداية الأمر ، والذى كان رئيسا للجمعية التشريعية ، ولم يكن قد شارك في الحركة الوطنية منذ أن انتهت الحرب بأية صورة من صور المشاركة ، الا أنه تنحى عن رئاسة وفد المفاوضات على غير ما أراد السلطان (١٤) . ومن ثم كان سعى السلطان فؤاد لاقتناع عدلى بالابقاء على الوزارة النسيبية على أن يضطلع عدلى بمحادثاته مع الحكومة البريطانية في شأن مصير البلاد ، الا ان عدلى لم يكن مطمئنا الى سياسة نسيب ودسائسه . ومن ناحية أخرى بدأت بريطانيا تمارس ضغوطا على فؤاد لتكليف عدلى بالوزارة خلفا لنسيب ، وبعبارة أخرى فان تكليف عدلى بتشكيل الوزارة لم يكن راجعا لرغبة السلطان بقدر ما يرجع الى التخلل البريطانى ، ذلك أن عدلى اعتزم على أن يجعل ضمن برنامجه وزارته هدفا داخليا هاما وهو اعلان الدستور ، الأمر الذى لم يكن يتفق وطبيعة الحال مع اتجاهات القصر في الحكم لما فى ذلك من تقييد لسلطانه . ولقد كان واضحا منذ البداية أن لكل من دار الحماية والقصر موقفين متناقضين في نظرتهما الى حجم عدلى يكن السياسى (١٥) . من ذلك أن السلطان لم يكن ينظر اليه نفس النظرة الانجليزية ، وفى أكثر من مناسبة كان يحذر المندوب السامى البريطانى

(١٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) : القاهرة ١٩٦٨ : ص ٣١١ .
 (١٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧٤ .
 (١٤) عباس المقاد : المصدر السابق : ص ٢٤٧ ، عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣١١ ، ٣١٢ .
 (١٥) يوان ليب رزق : تاريخ الوزارات المصرية : ص ٢٢٦ .

من المبالغة في أهمية الرجل بل يصرح له بأن عدلى باشا لا يمثل أى حزب حقيقى فى البلاد ، وأنه من الخطورة الاسراف فى الاعتماد عليه أكثر مما ينبغي . . ولكن الحكومة البريطانية كانت قد استقر رأيها على أن عدلى باشا هو الرجل المناسب وقد دعم من هذا الاستقرار علمها بأن الرجل ذو علاقات وثيقة مع قسم مهم من أعضاء الوفد المصرى ، وأنه قادر بقوة هذه العلاقة على محاصرة سعد زغلول والحد من خطر معارضته لأى اتفاق قادم ، وهى المعارضة التى يحسب كل الأطراف حسابها ، وباستقرار لندن على هذا الرأى فقد أصبحت آذانها عن صحبات النصح الملكية وبأدبرت بمنح عدلى الأهمية التى رأتها فيه (١٦) . أضف الى ذلك ان عدلى قد استطاع أن يجمع حوله العديد من العناصر المثقفة ، فضلا عن بعض أعضاء الوفد الذين كان اتجاههم أن يؤلف الوزارة الجديدة ، وأن تتولى هذه الوزارة المفاوضات الا أنهم لم يريدوا الظهور حتى لا يزيد ظهورهم الخلاف بينهم وبين سعد ، وبين سعد وعدلى حدة وشدة (١٧) .

قدم نسيم استقالته للسلطان وقبلها بالفعل فى ١٦ مارس وعهد فى اليوم ذاته الى عدلى باشا يكن لتأليف الوزارة الجديدة ، وليس من شك فى أن الحكومة البريطانية قد نصحت بتعيين عدلى رئيسا للوزارة لكى يرأس وفد المفاوضات ، والباعث على ذلك موقفه المعتدل خاصة أثناء وساطته فى مفاوضات سعد - ملز . وصدر بالفعل المرسوم بتأليف الوزارة فى ١٧ مارس وضمن عدلى باشا جوابه برنامج وزارته فأعلن أنها ستجعل نصب عينيه فى المفاوضات الرسمية أن تصل الى اتفاق لا يجعل محلا للشك فى استقلال مصر ، وأنها ستدعو الوفد المصرى الى الاشتراك فيها ، وأن الأمة سيكون لها على لسان ممثلها فى جمعية وطنية القول الفصل فى هذا الاتفاق ، وأن هذه الجمعية سوف تأخذ على عاتقها تحضير مشروع دستور موافق للمبادئ الحديثة للأنظمة الدستورية وستحاط الانتخابات لهذه الجمعية بكل الضمانات التى تكفل تمام حريتها وتنظم بكيفية تحقق تمثيل رأى الأمة تمثيلا صحيحا (١٨) . ومن ناحية أخرى أرسل عدلى الى سعد زغلول نبأ تأليف وزارته وبرنامجها ودعوة الوفد الى الاشتراك فى المفاوضات الرسمية فجاء الرد من سعد تلمزيا

(١٦) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(١٧) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ : ص ١١٦ .

(١٨) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ : ص ٨٥ ،

عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق : ص ١٧٧ ، مؤسسة الاهرام : المصدر السابق ص ٢٩١

فى ١٩ مارس بأنه اعتزم العودة الى مصر (١٩) . وعاد سعد بالفعل وراح يضع شروطه للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات (٢٠) . عندئذ تحول النضال الوطنى فى مصر الى صراع سياسى بين الوفد وسعد زغلول من جهة وبين الحكومة المصرية التى متباشرة المفاوضات من ناحية أخرى (٢١) . ذلك أن الخلاف الجوهرى بين سعد وعدلى كان على الرئاسة ، وبدا لكل من الفريقين ، أن يخطب ود القصر ، من ذلك أن عدلى قد تمسك بأن تكون له رئاسة هيئة المفاوضة ما دام هو رئيس الحكومة بحجة أن التقاليد السياسية لا تسمح بحال أن يدخل رئيس الحكومة فى هيئة سياسية للمفاوضة أو غيرها ولا يكون رئيسها وتمسك بالرئاسة لأن الأمة أولته زعامتها ، كذلك فإن الوزارة تطلب أن يكون تحديد مأمورية المفوضين وأسمائهم بمذكرة تعرض على السلطان فؤاد وأن يستصدر مرسوما يتضمن هؤلاء المفوضين مما يرفع من شأن الوزارة ، بينما كان سعد زغلول يطلب أن تحدد المأمورية بمرسوم سلطانى مباشر كما راح يطالب بأن تكون غالبية المفوضين من الوفد ، وراح بعض أقطاب الوفد يروجون لفكرة مؤداها أن للسلطان وحده الحق فى تعيين رئيس وفد المفاوضات ، وأن الرئيس الذى سوف يعين له أن يعرض على السلطان تحديد المأمورية والمفوضين ليستصدر مرسوما بذلك أسوة بما حدث عنه تشكيل الوزارة (٢٢) . على الرغم من أنه كان من الجلى أن دخول الوزارة بمقردها ليس من مصلحة مصر أو إنجلترا ، لأن الأخيرة تريد اتفاقا ترضاه الأمة والأمة بهورها لا ترضى باتفاق لا يكون الوفد شريكا فيه .

كان حريا بفؤاد بعد أن رأى الانقسام ضاربا أطنابه بين صفوف القوى الوطنية ، أن يبادر الى القضاء على أسبابه والعمل على التقريب بينها إلا أنه راح يعمل على تأصيل الخلافات وتعميقها ، فأصدر فى ١٩ مايو ١٩٢١ مرسوما بتأليف الوفد الرسمى للمفاوضات برئاسة عدلى باشا يكن وعضوية حسين رشدى واسماعيل صدقى ومحمد شفيق وهم من أعضاء وزارة عدلى بالإضافة الى أحمد طلعت رئيس محكمة الاستئناف

(١٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٨١

(٢٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٧ .

(٢١) Vatikiotis, P. J., The Modern History of Egypt : p. 262.

(٢٢) أحمد شفيق : حكايات مصر السياسية : التمهيد ج ٢ : ص ٧٣ - ٧٥ .

عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٨ .

وقتشئذ ويوسف سليمان وهو أحد الوزراء السابقين (٢٣) . إلا أن هذا الاغفال المتعمد من جانب القصر لتجنيب الوفد الاشتراك في المفاوضات كان من شأنه تصعيد حملة الكراهية للحكومة من جانب الوفد وغدا العداء سافرا بينه وبينها » وكشف سعد عن ذلك الخلاف في خطابه في شبرا في ٢٨ أبريل حيث وصف عدلى وأخوانه بأنهم « برادع الانجليز » وأصبح كل توفيق مستحيلا وهنالك انضمت طواقب السواد من الأمة لسعد وطوائف من المثقفين والاعيان لعدلى ووقف فريق مترددين ينتظرون (٢٤) .

هذا الموقف من جانب سعد قد أدى - فى تقدير الباحث - الى نتيجتين أساسيتين ينبغى تقريرهما : الأولى : أنه قد خدم - وبصورة مباشرة - قضية السلطان فؤاد فى صراعه مع عدلى ، ذلك أن هجوم سعد زغلول المتواتر على عدلى قد سجل للأخير رصيد فشل خاصة وهو على أبواب المفاوضة ويقابل ذلك رصيد نجاح للسلطان فؤاد الذى أثبت للانجليز أن سياستهم أخطأت أهدافها بإصرارهم على تولى عدلى الحكم فضلا عن اضطراره بالتفاوض . أما النتيجة الثانية : فهى أن موقف سعد هذا قد أدى الى تصدع الوفد من الداخل - كما أشرنا - وتمثل ذلك فى استقالة ستة من قياداته البارزة مثل حمد الباسل وعبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وعلى شعراوى (٢٥) . وذلك بعد أن رأوا أنه قد حول قضية البلاد الى صراع شخصى بينه وبين عدلى والذى كان تمسكه بالحكم وتأليف وفد المفاوضة - كما يرى الدكتور هيكل - راجعا الى أنه وصدقى وثروت قد رأوا أن استقالة الوزارة وترك الحكم لسعد يعنى ترك حكم البلاد فى أيدي الفوغاء (٢٦) . وهى ذاتها المبررات التى ساقها الانجليز أنفسهم ليسوغوا بقاء قوات الاحتلال فى مصر خشية أن يقضى « الرعاع » فيها على الجاليات وينهار صرح هذه الإصلاحات التى تمت على يد الإدارة البريطانية (٢٧) . والواقع أن مصلحة عدلى باشا الشخصية نفسها كانت دافعا آخر وراء تمسكه بموقفه ، ذلك أن استقالته فى تلك الظروف ، تحت الثقل الشعبى ، كانت تعد هزيمة له وغلبة لمنافسه سعد زغلول ، بينما اذا استقال فى حالة فشل المفاوضات

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٤ .

(٢٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٢١ - ١٢٢ .

(٢٥) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٨١ .

(٢٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٢٢ .

(٢٧) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٨ .

فان هذه الاستقالة سوف تدحض ما يرمى به من التساهل والضعف .
والاعتدال (٢٨) .

الا أن هجوم سعد زغلول وصحف الوفد على عدلى باشا وزملائه .
قد أفقدهم تأييد البلاد ، كذا فان ما حدث من اضطرابات في القاهرة .
ومذابيح في الاسكندرية ، كان يعد نذير فشل للمفاوضات قبل أن .
تبدأ (٢٩) .

أضف الى ذلك فان ثمة خطأ فادحا قد وقع فيه عدلى باقدامه على .
المفاوضات دون محاولته رأب الصدع الحادث مع سعد زغلول وزملائه ،
اذ سرعان ما انتقل الخلاف الى لندن ذاتها وراح مندوبو الوفد هناك يعربون .
عن عدم ثقة الأمة في عدلى ، وأن بريطانيا بدورها قد رامت على جواد .
خاسر ، وذلك من شأنه أن يضعف قوة المفاوض المصرى ، الأمر الذى .
انعكس على المفاوضات ذاتها ، رغم أن الحكمة كانت تقضى من عدلى أن .
يحترم الارادة الشعبية ويتخلى عن الحكم حتى لا تنحرف الحكومة الوطنية .
عن العدو الاصلى وهى بريطانيا وتنزلق الى صراعات داخلية (٣٠) .

فى تلك الظروف السيئة سافر عدلى فى شهر يوليو ١٩٢١ على .
رأس الوفد الرسمى للتفاوض وكان أن قدمت انجلترا من جانبها مشروعا .
فى ١٠ نوفمبر طلب أن تدور المفاوضات على أسامه وزعموا أنه يتطوى .
على كثير من السخاء والتساهل ، وذلك ما لم يكن يراه عدلى يكن والوفد .
المفاوض ، ومن ثم سعى من جانبه لاقتناع الانجليز ، وأبلغهم أنه ليس .
فى الامكان حمل الشعب المصرى على قبول مشروعهم الذى أصرت فيه .
بريطانيا على ضرورة بقاء الاحتلال العسكرى فى البلاد دون تحديد لزمان .
أو مكان ووضع شئون مصر الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى وجعل .
شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والجيش فى يدها بطريقة مباشرة .
فضلا عن فصل السودان عن مصر . ومن ثم كان مشروع كيرزون أسوأ .
من مشروع ملنر وأكثر قيودا ، وكان رد عدلى على المشروع ايدانا بقطع

(٢٨) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣٣٥ .

(٢٩) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٢٥ .

(٣٠) أحمد بيلي : عدلى باشا أو صفحة من تاريخ الزعامة بمصر : ص ٢١١ - ٢١٢ .

عبد الرحمن الرافى : المصدر السابق : ص ١٥ ، عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق .
٣٣٤ .

المفاوضات (٣١) . الا أن هذا لم يكن يعنى نهاية مشروع كيرزون الذى منيت نصوصه على التفسير الانجليزى العمل للتحفظات المشهورة التى سئلتها بريطانيا فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ (٣٢) .

والواقع أن فكرة التصريح قد راودت على أثناء المراحل الأخيرة من مفاوضاته مع كيرزون فقد كان يرى أن لبريطانيا أن تنفذ الأحكام التى اعترف بها مشروع كيرزون للمصريين الى أن يتم الاتفاق على المسائل موضع الخلاف بين الطرفين ، بمعنى آخر أن تصدر بريطانيا بياناً تعترف فيه للمصريين بما هى مستعدة للاعتراف به فى مشروع كيرزون ، أى إلغاء الحماية وإعلان استقلال مصر على أن تبقى المسائل الأخرى التى اختلف عليها الفريقان - وهى لب القضية المصرية - لمفاوضات تالية بوصفها تحفظات تناقشها الدولتان فيما بعد (٣٣) . ولقد ألقى على هذه الفكرة الى لورد كيرزون فى الجلسات الأخيرة للمفاوضات ، الا أنه لم يتلق رداً محدداً من وزير الخارجية البريطانية يفيد قبولها (٣٤) . وكأثر لاختلاف المفاوضات أرسلت بريطانيا تبليغاً الى السلطان فؤاد فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ . وأوضحت فيه أنها لن تنفذ مقترحاتها فى المشروع بدون رضا الأمة المصرية . وأنها سوف تزيد عدد الموظفين المصريين فى الحكومة ، فضلاً عن استعدادها لمفاوضة الدول الأجنبية بمشاوره مصر لإلغاء الامتيازات الأجنبية وأن تتولى الحكومة المصرية الاشراف على الأحكام العرفية بدلا من القائد العام للقوات البريطانية ، كذلك أوضح التبليغ تمسك بريطانيا بالضمانات التى وردت فى مشروع المعاهدة وهى بقاء الجنود البريطانيين فى مصر واشتراك المستشارين البريطانيين مع وزارتي المالية والحقانية ، وأغفل الإشارة الى السودان ودعا الأمة المصرية الى عدم الاستسلام للأمانى الوطنية ، فيما يتعارض مع هذه الحقائق ، ثم عمدت بريطانيا الى اذاعة الوثائق الثلاث : مشروع كيرزون ورد على عليه والتبليغ البريطانى فى ٣٠ ديسمبر للسلطان (٣٥) . ويعزو البعض هذا التصرف من جانب

(٣١) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٨ - ٢٠ ، أمين نسيد : تاريخ مصر السيامي : ص ١٩١ - ١٩٣ .

(٣٢) محمد شفيق غربال : المصدر السابق : ص ١٠١ .

(٣٣) مؤسسة الأهرام : المصدر السابق : ص ٥٠٣ .

(٣٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٢٨ .

(٣٥) مؤسسة الأهرام : المصدر السابق : ص ٥٠٤ .

عباس المقاد : المصدر السابق : ص ٣٧٦ .

عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ٢٤ - ٢٧ .

بريطانيا باذاعة وثائق المفاوضات ، رغم منافاتها للعرف والتقليد
الديبلوماسى ، قبل وصول عدلى الى الحكومة البريطانية قد خاب أمهلا
فيه وأدركت خطاها فى الاقدام على مفاوضاته مع فشله فى كسب الجماهير
وتأييدها (٣٦) .

ويبدو للوهلة الأولى أن ثمة تناقضات واضحة فى سياسة بريطانيا ،
فهى فى الوقت الذى تعلن فيه أن علاقة الحماية على مصر غير مرضية
وتطلب الدخول فى مفاوضات معها كما جاء فى تبليغ ٢٦ فبراير ، وتبدأ
المفاوضات بالفعل الا أنها تصل الى طريق مسدود ، فما كان منها الا أن
عاودت تهديدها فى تبليغ ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، والذى استهدفت منه أساسا
تأكيد سيادتها على مصر ، الا أن ذلك التخبيط يرجع - فى تقدير الباحث -
الى أن بريطانيا قد عقدت الآمال على الوصول الى تسوية - ولو مؤقتة -
مع العناصر المعتدلة تفتح الطريق الى التفاوض الموسع بعد ذلك ،
وازاء فشله فى ذلك راحت تصدر تبليغ ٣ ديسمبر يحمل وعدا ووعيدا
للقوى الوطنية اذا ما طالبت بتحقيق الأمن الوطنى .

أما عدلى يكن فقد عاد الى القاهرة بعد قطعه للمفاوضات وقدم
استقالته للسultan فى ٨ ديسمبر . ومن ناحية أخرى قرر سعد زغلول
ضرورة مواصلة الجهاد بالدعوة الى اجتماع عام فى ٢٣ ديسمبر « للنظر
فى الأحوال العامة » ووجد اللبى فى ذلك فرصة سانحة للتخلص من
سعد الذى رفض بدوره الانذار الذى وجهه اليه الجنرال كلايتون مستشار
وزارة الداخلية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ بحظر هذا الاجتماع ، وازاء رفض
سعد للانذار فما كان من اللبى الا أن أصدر الأمر باعتقاله وعدد من
قيادات الوفد البارزة ونفيهم الى جزر سيشيل وكان لذلك صدى واسع
وعميق تمثل فى المظاهرات التى اندلعت فى القاهرة وبعض الأقاليم
الأخرى (٣٧) . ويرى البعض أن نفي سعد هذا انما كان راجعا الى ادراك
اللبى وكثير من المصريين الى أن عدلى لن يستطيع التفاوض بأى درجة من
درجات النجاح لأن انجلترا لم تكن على استعداد لأن تمنح مصر استقلالاً
كاملاً ، ولكنه - أى اللبى - كان يعتقد أن من واجب حكومته أن تقوم
بأية حركة تعبر عن حسن نواياها وتشجع مصريين آخرين على التعاون.

(٣٦) عبد الحاقق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية : ٣٤٠ .

(٣٧) عبد الحاقق لاشين : المصدر السابق : ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

عبد الرحمن الرافى : المصدر السابق : ص ٢٨ وما بعدها .

مع السلطات البريطانية ومن هنا سوغ لنفسه نفى سعد (٣٨) • وبدلا من أن يؤدي هذا النفي الى تصدع الوفد ، نجده قد عاد الى وحدته الأولى وقرر المقاومة السلبية ومقاطعة كل ما هو بريطاني (٣٩) •

وينبغي الإشارة الى أن النتائج قد جاءت متفقة وصالح سياسة القصر فذلك الفشل الذي أصاب المفاوضات كان يعنى بصورة أخرى أن باب الصراع بين القوى الوطنية والانجليزية ما زال مفتوحا ، وأن قضية العلاقات بين البلدين لم يتم حسمها بعد ، ثم أن استقالة عدلى ونفى سعد كان من شأنه أن يؤثر حتما على فعالية الحركة الوطنية في مواجهة أى من القصر أو الانجليز ، وبعبارة أخرى فإن استمرار الصراع قائما بين قوى الاحتلال والقوى الوطنية كان يعنى بشكل آخر تأجيل المواجهة بين الأخيرة والقصر ريثما تتاح له فرصة استكمال قوته •

ظلت البلاد اثر استقالة عدلى لمدة شهرين بلا وزارة ، وكانت قضية تأليف الوزارة تدور فى حلقة مفرغة فالسلطات البريطانية خاصة بعد نفى سعد تحتاج الى وزارة مشكلة من عناصر قوية من المعتدلين ذات علاقات طيبة بطرفى السلطة فى مصر وهما القصر والحماية ، وكانت العناصر القوية المعتدلة بدورها قد أجمعت عن الاشتراك فى العمل الوزارى قبل تحقيق بعض المطالب الوطنية والحصول على تنازلات من بريطانيا تهيئ فرصة أنسب لتولى هذه العناصر الحكم ، وتلك أمور لم تكن غائبة عن تقديرات السياسة البريطانية • ومن ناحية أخرى فقد كان اللبى مدركا لخطورة بقاء تلك الأوضاع معلقة ومن ثم شرع فى التحرك ، فبرسل الى كيرزون برقية تلغرافية فى ٦ ديسمبر ١٩٢١ - وهو يوم وصول عدلى الى مصر - قال فيها « ولقد سأل عدلى باشا فى حديثه الأخير معك لماذا لا تنفذ حكومة جلالة الملك من تلقاء نفسها الخطة الواردة فى مشروع المعاهدة الذى رفض ولم يكن جوابك على ما يظهر بحيث ينبغي امكنه اجراء مثل هذه الخطوة ••• انى أقدر أن العمل الذى تشير به من شأنه أن يضطر حكومة جلالة الملك الى اثناء الحماية بتصريح من جانب واحد وتذكرون أنه أقترحت خطوة كهذه فى وقت من الأوقات ولا أدري لماذا لم تخطئ ؟ ان الحجة الرئيسية التى يدلى بها للاصرار على لفظ الحماية تكمن قيمتها ونفعها فيما يتعلق بالمفاوضات مع الدول الأجنبية وبفض النظر

(٣٩) عبد الرحمن الرافى : المصدر السابق : ص ٣٦ وما بعدها ،

(٣٨) عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية : ص ٩٩ •
Youssef, Amine, Independent Egypt : p. 80.

عن هذه الحجة فإن اللفظ مدلوله ضئيل ويضاف الى ذلك أنه يدل على حالة يذهب المصريون في بعضها الى أقصى مدى (٤٠) . وأضاف النبي بأن تصريح حكومة جلالة الملك للسلطان بمثابة اعلان مبدأ « مونرو بریطاني » على مصر ، وبمقتضى هذا التصريح لا تستطيع أية دولة أجنبية أن تهتم بمسألة أى لفظ نرى استخدامه لنحدد علاقتنا مع مصر (٤١) .

يتضح من ذلك أن تلك البرقية التي أرسلها النبي الى حكومته وما تضمنته من اقتراح باصدار تصريح من جانب واحد ، أنها لم تكن نتيجة لمشاورات قد جرت بينه وبين ثروت وعدلى وصدقي كما ذهب الأخير في مذكراته (٤٢) . والدليل على ذلك أن تاريخ ارسال البرقية يوافق يوم وصول وفد المفاوضات الى مصر والذي كان صدفي أحد أعضائه ومن ثم لم يكن هناك ثمة وقت متيسر لاجراء مثل تلك المفاوضات بين النبي وفريق المعتدلين . لا يمكن أن تعزى تلك البرقية الى مفاوضات جرت بين النبي وثروت كما ذهب هيكل في مذكراته (٤٣) . وذلك أن ثروت لم يكن ليتفاوض باسمه أو باسم عدلى قبل أن يقدم الأخير استقالته ، وعندى أن النبي كان على علم بضمحوى الاتصالات التي دارت بين كيرزون وعدلى وأن الأخير عندما ألقي بفكرة التصريح الى كيرزون ، قد وجدت فكرته هذه قبولا وتحييذاً من النبي الذي أرسل الى وزير خارجيته يقترح انفاذاً .

القصر ووزارة ثروت الأولى :

جرى ترشيح عبد الخالق ثروت من قبل المندوب السامي لتأليف الوزارة الجديدة خلفاً للوزارة العدلية المستقيلة . وكانت العلاقة قد تحسنت بين ثروت والسلطان من جهة أخرى وذلك بسبب استجابة ثروت الى الكثير من رغبات فؤاد عندما اضطلع بأعمال رئيس الوزراء في غياب عدلى باشا في لندن للمفاوضات .

ولقد ترتب على المفاوضات التي دارت بين ثروت والنبي والسلطان أن ، **وضع الأول شروطاً جعلها أساساً لقبوله الوزارة وهي : -**

(٤٠) الكتاب الأبيض الانجليزي : القضية المصرية : وثيقة ٤ ، ص ٧ - ٩ .

(٤١) المصدر السابق : ص ١٠ .

(٤٢) اسماعيل صدقي : مذكراتي : ص ٢٥ ، راجع كذلك ، عبد العظيم رمضان :

المصدر السابق : ص ٣٥٩ .

(٤٣) محمد حسني ، يكل : المصدر السابق : المصدر السابق : ص ١٢٨ .

أولا : علم قبول مشروع كيرزون والمذكرة التفسيرية الملحقة به .
ثانيا : تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر بداية ذي بدء .

ثالثا : إعادة وزارة الخارجية وتمثيل خارجي من سفراء وقناصل .
رابعا : إنشاء برلمان من هيتين « مجلس نواب ومجلس شيوخ » تكون له السلطة العامة على أعمال الحكومة وتكون الحكومة مسؤولة أمامه .

خامسا : إطلاق يد الحكومة بلا مشارك في جميع أعمال الحكومة .
سادسا : لا يكون للمستشارين في الوزارات الا رأى استشاري وأن يبطل ما للمستشار المالي من حق حضور جلسات مجلس الوزراء .
سابعا : حذف وظائف المستشارين ماعدا مستشار المالية ومستشار الحقوقية فانهما يظلان الى ما بعد ظهور نتيجة المفاوضات الجديدة .

ثامنا : استبدال الموظفين الأجانب بموظفين مصريين وأخذ العدة من الآن . وتعيين وكلاء مصريين للوزارات (المالية والصحة والزراعة والأشغال والمواصلات والخارجية) .

تاسعا : رفع الأحكام العسكرية والسعي من جانب الوزارة اعتمادا على حسن موقف الأمة في سحب كل ما اتخذ من الاجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما في ذلك الافراج عن المعتقلين وإعادة انبئدين .

عاشرا : الدخول في مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان ، مع الحكومة الانجليزية بواسطة هيئة يعتمدها البرلمان للنظر في ما لا يتنافى مع استقلال البلاد ومن الضمانات لانكلترا أو الأجانب ، ولحل مسألة السودان بشرط ألا تكون هذه المفاوضات مقيدة ب قيد أو شرط مما جاء في مشروع كيرزون ويكون القول الفصل في ذلك للأمة ممثلة في برلمانها .

حادى عشر : يكون قبول هذه الشروط ثابتا بمقتضى وثائق مكتوبة من الحكومة الانجليزية (٤٤) . ومن ثم اتضح حرص ثروت على انتهاز الفرصة للحصول على موافقة انكلترا والسلطان بمقتضى وثيقة رسمية على

(٤٤) أحمد شفيق : المصدر السابق ص ٧١٢ - ٧١٤ .

اقامة الحياة النيابية السيامية بارجاع مسئولية الحكومة الى البرلمان وليس الى السلطان لوضع حد لاستبداده ، وهو أحد الأهداف التي كانت تسعى اليها طبقة الانطاعيين للمشاركة في شئون الحكم ، ونظرا لأن فؤاد كان يريد أن يحل الأزمة بأي ثمن فقد وافق على شروط ثروت وطلب منه ان يعرض الأمر على اللنبى فتوجه اليه فى ١١ ديسمبر ١٩٢١ وعرض عليه برنامجا وصرح له بأنه على استعداد لتسولي الوزارة على أساسه (٤٥) ، ويبدو أن اللنبى كان موافقا على شروط ثروت التى تقدم بها والا ما سمح بنشرها ، بل يمكن القول بأن صياغتها قد تمت بالاتفاق بينه وبين كل من عدلى وثروت ولقد سعى بعد ذلك لاقناع حكومته والضغط عليها ، مما تمخض عنه أخيرا نجاحه فى انتزاع ما عرف بتصريح ٢٨ فبراير من لندن (٤٦) .

بيد أن تلك الشروط لم تكن لتعطي بالقبول فى دوائر القصر ، الذى كان خضوعه لها للخروج من الأزمة الوزارية وحسب ، ذلك أن ما أتى به ثروت من شروط تضمنت ادخال دستور للبلاد تكون الحكومة مسئولة بمقتضاها أمام البرلمان يعنى زوال كل سلطة للقصر على الحكومة وزوال تبعيتها له ، كان يتعارض تماما وسياسة فؤاد ومن ناحية أخرى أرسل اللنبى الى حكومته فى ١٢ يناير يقترح السماح له بتوجيه مذكرة الى السلطان يرمى فيها الى ازالة سوء التفاهم فيما يتعلق بالتبليغ البريطانى فى ٣ ديسمبر ١٩٢١ ، والى أن ما تطلبه بريطانيا من ضمانات ليس مقصودا به ابقاء الحماية فعلا أو حكما وأن بريطانيا ترغب فى أن تترك لمصر ادارة شئونها ، وأن وجود المستشارين البريطانيين انما يفرض استبقاء الاتصال اللازم لحماية المصالح الأجنبية وحسب ، وأن الحكومة البريطانية لن تفرض على المصريين تأييد معاهدة ما ، وهى فى الوقت نفسه على استعداد لأن تلغى الحماية وتعترف بمصر كدولة مستقلة ذات سيادة دون انتظار لعقد المعاهدة ويمكن انشاء برلمان مصرى تسال الوزارة أمامه فضلا عن إلغاء الأحكام العرفية فور صدور قانون التنظيمات (٤٦م) . وعند قيام الحالة الجديدة يمكن للحكومتين عقد اتفاق حول مسائل أربعة هى تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية والدفاع عن مصر ضد أى

(٤٥) أحمد فؤاد على مصطفى : الملاحظات المصرية - الانجليزية واثرا على تطوّر

الحركة الوطنية فى مصر ، ص : ١٨٧ - ١٨٨ .

(٤٦) شافيق شرمال : المصدر السابق : ص ١٠٩ .

(٤٦م) قانون التنظيمات .

تدخل أجنبي وحماية المصالح الأجنبية والأقليات وأخيرا السودان ، وانتهى في برقيته بقوله « أن الأمر لا بد أن ينتهي الى ضم بلاد عنيفة العداء لنا واما التسليم التام من جانبنا » (٤٧) . في الوقت ذاته لم تكن بريطانيا مستعدة لضم مصر الى حظيرة الامبراطورية ، ولا هي على استعداد للتسليم بادعاءاتها أو مطالبتها ومن ثم رفضت مقترحات اللنبي ، الذي راح من جانبه يعرض استقالته على حكومته ، وازاء تشده تم استدعاؤه للتشاور معه ، وغادر مصر بالفعل ومعه اثنين من مستشاريه هما السير جلبرت كلايتون مستشار وزارة الداخلية والمستر ايموس مستشار الحقانية . وكان اللنبي يحمل في حقيته وثيقتين الأولى بها الشروط التي تقدم بها ثروت ليتولى الوزارة والثانية استقالته من منصبه اذا لم يجب الى ما اشترطه ثروت وكان يؤيده هو فيه (٤٨) . ولقد وجد اللنبي في تأييد الصحافة البريطانية عونا له في خلافه مع حكومته ، حيث طالبت الصحف الحكومية البريطانية أن تثق في اللنبي ودعت الحكومة في الوقت نفسه الى عدم التشدد في طلب الضمانات وراحت تنذرهما بالعواقب الوخيمة التي تتهدد السياسة البريطانية في مصر (٤٩) .

اعلان تصريح ٢٨ فبراير ومضمونه :

أجرى اللنبي مباحثاته مع حكومته فور وصوله ، وتمخض ذلك عن موافقة رئيس الوزراء لورد لويد على المشروع الذي قدمه اللورد اللنبي في ١٢ يناير بعد ادخال تعديلات قليلة عليه أهمها أنه جعل البرلمان شركة بين الملك وشعبه ولم يكن ذلك في أصل المشروع وذلك تمشيا مع السياسة البريطانية في احتضان العرش وبسبب الرغبة في إيجاد قوة توازن قوة البرلمان بمعنى آخر فان ما تنازلت عنه بريطانيا كان لحساب القصر وليس لحساب الشعب (٥٠) .

عاد اللنبي الى مصر يحمل وثيقتين الأولى تحمل عنوان « تصريح لمصر » وجاء فيها بما أن حكومة جلالة الملك عملا بنواياها التي جاهرت بها

(٤٧) مؤسسة الأهرام : المصدر السابق : ص ٥١٢ .

طارق البشري : سعد زغلول يفاوض الاستعمار : ص ٥٦ .

(٤٨) أحمد شوقي : المصدر السابق : ص ٧٣٢ - ٧٣٣ .

(٤٩) المصدر السابق : ص ٧٣٧ ، ٧٤٢ .

(٥٠) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣٥٩ ، نفس المؤلف : دراسات

في تاريخ مصر المعاصر (١٩٨٠) : ص ٢٢٤ .

ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهريّة للإمبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

١ - انتهت الحماية البريطانية على مصر وتكون مصر مستقلة ذات سيادة .

٢ - حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون التضمنيات « اقرار الاجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية » نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر تلتفى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ .

٣ - الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك والحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور وهى :

(أ) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة .

(ج) حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات .

(د) السودان .

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ماهى عليه الآن . أما الوثيقة الثانية فكانت مذكّرة تفسيرية الى السلطان لتوضح أهميتها أساسا فى أنها قد أظهرت بوضوح التحول الظاهرى فى مراهى السياسة البريطانية - ودون اغراق فى التفاصيل - نجد أن هذه المذكرة قد استهدفت بادى لاي بدء ازالة سوء التفاهم الناجم عن تبليغ ٣ ديسمبر وتبديد الشكوك التى أحاطت بنوايا بريطانيا نحو « الأمانى المصرية » أو الانتفاع بمركزها الخاص بغية استبقاء نظام سياسى وادارى يقيد الحرية فى البلاد وراحت تبرر مسلكها فى التدابير الاستثنائية وما تمخض عنها من اعتقال سعد وصحبه وأن ذلك انما كان لوضع حد « لتهميش ضار » ، وأشارت المذكرة الى إعادة حق مصر فى التمثيل السياسى والقنصرى فى الخارج وانتهت المذكرة بأن جعلت إيقاف تطبيق الأحكام

المعرفة في مصر رهنا بتنفيذ قانون التضمينات طبقا للبند الثاني من
التصريح (٥١) .

ومن ناحية أخرى كان اللورد لويد رئيس وزراء بريطانيا قد أرسل
في ٢٧ فبراير سنة ١٩٢٢ برقية الى الحاكم العام لكندا وحكومات أستراليا
ونيوزلندا واتحاد جنوب أفريقيا وأرفق بها وثيقة قرر فيها أن جوهر
تصريح ٢٨ فبراير لا يتضمن تغييرا في الحالة الراهنة لمراكز الدول الأخرى
في مصر (٥٢) . وهذا بدوره يكشف عن النوايا الحقيقية لبريطانيا بأزاء
اعطاء التصريح التفسير العملي فيما يتصل بوضع مصر وعلاقاتها مع الدول
الأخرى .

أما عن الاستقلال الذي حصلت عليه مصر بمقتضى هذا التصريح ،
فهو في التحليل الأخير استقلال قانوني شكلي ، ذلك أن وجود القوات
الانجليزية في مصر والتحفظات الأربعة الواردة فيه لحن اتفاق آخر أعطى
الانجليز نفلا حقيقيا في أمور مصر الداخلية ولم يؤد تصريح ٢٨ فبراير
الى تغيير كبير من حيث سلطة اتخاذ القرار السياسى داخليا أو خارجيا .
ففى الداخل استمر الوجود العسكرى والسياسى الانجليزى يلعب دوره
فى الحياة المصرية ، وخارجيا لم تعتبر مصر نفسها دولة مستقلة كاملة
الاستقلال لذلك لم تنضم لعضوية عصبة الأمم ، وسجل التدخل الانجليزى
جافل وذلك بالتدخل فى عملية وضع الدستور والاعتراض على بعض
مواده (٥٣) .

ومن ثم فإن هذا التصريح مع اعترافه الرسمى بالاستقلال فانه يحمل
فى ثناياه كذلك الاعتراف الضمنى بأن مشيئة مصر لا تزال ناقصة وأنه
لا يزال خاليا من الطابع الذى يقرر ارادتها ، والأخذ بمقولة أن هذه
التحفظات الواردة فى التصريح سوف تكون محلا للتفاوض بين البلدين
على أمل الوصول بشأنها الى اتفاق لا ينغى بحال أن آثار الحماية لا زالت
باقية وقد يتم الاتفاق عليها وقد لا يتم (٥٤) . وينهض دليلا على نوايا
بريطانيا أن ما استبقته لنفسها من تحفظات وأرجأت المناقشة فيها الى

(٥١) الكتاب الأبيض الانجليزى (القضية المصرية) ترجمة عبد القادر المازنى :

ص ٤٦ - ٥١ .

(٥٢) المصدر السابق : ص ٥١ - ٥٣ .

(٥٣) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر : ص ٢٥٧ - ٢٥٨ .

(٥٤) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : التمهيد ج ٣ : ص ١٣ - ١٤ ، عباس

حافظ : مصطفى النحاس أو الزعامة والزعيم : ص ٣٤٩ .

مفاوضات مقبلة ، قد ظلت - أى هذه التحفظات - بمثابة العقبة التى استحال معها الوصول الى اتفاق وبخاصة مسألة السودان ، وذلك فى جميع أدوار المفاوضات التى جرت بعد ذلك وحتى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، الأمر الذى يظهر معه اصرار بريطانيا فى ألا يمس التصريح وضعها التميز فى البلاد بشكل جوهرى . ولقد كانت بريطانيا تشتط فى كل مرة يطلب فيها المصريون المفاوضة لحل المسائل الملقة بقية ألا تصل من المفاوضة الى ما يرضى المصريين وراحت تشغلهم بعد ذلك بمشكلات داخلية جديدة حول الانتخابات أو حول الدستور ، ولكنها فى الوقت نفسه تدرك أن التصريح انما صدر من طرف واحد ، وأنه لى تحقق فاعليته وجب عليها أن تحصل على موافقة المصريين على الوضع الخاص الذى ادعته لنفسها فى البلاد دون أن تخرج عن الخطوط العامة لسياستها (٥٥) .

ومن ناحية أخرى يعترف اللورد لويد بأن التصريح لم يكن يعنى لمصر استقلالاً بمعناه الدستورى (٥٦) . بل ان بريطانيا كانت تأمل من وراء اصدار التصريح ليس أكثر من أن تقوم حكومة مصرية لصياغة دستور جديد تنتخب بمقتضاه حكومة مسؤولة أمام برلمان منتخب يمكنها أن تتفاوض على التحفظات الأربعة والمسائل الملقة (٥٧) .

ويرى البعض أن مشتملات التصريح لا يتعين النظر إليها فى وضعها الساكن ، ولا يكفى تقييمه بالنظرة القانونية وحدها التى تزن والمنوع والمنوع وقيود الاستقلال واطلاقات التحفظات ، بل إنه يتعين النظر الى مشتملات التصريح فى سياقها السياسى وفى إطار الصراعات السياسية الذى أنتجته القوى السياسية التى تحيط به فى التطبيق والتى تكسبه عملاً مضموناً الفعلى ، وأن التصريح لا يعد باليقين حاسماً لصراع قائم ولا يفيد اقرار نتائج ثابتة له ، هو بهذا المقاد تتحدد نتائجه لا وفقاً لمعاني عباراته ولكن وفقاً للعمليات السياسية التى تجرى بعده وفى ظله وأن مصر بمقتضى هذا التصريح قد استردت استقلالها السياسى - أى كانت التحفظات عليه - دون أن تدفع ثمنها سياسياً يقيد الحركة مستقبلاً لانعام هذا الاستقلال ، وأن هذا التصريح جاء نتاجاً لثورة ١٩١٩ (٥٨) .

(٥٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى : ص ١٣٤ .

(٥٦) Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer, V. II : p. 160.

(٥٧) Vatikiotis, P. J. The Modern History of Egypt : p. 280.

(٥٨) طارق البشرى : المصدر السابق : ص ٦٢ - ٦٤ .

وهذا الرأى - فى تقدير الباحث - لا يخلو من أوجه كثيرة للنقد ،
اذ لا يمكن تحليل أبعاد التصريح دون أن تسبر أغوار تحفظاته الأربعة ،
ليس لأنها تشكل حجر الزاوية فى التصريح ذاته فحسب ، بل لأنها
جاءت فى جوهرها تنفى واقع الاستقلال تماما ، من ذلك فإن تأمين مواصلات
الامبراطورية البريطانية فى مصر كان يقتضى استمرار بقاء قوات الاحتلال
البريطانى فى مصر كذلك فإن ما أعطته انجلترا لنفسها من حق الدفاع
عن مصر ضد كل تدخل أجنبى كان يعنى بقاء الجيش المصرى ضعيفا عديم
التأثير ، فى الوقت الذى يعتبر فيه الجيش مظهرا أساسيا لقوة البلاد
وسيادته الحقيقية ، ثم ما كان من دعوى حماية الأقليات والمصالح الأجنبية
فى مصر ، ما اتخذته انجلترا مسوغا للتدخل فى شئون البلاد الداخلية
وتوجيهها بما يتواءم ويتفق مع مصالحها ، وتلك أمور من شأنها أن تفرغ
الاستقلال الذى حصلت عليه مصر بمقتضى التصريح من أى مضمون
حقيقى ، وتبقى أخيرا مشكلة السودان الذى أرادت انجلترا أن تستأثر
بحكمه وتستخلصه لنفسها لتحول بين وحدة شعبى وادى النيل - وحتى
إذا نظرنا الى التصريح لتقييمه من خلال العمليات السياسية التى جرت
بعده وفى ظله لوجدنا أن بريطانيا انتحلت لنفسها بمقتضاه كل حق
للتدخل فى شئون مصر الداخلية حتى ما اتصل منها بشئون التشريع ،
وفى الخارج راحت تؤكد استمرار سيادتها على مصر فيقوم اللورد لويد
رئيس وزراء بريطانيا بإبلاغ الدول الأجنبية بأن « بريطانيا تحافظ على
العلاقات الخاصة التى تربطها بمصر ، وأنها سوف تعتبر أى محاولة
للتدخل فى شئون مصر من جانب أى دولة أخرى عملا غير ودى (٥٩) »
ومن ثم ظهر حرص بريطانيا على تأكيد ولايتها على مصر والتمسك
بالتحفظات الواردة بالتصريح بتأكيد ذلك أيضا بما صرح به رئيس
وزرائها - فيما بعد - فى يولية ١٩٢٧ بأنه « لا توجد حكومة انجليزية
بإمكانها أن تتجاهل هذه التحفظات لأنها ضرورية بالنسبة لوجود
الامبراطورية البريطانية مما يجعل كل حكومة انجليزية فى المستقبل ،
كما هو الحال فى الماضى ، مضطرة الى التمسك بها ، أيا كان نوع هذه
الحكومة (٦٠) » .

والأمر الذى لامرأه فيه أن المناخ السياسى العام الذى واكب اصدار
التصريح لم يكن قط مناسباً ، من ذلك ان القبض على سعد زغلول ونفيه

(٥٩) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ١١ .

(٦٠) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق : ص ١٨٩ - ١٩٠ .

وزملاءه خارج البلاد كان اجراء في حد ذاته كافيا لدحر أى مشروع وحرمانه من تأييد بعض فئات الرأى العام التى تميل الى الاعتدال مهما كان هذا المشروع متفقا مع الامانى الوطنية أو حتى قريبا منها بل ان هذا النهى قد جعل التصريح يبدو وكأنه نتاج لتآمر الحزب المعتدل وعلى رأسه عدلى من ناحية وبريطانيا من ناحية أخرى . ثم ما كان من تصريحات رئيس وزراء بريطانيا وهى بصدد اصدار التصريح . الى الدول الأجنبية ، الأمر الذى يعنى أن بريطانيا لم تكن جادة فيما اتتوت الاقدام عليه من منح مصر استقلالها بمقتضى التصريح والذى أوضح بجلاء للمصريين أن التصريح لم يكن سوى مناورة سياسية من جانب بريطانيا تحمل فى ظاهرها ايهاء بأن ثمة تغييرات جوهرية سوف تطرأ على القضية الوطنية تتحلل مصر بموجبها من مظاهر التبعية لبريطانيا وترقى بها الى مصاف الأمم المستقلة .

وينفى الإشارة الى أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد حكم العلاقات المصرية - البريطانية طوال الأربعة عشر عاما التالية وحتى ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وليس من قبيل المبالغة القول بأن السياسة المصرية طوال تلك الفترة قد تحدد مسارها بقيود التصريح وتحفظاته . ورغم ذلك فيمكن القول بأن ثمة تغييرات قد طرأت على الأوضاع السياسية فى الداخل وخاصة فيما يتصل بالقرى ، من ذلك أن فؤادا أصبح حاكما لدولة مستقلة - ولو من الناحية النظرية - وراح يدعم قوته ويترسم الخطى نحو الحكم المطلق ، وبات فى مقفوره أن يقول لشعبه أن نجاح المفاوضات فى النهاية راجع لشخصه وتأثيره وأن الوصول الى تصريح ٢٨ فبراير يعود الى حسن التفاهم بينه وبين النبى الذى هيا السبيل لهذا النجاح ولولا ذلك لفشلت كل وسيلة أخرى (٦١) . ورأى القصر أن ما تنازلت عنه بريطانيا بموجب هذا التصريح من مظاهر السيادة أو جوهرها يجب أن يتم لحسابه ، والاستقلال بهذا المعنى كان فكا لاسار الملك من الوصاية الانجليزية ليصبح مطلق الحرية فى التصرف فى الشئون المصرية (٦٢) .

أما عن القوى الوطنية فلقد جاء التصريح ليؤرخ بداية لانقسامها الحقيقى وتصدها ، وتمثل ذلك فى الانسلاخات التى حدثت فى القيادة الوفدية نتيجة لموقف سعه زغلول من المعتدلين أمثال عدلى وثروت ، الأمر الذى كان من شأنه بطبيعة الحال التأثير على فعالية الحركة الوطنية فى

(٦١) اقبال على شاه : فؤاد الأول : ص ١٢٧ .

(٦٢) يولان ليب : المصدر السابق : ص ٢٤١ .

ممارسة دورها النضالي ، وكان الثمن باهظا فالحركة الوطنية قد استهدفت أساسا الحصول على استقلال البلاد التام . أما وقد صدر تصريح ٢٨ فبراير . عندئذ اختلفت أبعاد الرؤية الحقيقية للاستقلال - رغم وضوحها - لدى العناصر الوطنية فجنح منها ويمثله المعتدلون كان يعد التصريح مكسبا للبلاد بما يحققه من استقلال ، رغم أن هذا الفريق لم يكن لينكر أن الاستقلال الذي جاء به التصريح كان محض استقلال ناقص (٦٣) . والجناح الآخر ويتزعمه الوفد كان يعد التصريح « نكبة وطنية للبلاد » وغدا البون شامبا بين فريق المعتدلين وعلى رأسهم ثروت وعدلى وبين فريق سعد زغلول الأمر الذي أضر بقضية البلاد أكثر مما أفادها . وفي تقدير الباحث فإن ظهور التكتلات السياسية في مرحلة ما بعد التصريح لم يكن سوى أثر من آثار تفتت قيادة الحركة الوطنية وانقسامها فيما بينها على التصريح .

أما عن الجانب البريطاني ، فلقد ظهرت بوادر فشل سياسته في مصر بعد أن انتهت المفاوضات مع فريق المعتدلين دون الوصول الى صياغة محددة لاقرار العلاقات بين مصر وبريطانيا واضفاء الشرعية على الوجود البريطاني في مصر ، ثم ما كان من استقالة عدلى وبقاء البلاد بلا وزارة - كما مر بنا - بسبب احجام العناصر المعتدلة عن تشكيلها لكيلا توصم بالخيانة مما دفع الجانب البريطانى الى اتخاذ الخطوات التى أدت الى اصدار تصريح ٢٨ فبراير لكى يهد السبيل أمام الوزارة التى سوف تضطلع بالحكم حتى تبدو وكأنها قد جاءت بالاستقلال مما يعزز موقفها . ومن جهة أخرى لم تكن بريطانيا لتقدم أية تنازلات فى مقابل ذلك ، فأصدرت تصريحا من جانب واحد يحمل معانى متناقضة ومضمونا مبهما على نحو لم يتحدد به نهج ثابت للسياسة البريطانية ، وظلت سيادة مصر مصدرة بمقتضى تحفظاته . كل ما هنالك أن التصريح قد استبدل لفظ « الحماية » بنظام آخر يؤكد لبريطانيا مركزها الاستثنائى الذى تدعيه لنفسها فضلا عن تدخلها فى شئون البلاد الداخلية والخارجية (٦٤) .

بل ان هذه التحفظات قد فتحت عهدا لأزمات متصلة فى مجال السياسة الداخلى فى مصر ، فيجد المندوب السامى نفسه - بعد عام ونصف من التصريح - مضطرا الى التدخل فى العديد من المسائل الداخلية واستمرت الإدارة البريطانية تمارس نشاطها بصورة مباشرة « (٦٥) »

(٦٣) محمد شفيق غريال : المصدر السابق : ص ١١٢ - ١١٣ .

(٦٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر : ص ٣٦٢ وما بعدها .
Lloyd, Lord : op. cit., p. 97.

(٦٥)

وهذا التناقض الواضح في التصريح قد جعل الصحف البريطانية ذاتها لا تخلو من نقد له وإظهار ما بجوانبه من غموض وذلك ما عبرت عنه احداها فقالت « أي خيال غريب لا يستولى على المفكر الحر الشريف الذي يجهده نفسه في فهم تلك المهارة السياسية التي تقضي بأن تكون مصر من جهة دولة مستقلة ذات سيادة ولكنها من جهة أخرى يقيم فيها جيش احتلال بريطاني ، وأن مصر أصبحت غير مظلمة بظل الحماية ، على أن تظل بريطانيا العظمى تحميها دائما من اعتداء سواها (٦٦) » .

وعلى الرغم من تعدد مثالب التصريح إلا أنه قد قرر حق البلاد في الحياة النيابية والحكم الدستوري ، وذلك كل ما ينتفع به (٦٧) . إلا أن نتيجة بالغة الأهمية قد تمخضت عن تصريح ٢٨ فبراير ، وهي أن الصراع الوطني صار من أهم وجوه صراعا داخليا بين الوفد من ناحية وهو على رأس القوى الوطنية وبين خصومه من القوى الرجعية وهم الملك والأحرار الدستوريون - الذي قام حزبا - من ناحية أخرى ، فأضحت قضية الاستقلال لصيقة بقضية الدستور وانحصر محور الصراع القائم في أن أيا من الفريقين يتولى السلطة ، وذلك يتوقف بطبيعة الحال على أعمال التصريح وهل يكون أعماله مقدمة لاتمام الاستقلال الفعلي للبلاد ، أم يكون محض مناورة تستمر بها السيطرة البريطانية الفعلية على البلاد ، وتحقق بها مرامي سياسة بريطانيا وشرعية وجودها الاحتلالي .

التصريح كقاعدة لسياسة القصر :

جاء تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ليؤرخ انتقال العلاقة بين الانجليز والقصر ، الى مرحلة جديدة حاول فيها الأخير التخلص من الوصاية البريطانية ليصبح له القدر المثل عمليا في تصريف شئون البلاد وحكمها وذلك بعد أن وضع في تقديراته أن ما تنازلت عنه بريطانيا من مقومات السيادة على مصر يجب أن يؤول اليه دون القوى الوطنية .

ولعل المعالجة التاريخية للظروف السياسية التي أحاطت بالقصر منذ تولى فؤاد الحكم وحتى مرحلة ما بعد التصريح توضح بجلء تلك التأثيرات التي حملها التصريح على دور القصر كمؤسسة سياسية . فمن الثابت أن بريطانيا هي التي جاءت بالسلطان فؤاد الى عرش مصر خلفا

(٦٦) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ١١٩ نقلا عن جريدة « الورقة » بـ

(٦٧) أنظر عفاف لطفي السيد : المصدر السابق ص ١٠٢ .

لاخيه السلطان حسين كامل . ولقد كانت شخصية فؤاد تختلف الى حد كبير عن شخصية حسين كامل ، فلقد تميز الأول بصلاية ارادة وحكمة سياسية افتقدتهما الثاني كثيرا . ولقد ظهر أثر الحماية واضحا اذ جعلت الحكومة البريطانية نفسها مصدر ولاية العرش ، وذلك عندما أُرسل السير ريجنالد ونجت الى السلطان فؤاد بأن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامي » (٦٨) .

ولقد ظهرت استجابة السلطان فؤاد لقبوله العرش في ظل الحماية واعترافه بها وذلك في الكتاب الذي وجهه الى حسين رشدي لتكليفه بتشكيل الوزارة المصرية بأنه « قد تولى عرش السلطنة المصرية بالاتفاق مع الدولة الحامية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لورثتنا طبقا للنظام الوراثي الذي سيوضع بالاتفاق بيننا وبينها (٦٩) » . وذلك بدوره يعطى الانطباع عن حالة التخاذل التي تردى فيها القصر ازاء ما انتحلته سلطات الاحتلال لنفسها من حقوق للتدخل في ولاية العرش . والواقع أنه على امتداد تلك الفترة منذ اعتلاء فؤاد عرش مصر وحتى صدور تصريح ٢٨ فبراير كان الوجود الاحتلالي هو المصدر الحقيقي لسلطة العرش ، الأمر الذي لم يكن يتفق بحال مع أطماع فؤاد وآماله في الحكم المطلق والتخلص من مظاهر السيادة البريطانية . بيد أنه ينبغي الإشارة الى المناخ السياسي السائد في مرحلة ما قبل التصريح لم يكن بحال ليهيئ الظروف لقيام ديكتاتورية القصر أو يعزز جنوحه نحو الحكم المطلق ، بل انه لم يكن هناك للقصر ثمة دور سياسي بارز ، فلقد كان أهم ما يشغل الساحة آنذاك هو ذلك الصراع الناشب بين الانجليز والقوى الوطنية ، والذي بلغ ذروته ابان ثورة ١٩١٩ . وكأثر لمخاوف فؤاد من أن يتهم بمحالة القوى الوطنية ، راح يتراجع عن تأييدها ويغل يده عن الالتقاء بها خشية أن يستهدف عرشه لهجوم الانجليز ولما تثبتت دعائمه بعد . وذلك كان من شأنه أن يفتح الباب أمام مزيد من التأثير البريطاني على العرش ، فلم تقنع بريطانيا بفرض فؤاد على عرش مصر بل راحت تؤصل لنفسها أسباب الوصاية عليه ، من ذلك فقد قامت بإبلاغ السلطان فؤاد قرارها في نظام وراثية العرش في ١٥ ابريل ١٩٢٠ م واعترفت بموجبه بالأمير فاروق للمهدد . ولكي تلقى من ناحية أخرى على مزاعم الخديو عباس حلمي في العرش (٧٠) . ويرى الرافي أن صدور نظام وراثية

(٦٨) عبد الرحمن الرافعي : ثورة ١٩١٩ ج ١ : ص ٣٤ - ٣٥ .

(٦٩) فؤاد كرم : الوزارات والنظارات المصرية : ص ١٩٣ .

Vatikiotis, p. J. op. cit., p. 287.

(٧٠)

العرش عن دولة أجنبية هو من أخص مظاهر الحماية ، بل التعمية وكان الحكومة البريطانية قد أرادت أن تسجل هذا المظهر في وثيقة رسمية الأمر الذى لم يكن يشرف التاريخ القومى للبلاد (٧١) .

ومن ناحية أخرى كان الوهن قد أصاب العلاقة بين القصر والقوى الوطنية ، بعد أن انحاز الى معسكر الانجليز فى العداء لها ، فعندما كلف ثروت باشا صدقى باشا لكى يخبر السلطان قبيل اعلان تصريح ٢٨ فبراير بأن اللورد اللنبى انتهى الى اليأس فى مساعيه فى لندن وعندما قام صدقى بمقابلة السلطان فؤاد واخباره بذلك لم يجد ما يقوله الا قوله « لعل الحكومة البريطانية استكثرت المطالب التى تطلبونها » (٧٢) . وذلك بطبيعة الحال اشارة الى المطالب التى تقدم بها ثروت كما مر بنا وجعل قبوله الوزارة رهنا باجابتها .

الا أنه بصدد تصريح ٢٨ فبراير وما أتاحه للبلاد من قيام نظام دستورى وحكم نيابى فضلا عن ظهور التكتلات السياسية الجديدة ، الأمر الذى ساعد على تهيئة ظروف أكثر ملاءمة للقصر الملكى يلعب دوره . فلقد أصبح فؤاد يحكم دولة من الناحية النظرية مستقلة ذات سيادة بل اتجه الى قوى الاحتلال يخطب ودها بعد أن اعترفت به حاكما على مصر المستقلة واطمان الى مكانته وذريته على عرش البلاد . ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة قد جاء ليخدم قضية الصراع على السلطة بين القوى الوطنية وفؤاد لصالحه ، فقد كان على يقين بعدم كفاءة جيشه وعدم قدرته التامة على الدفاع عن البلاد وقت الثورة فكانت تحلوه رغبة قوية فى وجود القوات البريطانية - ظاهريا - لتحرس مواصلات بريطانيا وفى الواقع لكى تشد أزره فى الصراع المرتقب على السلطة بينه وبين القوى الوطنية ، أما السودان - أحد التحفظات الأربعة - فرغم أنه كان يعد مطلبيا قوميا ملحا ، الا أن اعتراض فؤاد عليه آنذاك كان من شأنه أن يثير غضب الحانئ البريطانى عليه ومن ثم شاء أن يترك أمر المطالبة به للقوى الوطنية بدلا من التورط فى نزاعات بشأنه مع دار المندوب السامى ، الأمر الذى جعل فؤادا بحق أداة عاجزة فى مواجهة السياسة البريطانية .

(٧١) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج٢ : ص ١٠٢ ، نفس المؤلف : فى أعقاب

الثورة المصرية ج١ : ص ٦١ .

(٧٢) اسماعيل مصطفى : مذكراتى : ص ٢٦ .

وإذا كان تصريح ٢٨ فبراير قد منح فؤادا الفرصة لكي يضفي صبغة شرعية على العرش ووراثته الا أن ذلك لم يكن خروجاً بحال عن الاطار العام للسياسة البريطانية .

على أي حال فقد أصدر فؤاد أمرا ملكيا في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ ينظم وراثه عرش مصر في أسرة محمد علي ، وتلا ذلك أن أصدر قانونا في ١٠ يونيه سنة ١٩٢٢ بشأن وضع نظام الأسرة المالكة يتضمن ما للملك من حق الولاية على أسرته والطبقات التي ينحصر فيها لقب الامارة ونظام نوارث ذلك اللقب وتأليف مجلس البلاط الذي يقضى في مسائل الأحوال الشخصية التي يكون فيها الطرفان أو أحدهما من أمراء أو أميرات الأسرة المالكة (٧٣) .

وتنظيم وراثه العرش على هذا النحو يعطى دلالات واضحة عن الاستقرار الذي أصابه في ظل التصريح ، الأمر الذي كان ينبئ عن أن القصر بصدد اعداد نفسه لدور سياسي جديد . أما الشعب فكان موقفه على النقيض من موقف القصر ازاء التصريح فلم تجد البلاد فيه تحقيقا لمظاهر الاستقلال الصحيح بل على العكس فالاحتلال البريطاني قائم والأحكام العرفية تنقل كاهلها والزعماء لا يزالون مبعدين عن البلاد بأمر السلطة العسكرية (٧٤) . كآثر لذلك بدا البون شاسعا بالفعل بين المجلس على العرش وشعبه الذي صار يهتف ليحيى زغلول وليحيى الخديو ، ليقابل بين الملك الذي أقامته انجلترا والخديو الذي خلعتة (٧٥) .

ويقينا فانه لم يبد بحال من الأحوال أن مصر قد طرأ عليها تغيير حقيقى بعد اصدار تصريح ٢٨ فبراير وقد ظل الشعب يردد صيحته من أجل الاستقلال التام ، وخاب فال النبي الذي كان يعتقد أن اعطاء مصر جرعة من الاستقلال سوف يلهيها عن المطالبة بالباقي وأن مقاومتها التي ظلت مستعرة طوال ثلاث سنوات كاملة سوف يخبو أوارها حالما تفاجأ بتصريح الاستقلال ، أما حزب المعتدلين الذي أراد النبي أن يرفع من قدره بتحقيق مكاسب تصريح ٢٨ فبراير على يديه ، فقد سقط سقطة لم يثم منها طول حياته . وقد ظهر ذلك بصورة رسمية في الانتخابات التي فاز فيها بسنة مقاعد من ٢١٤ مقعدا (٧٦) .

(٧٣) أنظر التمهيد .

(٧٤) روجيه لاميان : في سبيل الاستقلال ، ص ١٤٥ ، أحمد شفيق ، المصدر

السابق ص ١١٥ .

(٧٥) روجيه لاميان : المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٧٦) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق ، ص ٣٦٤ .

وإذا لم يكن تصريح ٢٨ فبراير استقلالا أو ما يشبهه بل كان - كما يرى البعض - ضربة لطموح القوى الوطنية (٧٧) . إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن هناك نتائج هامة قد تمخضت عن صدور التصريح منها بروز القصر كقوة فعالة في السياسة المصرية وتعاظم نفوذه وتأثيره في مواجهة القوى الوطنية بصورة أساسية والتي كانت بدورها تشكل أداة الخطر الحقيقي على نفوذه وسلطاته . ومن هذه النتائج أيضا أن بريطانيا قد راحت بدورها تتجنب المواجهة السافرة مع القوى الوطنية وتركت القصر كيما يضطلع بتلك المهمة الأمر الذي ساعد على تأصيل الخلاف بينه وبين القوى الوطنية . على اختلاف نزعاتها - بما فيها العناصر المعتدلة ومن ثم أضحي التدخل الأجنبي قاصرا على الأمور التي تمس وبشكل جوهري النفاذ الحقيقي لبريطانيا في البلاد أو التحفظات الأربعة الواردة في التصريح . ومن هذه النتائج أيضا ما اتصل بطبيعة الصراع القائم وأطرافه فقبيل إصدار التصريح كانت قضية الاستقلال تشكل المحور الرئيسي للسياسة المصرية وبدا ذلك في صراع طرفيه قوى الاحتلال والقوى الوطنية إلا أنه بصدد التصريح وصدر دستور ١٩٢٣ قام صراع آخر « دستوري الصبغة » بين القصر والقوى الوطنية ، ومن ذينك الصراعين - أعني الصراع من أجل الاستقلال والصراع من أجل الدستور - تشكلت مسيرة الأحداث على امتداد المسطح الزمني لما بعد صدور التصريح وحتى نهاية حكم فؤاد وعقد معاهدة ١٩٣٦ .

الفصل الثانى

القصر والدستور

- ١ - مشروع الدستور بين القصر ولجنة التلايين ->
- ٢ - مناورات القصر لتعديل مشروع الدستور *
- ٣ - أوتوقراطية القصر ودستور ١٩٢٣ *
- ٤ - القصر والانقلابات الدستورية *
- ٥ - دستور ١٩٣٠ وإرساء دعاوى حكم الأهر ->

القصر والدستور

مشروع الدستور بين القصر ولجنة الثلاثين :

أخذت مصر على اثر اصدار تصريح ٢٨ فبراير تحقق لنفسها من مظاهر الاستقلال والسيادة ما سمح به التصريح ، وتبدو هنا أهمية صياغة دستور جديد دون ابطاء كيما تستكمل الدولة مقومات كيانها السياسى ونظامها النيابى . وكان برنامج ثروت فى الحكم يتضمن اعداد مشروع الدستور طبقا لمبادئ القانون العام الحديث يقرر مبدأ المسئولية الوزارية أمام برلمان مما يقتضى إلغاء الأحكام العرفية ضمانا لافناذ الدستور المقترح وتوفير المناخ الملائم للانتخابات العامة (١) .

وشرعت الوزارة بالفعل عقب توليها الحكم فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لصياغة الدستور الجديد وتألقت فى ٣ أبريل سنة ١٩٢٢ لجنة لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخاب وكان عدد أعضائها ثلاثين عضوا عدا الرئيس ونائب الرئيس ولذلك سميت لجنة الثلاثين (٢) .

ولقد أراد ثروت أن يوفر لها الصفة التمثيلية ، التى تفتقرها فقرر أن تضم ممثلين من طوائف الأمة المختلفة وأن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء الجمعية التشريعية القديمة بوصفها الهيئة التى تمثل الشعب تمثيلا رسميا وكانت لا تزال قائمة قانونا يحكم أن لجلساتها قد تأجلت دون أن يصدر مرسوم بحلها . وكان هذا الحرص - كما يقول الدكتور هيكل - هو الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم صلة بالفقه الدستورى ، فكان فيها بطريك الأقباط ممثلا للطائفة القبطية والشيوخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا لعلماء الدين المسلمين وكان فيها صالح باشا المرموز ممثلا للعرب ، عرب البادية ، الذين كانت لهم الى يومئذ

(١) أحمد بيل : عدل باشا : ص ٢٨١ ، مذكرات محمد على علوبة ١٨١ : ١٨٢ .

(٢) عبد الرحمن الرافى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٦٢ .

امتيازات خاصة كفلتها القوانين والعادات المرعية . وكان فيها الى جانب هؤلاء جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم أصحاب المصالح الواسعة في البلاد ، وكان توفيق دوس والياس بك عوض من الذين جمعوا الى الاشتغال بالقانون صفة الطائفية التي يسرت لهما مع البطريك وغيره من المسيحيين تمثيل الأقباط في اللجنة . أما عن الوفد والحزب الوطني فقد قاطعا لجنة الدستور ، والتي أسماها سعد زغلول « لجنة الأشفياء » ، وكانت تلك المقاطعة تستند الى وجوب صياغة الدستور بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة وليس بواسطة لجنة حكومية حتى لا يكون الدستور منحة يسهل التلاعب بها (٣) . ويذهب الرافعي الى أن قيام ثروت بتأليف لجنة حكومية لوضع الدستور يعد خروجاً على برنامج وزارة عدلى التي ألغها في مارس ١٩٢١ ، والذي تضمن أن يكون وضع الدستور على يد جمعية وطنية وكان ثروت عضواً في هذه الوزارة ومقراً ببرنامجها بدهاء ، فاختصاصه لجنة حكومية بوضع الدستور هو خروج على هذا البرنامج (٤) . بينما يرى اسماعيل صدقي أن فكرة الجمعية الوطنية لم يؤخذ بها ، لأن البلاد التي وضعت دساتيرها جمعية مثل هذه الجمعية كانت في ظروف استثنائية زالت فيها السلطة الشرعية وحلت محلها سلطة مؤقتة على أن تصدر القوانين من ولى الأمر وحده سواء أكان انشاء مجلس الوزراء وهو أول حجر وضع للنظام الديمقراطي في مصر أم فيما تلا ذلك من النظم ، على أن كثيراً من البلاد كاليابان وإيطاليا والبرتغال والنمسا قد وضعت دساتيرها بالطرق العادية ولم تضعها جمعيات وطنية (٥) . وطائفة أخرى من المؤيدين لثروت كانوا يرون أن عملية الانتخاب المزدوج أى مرة لتأليف الجمعية الوطنية لوضع الدستور ومرة لانتخاب البرلمان بمثابة « مضیعة للوقت » (٦) .

والواقع أن كل المبررات التي سبق ذكرها لم تكن لتنفى بحال أن غياب العناصر الوطنية وعدم تمثيلها في لجنة الدستور قد أفقد عملها المضمون الديمقراطي الصحيح ، فلم يكن ثمة توازن بين أصحاب المصالح

(٣) علي الدين علال : السياسة والحكم في مصر : ص ١٠٠ ، محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج ١ : ص ١٣١ - ١٣٢ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسي من الاحتلال حتى المهادنة ص ١٥٤ .
(٤) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق ص ٦٢ - ٦٣ .
(٥) اسماعيل صدقي : مذكراتي : ص ٢٧ .
(٦) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية (الجزء الثالث من التمهيد) : ص ١٤٥ .

الواسعة وأعنى بهم - القصر وكبار الملاك والأقليات - وبين الشعب وهو صاحب المصلحة الحقيقية في البلاد . ورغم أن الوزارة قد دعت عضوين أو ثلاثة لتمثيل الوفد إلا أنه لم يجب الدعوة لأن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل كما - يقول الأستاذ العقاد - بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه عبث لا يناله منه إلا التبعة وتصحيح مركز الوزارة تصحيحاً يقويها ويضعفه ويقل سلاحه (٧) .

ومما لا شك فيه فإن أعمال الوزارة لتلك الحقائق قد سوغ للقصر أن يشتد في معارضته للجنة الدستور ، وما هي بسبيل الاقدام عليه من اعداد التشريعات ، وذلك لادراكه أن تلك اللجنة في واقع الأمر لجنة حكومية تفتقد الصفة التمثيلية للأحزاب وفي مقدمتها الوفد ، ومن ثم فقد امتنع عنها كل تأييد حقيقى من البلاد ، الأمر الذى يفسره تربص الملك الدوائر بمشروع الدستور ، فضلاً عن محاولات المسخ والتشويه التى حاقت به ، حتى صدر على نحو بدا معه وكأنه منحة من الملك .

ولا شك فإن عملية صياغة الدستور ذاتها كانت تشكل طورا جديداً من أطوار الصراع التقليدى بين القصر وطبقة كبار الملاك ، فالأخيرة كانت تبني بدورها دستورا يحافظ على مصالحها ويحميها فى مواجهة القصر ونزعت الاستبدادية ، والذى كان بدوره يرى أن الدستور حتماً سوف ينتقص من سلطات يعتقد صاحب العرش أنها له ، وكان من الطبيعى أن ينعكس أثر كل ذلك على أعمال لجنة الدستور .

بدأت اللجنة عملها فى ١١ أبريل ١٩٢٢ ثم قامت بانتخاب لجنة لوضع المبادئ العامة مكونة من ثمانية عشر عضواً ، وذلك لوضع الأسس والقواعد العامة التى يؤخذ بها فى الدستور وقانون الانتخاب . وعقدت هذه اللجنة ثمانى عشرة جلسة من ١٩ أبريل حتى ٢٠ مايو ١٩٢٢ (٨) وأسفرت اجتماعات هذه اللجنة عن وضع مائة وعشرين قراراً خاصة بالقواعد العامة لمشروع الدستور وكان من ضمن ما قرره من مبادئ هو أن شكل الحكومة ملكية دستورية ورأية فى عائلة محمد على ، كما أقرت مبدأ أن الأمة هي مصدر السلطات وأن الملك والبرلمان شريكان فى السلطة التشريعية فلا يصدر قانون إلا اذا أقره البرلمان وصدق عليه الملك ، وأن

(٧) عباس العقاد : سعد زغلول - سيرة وتحية : ص ٤١٩ .

(٨) مجموعة محاضر لجنة المبادئ العامة للدستور : تقرير لجنة المبادئ العامة.

ملحق لمرّة (١) .

يتكون البرلمان من هئتين مجلس الشيوخ ومجلس النواب ، وكان الأخذ بمبدأ المجلسين ضمانا لعدم استبداد مجلس واحد بالسلطات الأمر الذي قد يخلف أثرا سيئا ، أما تداول السلطة بين مجلسين يكفل زوال هذا المحذور ، وحددت شروط العضوية في كل من المجلسين واختصاصهما ، وأن يكون للملك حق تعيين ثلاثين بمجلس الشيوخ ، على أن يتم انتخاب خمسين عضوا . كما وضعت شروطا للسنن والفئات التي يختار منها أعضاء المجلس وحددت طريقة الانتخاب ليكون على درجتين ، ثم تناول البحث في السلطة التنفيذية وحدد سلطة الملك مسترشدا بالدستور البلجيكي والدستور الإيطالي وكيفية مباشرة الملك سلطاته من خلال وزرائه . وأعطت اللجنة للملك حق حل مجلس النواب على أساس أنه حق مقرر في كل الدساتير ولأنه النظام الطبيعي في كل البلاد البرلمانية ، وعرضت اللجنة بعد ذلك الى بحث المسائل المالية وحماية الأقليات وأسلوب تعديل الدستور وتفسيره وقامت بعد ذلك برفع تقريرها الى لجنة الدستور (٩) .

والجدير بالذكر أن لجنة المبادئ العامة تنازعها اتجاهان رئيسيان أولهما : يرى أن البلاد لما تبلغ بعد من مراحل التعليم العام والثقافة البرلمانية مبلغ الدول الغربية ، جدير بها أن يكون لصاحب العرش فيها من الحقوق ما يكبح جماح الأهواء الحزبية وخاصة يعد الذي رأوه من انقسام واتجاه الكثرة الى ناحية لا تقرها السياسة الواقعية بحال . أما الاتجاه الثاني : فكان يرى أن تطبيق المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه الدستور وهو أن مصدر السلطات كلها الأمة تطبيقا لا هوادة ولا مساومة فيه ، على نحو ما هو حادث في إنجلترا هو وحده الكفيل بأن تبلغ الأمة في أقصر وقت نضجها الكامل بالاستفادة من أخطائها اذا وقعت أخطاء أما التسليم بالرقابة على السلطة الدستورية لغير ممثلي الأمة فيعوق هذا النضج ويطيّل أمده (١٠) . ولقد اتخذ رشدي باشا خطأ توفيقيا بين هذين الاتجاهين فمع اقراره الحريات العامة ودفاعه عنها دفاعا حارا الا أنه كان يبدو في جانب التسليم بحقوق معينة لصاحب العرش ، بل كان في بعض الأحيان يدافع عن هذه الحقوق ويتخذ من صلاطاته سلطة رئيس اللجنة ما يجعله اذا شعر بدقة موقفه يؤجل النظر في الموضوع المطروح للمناقشة حتى لا يفلت الزمام من يده . على أن هذا الاتجاه من جانب رشدي باشا لم

(٩) المصدر السابق : نفس المكان .

(١٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٣٦ .

يتجاوز مسائل محددة ظنها الأساس في التوفيق بين الاتجاه الديمقراطي الصحيح والملكية القائمة في بلد لم يتمتع بعد بالتنظيم البرلماني تمتعا يكفل تعاون القائمين بالأمر والمعارضين له تعاونا يحقق المنفعة العامة ، والواقع أن هناك سببين قد جعلوا رشدي باشا وكثيرا من أعضاء اللجنة ممن كانوا على اتصال بثروت والوزارة لكي ينتهجوا ذلك السبيل **أولهما** : أنهم آمنوا بأن ما تضمنه اللجنة لا يزيد على أنه مشروع للدستور يجب أن يوقعه صاحب العرش لا مكان تنفيذه فإذا سلب هذا المشروع من صاحب العرش كل سلطة خيف على المشروع نفسه أن يعدل من أساسه ، ولكن إذا ما روعيت بعض الاعتبارات التي ترضى صاحب العرش ، وتقررت في الوقت نفسه الحقوق الأساسية للأفراد ولمثل الأمة ، فأكبر الظن ألا تقوم في سبيل توقيع المشروع عقبة من العقبات ومن الخير أن يتم هذا التوقيع في أسرع وقت لتقوم في مصر حكومة برلمانية تستطيع مفاوضة انجلترا في حل المسائل المعلقة التي احتفظ بها تصريح ٢٨ فبراير ، **وثانيهما** : أن ما حدث في مصر بعد ذلك من خلاف بين سعد وعدلى وبين السعديين والعسديين ، فقد كان يتوسم أن يتخذ صاحب العرش حقوقه وسيلة لتغليب الاعتدال على التطرف - كما يقول الدكتور هيكمل - والذي تخشى ضرته ويدلل على ذلك بموقف رشدي باشا من تقرير تفسيرى لنمبادى العامة تحدث عن حق الملك في حل مجلس النواب إذا اقتنع الملك بأن رأى العام قد تغير اتجاهه ، فله أن يعود للنائبين ليتبين مبلغ تمثيل مجلس النواب القائم كثرة وقلة واعتراض بعض الأعضاء على هذا التفسير وطلب بعضهم أن يقيد حق الحل بموافقة مجلس الشيوخ ، فوقف رشدي باشا ضد أى تعديل في التقرير وأيد بكل قوته ما جاء فيه ورفض تدخل الشيوخ لتقييد الحل وانتهى الأمر بالنزول على رأيه في هذا الموضوع بعد مناقشات فقهية لم تخل من عنف (١١) .

على أية حال فقد استغرقت اللجنة أربعاً وخمسين جلسة لوضع مشروع الدستور ثم قامت برفع تقريرها الذي جاء متضمناً المشروع وجاء في تقرير اللجنة « أنها قد استعرضت النظم الدستورية القديمة والحديثة على امتداد أكثر من قرن ونصف وهي تعتقد أنها قد هيات للحياة السياسية ثوبا لا هو بالواسع الفضفاض فتضطرب فيه ، ولا هو بالضيق

فتضجر منه ، وطريق التنقيح بعد ذلك حاضر يؤاتى الأهم كلما أحسست الحاجة إلى تقريب الدستور من تطوراتها « (١٢) .

وقد جاء فى مقدمة مشروع الدستور أن مصر دولة حرة ملكها لا يجزأ ، وحكومتها ملكية وراثية ، وتناول المشروع حقوق المصريين وواجباتهم ، ثم عرض لمسألة لقب الملك فلقبه بملك مصر والسودان (مادة ٢٩ من المشروع) وهذا اللقب يتفق مع الواقع من أن السودان جزء من المملكة المصرية كما نصت (المادة ٤٤) على أن الملك يتولى سلطته بواسطة وزرائه وهذا نص أساسى مترتب عليه ارتفاع مسئولية الحكم عن الملك وتحديد لمسئولية الوزارة . كما قضت (المادة ٤٥) من المشروع على أن الملك يعين وزرائه ويقيلهم وهذا أمر قضى به اسناد السلطة التنفيذية للملك وتوليها إياها بواسطة وزرائه . وأن تجرى أحكام هذا الدستور على المملكة المصرية جميعا عدا السودان فمع أنه جزء منها يقرر نظام الحكم فيه بقانون خاص (المادة ١٤٥) كذلك تناول المشروع نظام التنقيح لنصوص الدستور على أن يكون ذلك بقرار من المجلسين (١٣) .

وكان ثروت بلوره يتعجل اصدار المشروع بالصيغة التى صدر بها - كما مر بنا - إلا أن الملك فؤاد لم يكن يميل إلى اصداره لأنه يقل سلطته ويجعل الحكم مرجعه إلى الشعب ، وهذا ما لا يبغيه الملك وكان أثناء انعقاد لجنة وضع الدستور متتبعا أعمالها ومداولاتها ناقما على ما أسماه انتقاص سلطة الملك (١٤) . ويشير الهلباوى فى مذكراته إلى جهود الملك لتعطيل أعمال اللجنة بقوله : « أن نائب الرئيس حشمت باشا طلب إلى اللجنة وقف أعمالها لأن وقت الحار لم يكن صالحا للاجتماع فى هذا العمل الدقيق ، ويقول الهلباوى : ولقد علمت أن طلب الراحة كان عذرا للتسويف فى تحضير الدستور وصداره أو من ناحية أخرى فهمت أن المشروع الذى وضع رأى فيه بعض السلطات - يعنى دوائر القصر - سعة كبرى لا تتفق مع كفاءته وأختيرت العطلة لتكون طرفا لمناقشة بعض أعضاء اللجنة لعلهم يتحولون عن آرائهم (١٥) . وقد أفضى الملك إلى عدلى

(١٢) لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة : تقرير لجنة الدستور : ملحق

نمرة (١) : ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

(١٣) لجنة الدستور : مجموعة محاضر اللجنة العامة : تقرير عن أعمال لجنة مشروع

الدستور .

(١٤) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٧٣ .

(١٥) مذكرات إبراهيم الهلباوى : ص ١٨١ - ١٨٢ .

باششا باستتكاره للنصوص التي أسماها انتقاصا لسلطته وطلب اليه التدخل لتعديلها ولكن عدلى باشا لم يتدخل ولم يجد سندا ولا مسوغا للملاحظات الملك وترك الأمور تجري مجراها الطبيعى (١٦) . ويرى الأستاذ شفيق غربال : « أن الملك قوَّدا لم يرض عن اتجاهات لجنة الثلاثين وأن ذلك لا يمكن ارجاعه لرغبته في الحكومة المطلقة ، فالواقع أن تجاربه وخبرته كانت أوسع من تجارب السياسيين ، وأنه نظر للنصوص والأحكام نظرة واقعية ، لا نظرة الفقه الدستوري ، وأن الحكمة تقتضى التدرج فى التوسيع وليس العكس . ابتدأنا بأقصى ما يمكن ثم اضطر السياسيون تحت ضغط الواقع الى تعطيل الحياة النيابية تعطىلا صريحا أو تزييفا أو تعديل أحكام الدستور بالقسر والقهر فكانت الأزمات المعروفة فى تاريخ الحياة النيابية ، وهب الشعب للدفاع عما اكتسبه من حقوق وكان محقا فى ذلك وكان الأولى بأن نراعى التدرج فى أمر الحقوق السياسية فيكون رائدنا التوسيع والمنح لا التقييد والسلب » (١٧) .

الا أن هذا الرأى بدوره موضع الكثير من الجدل ، من ذلك أن القصر قد أراد دائما - وكما أثبتت الأحداث - أن يحكم من خلال وزارة تخضع له بصورة مطلقة وما حال بينه وبين ذلك ، فمرده الى غلبة دار المندوب السامى حينما فتقرض حكومة تؤيدها ، أو غلبة القوى الوطنية حينما آخر ممثلة فى الوفد مؤتلفا أو منفردا ، يتولى الحكم كما حدث فى وزارة سعد زغلول - كما سيرد بعد - كيما يقلم أطافر الملك ويجرده من أنيابه ، الا أن ذلك لم يكن ليحد رغائب القصر فى الحكم المطلق الا بصورة مؤقتة ، ثم أن القول بالتدرج فى اتجاه التوسيع لمنح الأمة حقوقها ، ينقض ركننا أساسيا من أركان الدستور من أن الأمة مصدر السلطات فيضحي معه القصر وكأنه المصدر الحقيقي للسلطة فى البلاد . كذلك فإن الممارسة العملية لسلطات القصر فى اطار دستور ١٩٢٣ قد أوضحت بجلاء نوايا الملك فى الافتيات على حقوق الأمة ورغبته فى تنحية الدستور جانبا بعد أن ضاق ذرعا بأحكامه ، بل ان المتتبع لأحداث الانقلابات الدستورية التى جرت فى اطار تجربة دستور ١٩٢٣ يرى كيف كان القصر المحرك الأول والحقيقى لهذه الانقلابات . فلم تكن هناك وزارة أيا كان لونها السياسى لتجرؤ على ذلك دون أن يكون القصر عضدها ، مما يناقض ما ذهب اليه الأستاذ شفيق غربال تماما .

(١٦) عبد الرحمن الرافى : المصدر السابق : نفس المكان .

(١٧) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ج ١ : ص ١٢٧ .

ورغم أن القصر مارس تأثيره على لجنة الثلاثين ، إلا أن النتائج لم تكن تلك التي يبتغيها ، على أن الملك فؤاد عندما ينس من محاولاته مع لجنة الثلاثين اتجه الى دار المندوب السامي ليصرح بأن آى دستور تضعه حكومة ثروت لن يكون مقبولا لأنه نتاج عمل أشخاص لا يمثلون رأى البلاد ، وسواء كان هذا الدستور جييدا أو سيئا فان ضميره يمنعه من الموافقة عليه (١٨) . فى الوقت الذى رأت فيه السياسة البريطانية ضرورة اصدار دستور تتولى بمقتضاه حكومة تحظى بتأييد البلاد وتقوم بتسوية العلاقات المصرية البريطانية على نحو يمكن معه عقد معاهدة بين البلدين . ومن ثم بدا تعارض نوايا الملك والمندوب السامي نحو الدستور ، الأمر الذى دعا اللنبى الى أن يوضح للملك أن محاولته اللجوء الى نظام الحكم الفردى وعرقلته للدستور لن تحظى بتأييد بريطانيا (١٩) . وذلك يعنى تأييد بريطانيا لثروت ومشروع الدستور الذى بدأت العمل فيه حتى تفجرت قضيتى تلقيب الملك بملك مصر والسودان ، وأن السودان جزء لا يتجزأ من مصر (المواد ٤٥ ، ١٤٥ من المشروع) ، فهاتان القضيتان أثارتا حفيظة دار المندوب السامى على ثروت وحكومته فلقد كان تأييدها لثروت رهنا بتعديل هاتين المادتين وإزاء موقف ثروت « فلم يكن هناك ما يبرر مساعدته أو حفزه على البقاء فى الوزارة » (٢٠) وكان ادعاء بريطانيا فى ذلك أن النصين يتعارضان مع ما ورد من تحفظات فى تصريح ٢٨ فبراير ، ومن ناحية أخرى اشتعلت رياح المعارضة من قبل الملك لوزارة ثروت ، فراح الملك يظهر كراهيته للوزارة وأعلن فى مرات عديدة أمام ممثلى الدول الأخرى والأحزاب بأنه يحكم عن طريق وزراء خونة له ولبلدهم بعد أن باعوا أنفسهم للانجليز (٢١) . وراح الملك يتقرب الى الوفد كما يستخدمه بشعبيته فى مقاومة ثروت فى محاولاته لتقليص نفوذ القصر ، خاصة وأن الوفد سوف يتولى الحكم حالما يصدر الدستور ، فيقابل الملك حمن حمسيب باشا قبل رحيله لحضور مؤتمر بلوزان على رأس الوفد ، بينما رفض فى الوقت نفسه مقابلة وزير الخارجية الذى كان متوجها فى نفس المهمة وفدا من حكومته ومما لا شك فيه أن هذا التأييد الذى أولاه الملك فؤاد للزغلوليين قد جعل موقفه أكثر قبولا لدى الشعب المصرى الذى يؤيد

Fo., 407/196, No. 162 Allenby To Curzon, May, 5, (١٨)
1923, Desp No. 295.

Ibid. (١٩)
Fo : 407/195 : No. 98 : Allenby to Curzon, Nov, 28, 1922 (٢٠)
Desp. No. 418.

Fo : 407/196 : No. 162 : Allenby to Curzon, May, 5, 1923 (٢١)
Desp. No. 295.

الزغوليين ويعتبرهم ممثليه في المؤتمر (٢٢) . واستهدف الملك من وراء ذلك الضغط على رئيس الوزراء بغية إقصائه عن منصبه وتحويل الأنظار عن مناوراته الخاصة لتعديل الدستور لزيادة سلطاته (٢٣) . وهنا وجد ثروت نفسه بين شقي الرحي ، الانجليز من ناحية والملك من الأخرى ، ووجد نفسه محاطا بقوى لا قبل له بها . وكان عليه أن يبقى في منصبه ليقود معركة خاسرة مع تلك القوى أو يستقيل ، وهذا ما حدث بالفعل . وبذا غدا الطريق مفتوحا أمام مناورات القصر لمسخ مشروع الدستور وتعديل أحكامه لتتنق وتجاهه في الحكم .

مناورات القصر لتعديل مشروع الدستور :

لم يكن مشروع الدستور الذي وضعته لجنة الدستور ليحظى بتأييد القصر ورضائه بصورة أو أخرى ومن ثم كان سعى الملك وتأميره بغية تعديله ونسخ أحكامه ، وتبدأ قصة تعديل مشروع لجنة الدستور منذ أن انتهت اللجنة من وضعه ، ورفعته الى ثروت باشا ، فعهد بدوره الى وزير الحقانية مصطفى فتحي باشا ليكلف اللجنة الاستشارية لفحصه ، وكانت هذه اللجنة مؤلفة في ذلك الحين من أقطاب موفى الحكومة المصرية في المسائل القانونية ، وهم المستر شلتون ايموس والمستر وليم هيتير والمسيو بيولاكازلي والمستر واردويوز والمستر روس بتلر وعبد الحميد بك بدوى والمسيو فرانسوى بيترى ، وكلهم مستشارون ملكيون والمستر والدتون ناظر مدرسة الحقوق الملكية السابق والمسيو واتليه نائب مستشار ملكى وسكرتير اللجنة ، وبمعنى آخر كانت اللجنة مؤلفة من أجناب فيما عدا عضوا مصرية واحدا هو عبد الحميد بدوى . وقد فحصت هذه اللجنة مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور . ثم فحصت تقريرها المشتمل على ملاحظاتها ولكن الوزارة الثروتية استقالت حينئذ ولم يوقع وزير الحقانية محضر أعمال هذه اللجنة (٢٤) . ولقد كان سقوط الوزارة الثروتية بطبيعة الحال يمثل نجاحا كبيرا للملك فؤاد - كما مر بنا - فهو من ناحية قد أعطى للملك متسعا من الوقت كيما يستطيع أن يوقف ولو مؤقتا مشروع الدستور ويثما يعد عدته لتعديله .

Ibid.

(٢٢)

Wavell, Allenby in Egypt ; p. 91.

(٢٣)

(٢٤) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية ، فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) :

ص ٢٨٥ .

ومن ناحية أخرى راح الملك يستغل ظروف الموقف ويتحرك في اتجاهين **أولهما** : تكليف توفيق نسيم بتشكيل الوزارة وذلك كان يعنى استجابة الوزارة بصورة شبه كاملة لرغائب القصر ، لأن نسيم بدوره كان من رجال الملك المخلصين ، فضلا عن ذلك فإن هذا التعيين قد أرضى القيادة الوفدية ، ومن ثم يصبح فى مكنة الملك أن يحظى بتأييد الوفد وقيادته ، أما الاتجاه **الثاني** : فهو محاولة الملك أن يجنب نفسه مقبة تدخل المندوب السامى فى تلك الظروف البالغة الدقة بالنسبة للقصر ، فيشير المندوب السامى الى ذلك فى احدى برقياتہ الى لندن فى يوم تشكيل وزارة نسيم بقوله : « لقد أرسل ائى الملك أمس شخصا يثق فيه تمام الثقة لكى يطلب منى ألا أذهب الى القصر ريشا تتولى الوزارة الجديدة مقاليد الحكم ، لأن ذلك من شأنه أن يولد انطباعا بأنى أسمى للتأثير على الملك فى اختيار وزرائه » (٢٥) . الا ان المندوب السامى لم يكن ليترك الملك فؤادا يتفرد بالساحة بعد سقوط وزارة ثروت بل طلب مقابلته كيما يحمله « تبعة الموقف النساجم عن سقوط الوزارة السابقة ويعبر عن قلقه من مناوراته » (٢٦) . وراح الملك بدوره يحاول أن يبدد مخاوف المندوب السامى وقلقه وأنحى باللائمة على ثروت لأنه لم يقدم له الدستور فى صيغته النهائية وعبر عن اقتناعه التام بأهمية تأييد بريطانيا لمصر وأكد « نواياه على استمرار العمل نحو بريطانيا بولاء » (٢٧) .

أما وزارة توفيق نسيم فقد كان غرضها الأول تعديل الدستور وتوسيع حقوق الملك فى التبعية الوزارية وتعيين أعضاء مجلس الشيوخ . أما وسيلتها الى هذه الغاية فهى التقرب الى الوفد واسترضائه بما يجنح به الى السكوت عن التعديل المقصود (٢٨) . وبدا هذا التقارب واضحا فى اصرار نسيم باشا على ضرورة الاحتفاظ بمنزل سعد زغلول مفتوحا أثناء اعتقاله على عكس ما كانت ترغب دار المندوب السامى (٢٩) . ثم ما كان من دعوة الوفد الى القصر الملكى والى الصلاة فى المساجد التى

Fo : 407/194 : No. 103, Allenby to Curzon, Nov. 30, 1922. (٢٥)
Tel. No. 420.

Ibid. (٢٦)

FO : 407/195 : No. 109 : Allenby to Curzon, Dec. 4, 1922. (٢٧)
Tel. No. 424.

(٢٨) عباس الحاد : المصدر السابق : ص ٤٢١ .

Fo 407/196 No. 12 : Curzon to Allenby, Jan. 2, 1923, Desp : (٢٩)
No. 7.

كان يحضرها الملك أيام الجمعة • ولم يكن نسيم في ذلك كله سوى
صدي يردد رغبات الملك (٣٠) •

وفيما يتعلق بمشروع الدستور فقد كانت اللجنة الاستشارية - التي
تشكلت أثناء وزارة ثروت ، قد قامت بفحص مشروع الدستور - كما مر
بنا - وجاءت وزارة نسيم باشا لتعيد مع اللجنة المراجعة من أولها ، وبعد
أن فرغت لجنة المراجعة من تنقيح مشروع الدستور والتعليق عليه ،
وقدمته الى الوزارة التي أخذت في قراءته وأدخلت عليه بدورها بعض
التعديل والتغيير وكأنت النتيجة بطبيعة الحال أن مشروع الدستور تعرض
لتعديل حقيقي على يد عناصر تنتمي بولائها للقصر من أعضاء اللجنة
الاستشارية (٣١) •

أما عن التعديلات التي أدخلت على مشروع الدستور فلقد كانت
بدورها تمس وبشكل جوهري حقوقا مقررّة للبلاد ، سلّبت لكي تساق
غنيمة باردة لصاحب العرش ، فعلى سبيل المثال حذف النص على أن الأمة
مصدر السلطات ، وكان ذلك يعني أن الدستور هو منحة من الملك لا حق
من حقوق الأمة وللملك بالتالي أن يمنع منحه متى شاء ، وكذا النص
على أن يكون عدد الشيوخ المعيّنين مساويا لعدد الشيوخ المنتخبين ، وذلك
يعني أن أغلبية كبيرة سيحظى بها الملك في مجلس الشيوخ يمكنه
بمقتضاها التأثير على البرلمان بصورة أكثر فاعلية عن ذي قبل ، وكذا
فإن تحويل الملك حق حل المجلسين بصورة مطلقة من شأنه التأثير على
آرائهما وقراراتهما ما دام سيف الحل مسلطا على البرلمان من قبل الملك ،
ثم أن النص على حق الملك في تعيين رئيس مجلس الشيوخ دون مشاركة
الوزارة يعد افتياتا صارخا على حقوقها بمقتضى نص (المادة ٤٤) من
المشروع والتي تقضى بأن يتولى الملك سلطاته بواسطة وزرائه ، كذلك
فالنص على حق الملك في اصدار مراسيم لها قوة القانون ولو أثناء انعقاد
البرلمان يعني أن الملك قد جمع بين يديه السلطتين التنفيذية والتشريعية
في آن واحد ، وتركيز مقاليد السلطة على هذا النحو لن ينأى بالبلاد عن
الحكم الأوتوقراطي وتبعاته ، الى جانب ذلك فقد امتد التعديل لكي يؤصل
ولاية الملك على المعاهد الدينية وتأكيد تبعيتها له وذلك بالنص على أن

(٣٠) سردار محمد اقبال شاه : فؤاد الأول : ص ١٣٤ ، عباس العقاد : المسفر

السابق : نفس الصفحة •

(٣١) عبد العظيم رمضان دور الجيش المصري في السياسة ، ص ١٥٩ •

لا يخل الدستور بما للملك بصفته ولى أمر البلاد فيما يتعلق بمعاهد التعليم الدينى والاسلامى والأوقاف التى فى يده (٣٢) .

وكان الهدف الحقيقى من وراء ذلك استقطاب الأزهر الى معسكر القصر . أما عن المبررات التى سيقى لذلك فهى أن البرلمان سيكون مؤلفا من المسيحيين والأدباء والعمد وجميعهم يجهل أمور الدين (٣٣) . وذلك بدوره قد وجد تأييدا فى دوائر الأزهر ، عبر عنه الشيخ الظواهرى بقوله : « ان تبعيتهم لولى الأمر كما كانوا دائما وانتسابهم للملك المستقل الجديد صاحب النزعة الديمقراطية هو أضمن سبيل لبقاء مجد الأزهر بعيدا عن الأذى الحزبى (٣٤) » .

طلت الوزارة صامتا لا تبدى بيانا عما آل اليه حال مشروع الدستور ، الا أن حملة شديدة تعرضت لها من قبل الصحف المصرية بعد أن سئمت البلاد انتظار صدور الدستور وترددت الشائعات بأن الوزارة قد تناولت مشروع الدستور بالتعديل والتغيير ، « فالأمة تريد اعترافا من الحكومة فى صك نظام الدولة بأن الأمة مصدر السلطات » (٣٥) . على أن صحف الوفد راحت تنساق فى الهجوم على الوزارة ، بعد أن تخرج موقف قيادة الوفد من تأييد وزارة ما فتئت تسلب حقوقا للبلاد . وراحت صحيفة « السياسة » تلمح الى تأثير نفوذ الملك فى تأخير إصدار الدستور (٣٦) . والواقع فلقد كان للتأخير أسباب أخرى ، منها تلك المفاوضات التى كانت دائرة بين الحكومة المصرية واللورد اللبى بشأن بعض إيضاحات خاصة بنصوص السودان (٣٧) . وأرسل المندوب السامى الى لندن مقترحات رئيس الوزراء لمسألة نصوص السودان ومؤداهما أن ينص على أن الدستور الحالى يمكن تطبيقه فى كل الأراضى المصرية فيما عدا السودان على ألا يتعارض ذلك مع أى حقوق لمصر بالسودان . ولم يقدم رئيس الوزراء أية مقترحات فيما يختص بلقب الملك ، وفى الوقت نفسه يطلب المندوب السامى من حكومته تفويضا فى

(٣٢) لمزيد من التفاصيل عن تعديلات مشروع لجنة الدستور ، انظر الرالى ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٣٣) الأهرام : الخميس ٥ ابريل ١٩٢٣ .

(٣٤) مذكرات الشيخ الظواهرى ، ص ٣٤ .

(٣٥) الأهرام : السبت ٦ يناير ١٩٢٣ ، السياسة : ٥ يناير ١٩٢٣ .

(٣٦) السياسة : ٢٥ يناير ١٩٢٣ .

(٣٧) أحمد شوقي : المصدر السابق : ص ٣٩٢ .

ابلاغ رئيس الوزراء بأن « حكومة صاحب الجلالة فى حالة دخولها فى
أية مفاوضات مقبلة سوف تعتبر نفسها حرة فى اإهمال أى تشريعات
دستورية تصدرها الحكومة المصرية تتعلق بالسودان » (٣٨) ، وفوضت
الحكومة البريطانية المندوب السامى فى أن يقترح على الحكومة المصرية
البديلين التاليين لنصوص السودان :

أولاً : يلقب الملك بملك مصر ، على نحو لا يمس أى حقوق لجلالته
فى السودان ، وبذلك فوتت على حكومة نسيم ذلك الاغفال المتعمد من
جانبها للتعرض لمسألة ملك مصر والسودان والواردة بمشروع الدستور
(مادة ٢٩) .

ثانياً : يطبق الدستور على المملكة المصرية على نحو لا يمس حقوق
مصر بالسودان . وفى حالة رفض الحكومة المصرية التعديلات السابقة
واصدار الدستور بغيرها ، فإن الحكومة البريطانية تلفت النظر فى أن
ذلك يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ واتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩
الخاصة بالحكم فى السودان (٣٩) . وإزاء هذا الاصرار من الجانب
البريطانى لم يكن للملك فؤاد أن يقامر بدفع علاقته بدار المندوب السامى
الى طريق مسدود ، ومن ثم راح يوضح للورد اللبى أن الاقتراحات
البريطانية سوف توضع فى الاعتبار ، وأنه - أى الملك - لا يقل رغبة
فى تكوين مؤسسات دستورية فى مصر ، وأنه يتفق فى وجهات النظر
والحكومة البريطانية (٤٠) . الا أن الوزارة النسيمية - بإيعاز من
الملك - قد أصرت على موقفها من مسألة التعديل وذلك برفض الحاق أى
تعديل بنصوص السودان ، على اعتبار أنه لا لملك أو الحكومة يمكنها
تحمل مغبة تلك التعديلات ، فضلاً عما قد يتركه ذلك من آثار ميثسة
فى البلاد ويسمى الى العلاقات المصرية البريطانية (٤١) . غدا واضحا
للحكومة البريطانية أن ثمة مناورات يقوم بها الملك والوزارة من أجل
استبقاء نصوص السودان كما هى واردة بمشروع الدستور . ومن ثم
عمد الجانب البريطانى الى حسم تلك المسألة مع الملك ، فى يوم الجمعة

Fo : 407/196 : No. 30 : Allenby to Curzon, Jan, 14, 1923, Tel. (٣٨)
No. 24.

Fo : 407/196 : No. 37 Curzon to Allenby Jan., 18, 1923, (٣٩)
Tel. No. 24.

Fo : 407/196 : No. 52 : Allenby to Curzon, Jan, 27, 1923, (٤٠)
Tel. No. 35.

Fo : 407/196 : No. 47 : Allenby to Curzon, Jan., 25, 1923, (٤١)
Tel. No. 40.

٢ فبراير ١٩٢٣ ، قابل اللبني الملك فؤادا ، ثم تلا عليه بيانا طلب أن يوقعه ، وكان مما جاء في البيان أن الحكومة البريطانية ترى في النصوص الخاصة بالسودان ما يتعارض مع اتفاقية ١٨٩٩ وتصريح ٢٨ فبراير وما يعد بدوره تقييدا في الوضع الراهن في السودان ، وأن الحكومة البريطانية وإن ألغت الحماية رغبة في ارضاء الشعب المصري ، فهي بدورها لا تستطيع أن تنظر بعين العطف إلى التأخير في منح البلاد حرياتها الدستورية وهي تأمل في حل المسائل المعلقة بمفاوضات تجرى بين مصر وبريطانيا العظمى ، وهي راغبة في إقامة نظام دستوري في مصر ، حتى يمكن أن تجرى المفاوضات على يد ممثلين رسميين للشعب المصري . وليس لدى حكومة جلالة الملك رغبة في منازعة حقوق مصر في السودان أو مياه النيل وأن يقوم جلالة الملك (فؤاد) بتفويض المندوب السامي في ابلاغ الحكومة البريطانية بأنه قد وضع في اعتباره كل تلك الأمور ويقدر خطورتها وأنه ليس بأقل رغبة من الحكومة البريطانية في إقامة المؤسسات الدستورية في مصر دون جدال أو تأخير ، وأنه يوافق الحكومة البريطانية على وجهات نظرها . وذكر اللبني للملك أنه إذا لم يوقع بأعضائه على هذا البيان ، فإن الحكومة البريطانية سوف تنشر بيانا آخر يتضمن عدم اعترافها بإدعاءات «صاحب الجلالة ملك مصر» في أن يلقب بملك السودان ، وأنها تعد ذلك عملا غير ودي في مواجهة الحكومة البريطانية يشكل انكارا لاتفاقية ١٨٩٩ ، ودحضا لتصريح ٢٨ فبراير . والحكومة البريطانية سوف تعتبر نفسها حرة بإزاء ذلك . وهي لا تدرك الدوافع التي من أجلها تستخدم الحكومة المصرية مسألة الدستور لعرقلة المفاوضات المقبلة بشأن السودان مما يجعلها تظهر بمظهر المعارض في عودة المؤسسات النيابية في مصر ورغم أن بريطانيا ما ألغت الحماية إلا توقعا لإقامة تلك المؤسسات . ثم أن التأخير في إقامة المؤسسات الدستورية من شأنه استئداء النظام الأوتوقراطي الذي يتعارض مع وجهات نظر الحكومة البريطانية . وألمح البيان إلى أن بريطانيا ترقب منذ وقت مضى بقلق جهود الملك العنيدة لاستئلاب السلطة الأوتوقراطية . ذلك أن مساوئ النظام الفردي قد أدت إلى تدخلها في مصر عام ١٨٨٢ . وعارض الملك بشدة اتهامه بأنه يحاول أن يؤمن سلطته الأوتوقراطية أو أن لديه النية في التدخل عن السياسة التي اتبعها منذ خمس سنوات مضت في التعاون مع بريطانيا وجرت محاولات من جانبه لإرجاء التوقيع على البيان الذي وجهه إليه اللبني من الساعة السابعة مساء إلى اليوم التالي ، إلا أنه أزاء إصرار اللبني وقع الملك على البيان

بالصيغة التي طلبها للنبي (٤٢) .

وبدئى أن هذا الانذار كان عقبة هائلة وضعتها بريطانيا أمام أطباع فؤاد التي انطلقت من عقالها تريد الحصول على كل شيء ، إذ لا شك أن سكوت بريطانيا على صدور الدستور محتويا على النصين الخاصين بالسودان كان معناه اعترافا ضمنيًا منها بالغاء الاتفاق الثنائي وإطلاق الحرية لفؤاد للتصرف في مستقبل السودان ، ثم إن أحجامه عن إصدار الدستور كان المراد به الماطلة لكسب الوقت أما لمسخه بحيث يجرى متفقا مع أغراضه الأوتوقراطية أو قبره قبل أن يولد حتى يتفادى قيام الحكومة البرلمانية التي كان لا يوافق على قيامها ، وقد أراد فؤاد أن يوسع نفوذه ويدعم سلطانه على حساب الإنجليز وحساب الأمة ، فكان يعتقد أن الإنجليز سوف يؤيدونه في ذلك طالما أنه سوف لا يطالب بجلاء القوات البريطانية كما سوف لا يتمسك بالاستقلال التام الذي تطالب به البرجوازية الوفدية ، فإن هذا لا يعنيه وأن كل ما يعنيه أن يكون ملكا أوتوقراطيا فحسب لا يسمح بقيام دستور في البلاد يحد من سلطاته (٤٣) . فلما وجد الإنجليز أن الملك يناوئ مسلكتهم ويتقارب والحركة الوطنية ، ويتمسك بنصوص السودان بغية الظهور بمظهر الحاكم غير المفرط في حقوق مصر مستعينا بذلك على استرداد ما افتقده بالمستور من سلطاته ، وملقيا بالمسئولية عليهم أداروا عليه الدفة كاشفين ميوله الأوتوقراطية محاولين فضح محاولاته أمام الرأي العام المصرى ومهددين له بتخليهم عنه وهم سنده الرئيسى (٤٤) .

على كل حال فقد كان تسليم الوزارة النسيجية في مسألة نصوص السودان من شأنه إثارة الرأي العام في البلاد واستهدفت الوزارة لهجوم الصحف القومية لاستسلامها لوجهة النظر البريطانية وراحت تطالب الوزارة بأن تخلى مراكزها في الحكم (٤٥) . ومن المبررات التي سبقت لقبول الوزارة وجهة نظر بريطانيا هو أن الوزارة خشيت أن تترك العرش

(٤٢) Fo : 407/196 : No. 91 : Allenby to Curzon, Feb. 11, 1923,
Desp No. : 83 Enc. lin No. 91, Enc 2 in No. 91.

(٤٣) أحمد فؤاد على مصطفى : العلاقات المصرية - البريطانية وإثرها في تطور الحركة الوطنية في مصر : ص ٢١٢ -

(٤٤) طارق البشرى : سعد زغلول يفرض الاستعمار : ص ١١٠ - ١١١ ،
Marlowe, J., The Anglo-Egyptian Relations, p. 261.

(٤٥) الأهرام : ٦ فبراير ١٩٢٣ ، السياسة : ٤ فبراير ١٩٢٣ .

مكتشوفاً أمام الخصوم لأن الإنذار كان موجهاً للعرش دون الحكومة فقبلت الوزارة التسيمية ما عرضته الحكومة البريطانية (٤٦) .

وعموماً فإن الظروف السياسية لم تكن مواتية لاستمرار الوزارة التسيمية في الحكم فالأحرار الدستوريون قد شرعوا في الهجوم عليها منذ توليها الحكم ، ودار المندوب السامي تناصبها العداء لأنها جاءت على غير إرادة الإنجليز - كنتاج لتقارب الوفد والقصر في مواجهة دار المندوب السامي ، كما أن الوفد ذاته ما فتئ أن سحب تأييده لها بعد أن تبين له عجزها عن إعادة المنفيين والإفراج عن المعتقلين أو إلغاء الأحكام العرفية وأظهر استيائه من سياستها (٤٧) . ولم يعد هناك مسند للوزارة سوى القصر ، حتى هذا بدوره لم يستطع حمايتها عندما استهدفه الإنجليز في هجومهم ، فاستقالت الوزارة تخلصاً من مركزها الدقيق .

ويصور المندوب السامي موقف الملك بعد استقالة الوزارة التسيمية، في تقرير له يقول : « ان العاصفة التي هبت على الملك في ٢ فبراير مصحوبة باختفاء رجله المفضل توفيق نسيم الذي كان يعتمد عليه في تحقيق أغراضه الشخصية ، قد جعلت الملك في حالة « وجوم - وعبوس » (٤٨) . وما لا شك فيه أن تجربة الوزارة التسيمية وما واجهت السياسة البريطانية من مصاعب بازائها قد جعلت المندوب السامي يتراجع عن سياسته فيما يتصل بعدم التدخل لدى الملك في تشكيل الوزارة الجديدة . ويشير المندوب السامي الى ذلك في برقية له بقوله : « اعتقدت أن الحكمة تقتضي مني ابلاغه - أي الملك - بأنني لا أسمح له بأي حال أن يطلق يده في اختيار حكومته الجديدة وأنه يتعين عليه التشاور معي قبل إجراء أي ترشيح للوزارة وقد استجاب الملك بالفعل لذلك وأكد عزمه على التعاون معي والموافقة على ما سوف أبدية من النصائح » (٤٩) .

اتجهت نوايا بريطانيا الى ترشيح عدلي لرئاسة الوزارة خلفاً لتوفيق نسيم ، لأنه - كما يقول المندوب السامي - يكاد يكون السياسي الوحيد الذي يستطيع أن يضمن استمرار سياسة بريطانيا (٥٠) . وكان هذا

(٤٦) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٧٣٠ .

(٤٧) المصدر السابق : ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

(٤٨) Fo : 407/197 : No. 31 : Allenby to Curzon, July, 19, 1923, (٤٨) Desp. No. 488 Conf.

Ibid.

(٤٩) ...

Ibid.

(٥٠)

الترشيح يعنى بصورة أخرى عزم بريطانيا على الاستمرار فى الضغط على الملك وكبح جماحه . الا أن احجام عدلى عن تشكيل الوزارة قد أصاب ترضية لدى دوائر القصر . ذلك أن وزارة عدلى سوف تكون حتما امتدادا لوزارة ثروت ذلك ما لا يبيغىه القصر بطبيعة الحال لما فى ذلك من احتمالات نجدد الصراع حول مشروع الدستور بين الملك فؤاد من ناحية وعدلى والأحرار الدستوريين من ناحية أخرى ، والذين كانوا يعتقدون أن الدستور ضرورة لصون أية حكومة ضد الملك الذى كانوا جميعا يرتابون فيه والذى كانت أوتوقراطيته معروفة حق المعرفة (٥١) .

على أية حال فقد تهيأت الفرصة من جديد للملك فؤاد كيما يؤلف وزارة رجعية تقوم بتعديل مشروع الدستور الذى وضعت له لجنة الثلاثين . فعهد برئاسة الوزارة الجديدة الى رئيس من القضاة الذين تجردوا من كل لون سياسى معروف هو يحيى باشا ابراهيم (٥٢) . وهذا الاختيار لم يكن موضع اعتراض دار المندوب السامى فى الوقت الذى حرص فيه الملك على أن تكون الوزارة ذات صبغة ملكية خالصة فاختر جميع الوزراء بنفسه (٥٣) .

بدأت الوزارة تعيد النظر فى مشروع الدستور ، وكان من الطبيعى أن يكون الأحرار الدستوريون أول من يتصدى لمحاولات تغيير نصوص المشروع ، وبالفعل وجه عبد العزيز فهمى خطابين مفتوحين الى يحيى باشا ابراهيم أولهما فى يوم ١٦ مارس عقب تشكيل الوزارة مباشرة والثانى فى ١٥ ابريل قبل اصدار الدستور ، وقد أشار فيهما الى ما تناقله الناس من شائعات عن تعديلات أدخلتها وزارة نسيم على مشروع الدستور من شأنها أن جعلت الدستور مجرد منحة من العرش وليس حقا للأمة ، وأن استلاب الأمة حقوقها الثابتة على هذا النحو من شأنه أن يفتح أبواب الفوضى والاخلال بالنظام ، كذلك فإن عدم النص صراحة على سيادة الأمة وكونها مصدر السلطات والاكتفاء بمظاهرها وآثارها المبينة فى الدستور بمقولة أن فى التنصيص جرحا لاحساس صاحب العرش هو قول مردود « لأن الانجليز لم يعلنوا استقلال سلطان مصر ولا سيادة سلطان مصر على شعبه وانما تصريحهم - يشير الى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - كان

(٥١) غلاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية : ص ١٠٥ .

(٥٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر : ص ٢٨٩ .

(٥٣) Fo : 407/196 : No. 128 Allenby to Curzon, March, 18, 1923, ١٥٣
Desp. No. 158.

باستقلال مصر نفسها ، فهم لم يحرروا السلطان ويستعبدوا له الشعب ،
 وإنما هم بما أطلقوا للشعب بعضا من حقوقه المقتضية أظهرها ميلهم
 لتحريره شريطة بقاء الإمارة للسلطان وخلفائه من العائلة المالكة العلوية .
 وإذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة هي أهم ما تسعى الشعوب
 لحمل أمرائها على الإقرار به لها وهي التي تقوم الثورات وتثل العروش
 لاستنقاذها من برائن هؤلاء الأمراء فما معنى أن تكون هذه السيادة آتية
 لمصر من تحت أنياب الانجليز بعد الجهود والتضحيات الكبرى التي قام
 بها المصريون في وجه الانجليز ثم يأتي أناس من المصريين أنفسهم فيهبونها
 غنيمة باردة لأمراء البيت المالك « !! » وبين حذف المادة (٢٣) الخاصة
 بسيادة الأمة وسلطانها والمادة التي أرادوا اضافتها للدستور وهي التي
 تنص على امتيازات للملك في المعاهد الدينية والأوقاف باعتباره سيده
 البلاد وصاحب الولاية العامة فيها فبين هذا الحذف وتلك الاضافة ثبتت
 أصالة السيادة الدينية والدنيوية للملك مصر دستوريا وقتلت أصالة سيادة
 الأمة دستوريا وساغ جعل الدستور منحة من الملك الأصيل السيادة الى
 الأمة الأصيلة العبودية « . » ان الانجليز بعد أن اعترفوا لمصر بالاستقلال
 والسيادة قالوا لعظمة مولانا السلطان ما حاصله أن الدستور متروك أمر
 وضعه لعظمته وللشعب المصري ، فالشعب المصري سيده صاحب حق أصيل
 في الدستور ، ومتعاقد أصيل فيه ومن ثم فلا يملك أحد كائنا من كان
 اصدار الدستور بدون اشتراك هذا الشعب رجالا ونساء كهولا وفتيانا
 حتى الأجنة في بطون أمهاتهم ، ولما لم يكن في استطاعة هؤلاء الأربعة
 عشر مليوناً أن يتعاقدا بأشخاصهم لزم أن يוכלوا من يناضل لهم ويدل
 بحجتهم ويتعاقده عنهم - وأدرك ثروت باشا هذه الحقيقة القانونية فتطوع
 للوكالة عن الشعب في أمر الدستور واشترط هذا في صك قبوله
 للوزارة ، وقبل عظمة السلطان منه هذه الوكالة وقد استقالت وزارته
 بعد أن وضع في عهدها مشروع عمل بما توصيه الوكالة فأعلن أنه يرتضيه
 ثم انتظر رأى الشعب فأظهر الناس بأنهم لا يقتنعون بأقل منه ، ثم أتت
 وزارة نسيم باشا ووزارتكم من بعد وأعلنت أن أهم أعمالها النظر في
 الدستور ، فصبفتك يا سيدي أنت وزملائك فيما يتعلق بالدستور صفة
 الوكلاء عن الشعب وليس لكم في هذا الشأن أدنى صلة في الوكالة عن
 جلالة الملك « . » وكان أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية في الوزارة
 الابراهيمية - وقد شغل نفس المنصب في وزارة نسيم المستقيلة - قد
 ألقى بحديث لم ينف فيه فكرة التعديل ولكنه زعم أن وزارة نسيم باشا
 لم تبت نهائيا في هذا الشأن .. مما دفع أعضاء لجنة الدستور الى وضع

احتجاج على هذا المسخ والتشويه وقعه جميعا وقدموه الى يحيى باشا وناشدوه أن يصدر الدستور على الأقل كما وضعته اللجنة (٥٤) .

الا أن شائعات قوية ترددت عن تصدع الوزارة الإبراهيمية بسبب نصوص الدستور ، وذلك أن رئيس الوزراء قد أعطى الفرصة للقصر كيما يمارس الضغط عليه لإصدار الدستور بالتعديلات التي أدخلتها الوزارة التسميمية وأن ذلك - كما يقول المندوب السامي - كان من شأنه التأثير على أعضاء الوزارة - يقصد أحمد حشمت ومحمد توفيق رفعت - ممن كانوا أعضاء في لجنة الدستور (٥٥) على أي حال فقد صدر الدستور في ١٩ أبريل ١٩٢٣ ولم يكن هناك ما يدل على أن الشعب نفسه كان مشتركاً مع الحكومة وأعيان الأمة في الاحتجاج به ، ذلك لأنه لم يكن مطبوعاً الى صدوره بالكيفية التي صدر بها لأنه رآه ينتقص من أطراف البلاد ويعتدى في كثير من المواضع على سلطة الأمة (٥٦) . وقد كان الدستور الذي صدر مختلفاً اختلافاً شاسعاً عن الدستور الأول الذي وضعت اللجنة مسودته وكان في الواقع وفاقاً قبلته اللجنة فقط اعتقاداً منها أن دستوراً معيباً خير من لا دستور ، ولعلها بأن الملك فؤاد كان على استعداد لأن يكافح بالباع والذراع للحفاظ على امتيازاته (٥٧) . وراحت جريدة السياسة تلمح الى مسئولية القصر عن التعديلات التي أصابت الدستور من ذلك « أن لجنة الدستور قد عملت أولاً بغير جرأة كافية فيما يتعلق باستعمال الأمة سلطتها كاملة ، ووزارة نسيم باشا عملت بعد ذلك بروح رجعية مبقوطة نازعة من الأمة كل سلطة ومقررة من مبادئ التحكم والاستبداد ماشاءت نزعتها وشاعت عقليتها العتيقة البالية - ثم أخيراً وزارة يحيى باشا ترغمها الظروف على الرغبة في التوفيق بين مختلف الأهواء ومتعدد المصالح (٥٨) » .

أوتوقراطية القصر ودستور ١٩٢٣ :

يعد دستور ١٩٢٣ يقيناً نتاجاً لصراع القصر وقوى الاحتلال وطبقة الأعيان التي تمثلت في حزب الأحرار الدستوريين . فالقصر بدوره لم

(٥٤) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٠٠ - ١١٢ .

(٥٥) Fo.: 407/196 : Enc in No. 145 Allenby to curzon, April, 18, 1923.

(٥٦) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٥٦٣ .

(٥٧) عفاف لطفي السيد : المصدر السابق : ص ١٠٨ .

(٥٨) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٥٦٥ - ٥٦٦ .

يكن ليقبل دستورا يحد من رغائيه فى حكم البلاد حكما مطلقا ومن ثم اتجهت مناوئاته الى ادخال التعديلات على نصوصه بغية ألا تهدر سلطاته ونفوذته تحت وطأة نصوص الدستور ، بل ان القصر - كما سيرد بعد - مالبت أن راح يعطل الدستور وينقلب عليه ، كذلك فان قوى الاحتلال لم تكن تبغيه دستورا ينكر وجودها او يتعارض مع تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته الأربعة ، كذلك فان طبقة الأعيان قد أرادت دستورا يعبر عن رغباتها ويصون ملكياتها ويحفظ مصالحها فى مواجهة القصر . ومن ثم يمكن القول بأن دستور ١٩٢٣ قد صدر وقد غابت مصالح البلاد وحقوقها الأصلية فى غياهب نصوصه ، وعلى الاجمال فلم يكن يعبر عن رغبات البلاد تعبيرا صحيحا بقدر ما عبر عن توازن سياسى لقوى ثلاث هي القصر والانجليز وطبقة الأعيان .

والواقع أن الدستور بهذا الشكل قد حاد عن النموذج النيابى البرلمانى الصحيح الذى يفترض أن الملك يملك ولا يحكم وذلك مرجعه الى أن السلطات التى حولها للجالس على العرش قد جعلته يملك ويحكم فى آن واحد ، ورغم تعدد مثالب الدستور فيمكن القول بأنه خطوة لا بأس بها على طريق اقرار الحقوق الديمقراطية والنيابية للبلاد . وهو وان كان من الناحية الشكلية منحة الا أنه من الناحية الموضوعية كان تعبيرا عن التطورات والتغيرات السياسية التى كان يشهدها المجتمع المصرى وقتذاك من تنام للروح الوطنية والوعى السياسى وتكوين الأحزاب والرغبة فى المشاركة فى السلطة (٥٩) . ولقد استطاع القصر عن طريق تعديل بعض مواد مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الثلاثين أن يستلب سلطات عظيمة فى الدستور وأخذت بقية السلطات تنقل تدريجيا الى الجالس على العرش حتى أصبح من الناحية الفعلية مصدرا للسلطات ، فالملك فؤاد كان مصمما على أن يحجب أى دستور لا يعطى له قدرا كافيا من الأوتوقراطية (٦٠) . الا أن السلطات الكبيرة التى استحوذ عليها الملك فى الدستور لم تلبث أن أصابت النظام الليبرالى بعمل وأمراض أو رثته الضعف وأودت به فى النهاية ، من ذلك ظهور أحزاب الأقلية وتزييف الحياة النيابية فى مصر فضلا عن عدم استقرارها (٦١) .

فالدستور قد صدر بأمر ملكى وكأنه منحة من الملك ، وتؤكد ذلك

(٥٩) على الدين حلال : السياسة والحكم فى مصر (١٩٢٤ - ١٩٥٢) ص ١٠٣
Wavel, op. cit. : p. 96. (٦٠)

(٦١) عبد العظيم رمضان : دراسات فى تاريخ مصر المعاصر : ص ٢٢٩ - ٢٣٨ .

بما نص عليه صراحة في مقدمته التي جاء فيها : « نحن ملك مصر بما أننا
 مذ تبوأنا عرش أجدادنا وأخذنا على أنفسنا أن نحفظ بالأمانة التي عهد
 الله بها تعالى إلينا نتطلب الخير دائما لأمتنا بكل ما في وسعنا ونتمنى
 أن نسلك السبيل التي نعلم أنها تقضى إلى سعادتها وارتقاها وتمتعها
 بما تتمتع به الأمم الحرة المتعددة ٠٠ أمرنا بما هو آت (٦٢) » وراح
 الدستور يعرض للكيان السياسى للدولة ونظام الحكم والهيئات النيابية
 بها . فيقرر أن مصر دولة حرة ذات سيادة وأن حكومتها ملكية ورأية
 وشكلها نيابى (المادة ١) ، وأن عرش المملكة المصرية ورأى فى أسرة
 محمد على ، وكان ظاهر الدستور يوحى بأن الاختصاص الأصيل للبرلمان
 وأن مشاركة الملك التشريعية كانت ذات طابع توفيقى ، الأمر الذى من
 شأنه التهوين من حجم السلطات التى خولها له الدستور نظريا ، والتى
 مارسها هو عمليا من ذلك النص على تولى الملك السلطة التشريعية مع
 مجلسى الشيوخ والنواب (المادة ٢٤) وكذا فإن تولى الملك السلطة
 التنفيذية بمقتضى نص (المادة ٢٩) من الدستور يعنى أن الملك قد جمع
 بين يديه تينك السلطتين مما يعنى تركيز مقاليد السلطة فى يدي الجالس
 على العرش ، ثم إن إطلاق حرية الملك فى حل مجلس النواب (المادة ٣٨)
 ودون تحديد حالات معينة لا يتعدها صاحب الحق ، يعنى أن بقاء ممثل
 الشعب فى المجلس سيندو رهنا برضاء الملك الذى قد يقدم على حل
 المجلس بغية التحرر من سلطان الشعب ونوابه وذلك فى واقع الأمر
 يشكل امتدادا لأوتوقراطية القصر على المؤسسات النيابية ولعل الممارسة
 العملية فيما بعد - قد أوضحت بجلاء كيف استخدم الملك هذا الحق
 فى حل مجلس النواب توطئة للانقلاب على الدستور إبان وزارة زيور
 الأولى ، كذلك فإن ما نص عليه الدستور من حق الملك فى التصديق
 على القوانين وإصدارها (المواد ٢٥ ، ٣٤) ، كان من شأنه تعطيل إجراءات
 التشريع وسن القوانين فى البرلمان طالما كان أعمال تلك التشريعات رهنا
 بتصديق الملك ، ولطالما استطاع الملك بالفعل عرقلة سير السديد من
 التشريعات مستخدما ما حوله له الدستور فى هذا الشأن مما تسبب
 فى حدوث العديد من الأزمات الوزارية على سبيل المثال منها ما حدث أثناء
 الوزارة النحاسية الثانية عندما رفض الملك فؤاد التصديق على قانون
 محاكمة الوزراء الذى تقدمت به الوزارة النحاسية على نحو أدى إلى نشوب
 أزمة بين الوزارة والقصر (٦٢م) .

(٦٢) عبد الرحمن الرافى : المصدر السابق : ص ١١٣ - ١١٤ .

(٦٢م) أنظر دستور الدولة المصرية (صادر بالرسوم الملكى رقم ٤٢ عام ١٩٢٢م) .

أما عن الجيش فمن الطبيعي أن تكون السيطرة عليه موضع اهتمام الملك فؤاد وظهر ذلك واضحا فى مسألتين :

المسألة الأولى : الرتب والنياشين .

والمسألة الثانية : تعيين الضباط وعزلهم (المادة ٤٣) وذلك لصلتهم المباشرة بالسيطرة على أفراد الجيش .

أما المسائل الأخرى الخاصة بقوة الجيش وتنظيمه وغير ذلك فلم يأبه لها الملك كثيرا لأنها كانت تدخل فى اهتمام سلطات الاحتلال (٦٣) . وتمخض عن ذلك أن انتقلت السيطرة على الجيش إلى يد القصر ، وفى الواقع كان ذلك يعنى انتقال السيطرة الفعلية إلى الإنجليز . فضلا عن ذلك فقد أعطى الدستور للملك حق تعيين الوزراء وإقالتهم وجعل من ذلك حقا مطلقا له دون ضوابط . كذلك فإن ما قرره الدستور للملك من حق تعيين خمسى مجلس الشيوخ على أن ينتخب ثلاثة الأخصاس الباقون بالاقتراع العام (مادة ٧٤) من شأنه أن يحدث أثره فيما يتصل بالتصديق على القوانين وذلك لصالح القصر بطبيعة الحال ، خاصة وأن نسبة الأعضاء المعيّنين تتجاوز الثلث ومن ثم تصبح موافقة الأعضاء المنتخبين غير كافية لصدور القانون لأن عددهم كان يقل دائما عن الثلثين وإمتدت آثار ذلك النص إلى عملية تنقيح الدستور ذاته حيث نصت المادة (١٥٧) من الدستور على أنه « لأجل تنقيح الدستور يصدر كل من المجلسين ، بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا قرارا بضرورته ويتحدد موضوعه فإذا صدق الملك على هذا القرار يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل التنقيح ولا تصح المناقشة فى كل المجلسين إلا اذ حضر ثلثا أعضائه ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الآراء . ومن ثم تغدو للقصر كلمة مسموعة فى شأن مشروعات القوانين التى تعرض على البرلمان وذلك مرجعه إلى نسبة الأعضاء المعيّنين فى مجلس الشيوخ من قبل الملك (٦٤) .

إلى جانب ذلك فقد استبقى الدستور للملك أمر المعاهد الدينية وتنظيمها ومن ثم فقد انعقدت ولاية القصر على تلك المعاهد ومنها الأزهر بشكل أساسى والذي أصبح خضوعه للقصر - على حد تعبير أحد الصادة

(٦٣) عبد العظيم رمضان « دور الجيش المصرى فى السياسة » : ص ١٥١ .

(٦٤) عبد العظيم رمضان ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ، ص ٣٩٥ - ٣٩٦ ،

على الدين هلال ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ - ١٠٣ .

المؤرخين - جزءاً من بنية النظام السياسي (٦٥) . وليس بخاف أن الأزهر كان يشكل دائماً أداة ضغط سياسي خطيرة للقصر ، وكان الأزهريون يعتقدون أن في التصاقهم بالعرش صونا لحقوقهم وابعاداً للأزهر عن معترك السياسة والنزاعات الحزبية ، إلا أن ما حدث كان على النقيض من ذلك فلم يفتأ الملك أن استخدمه في إثارة المتاعب في وجه خصومه السياسيين وتبديد ذلك واضحاً أثناء عهد الوزارة الدستورية الأولى ، كما استخدمه بعد ذلك في الدعوة لفكرة الخلافة والترويج لها - كما سيرد بعد - وكانت هذه التبعية تعني من ناحية أخرى أنه لن يكون لمجلس الوزراء أي نوع من الاشراف أو الرقابة عليه مما يتناقض مع ما قضى به الدستور من أن مجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة (المادة ٥٧) ومنها الأزهر بطبيعة الحال كذلك فإن ما حرّمه الدستور من تعديل نظام الحكم ومسند الملكية فضلاً عن الحقوق التي منحها للعرش (المواد ٣٢ ، ١٥٨) قد أوجد بدوره معوقات لها صفة الاستمرار والدوام .

عند هذا الحد يتعين علينا أن نعرض لمواقف القوى السياسية من الدستور فالوفد قد اعتبره في جملته لم يلب إرادة الأمة « وما به من عيوب وتناقض من كونه جعل الأمة مصدراً لكل سلطة ومع ذلك حجر عليها في ألا يتعرض نوابها لتدبير الدستور الا بمقتضى شروط مبقوطة ، وتناقض في أنه قرر مبدأ فصل القوى عن بعضها ثم جعل للملك رئاسة السلطة التنفيذية وجعله الأصل في التشريع (٦٦) . ونعى زعيمه على اللجنة أنها قامت بعرض مشروع الدستور على الملك قبل أن تعرضه على الشعب وكان يتعين عليها أن تعلنه على الشعب ابتداءً ليقول كلمته قبل أن يفاجيء بصدر المرسوم الملكي بانفاذ هذا الدستور (٦٧) . وعقب ذلك أصدر الوفد بياناً هاجم فيه الدستور وعدد مثالبه وانتهى الى أنه « بصدر الدستور فما نحن بعد صغوره بأكثر حرية مما كنا قبله » (٦٨) . والواقع أن موقف الوفد في ذلك الوقت قد بدا حرجاً فهو لم يكن يستطيع الدفاع عن الدستور حتى لا يبدو وكأنه يناصره أو يؤيده وهو أيضاً لم يكن يستطيع الوقوف ساكناً ازاء عمليات التغيير والمسخ التي تناولت

(٦٥) ربوف عباس حامد ، الدور الوطني للأزهر ، بحث منشور بجريدة الأهرام ،

٢٧ مارس ١٩٨٣ .

(٦٦) مذكرات محمد زغلول ، كراس ٤٢ ، ص ٢٦٠٦ .

(٦٧) المصدر السابق ، ص ٢٦٠٧ .

(٦٨) أحمد شليق : المصدر السابق ، ص ٥٧٨ - ٥٧٩ .

نصوص الدستور سواء تلك التي جرت من جانب قوى الاحتلال فيما يختص بنصوص السودان، أو من جانب القصر فيما يتصل بزيادة نفوذه وسلطانه وبدا ذلك فيما يصرح به سعد زغلول لمراسل جريدة ديلي هيرالد « من أن هذا الدستور أولى بأن يكون مسعى لخداع الأمة منه بأن يكون محققا لأمانيتها ». فإذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة في أيدي الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبي ، فالخطر من ذلك أعظم وأشد في بلاد يسود فيها التفوذ الأجنبي ويدعى أن العرش في سلامته بفضل جنوده ، فهذه الحقوق التي تركت للملك ستصبح في الواقع حقوقا في يد الأجنبي يستعملها في أغراضه ضد مصالح الوطن (٦٩) . الا أن اللوفديين كفل فيما أصاب الدستور من علل جعلته يولد ضعيفا بداءة وذلك يرجع الى انصرافهم عن المشاركة في صياغته - كما مر بنا - أو حمايته من تلاعب القصر واستبداد دار المندوب السامي .

أما الأحرار الدستوريون فقد اتخذوا موقفا متناقضا . فعلى الرغم من أن المشروع الذي وضعت اللجنة كان مختلفا في كثير من الوجوه عن الدستور الذي صدر ، وكان من الأولى بهم أن يدافعوا عن المشروع الذي قاموا بصياغته ، الا أنه لم تبد منهم أدنى مقاومة لذلك التغيير باستثناء الخطابين المفتوحين الذين أرسلهما عبد العزيز فهمي الى يحيى ابراهيم - كما مر بنا - بل اتخذوا موقفا مؤيدا للدستور بعد صدوره وصرح رئيسهم في اجتماع مجلس ادارة الحزب في ٢٢ ابريل ١٩٢٣ بأن اعلان الدستور جاء حدا فاصلا بين قصر الأمة وبلوغ رشدتها واستلام مقاليدها بنفسها (٧٠) . والغريب أن الباحث لا يجد في مذكرات الدكتور هيكل أي ذكر لهذا الاجتماع رغم أهميته ، بل ان الاضطراب والتردد قد أصابا الدكتور هيكل اذ ما أصاب الدستور من تعديلات في بعض من مواده فيقول في مذكراته : « أبين أنها سلبت سلطة الأمة أو أفسرها تفسيراً يجعلها رغم تعديلها تخضع للنظام البرلاني السديد (٧١) » .

وذلك يعكس تناقض قيادات هذا الحزب في موقفها الحقيقي من الدستور الا أنه يمكن القول بأن التأييد الذي أولاه الأحرار الدستوريون للدستور إنما يرجع الى أن التعديلات التي طرأت على مواد الدستور لم تمس بصورة جوهرية مصالح طبقة الأعيان ، حتى هذا التأييد بدوره

(٦٩) المصدر السابق : ص ٥٨٨ - ٥٨٩ .

(٧٠) المصدر السابق : ص ٥٨٠ .

(٧١) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ١٦٤ .

لم يكتب له الاستمرار طويلا فراح عبد العزيز فهمي وزير الحقانية في وزارة زيور الثانية - وهو أحد أعضاء لجنة الثلاثين - يصرح في خطاب له يوم ١٧ مارس ١٩٢٥ عن الدستور فيقول : « انه كان يعتقد أنه مناسب لمصر ولكن العمل به أظهر أنه ثوب فضفاض » (٧٢) .

وهكذا انزلق الأحرار الدستوريون في تروديد المزاعم القديمة لاقطاب الاستعمار البريطاني من عدم كفاية مصر للحكم الدستوري والاستقلال، ومن أسف أنهم راحوا يشتركون في الانقلاب الدستوري الأول الذي جرى في العهد الزيري ، وما لبثوا أن قاموا بالانقلاب الدستوري الثاني في عام ١٩٢٨ أثناء وزارة محمد محمود الأولى ، ولا غرو فتأييد الأحرار الدستوريين للدستور لم يكن ليصدر عن قناعة حقيقية بأهمية الدستور، وإنما كان محض تعاضيد لمساعدتهم الى الحكم وحسب .

أما عن دار المنسوب السامي فقد أصاب إصدار الدستور ترضية لها خاصة وأنه قد صدر محتويا على نصوص السودان على نحو يتفق مع ادعاءاتها ويحقق مرامي السيادة البريطانية في مصر ، كذلك فإن إصدار الدستور كان يعنى عودة الحياة النيابية الى البلاد وقيام حكومة مسئولة أمام البرلمان تحظى بتأييد البلاد على نحو يمكنها من عقد معاهدة مع بريطانيا بهدف اقرار العلاقات بينها وبين مصر واضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالي في البلاد ، الأمر الذي يعزى اليه استمرار دار المنسوب السامي على ضرورة تنحي وزارة توفيق نسيم عن الحكم بعد أن تباطأت في إصدار الدستور ومهدت السبل لتدخل القصر لعرقلة صدوره ، ثم ما كان أيضا من سعي المنسوب السامي لدى الملك حتى لا ينفرد الأخير باختصار وزارة أخرى بدلا منها تشير مشكلة نصوص السودان من جديد (٧٣) .

أما عن تقييمنا لدستور ١٩٢٣ فهو في التحليل الأخير قد حاد عن النظام النيابي النموذجي الذي كان يمكن أن يوفره للبلاد ، فصدر الدستور وكأنه منحة من الملك ، قد نفي عنه صفة العقد بين الملك وشعبه . حقيقة أن الدستور قد نص على أن يقسم الملك اليمين الدستورية أمام البرلمان (مادة ٥٠) إلا أن ذلك القسم لم يكن اسارا أو قييدا له في مسعاه نحو الحكم المطلق وذلك بفضل ما استحوذ عليه من سلطات بمقتضى

(٧٢) عبد الرحمن الرامي : المصدر السابق : ص ٢١٦ .
Marlowe, J, op. cit., pp. 261-262. (٧٣)

الدستور ذاته . ثم أن ما توسع فيه الدستور من اقرار لحقوق الملك المباشرة انما جاء خلافا لما تقتضى به القواعد البرلمانية السليمة ، ذلك أن الملك - طبقا لتلك القواعد - يملك ولا يحكم مما يتطلب تقييد السلطات التي يباشرها بنفسه دون اطلاقها على نحو ماورد بالدستور ، الأمر الذي يمكن القول معه بنقص النظام البرلماني الذي تأسس على دستور ١٩٢٣ .

وبقينا فان صدور الدستور بهذه الصورة لم يكن حسما لصراع قائم بين القصر وسائر القوى السياسية الأخرى بقدر ما جاء تعبيرا عن نوع من التوازن السياسى بين تلك القوى بما فيها القصر . بينما يرى البعض أن دستور ١٩٢٣ جاء تعبيرا عن تيارين متناقضين في اهدافهما ومراميها ، أولهما الانجاز الشعبى لثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية التي هدفت الى تأكيد سلطة الأمة وصون حقوقها ، ثانيهما : محاولة القصر الاحتفاظ بأكبر قدر من السلطات ، والمشاركة الفعلية فى صنع القرار السياسى (٧٤) . فقبل صدور دستور ١٩٢٣ لم يكن للقصر ثمة دور سياسى واضح ومحدد ، بل اعتمد فى حركته السياسية على ممالأة دار المندوب السامى فى مواجهة القوى الوطنية تارة ، وأخرى يعمد الى محالفة القوى الوطنية فى مواجهة النفوذ البريطانى ، الا انه بصدور الدستور ومن قبله تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد غدا للقصر كمؤسسة للحكم دور محدود كشريك أصيل فى الحكم وسلطة اتخاذ القرار وذلك لم يضاف على القصر شخصية سياسية متميزة لها ثقلها فى ميدان الصراع السياسى فحسب ، بل قاده الى الصراع مع سائر القوى الأخرى بنية أن يستلب لنفسه مزيدا من السلطات والنفوذ على نحو يعضد مركزه فى البلاد ، وأظهر ما فى ذلك ما جرى من صراع بين العرش والقوى الوطنية وفى مقدمتها الوفد ، خاصة أثناء عهد الوزارة الدستورية الأولى ، اتصل بتصحيح المفهوم الخاص بممارسة الملك حقوقه الدستورية وبعبارة أخرى فانه على اثر اصدار دستور ١٩٢٣ قد بات من المحتم على القوى الوطنية أن تخوض صراعا من أجل الدستور ضد الملك الى جانب صراعها من أجل الاستقلال ضد الوجود الاحتلالى .

القصر والانقلابات الدستورية :

لم يكن دستور ١٩٢٣ بالصورة التى صدر بها يتفق ونوايا القصر واتجاهاته فى الحكم للانفراد بمقاليد السلطة بالبلاد ورغم ما استحوذ عليه

(٧٤) على الدين هلال : المصدر السابق : ص ١٠٦ .

القصر من سلطات بمقتضى الدستور ، الا أن الملك فؤاد فى واقع الأمر كان يرفض فكرة الحكم الدستورى من أساسها ، ولقد ظل فؤاد يترقب الدوائر دوماً بالدستور أملاً فى أن يجهز عليه . ولعل ما دار من صراعات بين الملك فؤاد وسعد زغلول على الدستور أثناء عهد الوزارة الدستورية الأولى قد ساعدت على تأصيل كراهية الملك فؤاد للدستور وجعلته يضيق ذرعاً بمشاركة البرلمان فى الحكم ، بيد أنه لم يكن بمقدور القصر الانقلاب على الدستور مالم تتوافر لذلك الظروف السياسية التى تساعد على انفاذ انقلابه وتهيأت تلك الظروف بالفعل اثر مصرع السرदार لى سناك واجلاء القوى الوطنية عن الحكم بعد أن نزلت بريطانيا بثقلها الى ميدان الصراع ضد الوفد وحكومته مما ترتب عليه استقالة سعد زغلول . بالإضافة الى ذلك فما أحاق بالأحزاب السياسية فى البلاد من تنافر وتناوب قد أصابها جميعاً بالوهن وشلل فاعليتها ، فلم يكن بمقدورها القيام بدور مؤثر وفعال فى مواجهة أى من القصر أو دار المندوب السامى . ومن ثم يمكن القول بأن هذه الظروف مجتمعة قد هيأت الفرصة للملك فؤاد فى أن يصبح القوة السياسية الوحيدة المتحكمة على ساحة السياسة المصرية التى يمكنها حكم البلاد . وما أن تم ذلك له حتى شرع فى توطيد دعائم حكمه والسير بالبلاد حثيثاً نحو الانقلاب الدستورى بعد أن تهيأت له السبل فلقد فتح سقوط الوزارة الدستورية الأولى الطريق أمام الملك فؤاد لكى يظهر نواياه نحو الدستور ولما يمض عام على صدوره فقد أراد الملك فؤاد استعادة السيطرة على الحكم ومقاليد السلطة فى البلاد وذلك بعد أن تدهور نفوذه بدرجة واضحة من جراء الصراعات التى جرت بينه وسعد زغلول - كما سيرد ذكره - . والتى تركزت حول تصحيح مفهوم ممارسة الملك لسلطاته الدستورية . ولعل مما ساعد الملك فؤاد وحيأ له الظروف ما كان من قناعة دار المندوب السامى بمخاطر الحكم الدستورى فى ظل حياد بريطانى وإدراكها أن ديكتاتورية القصر لن تكون أشد وطأة على السياسة البريطانية من حكومة وفدية تحظى بتأييد البلاد (٧٥) . غلت نوايا القصر نحو الانقلاب الدستورى سافرة ، اثر تولى وزارة زيور الأولى مقاليد الحكم فى البلاد فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، فقامت الوزارة باستصدار مرسوم فى ٢٥ نوفمبر بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم استصدرت مرسوماً بحل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢٤ (٧٦) . كما شرعت فى اجراء الانتخابات على درجتين طبقاً لقانون الانتخاب القديم مع أن البرلمان قد ألفى هذا

(٧٥) انظر الفصل الثالث ، تطور العلاقة بين القصر والوزارة .

(٧٦) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

القانون واستبدل بقانون الانتخاب المباشر (٧٧) . وكان القصر يبقى من وراء تلك الانتخابات أن تأتي بغير من أتت بهم انتخابات عام ١٩٢٤ ، إلا أن نتائج الانتخابات قد جاءت مخيبة لآمال القصر بما حملته من نصر ساحق للوفد . فما كان من الحكومة إلا أن ، أعلنت في ١٣ مارس أن الأحزاب اللا وفدية قد نالت الأغلبية في الانتخابات ، وعلى ذلك قررت استمرارها في الحكم مع تعديل في تشكيلها يلائم نتيجة الانتخابات ، واقتتحت البرلمان بالفعل في ٢٣ مارس فانتخب سعد زغلول رئيسا للمجلس وكان الوكيلان من الوفد أيضا . وهذا أن البرلمان الجديد سوف يكون عقبة تعرقل مسيرة القصر نحو الانفراد بالحكم فأعدت الوزارة استقالتها ، وكان الأمر مبينا بين الملك والحكومة على أن تكون الاستقالة صورية ورفض الملك الاستقالة بالفعل وأصدر مرسوما بحل المجلس الجديد الذي لم يعش سوى تسع ساعات (٧٨) . وكانت تلك المناورة تحمل معنى اصرار القصر على رفض فكرة عودة الوفد الى السلطة بصورة أو أخرى لأن ذلك يعني عودة الى الصراع الدستوري مرة أخرى ، على أي حال فقد تضمن مرسوم حل المجلس دعوة المنوبين لاجراء انتخابات جديدة في ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ ، وأن يجتمع مجلس النواب الجديد في أول يونيه (٧٩) . ورغم ذلك فلقد تأجلت عودة الحياة النيابية عدة شهور راح القصر خلالها يوطد دعائم حكمه ، ويحكم قبضته على البلاد من خلال مراسيم ملكية لها قوة القانون .

اتجه القصر بعد ذلك الى محاولة كبح جماح الأحزاب السياسية وفي مقدمتها الوفد ، واستهدف التضييق عليها فأصدرت الحكومة في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٥ مرسوما بقانون سمي بقانون الجمعيات والهيئات السياسية يجبر كل التنظيمات السياسية على الافصاح عن برامجها وفروعها وعضويتها وإخطار جهة الادارة بكل تغيير يقع في هذه البيانات ، وأعطى القانون مجلس الوزراء حق حل كل جمعية أو هيئة سياسية لا تتبع هذه الاجراءات ، على أن يصادق على القانون النظامي لهذه الجمعيات بمرسوم ملكي (٨٠) وكان

(٧٧) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الثانية (عام ١٩٢٥) : ص ٢٧٢ - ٢٧٥ .

(٧٨) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ٢١٥ - ٢١٦ ، على الدين هلال : المصدر السابق : ص ١٢٣ .

(٧٩) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ٢١٨ .

(٨٠) محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق : ص ٤١ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق : ص ١٧١ .

من الطبيعي أن يحدث هذا القانون ضجة في البلاد ، لأنه يعنى بصورة أو أخرى إلغاء الأحزاب السياسية والابقاء على الأحزاب التي يريدتها القصر وفى عبارة أخرى اعطاء الديكتاتورية سلطة الشرعية وكان من الطبيعي أن تحتج الأحزاب السياسية على هذا المرسوم وتعتبره ستمارا للحكم الاستبدادى وتمثل احتجاج الأحزاب المصرية فى دعوة البرلمان الى الاجتماع طبقا للدستور فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ فى فندق الكونتنتال وهناك احتجاجوا على تصرفات الحكومة لمخالفة الدستور وقرروا عدم الثقة بها واعتبار البرلمان قائما (٨١) . وإذا كان القصر قد ابتغى من وراء ذلك اخضاع الأحزاب لنوع من الرقابة والاشراف الحكومى ومن ثم تتأكد سيطرة الملك على الأحزاب ، فان ائتلاف الأحزاب المصرية عقب اجتماع الكونتنتال كان بمثابة حركة مضادة صادرة منها ضد محاولات الملك للاستئثار بالحكم دون منازع .

وفى نفس الوقت بدأت حركة أخرى صادرة من أمراء البيت المالكة الذين رأوا أن استمرار تعطيل الحياة الدستورية بمثابة حرمان للشعب من حقوقه السياسية مما يصح معه أن يحتملوا مع السراى تبعة أدبية فرفع الأمير عمر طوسون مع باقى أمراء البيت المالكة كتابا الى الملك فؤاد فى ٢٣ نوفمبر ١٩٢٥ يلتمسون فيه إعادة النظام النيابى للبلاد طبقا لنص الدستور الذى هو « منحة من الملك » (٨٢) . وبطبيعة الحال فان حركة الأمراء هذه انما كانت تصدر عن رغبتهم فى احتواء الأزمة وتجنب القصر سحق البلاد وعداء العناصر الوطنية خاصة وأن بعض الأمراء مثل عمر طوسون كانوا على صلة بالحركة الوطنية فى البلاد .

الا أن عاملا آخر قد فرض نفسه على سياسة القصر ، ألا وهو ادراك دار المندوب السامى أن صراع الملك فؤاد والأحزاب المؤتلفة من شأنه أن يؤثر على مركز بريطانيا فى البلاد ، كما أن استمرار تعطيل الحياة النيابية من شأنه أن يطيل أمد بقاء قضية العلاقات المصرية - البريطانية معلقة دون طائل ، ومن ثم بدأت محاولات المندوب السامى فى الضغط على الملك والحكومة بغية الخروج من الحالة الراهنة وتفصيل ذلك أن الوزارة أصدرت قانون الانتخاب المعدل فى ٨ ديسمبر واستهدفت من ورائه تضييق حق الانتخاب على المصريين ، ولما كان اللورد لويد - المندوب السامى البريطانى الجديد - على ادراك تام بموجبة الكراهية للقصر والحكومة ، تلك الموجة

(٨١) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق ، ص ٢٤٠ - ٢٤٤ .

(٨٢) الأمير عمر طوسون : مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية : ص ٧٩ .

التي اجتاحت مصر بأسرها ، لذا فقد نصح زيور بوقف قانون الانتخاب الجديد ، وإعلان أن الانتخابات المقبلة ستجرى وفقا لنصوص قانون الانتخاب المباشر الصادر فى سنة ١٩٢٤ (٨٣) . وبانصياع وزارة زيور الثانية للنصيحة البريطانية كتب صك استقالتها ، ذلك أن نتائج الانتخاب التي أجريت فى ٢٢ مايو ١٩٢٦ قد جاءت تحمل نذر سقوط الوزارة وتؤرخ نهاية الانقلاب الدستورى الأول .

ومما لاشك فيه أن ما قام به الملك فؤاد من عبث بالدستور وتعطيل الحياة النيابية كان يعد افتياتا صارخا على حقوق الأمة التي قررها لها الدستور ، وهو من ناحية أخرى قد كشف بجلاء عن مثالب دستور ١٩٢٣ ، ذلك أن ما حوله الدستور للملك من حق مطلق فى حل مجلس النواب (المادة ٣٨) واستخدام الملك هذا الحق على إطلاقه قد سوغ له فى النهاية أن ينقلب على الدستور وينفرد بالحكم فى غيبة عن رقابة الشعب ممثلة فى نوابه . ومن ناحية أخرى فإن الظروف السياسية التي واكبت نهاية الانقلاب كانت جده مختلفة عن تلك التي سبقت من ذلك فإن ائتلاف الأحزاب المصرية - كما مر بنا - وتماسكها فى جبهة متحدة فى مواجهة القصر ، ثم ادراك دار المندوب السامي بأن النزاع القائم بين الملك والأحزاب لن يجدى السياسة البريطانية فى شئ ، على العكس فإن رأى العام المصرى والأحزاب قد يحملون الجانب البريطانى منفة حكم القصر للدستورى ومن ثم كان انحياز المندوب السامي الى جانب الأحزاب المؤتلفة .

وخلاصة القول فإن الظروف الداخلية قد حملت تأثيرات قوية على سياسة القصر لم يكن فى إمكانه مقاومتها أو تجنبها ، وقد تمخض عن ذلك عودة الدستور ودخول البلاد عهد الائتلاف ، إلا أن القصر عاد الى سيرته الأولى ، بعد أن تفسخت عرى الائتلاف اثر اقضاء الوزارة النحاسية الأولى وعادت الأحزاب السياسية الى تطاحنها كما كان فى السابق ، أما دار المندوب السامي فقد كان فشلها فى الوصول الى تسوية للعلاقات المصرية - البريطانية ، قد جعلها تدير ظهرها لقوى الائتلاف وكان ذلك اشارة للقصر كيماء يبدأ فى العمل .

ولقد كان تولى وزارة محمد محمود الحكم فى ٢٧ يونيو ١٩٢٨ اثر

(٨٣) قانون الانتخاب المباشر : وهو المعروف بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ والصادر فى ٢٩ يولية من هذه السنة وقد جعل الانتخاب على درجة واحدة لمجلس الشيوخ والنواب بعد أن كان على درجتين لمجلس النواب وثلاث درجات لمجلس الشيوخ يقتضى قانون الانتخاب المعدل الذى استصدرت به حكومة زيور مرسوما فى ٨ ديسمبر ١٩٢٥ .

اقالة الوزارة النحاسية الأولى ايذانا ببدء الانقلاب الدستوري الثاني ، فقد كانت اقالة الوزارة النحاسية وما تلا ذلك من انقسام عرى الائتلاف ، بمثابة نجاح كبير للملك كان عليه أن يستغله خاصة وأن موقف الجانب البريطاني من قضية الدستور آنذاك ، كان عاملا مشجعا آخر للملك .

اما الأحرار الدستوريون فما كان ليطول بقاؤهم في الحكم في ظل برلمان مؤتلف يمثلون أقلية فيه ومن ثم فقد أصدرت الوزارة إعادة تشكيلها في ٢٨ يونية مرسوما بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر وتلى هذا المرسوم في جلسته التي انعقدت مساء ذلك اليوم (٨٤) . وكان ذلك التأجيل مقدمة للانقلاب الدستوري ونذيرا لما تدبره الوزارة للحياة الدستورية أعاد الى الأذهان ما فعلته وزارة زيور من تأجيل انعقاد البرلمان الأول شهرا في نوفمبر ١٩٢٤ . وحدث أن رفع محمد محمود مذكرة الى الملك فؤاد اتهم فيها البرلمان بأنه يستغل سلطاته في نشاط عدائي خطير (٨٥) . وتلا ذلك أن استصدرت الوزارة « أمرا ملكيا » في ١٩ يولية سنة ١٩٢٨ بحل مجلس الشيوخ والنواب مدة ثلاث سنوات وعند انقضاء هذا الأجل يعاد النظر في الحالة لتقرير اجراء الانتخابات والتعيين المذكورين أو تأجيلهما زما آخر ، ومعنى ذلك أن السنتين الثلاث قابلة للتجديد ، كما نص الأمر الملكي على أن السلطة التشريعية في هذه الفترة أو أى فترة أخرى تؤجل اليها الانتخابات يتولاها الملك براسم تكون لها قوة القانون ، الى جانب ذلك فقد تضمن الأمر الملكي تعطيل عدد من نصوص الدستور منها ما اتصل بتولى الملك سلطته بوامطة وزرائه (٤٨م) ، بعد أن آلت اليه أمور التشريع وكذا المواد الخاصة بتنظيم حل مجلس النواب وتحديد موعد الانتخاب الجديد (م ٨٩) وكذا النص الخاص بحرية الصحافة (م ١٥) فضلا عن النص الخاص بعدم جواز تعطيل أحكام الدستور ومقتضياته (م ١٥٥) ، (٨٦) :

ومن الغريب أن الأحرار الدستوريين راحوا يبررون مسلكهم هذا من الدستور بمقولة « أن الوزارة لا تريه استفتاء الشعب والغيب في رأيا مضلل لا يمكن أن يحكم على الأشياء حكما سليما (٨٧) . ومن جهة أخرى

(٨٤) عبد الرحمن الرافعي في أعقاب الثورة المصرية ، ج٢ ، ص ٥١ .

(٨٥) (R.I.I.A) information paper, No. 19, Great Britain and Egypt (1914-1952), p. 21.

(٨٦) أحمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، الحولية الخامسة (١٩٢٨) ، ص ٨١٩ .

- ٨٢٠ ، الرافعي المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٨٧) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٢٩٢ .

أراد القصر أن يؤمن بدوره الانقلاب الدستوري ، أية معارضة ومن ثم قامت الحكومة باستصدار مرسومين في ٢٠ مارس ١٩٢٩ ، أولهما لتشديد أحكام قانون الاجتماعات للتضييق من حق اقامة أى اجتماع أما المرسوم الثانى فقد قضى بفرض عقوبة الحبس أو الغرامة أو كليهما على كل من حرض على كراهة النظام القائم ، وبمعنى آخر فقد لجأت الحكومة الى سياسة القهر والاضطهاد لكى تثبت ارجاء نظامها المتداعى على نحو استحالته مع البلاد الى معتقل كبير . ومن سوء الحظ أن الأحرار الدستوريين ممن استخدمهم السراى لم يتعظوا بالحوادث فقد احتضنتهم فى سنة ١٩٢٥ ، ثم نبذتهم وانفردت بالسلطة مما حملهم على الائتلاف انقاذا للدستور ، وكان من الطبيعى أن يتعظوا ولا يلقوا بأنفسهم فى أحضان السراى مرة أخرى لكى يعيدوا التجربة ، ولكنهم فعلوا وكان خطأ لا يمكن الدفاع عنه بحال من الأحوال (٨٨) .

وما أن تم الانقلاب الدستوري حتى بدأ ما يمكن تسميته « بصراع الدكتاتوريات » بين القصر من جهة والأحرار من جهة أخرى ، وتلك نتيجة منطقية ترتبت على اختلاف غايات كل منهما فالقصر الذى ابتغى من وراء الانقلاب الدستوري سبيلا لأن يستأثر بالسلطة فى البلاد ، قد أراد أن ينأى بالأحرار عن مشاركته فى الحكم بعد أن استخدمهم لانفاذ خطته . أما الأحرار فلم يكن انقلابهم على الدستور رغبة فى ارساء دعائم حكم القصر بقدر ما كان طلبا لاستمرارهم فى الحكم ، وذلك لم يكن ميسورا الا فى غيبة الدستور والحكم النيابي خاصة وأنه لم يكن هناك سند لهم سوى تأييد المندوب السامي . الأمر الذى يدعو الى القول بأن الصراع الناشب بين طرفي السلطة مرده بطبيعة الحال الى رغبة كل منهما فى أن يستثمر نتائج الانقلاب الدستوري لصالحه (٨٩) .

ومهما كانت الأسباب والنتائج فإن ذلك الانقلاب كان فى التحليل الأخير محض امتهان حقيقى لفكرة الحكم الديمقراطي سواء من جانب الملك أو الأحرار الدستوريين ، وليت الأمر وقف عند هذا الحد اذا ما لبثت فكرة تعديل الدستور أن راودت محمد محمود أثناء مفاوضاته فى لندن وذلك بدعوى قصور بعض مواد الأمر الذى لقي معارضة شديدة من بعض زعماء الحزب مثل الدكتور هيكل الذى رأى أن ذلك لا يمكن أن يفسر الا على أنه انتقاص من حقوق الشعب المقررة فى الدستور ، سيحمل الناس على الظن

(٨٨) محمد زكى عبد القادر : مجلة الدستور ، ص ٧٤ .

(٨٩) انظر الفصل الثالث : تطور البلاطة بين القصر والوزارة .

بأن وقف الحياة النيابية قد كان تمهيدا لهذا التعديل (٩٠) . على أية حال فلم يكن مقدرا لذلك الصراع الدائر على السلطة أن يستمر بعد أن أدركت الحكومة الإنجليزية أن اتجاه سير الأحداث يتعارض وسياستها تماما . ولعل ما كان من تغيير المنسوب السامي اللورد لويد واستبداله بآخـر هو سير بيرسي لورين كان في ذاته دلالة لتغيرات جوهرية سوف نظرا على السياسية البريطانية ، وأن الحكومة البريطانية قد أضحت غير راضية عما آلت اليه الأوضاع السياسية في الداخل في ظل الانقلاب الدستوري ، ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا تنشد عون الوفد في الموافقة على النتائج التي تمخضت عنها مفاوضات محمد محمود — هنـدرسن . الا أن الوفد بدوره علق ذلك على عودة الدستور . وكان قبول الجانب البريطاني لذلك يعني أمر اهماما وهو أن الحكومة القائمة قد امتنع عنها تأييد الجانب البريطاني وهو سندها الحقيقي في الحكم ، على نحو بات معه موقفها غاية في الحرج مما دفعها الى تقديم استقالتها في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ لينتهي بذلك ثاني الانقلابات الدستورية .

أما الانقلاب الدستوري الثالث الذي جرى في بداية العهد الصدقي فقد كان أشد وطأة من سابقه . والواقع أن ماواكب هذا الانقلاب من تعطيل للدستور والحياة النيابية ثم ما تلا ذلك من استبدال دستور ١٩٢٣ بآخر يدعم الحكم الاتوآقراطي ويمهد له السبل ، كان يحمل دلالات قوية على تعاطف نفوذ القصر على نحو لم تشهده البلاد على امتداد حكم الملك فؤاد .

ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن نوايا القصر نحو الانقلاب قد بذت واضحة منذ أن اتجه تفكير الملك فؤاد الى اختيار صدقي رئيسا للوزارة . ولقد ظهر اصرار القصر على ذلك حتى انه لم يلق بالا الى استشارة دار المنسوب السامي في ذلك الاختيار بخلاف العادة ، الأمر الذي يعني أن القصر قد قرر التحرك دون أن يعول كثيرا على تأييد بريطانيا .

والواقع أن مخاطر حقيقية قد ميزت هذا الانقلاب عما سبقه ، منها عودة تمرد القصر على فكرة الحكم الديمقراطي . ومنها أيضا أن ما جاء به دستور ١٩٣٠ قد أتاح لفؤاد سلطات واسعة قضت تماما على أي احتمالات لقيام حكم ديمقراطي في البلاد . ومنها أخيرا أن القصر قد استطاع في إطار تلك السياسة أن يفرض إرادته لأول مرة على سائر قوى الصراع السياسي في مصر وذلك على امتداد خمس سنوات هي عمر ذلك الانقلاب .

(٩٠) محمد حسين هيكل ، المصدر السابق ، ص ٣٠٩ .

أما عن الظروف التي أدت إلى الانقلاب الدستوري ، ف يرى البعض أن ثمة اتفاقا قام بين صدقي والملك والإنجليز على أحداثه وكان المقصود من وراء ذلك هو القضاء على الأغلبية الوفدية البرلمانية وكان ذلك بالنسبة للملك القضاء على (ديكتاتورية الوفد) وإقامة ديكتاتورية السراي محلها ، وكان معناه بالنسبة للإنجليز إبعاد الوفد عن الحياة السياسية بعد رفضه توقيع اتفاق ١٩٣٠ (معاديات النحاس - هندرسون) (٩١) .

الا أن هذا الرأي بدوره موضع الكثير من الجدل ، حقيقة أنه يمكن الافتراض بأن ثمة اتفاقا ضمينا مسبقا بين القصر وصدقي على أحداث هذا الانقلاب ، الأمر الذي يتأيد برغبة صدقي في تعديل الدستور وتنظيم الحياة النيابية على نحو يتفق ورأيه في العمل على استقرار الحكم (٩٢) . كذلك فإن ادراك ، القصر لنوايا صدقي والتي أفصح عنها إلى زكي الأبراشي ناظر الخاصة الملكية ثم ما كان من تكليفه بالوزارة ، يعني بصورة أخرى موافقة الملك على اتجاهات صدقي في الحكم . إلا أنه من الثابت أنه لم يكن هناك اتفاق سابق بين القصر وصدقي من ناحية ، والمندوب السامي من ناحية أخرى . ذلك أنه - أي المندوب السامي - لم يكن يعلم شيئا عن أمر تكليف صدقي بالوزارة بل إنه ما فتئ أن صرح لصدقي بأن مجيئه للحكم لم يكن في وقت مناسب - كما يعترف صدقي في مذكراته - الأمر الذي ينفي وجود اتفاق تام بين ثلاثتهم على الانقلاب الدستوري (٩٣) . إلا أنه ينبغي أن نقرر أن مسألة الدستور لم تكن بنى بال لدى دوائر المندوب السامي إلا بما تخدم به القضية الأساسية وهي اقرار العلاقات المصرية البريطانية ، ف تلك القضية كانت محور السياسة البريطانية منذ اصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وحتى حسمت بعقد معاهدة ١٩٣٦ .

أما أولى خطوات الانقلاب فقد بدأت بتأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ولم يكن لدى صدقي مانع من اجتماع المجلسين لتلاوة مرسوم التأجيل بشرط أن يتعهد رئيس مجلس النواب ألا يسمح بأي تعقيب من الأعضاء بعد التلاوة ، ولما رفض رئيس المجلس أن يقبل تدخلًا من الحكومة في إدارته بلبنات المجلس ، أغلقت الحكومة أبواب البرلمان وعلى الرغم من ذلك فقد عقد النواب والشيوخ جلساتهم بعد أن حطم رجال المطافي بأمر رئيس مجلس النواب ، السلاسل التي أحكم بها إغلاق الأبواب . وتلى مرسوم التأجيل

(٩١) محمد زكي عبد القادر : المصدر السابق : ص ٧٦ .

(٩٢) منية قراغة : تمر السياسة المصرية : ص ٢٤٩ .

(٩٣) المصدر السابق : ص ٢٥٧ ، اسماعيل صدقي مذكراتي : ص ٣٩ .

وأحتج النواب والشيوخ على عمل الحكومة وأقسموا يميناً بالمحافظة على الدستور وكان ذلك في يوم ٢٣ يولييه ١٩٣٠ (٩٤) . وأصبح هذا اليوم المشهور « يوم تحطيم السلاسل » يوماً تاريخياً مضيئاً في تاريخ نضال هذه الأمة (٩٥) . ومن الغريب أن صحف القصر راحت تنعى على أعضاء البرلمان تصرفاتهم وتصفها بأنها « اعتداء صارخ على الدستور » (٩٦) . وراحت الوزارة تمنع في غيها فاستصدرت في ١٢ يولييه ١٩٣٠ مرسوماً بفض الدورة البرلمانية ، ولم يكن البرلمان قد أقر الميزانية بعد فجاء هذا المرسوم بمثابة نقض صارخ للدستور حيث تقضي (المادة ١٤٠) بعدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل الفراغ من تقرير الميزانية . وراحت الاعتداءات تترى على الدستور وكانت بدورها تلقى تأييد القصر ورضائه وينهض دليلاً على ذلك ماسافة الأستاذ الرافعي - من أن نواب المعارضة فدعوا عريضة إلى الملك يطلبون منه دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي يعقد يوم السبت ٢٦ يولييه ١٩٣٠ لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها والاقتراع مجلس النواب على الثقة بها ، فلم يأبه لها الملك (٩٧) .

وليس ثمة شك في أن الملك فؤاد قد أدرك أنه بمقدوره أن يعتمد على صمت الجانب البريطاني في أحداث الانقلاب حقيقة أن دار المندوب السامي لم تكن فيما بعد يمتأى عن نوايا الملك نحو الدستور ، إلا أن ذلك لم يرق إلى مرتبة اتفاق بينهما - كما مر بنا ، يتأيد ذلك بأن اسماعيل صدقي - كما تشير الوثائق البريطانية - قد صرح للمندوب السامي البريطاني بأنه سوف ينهى دور انعقاد البرلمان في ٢١ يولية على أن يدعى البرلمان للانعقاد في نوفمبر حيث يستطيع صدقي أن يقوم دستورا جديداً وقانوناً جديداً للانتخابات (٩٨) . ويبدو أن بريطانيا لم تشأ أن تتورط من قريب أو بعيد في الانقلاب الدستوري ، من ذلك ما صرح به المندوب السامي لصدقي بقوله « اننا مازلنا على وضع الحياد في الأزمة الحالية وليس لدينا رغبة في التدخل في شئون مصر المستقلة ، إلا بما يتعارض مع التحفظات

(٩٤) مضايقات مجلس النواب : دور الانعقاد الأول : الجلسة الخمسون : ٢٣ يولية ١٩٣٠ ، محمد شفيق غربال ، المصدر السابق : ص ٢٤٧ .

(٩٥) ضياء الدين الرئيس : الدستور والاستقلال : ج ١ : ص ٩٥ وما بعدها .

(٩٦) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية الحولية الصائبة (١٩٣٠) : ص ٧٨٧ وما بعدها .

(٩٧) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٢٨ .

(٩٨) Fo : 407/212 ; No. 13 : Lorraine to Henderson, July, 8, 1930. (٩٨)
Desp. No. : 306.

الأربعة ، (٩٩) . ويفهم من هذا أن الملك فؤاد بعد أن أعد عدته للانقلاب الدستوري وبداهة بالفعل ، أراد أن ، يجعل المندوب السامي على ادراك بنواياه ، وذلك بغية معرفة ردود الفعل المنتظرة من الجانب البريطاني ، الذي راح يتخذ الحياد منهجا له ازاء الأزمة ويقصر تدخله على ما من شأنه المساس بالتحفظات الأربعة وحسب . وذلك بطبيعة الحال كان عاملا مشجعا لكلا من الملك فؤاد وصدقي على التماهى فى العبث بالدستور والحياة النيابية .

وفى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ صدر الأمر الملكي بإلغاء دستور ١٩٢٣ وبحل مجلس النواب والشيوخ ، وإعلان الدستور الجديد ووقع الملك فؤاد على هذا الأمر وعلى الدستور الجديد (١٠٠) .

دستور ١٩٣٠ وارساء دعائم حكم القصر :

اتجهت نوايا القصر الى تغيير دستور ١٩٢٣ ، وإحلال دستور آخر يتيح للقصر قدرا أكبر من السلطة والنفوذ وذلك فى فترة باكرة من حكم صدقي . وكان صدقي منذ البداية قد عقد النية على ذلك — كما مر بنا — . وراح بعد تولية الحكم يصرح للمندوب السامي بأن الدستور الجديد لن يكون بمثابة خداع ولكنه سوف يكون دستورا حقيقيا ذا ضوابط مناسبة وتغييرات تؤكد مسئولية الوزارة أمام البرلمان وتحكم قبضته على النواحي المالية (١٠١) . وراح صدقي يؤكد للمندوب السامي أنه لا ينوى أن يغير الدستور لصالح الملك وأنه سوف يتشاور مع محمد محمود فى أى تغييرات من هذا القبيل (١٠٢) . ومن ناحية أخرى راح يؤكد للمندوب السامي بأن الدستور الجديد يحمى المبادئ الأساسية للدستور ١٩٢٣ الذى تمت صياغته على أيدي أشخاص يشكلون الغالبية العظمى لوزارته (١٠٣) . وكانت تلك محض مناورة مكشوفة كان الغرض منها ترضية الجانب البريطاني ، بغية ألا يثار من جانبه أدنى اعتراض على مبدأ تغيير دستور ١٩٢٣ وإحلال دستور آخر بدلا منه .

Ibid.

(٩٩)

(١٠٠) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٣٠ .

Fo : 207/212 : No. 13, Lorraine to Henderson July, 8, 1930. (١٠١)

Desp. No. 306.

Fo : 407/212 No. 76 : Same to Same, July 17, 1930, Desp. (١٠٢)

No. 706 Secret.

Information Paper, No. 91 : Great Britain and Egypt, (1914- (١٠٣)
1952), p. 30.

والواقع أنه لم يكن من حق الملك أن يلغى الدستور بأمر ملكي لأن هذا الأمر بمثابة فسخ التعاقد بينه وبين الأمة وأقسم اليمين علنا على احترامه ولعل هذا هو ما دعا الملك فؤاد إلى عدم حلف اليمين على احترام الدستور الجديد ، لأنه لا يملك أن يحل نفسه من اليمين التي أقسمها على احترام دستور ١٩٢٣ ، ولأن حلفه يميناً ثانية على دستور جديدهو إبراز لحته في يمينه الأولى (١٠٤) .

ولقد اختلفت المبررات التي سبقت لتغيير الدستور فرى البعض أن الهدف الحقيقي وراء إلغاء الدستور هو « هدم الوفد » وذلك لم يكن هدف صدقي فقط بل والهدف الأكبر للملك (١٠٥) . بينما يرى صدقي « أن الدستور المصري الذي وضع سنة ١٩٢٣ كان منقطع الصلة بالماضي ، فانه على وجه العموم وفيما عدا ما احتفظ به من الانتخاب بدرجتين ليس بينه وبين نظام الجمعية التشريعية ، وما سبقه من نظام مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية سبب أو نسب . فقد وضع هذا الدستور عن النظام البلجيكي مستعيراً من غيره من الدساتير الحديثة أحكاماً مختلفة من هنا وهناك فكان من ذلك كله مجموعة يصح بحق أن تعتبر صورة صادقة لما بلغته الديمقراطية في أوروبا في العصر الحديث . . . ويعلم المطلع على تاريخ الدساتير الأوروبية أن هذه الصورة الأخيرة لم يبلغها طرفة واحدة أي بلد من البلاد التي نشأ وترعرع فيها النظام النيابي (١٠٦) . وبعبارة أخرى فان صدقي يرى أن دستور ١٩٢٣ قد قطع بالبلاد شوطاً كبيراً في مسيرة الديمقراطية لا تستأمله بالنظر إلى كفاحها .

أما الدستور الجديد فلقد أصاب رضاء الملك وتأييده بما جاء به من نصوص وأحكام تتفق واتجاهاته في الحكم وذلك ما عبر عنه صدقي بقوله : « ولذلك ارتاح جلالته لهذا الدستور وشجعني عليه فمضيت » (١٠٧) .

ولقد جاء دستور ١٩٣٠ بنصوص وأحكام جعلته يفوق أوتوقراطية سلفه ففي الوقت الذي حجب المؤسسات النيابية عن مباشرة حقوق طبيعية لها ، مما تقتضيه متطلبات الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية نجده قد عمد إلى تركيز السلطة في يد الجالس على العرش بصورة سافرة ، من

(١٠٤) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٣٣ .

(١٠٥) ضياء الدين الريس : المصدر السابق : ص ١٣٠ .

(١٠٦) اسماعيل صدقي : مذكراتي : ص ٤٢ .

(١٠٧) المصدر السابق : ص ٤٤ .

ذلك فإن الدستور قد غل يدى مجلسى البرلمان عن حق اقتراح القوانين المالية ، وراح يقصرها على السلطة التنفيذية التى يتولاها الملك (مادة ٢٨) ، والتى أجاز لها فى نفس الوقت حق التشريع وحق تقرير اعتمادات مالية جديدة وكذا نقل اعتمادات من باب لآخر وذلك فيما بين أدوات الانعقاد ، أو فى فترة حل مجلس النواب ويكون ذلك بموجب مراسيم لها قوة القانون (مادة ٤١) . وطالما أن المدة التى لا ينعقد فيها البرلمان هى سبعة أشهر فإن هذا النص - كما يقول الرافعى - يطلق يد السلطة التنفيذية فى تقرير ما تشاء من الاعتمادات المالية خلال هذه المدة ويجب البرلمان نفسه حين انعقاده أمام مراسيم تفلت بالفعل وصرفت المبالغ التى صدرت بها فلا يكون من الميسور نقضها (١٠٨) .

كذلك فإن ما قرره الدستور الجديد من حق الملك فى تعيين ثلاثة أخماس أعضاء مجلس الشيوخ ، البالغ عددهم مائة على أن ينتخب خمسيهم (مادة ٧٥) بعكس ما قضى دستور سنة ١٩٢٣ ، فهو من ناحية قد تضمن زيادة عدد أعضاء مجلس الشيوخ وزيادة نسبة المعينين منهم مما يعنى أن الأغلبية فى مجلس الشيوخ سوف ينعقد ولاؤها للملك . بينما يبرر صدق ذلك فى مذكراته بقوله : « حتى لا تحرم البلاد من خدمات رجالها الأكفاء » (١٠٩) .

وغنى عن البيان ما قد يحدثه ذلك النص من تأثير ، خاصة فى القوانين التى تتعارض ورغبات الملك عندئذ يستحيل مرور أية قوانين على غير رغبة الملك .

وفىما يتصل بالعلاقة بين السلطة التنفيذية ومجلسى البرلمان فهو وإن سار فى هدى دستور ١٩٢٣ فيما يتصل بالمستولية الوزارية وأخص مظاهرها اقتراح عدم الثقة بالوزارة فلقد قيد ذلك الحق بموافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب على عدم الثقة (مادة ٦٥) ، وكان يتعين لطلب الاقتراح بعدم الثقة أن يتقدم به كتابة ثلاثون نائبا على الأقل ، على ألا يطرح هذا الطلب للمناقشة إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من يوم تقديمه ولا تؤخذ الآراء عنه إلا بعد يومين على الأقل من تمام المناقشة فيه (المادة ٦٦) . وذلك لكى يعطى الوزارة الفرصة لكى تؤثر على

(١٠٨) الدستور المصرى وقانون الانتخاب (٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ - الطبعة الاميرية) .

عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٣٦ .

(١٠٩) اساعيل صفدى : مذكراتى : ص ٤٨ .

النواب بطريقة الإغراء أو التهديد فيتمنعون عن عدم الثقة بها (١١٠) .
ومن ناحية أخرى فقد قرر الدستور الجديد حق الملك في إهمال أى قانون
جديد يقره البرلمان فإذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون البرلمان
رده إليه في خلال شهرين لإعادة النظر فيه وإذا لم يرد القانون في خلال
هذا الموعد عد رفضاً للتصديق (مادة ٣٥) . وكان الدستور السابق
يحتم على الملك رده في خلال شهر إلى المجلس لإعادة النظر فيه ، فإذا لم
يرده عد ذلك تصديقا عليه ، ولم ينس الدستور أن يؤكد سيطرة الملك
المطلقة على المؤسسات الدينية بما فيها الأزهر فنص على أن يكون تعيين
شيخ الأزهر وغيره من الرؤساء الدينيين مسلمين وغير مسلمين منوطا
بالملك وحده (م ١٤٢) . ومن ثم فقد سلب الوزارة حقها في مشاركة
الملك في الاختيار ، وهذا الحق مقرر لها بمقتضى دستور ١٩٢٣ والقانون
رقم ٥ لسنة ١٩٢٧ ، وأخيرا راح الملك يلتمس البقاء لهذا الدستور
بغرض الاحتفاظ بما خوله له من صلاحيات من ناحية ، وإطالة عهد الوزارة
التصديقية من ناحية أخرى فكان النص على عدم جواز اقتراح تنقيح هذا
الدستور في العشر سنوات التي تلي العمل به (م ١٥٦) ، (١١١) .

وفىما يتصل بقانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠ فقد ألغى نظام
الانتخاب المباشر ليجعله على درجتين . واشترط في المندوبين الخمسينيين
شروطا مالية ومستوى تعليمي معين قصد منها بث العراقيل أمامهم (م ٢٠) .
ويسوق صلفى في مذكراته مبررا غريبا لذلك بقوله : « فالانتخاب وظيفة
لا حق يتمتع به الكافة على السواء وأنه لذلك يجب أن تكون لدى الناخب
الكفاية اللازمة لما يناط به من حق الاختيار (١١٢) . وجاء القانون بنص
آخر لا يقل غرابة عن سابقه مؤداه منع أصحاب المهن الحرة في بلد غير
القاهرة من الترشيح لعضوية مجلس النواب (م ٢٧) ، وبذلك حرم
الأطباء والمحامين والصحفيين والمهندسين والتجار المقيمين في الثغور
والأقاليم من أن يكونوا أعضاء في البرلمان ، في حين أنه أباح للعمد
والمشايخ في البلاد هذه العضوية وأجاز لهم الجمع بين وظائفهم وبينها ،
وهذا - كما يقول الرافعى - من أعجب ما سمع في الحجر على إرادة الشعب
في اختيار ممثليه وحرمان طوائف ممتازة من عضوية البرلمان (١١٣) .

(١١٠) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٣٤ .

(١١١) أنظر الدستور المصري وقانون الانتخاب (٢٢ أكتوبر ١٩٣٠) .

(١١٢) اسماعيل صدقى . مذكراتى ، ص ٣٧ .

(١١٣) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

ويبدو للوهلة الأولى أن هذا النص كان القصد منه تجريد الوفد من أنيابه ، فذلك كان يعنى حرمان الوفد من تأييد يحظى به من قبل عناصر المثقفين فى سائر أقاليم القطر ، الأمر الذى يباعده بينه وبين الأغلبية البرلمانية من ناحية والوزارة من ناحية أخرى ، وهذا ما حدث بالفعل على امتداد فترة اعمال الدستور ١٩٣٠ . وبقينا فان دستور ١٩٣٠ . بهذا المضمون يعد بكل المعايير نكسة للتطور الديمقراطى فى مصر ، فلقد وضع بما لا يدع مجالا للشك ان هذا الدستور برمته انما جاء ليخدم العرش على حساب مصلحة البلاد الحقيقية حتى أن القائم بأعمال المندوب السامى، يعلق على المذكرة التفسيرية للدستور بأنها قد تركت لديه انطبعا بأن « صدقنى باشا قد نسى تماما أنه ليس رجل الملك » (١١٤) . وأن الدستور الجديد ينزع الى ثقل الأوتوقراطية من مؤتمر حزبى طبيعى - يقصد الوفد - الى ملك قضى خريف العمر (١١٥) . فلقد استطاع كبح جماح تأسيس برلمان خدم أغراضه بفاعلية تامة ، كما استطاع كبح جماح الوفد بفاعلية فضلا عن انه قد استطاع أن يفرض نفسه على جميع فروع الادارة وقام بحماية الملك من كل أوجه النقد التى كان من الممكن أن توجه له (١١٦) .

وخلاصة القول أن الملك فؤاد بهذا الدستور قد وصل أخيرا الى الغاية التى كان يسعى إليها منذ توليه الحكم ، وهى أن يجمع السلطات كلها بين يديه ويحكم البلاد بآرادته دون ثمة معارضة ، وكانت نظراته الى الشعب فى ذلك لم تكن تختلف عن نظرة سائر الحكام من أسرة محمد على .

أما عن دستور ١٩٣٠ فلم يكن له أن يستمر يعد أن تداعى نظام صدقى الذى قام هذا الدستور على أساسه . وكانت استقالة وزارة عبد الفتاح يحيى التى خلفت وزارة صدقى الثانية تعنى سقوط هذا الدستور تماما وأقول نجهه ، فعندما تولت وزارة نسيم الثالثة الحكم فى منتصف نوفمبر ١٩٣٤ بادرت الى الغائه وحل البرلمان القائم على أن يتولى الملك السلطة التشريعية والسلطات الاخرى التى يختص بها البرلمان

Fo : 407/212 No. 164 : Hoar to Henderson, Oct, 25, 1930, (١١٤)
Desp. No. 995.

Ibid, (١١٥)
Fo : 407/217 (111) Enc in No. 18 : Leading Personalities (١١٦)
in Egypt, Feb, 6, 1934.

الى أن يوضع دستور آخر بدلا من دستور ١٩٣٠ . في الوقت الذي كان الملك يهدف الى تعديل دستور ١٩٢٣ وكان الانجليز يميلون الى اصدار دستور جديد على يد هيئة تمثيلية (١١٧) .

على كل حال فقد أرسلت الجبهة الوطنية المكونة من رؤساء الأحزاب كتابا الى الملك تطلب فيه إعادة الحياة النيابية للبلاد ودستور ١٩٢٣ ، كما طلبت من الحكومة البريطانية توقيع معاهدة بالنصوص التي انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان . وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ صدر المرسوم الملكي بإعادة العمل بدستور ١٩٢٣ (١١٨) .

وصفوة القول فإن نضال فؤاد ضد الدستور يرجع أساسا الى عدم إيمانه بجدوى النظم الدستورية والحكم النيابي ، بالإضافة الى اقتناعه بأن الدستور سوف يكون أداة لاضعاف قوته في مواجهة خصومه السياسيين ويحول بينه وبين أطماعه في السلطة فتصبح حركته السياسية قيّدا بأحكام الدستور ونصوصه ومن ثم فقد ظهر حرصه جليا على ألا يكون نتاج عمل لجنة الدستور من شأنه أن ينتقص من نفوذه ، أو يحد من صلاحياته في الحكم . ومن ثم فقد اتجه الى استغلال الظروف التي أحاطت بعملية صياغة الدستور لصالحه ، من ذلك فإن احجام الوفد عن الاشتراك في لجنة الدستور لم يكن رفضا لفكرة الدستور ذاتها ، وإنما كان رفضا للدور الثانوي الذي أريد منه أن يلعبه بالنظر الى ضالة مثليه فيها ، بالإضافة الى اعراض الحزب الوطني عن المشاركة في أعمال اللجنة كل ذلك لم يفقد عملها المضمون الديمقراطي فحسب ، بل وكشف عن عجزها الحقيقي والذي يكمن أساسا في أنها قد أضحت بهذا الشكل محض لجنة حكومية ، وهذا ما جعلها نهبا لأغراض القصر واتجاهات دار المندوب السامي ، التي أظهرت اعتراضا مقرونا بالتهديد عندما تفجرت قضيتي تليقب الملك والسودان في مشروع الدستور . وكان من الطبيعي أن تتراجع دار المندوب السامي عن تأييدها لثروت وحكومته بعد هذا الصدام فوجد فؤاد الفرصة صانحة لدفع ثروت الى الاستقالة بعد أن

(١١٧) أحمد عبد الرحيم ، المصدر السابق ، ص ١٨١ .

(١١٨) المصدر السابق ، ص ١٨٢ ، محسن محمد ، عندما يموت الملك ص ٤٥٨ :

وما بعدها .

تدهورت العلاقة بينهما بسبب احجائه عن الخضوع لرغبات الملك والتدخل في أعمال لجنة الدستور .

سارع الملك اثر - استقالة ثروت - الى دفع وزارة نسيم الثانية الى الحكم ، حيث تناولت مشروع الدستور بالتعديل والتغيير عناصر معروفة بولائها للقصر وفي النهاية صدر الدستور في عهد وزارة يحيى ابراهيم ، وقد امتنع عنه كل مضمون ديمقراطي ، فضلا عما احتواه من أحكام متناقضة ونصوص مبهمه ، وهذا بدوره قد أفضى الى الصراع حاد بين فؤاد والحكومة الدستورية الأولى - وزارة سعد زغلول - يتصل بتصحيح مفهوم الملك في ممارسة سلطاته بمقتضى الدستور ، بالإضافة الى تأكيد دور الوزارة كشريك في الحكم . ذلك الصراع قد ساعد على تأصيل كراهية فؤاد للدستور ، الا أنه لم يكن على استعداد للتسليم ومن ثم راح يتربص الدوائر بالدستور واستغل في ذلك فترات التدهور السياسي التي مرت بها البلاد والصراعات التي جرت بين الأحزاب القومية ، ليحدث انقلابات ثلاثة على الدستور استقام له في أثرها حكم البلاد من خلال وزارات اتسمت في غالبيتها بالخضوع المطلق له . ومن أسف فقد وجد القصر في مؤامراته على الدستور عونا من بعض الأحزاب القومية التي ساءت فكرة الديمقراطية وتمثل ذلك سواء في مشاركة الأحرار الدستوريين في الحكم على انقراض الدستور - أثناء وزارة محمد محمود - أو تأييد الحزب الوطني للحكم اللا دستوري في العهد الصدقي .

ولم يكن دستور ١٩٣٠ سوى نتاجا طبيعيا لرغبات الملك فؤاد الأوتوقراطية ، أرسى فيه دعائم حكمه في اطار من الشرعية ليصبح له القدر المعلى في الحكم عمليا . ولا شك فان عبث فؤاد بالدستور قد ألحق بالبلاد ضررا بالغاً ظهر أثره فيما أصاب القوى الوطنية من تمزق وهي بسبيلها الى التمسك بحقوقها الدستورية في مواجهة طغيان القصر مما شتت جهودها عن السعي نحو الاستقلال وهو هدفها الأصيل وعطلها زمنا ليس ييسر فجأت الأضرار أضعافا مضاعفة على البلاد ، فلا هي نالت استقلالها ولا هي تمتعت بحكم ديمقراطي وحقوق مشروعة لها في الحكم يكفلها دستور يعبر عن رغباتها تعبيرا صحيحا ويجعلها مصدر كل سلطة . ورغم ذلك فيمكن القول بأن التجربة الدستورية التي شهدتها البلاد منذ صدور دستور ١٩٢٣ وما تلاها من تطورات دستورية ، قد أثرت بشكل مباشر على علاقة القصر بقوى الصراع الأخرى . وكان من الطبيعي أن تكون

الوزارة أولى مجالات الصراع بينه وبين هذه القوى ، حقيقة أن التجربة الدستورية وإن شابتها نتائج سلبية إلا أنه لا يمكن اغفال النتائج الإيجابية لتلك التجربة فهي من ناحية كانت خطوة هامة نحو قرار الحقوق النيابية للبلاد ، ومن ناحية أخرى فقد كانت الانتخابات التي جرت في إطار تلك التجربة مدرسة للوعي السياسي وحقوق المواطنة -

الفصل الثالث

تطور العلاقة بين القصر والوزارة

١ - التعاون المقنن بين القصر والوزارات الدستورية

٢ - القصر ووزارات الائتلاف الوطني •

٣ - القصر ووزارات الاقلية •

تطور العلاقة بين القصر والوزارة

لم تكن الوزارة « كمؤسسة سياسية » بمنأى عن التغيرات السياسية والتشريعية التي أصابت البلاد ، خاصة وأن تلك التغيرات لم تكن لتؤثر على دور الوزارة كمؤسسة سياسية فحسب ، بل أثرت أيضا على علاقتها بكافة قوى الصراع السياسى فى مصر بما فيها القصر .

والواقع أن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ قد أضفى على الوزارة نوعا من الاستقرار السياسى خاصة فيما اتصل ببنية الوزارة ذاتها ، بعد أن أعيدت وزارة الخارجية لتكون ضمن التشكيل الوزارى ، ومن ثم فقد اكتملت الملامح السياسية للوزارة . كذلك فإن التصريح قد حمل تأثيراته على العلاقة بين القصر والوزارة بصورة واضحة ، ذلك أن اعتراف بريطانيا باستقلال البلاد ، كان يعنى اعتراف كافة قوى التأثير السياسى بما فيها القصر بأن الوزارة — بعد أن استكملت مقومات الشكل السياسى — قد أضحت طرفا أصيلا فى العمل السياسى ، الأمر الذى يعنى أن سياسة الوزارة لا ينبغي بالضرورة أن تكون مجرد انعكاس لسياسة القصر ، وينهض دليلا على ذلك اعتزام وزارة ثروت الأولى التى تولت الحكم فى أعقاب صدور التصريح على «تولى الحكم بنفسها وبلا شريك» (١) . حقيقة أن الملك فؤاد قد نجح فى إسقاطها ودفع بالوزارة النسيجية الثانية إلى الحكم ، لتخلفها بعد ذلك وزارة ، يحى باشا إبراهيم ، إلا أن ذلك كان محض ردود فعل من جانب القصر لتأكيد سيطرته على الوزارة وتأمين تبعيتها له فى الوقت الذى كانت الوزارة «كمؤسسة» تسعى للخروج من دائرة التبعية للقصر ، وتغيير المفهوم التقليدى لعلاقتها به .

وإذا كان تصريح ٢٨ فبراير قد أعطى الوزارة شكلا سياسيا ، فإن دستور ١٩٢٣ قد منحها الشكل الدستورى ، بما أكده من حقوق لها كشرىك مؤثر وفعال فى صنع القرار السياسى وحكم البلاد ، مما زاد من صلابتها فى مواجهة القصر وخاصة فى فترات الحكم النيابى السليم .

(١) عبد الرحمن الرافى فى أعقاب الثورة المصرية الى : ص ٥٦ — ٥٨ (نص خطاب ثروت للملك بقبول تشكيل الوزارة) .

ولقد كانت الفترة التي تلت صدور تصريح ٢٨ فبراير وحتى صدور دستور ١٩٢٣ بمثابة مرحلة انتقال للعلاقة بين القصر والوزارة ، ولعل ما جرى خلالها من عمليات سياسية ، انما كان بغرض ارساء قواعد تلك العلاقة في اطار جديد تتوزع فيه المهام وتتحدد مسئوليات كل منهما في حكم البلاد .

ومن تتبع أبعاد العلاقة بين القصر والوزارة ، نجد أن الظروف التي تتولى فيها وزارة ما الحكم لا تعطى الانطباع عن لونها السياسي ومنهجها في الحكم فحسب ، بل وتنعكس أيضا مدى فعالية القصر في التأثير على مجريات السياسة ايجابا أو سلبا . ففي عهود وزارات الأقلية مثل وزارات « زيور وصديقي » ظهر حكم القصر وتفرد به السلطة واضحا ، واضحت الوزارة خاضعة له بصورة شبه مطلقة وتهاوى نفوذها في الحكم ، الأمر الذي ينقلب الى النقيض تماما في عهد الوزارات الدستورية مثل وزارتي سعد زغلول ومصطفى النحاس الثانية ، بينما يظل هناك « صراعا » ولكن بصورة أقل حدة في عهد وزارات الائتلاف الوفدي . وذلك التناقض الذي أصاب تلك العلاقة مرده بطبيعة الحال الى اللون السياسي للوزارة وتماسكها في مواجهة القصر ، دون أن نفعل في ذلك كله علاقة دار المنسوب السامي بطرفي السلطة في البلاد .

وإذا كنا بصدد المعالجة التاريخية لتلك العلاقة وصولا الى تحليل علمي دقيق لأبعادها ، فإن عملية التتبع الزمني سوف تفرغ تلك العلاقة من أي مضمون حقيقي ، ومن ثم فانه لا بد من تقسيم وضعي للوزارات التي تولت حكم البلاد في تلك الفترة وذلك الى « أنباط وزارية » تستقيم معها دراسة علاقاتها بالقصر وتحليلها ، وهذه الأنباط يمكن تقسيمها الى :

١ - الوزارات الدستورية :

وهذا النوع من الوزارات تميز بصيغة وفدية خالصة ، تتولى الحكم إثر انتخابات على مقتضى الدستور ، تجريها وزارة (ادارية) ، وتمتد وزارات هذا النوع على برلمان ذي أغلبية وفدية يؤديها في مواجهة القصر ، ولعل أظهر ما في صراعها الحاد مع القصر : ما اتصل بتحديد سلطة الملك في مواجهة الوزارة طبقا للدستور الذي كانت تستمد منه ما يسوغ بقائها في الحكم مثل وزارة سعد زغلول ، ووزارة النحاس الثانية .

٢ - وزارات الائتلاف الوفدى :

وهى الوزارات التى قبل فيها الوفد المشاركة فى الحكم مؤتلفا مع غيره من الأحزاب ، وهى وزارات (يكن الثانية - ثروت الثانية - النحاس الأولى) وهذه الوزارات بدورها قد اعتمدت على تأييد الوفد لها فى الحكم، واتخذت فيه نهجا يقلب عليه الطابع التوقيفى بين الاتجاهات المتعارضة لقوى الصراع السياسى بما فيها القصر ، وإن لم يخل ذلك العهد من لمحات للصدام بينها وبين القصر ، إلا أنها لم ترق فى حدتها الى مصاف تلك التى جرت أبان عهود الوزارات الدستورية ، وذلك مرده الى أن البيان الوزارى بما احتواه من عناصر « معتدلة » مثل الأحرار الدستوريين فى ائتلافهم مع الوفد قد جعل تلك الصراعات تبدو أقل حدة .

٣ - وزارات الأقلية :

وهذه بدورها جاءت الى الحكم بتفاهم بين القصر ودار المنسوب السامى ، أو بمبادرات ملكية صرفة ، وهذه الوزارات فى مجموعها جاءت الى الحكم إما لتحدث انقلابا دستوريا أو تسير فى أثره . حقيقة أن ثمة ائتلافا قد نشأ داخل هذه الوزارات ، إلا أنه كان ائتلافا فى ظل العرش ، مثل ما حدث فى وزارتي زيور ومحمد محمود الأولى عندما ائتلف الأحرار الدستوريون والاتحاديون ، أو ما حدث من ائتلاف بين حزبى الاتحاد والشعب أبان عهد وزارتي صدقى الأولى والثانية ، وكذا وزارة عبد الفتاح يحيى (٢) . ومن الملاحظ أن عهود وزارات الأقلية قد شهدت تعاظم نفوذ القصر وتأثيره السياسى وتحولت فى تلك العهود الوزارة من شريك للقصر فى الحكم الى تابع له يرضخ لنفوذه ، وعلى الأجمال فقد ذخرت عهودها بتدخل القصر السافر ، فأضحى المصدر الحقيقى للسلطة فى البلاد .

ثولا : التعاون المفقود بين القصر والوزارات الدستورية :

تعتبر وزارة سعد زغلول أولى الوزارات الدستورية التى تولت الحكم بعد صدور دستور ١٩٢٣ . ولم تكن نتيجة الانتخابات التى أجريت فى مطلع عام ١٩٢٤ ، والتى دفعت بالوفد الى الحكم اختبارا لثقة الجماهير

(٢) مزيد من التفاصيل عن نشأة الوزارة وتطورها : انظر يونان لبيب : تاريخ الوزارات المصرية : ص ٧ - ٢٨ .

بالوفد فحسب ، بل كانت أيضا اختيارا حاسما لنوايا القصر نحو الحكم الدستوري .

وعلى الرغم من قصر السطح الزمني لفترة تولى الوزارة الدستورية الأولى للحكم - وهو لا يتجاوز الشهور العشرة - الا أن البلاد قد شهدت صراعا مريرا على السلطة بين القصر ذي النزعة الأوتوقراطية ، والوفد الذي اقتعد لنفسه مكان الصدارة في البلاد بعد أن تزعم الحركة الوطنية وقبض على أزمة الحكم في آن واحد .

ولما كان الانتخاب العام على درجتين فقد تحدد يوم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٢٣ لانتخاب المندوبين الثلاثين . وحدد لانتخاب النواب يوم ٢٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، ولإعادة الانتخابات يوم ١٧ منه (٣) . وقد نال الوفد تسعين في المائة من مقاعد مجلس النواب وفشل في الانتخابات أشهر خصوم سعد أو الذين لا يؤيدون سياسته (٤) . وقد كانت القواعد الدستورية تقضى بأن يقدم رئيس الوزارة القائمة استقالته إزاء فوز الوفديين تمهيدا لتشكيل الوزارة الجديدة وبالفعل قدم يحيى ابراهيم استقالته في ١٧ يناير ١٩٢٤ (٥) . الا أن الملك فؤاد أرجأ قبولها مؤقتا الى حين قيامه بإجراء الاتصال والمشاورات اللازمة في هذا الصدد (٦) .

وكانت تلك هي أولى مناورات القصر والتي تمثلت في الضغط على يحيى ابراهيم لتأجيل استقالته لحين انعقاد البرلمان ، وذلك بقية ايجاد نوع من التوازن داخله بين القصر والوزارة الجديدة ، وعمد الملك فؤاد في محاولته هذه الى كسب تأييد الجانب البريطاني فيقول نائب المندوب السامي : « ان الملك يرغب في بقاء الحكومة في منصبها حتى انعقاد البرلمان . وان الملك كاره لقبول الاستقالة . ولقد تلقيت رسالة من الملك يطلب مني الرأي في مسألة بقاء وزارة يحيى ابراهيم ، ولم أشأ أن أرجح رأيا على آخر (٧) . ويرى الجانب البريطاني أن الملك فؤاد وان كان محقا فيما يطلبه من بقاء وزارة يحيى ابراهيم الا أن السياسة البريطانية قد بنت موقفها المحايد على اعتبارين :

(٣) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٣٠ .

(٤) المصدر السابق : ص ١٣٤ .

(٥) المصدر السابق : ص ١٣٧ .

(٦) عبد الحاق لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية : ص ٣٥٠ .

(٧) Fo : 407/198 : No, 21, Kerr to Curzon, Jan, 15, 1924; Tel : No. 20.

أولهما : أن موقف رئيس الوزراء لن يكون محتملا ، رغم تأييد الملك له لأن هزيمته في الانتخابات أمام زغلول ، قد جعلته يفقد سلطته واحترامه في البلاد ، ووجودهما أمر ضروري حتى تتمكن الحكومة من مواجهة الأغلبية الساحقة ، ورئيس الوزراء بدوره لا يمكنه الاعتماد الآن على تأييد حلفائه .

وثانيهما : أن الدور الذي لعبه الانجليز في الماضي لحل الأزمة الوزارية سوف يجعل المصريين يحملونهم مغبة ما قد يحدث من جراء بقاء وزارة يحيى ابراهيم (٨) .

وما أن تبين الملك فؤاد حياد الجانب البريطاني حتى أرسل الى القائم بأعمال المندوب السامي يبلغه بأنه قد أرجأ الموافقة على قبول استقالة يحيى باشا ابراهيم (٩) . ولقد استهدف القصر من وراء ذلك الانفراد بتعيينات مجلس الشيوخ قبل تولي الوزارة الحكم حتى يكون للقصر عضد قوى داخل البرلمان . وهنا تعين على سعد زغلول أن يبادر بالرد على تلك المناورة ، من ذلك ما يشير اليه في مذكراته بقوله « حضر عندي حسن نشأت من طرف جلالة الملك وقال ان جريدة السياسة قد نشرت اليوم ما يفيد أن الأحرار يريدون اسقاط الوزارة ابراهيمية ويقام مكانها وزارة سعدية ، وجلالته يخشى أن يكون هذا القول موعزا به من جانب الانجليز بغرض وضع المشاكل في طريق الوزارة ، وحتى يتم التأكيد للملك فقلت ان استمرار الوزارة الحالية في مناصبها بعد فشل وزيرها في الانتخابات وظهور النتيجة يسقط من اعتبارها ويجعلها غير صالحة لأن تقف بجانب جلالته عند افتتاح البرلمان الذي لا يثق فيها وأما المشاكل فيمكن توقعها من وراء ذلك (١٠) .

ومن ثم فقد غدا موقف سعد زغلول من مناورة القصر واضحا . الا أن ذلك لم يكن في الواقع ليعكس الأبعاد الكاملة لحقيقة العلاقة بين القصر والوزارة الدستورية الأولى ، فالمتتبع لأصول العلاقة بين القصر والوفد قبيل توليه الحكم يمكنه أن يتبين رغبة القصر في احتوائه أو على الأقل مهادئته ، والدلائل على ذلك كثيرة ، فمنها بدء مساعي التوفيق بين القصر وسعد على يدى توفيق نسيم ومحمد سبيد وأحمد مظلوم ، فتمت

Fo : 407/198 No. 22, Same to Same, Jan, 15 1924, Tel. No. 21. (٨)

Fo : 407/198 No. 22 Same to Same, Jan, 18, 1924, Tel No. 24. (٩)

(١٠) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٤٧ : ص ٢٧٧٣ .

مقابلة بين الملك فؤاد وسعد زغلول في تاسع نوفمبر بعد ظهور نتائج الانتخابات الثلاثينية وتحقق النجاح للوفدين فيها ، وكان الظنون أن سعدا لا يشكل الوزارة ، بل قد يهديها الى توفيق نسيم أو أحمد مظلوم على الأرجح ، أو الى محمد سعيد على احتمال بعيد . وزعمت بعض الصحف الأجنبية أن سعدا لا يقدم على تأليف الوزارة « لأنها مقبرة الشهرة » ولا يستبعد أن يكون هذا الاحتمال ملحوظا في مساعي التوفيق (١١) .

ومن دلائل التقارب أيضا ما تشير اليه الوثائق البريطانية عن مقابلة جرت بين الملك فؤاد وسعد زغلول ، أكد فيها ولاءه للملك ، وإخلاصه لمصالح البلاد وامتنل لنصيحة الملك بالكف عن الهجوم على رئيس الوزراء « يحيى إبراهيم » الذي يتمتع برضاء جلالة (١٢) .

والأمر الذي لا جدال فيه أن الجانب البريطاني كان يشكل قطاعا عريضا في حسابات القصر السياسية وليس من قبيل المبالغة القول بأن الحركة السياسية للقصر قد تحددت بما يطرأ من تغيرات تعترى السياسة البريطانية . فقد كان انتصار الوفد وهزيمة الأحرار ، أول كسب للحركة الوطنية ، وأول هزيمة للسياسة البريطانية في نطاق تصريح ٢٨ فبراير ، فلم يتحقق لواضعي التصريح أن يحصلوا على معاونة « الرجال ذوي النفوذ » لأن معاونيهم لم يصيروا من ذوي النفوذ ، ولا أمكن للتصريح أن يقوهم على حساب الوفد ، وبذلك فقد التصريح ولو مؤقتا الأداة التي تمكن من تطبيقه لصالح الانجليز وظهر أن نتيجة أعماله ليست مضمونة الكسب على عكس ما كان يؤمل اللنبي (١٣) . إلا أنهم قرروا التعاون مع الوفد على اعتبار أنه البديل الوحيد لديكتاتورية القصر ، وراح المندوب السامي يدعم علاقته بسعد زغلول ويحاول أن يبذل اعتقاداته ويشرح له تفصيلا موقف بريطانيا من الدستور ليبدو سعد أقل تشككا عن ذي قبل (١٤) . ومن ناحية أخرى كانت دار المندوب السامي حريصة على إبقاء العلاقة طيبة بين القصر والوفد ، مما دعا دار المندوب السامي الى أن تطلب من وزير خارجيتها أن يباشر نفوذه في لندن لمنع جريئة التيمس من التعريض

(١١) عباس العقاد : سعد زغلول (سيرة واقعية) : ص ٢٣٦ .

(١٢) Fo : 407/197, No. 78, Scott to Curzon, Sept 17, 1923, Tel. : 240. Conf.

(١٣) طارق البشري : سعد زغلول يفاوض الاستعمار (دراسة في الممارشات المصرية - البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٢٤) : ص ٧٢ .

(١٤) Fo : 407/198, No. 41, Kerr to curzon, Jan, 27, 1924, Tel. No : 33.

بالعرش والابقاع بينه وبين الوفد ، حيث وصفت تلك الجريدة تولى الوفد للحكم بأنه تهديد للعرش (١٥) .

والحقيقة أن لقاء سعد زغلول بالملك فؤاد في الوزارة الدستورية الأولى قد تم والملك فؤاد على استعداد له بكل خبرة السنين الطويلة التي قضاها في الحكم والسنين التي قضاها قبله . وهذه الحقيقة تفسر المهارة التي قلب بها الحياة الدستورية ولما تصمر أكثر من عام واحد (١٦) . فقد تولى الملك فؤاد الحكم وهو في أوائل الشيخوخة ففقد سبب سنوات أو سبعا لا تبدو منه حركة ولا يشعر الناس له بسيطرة في الحكومة أو في الحياة الشعبية ، فأخطأ الكثيرون في فهم هذا السكوت وحسبوه ضعفا ولكنه كان في الحقيقة تديرا مقدرا وتأهبا مدخرا (١٧) . ولم يكن فؤاد بدوره على استعداد لأن يقبل أن تنقل السلطة منه الى القيادة الوفدية وعلى رأسها سعد زغلول لأن ذلك يعني مجرد إحلال ديكتاتورية محل أخرى ، بينما كان سعد والقيادة الوفدية يرون أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقية طالما انفرد الملك بالحكم (١٨) . ومن ثم تغدو واضحة أبعاد الخلاف السياسي بين طرفي السلطة وقتئذ .

لذا فإن ما جرى بينهما من صراع في تلك الفترة وعقب تولى الوزارة الدستورية للحكم ، صراع في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل الحياة السياسية في البلاد إذ كان لابد أن يستخدم كسابقة لتقرير ما إذا كان الملك أو الوزارة ينبغي أن يكون الحاكم الحقيقي للبلاد (١٩) .

وكانت الجولة الأولى للصدام ميدانها خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد الى سعد زغلول ومما جاء فيه « بما لنا فيكم من الثقة فقد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرئاسة الجليلة لعهدتكم (٢٠) » وأراد الملك بذلك ألا يعترف بالأساس الدستوري لقيام الوزارة أو بسلطة الأمة وحققها في ذلك ، وأراد أن يؤكد أن تولى

Fo : 407/197, No. 81. scott to curzon, sept, 25 ; 1923. (١٥)
Tel. No, 248, Conf.

(١٦) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر : (١٩١٨ - ١٩٣٦) : ص ٤٢٢ .

(١٧) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٤٢٦ .

Youssef, Amine, Independent Egypt : p. 107. (١٨)

(١٩) طواف لطفي السيد : تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٦) : ص ١٢١ .

(٢٠) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية : ص ٢٥٣ (نص خطاب الملك فؤاد بتكليف سعد زغلول بتشكيل الوزارة) .

الوفد للوزارة انما مرده الى رغبة الملك وارادته دون الأمة . أما عن البيان الوزاري الذي رفعه سعد زغلول الى الملك فيعطى انطبعا كاملا عن نوايا الوزارة السياسية ونهجها المرتقب في الحكم ، وهناك ثمة دلالات هامة تضمنها هذا البيان ينبغي تسجيلها :

أولا : ان رئيس الوفد قد اعتبر أن وصوله الى الحكم انما جاء نتيجة لثقة الأمة ونوابها وليس وفقا لارادة الملك ، متجاهلا بذلك مضمون خطاب التكليف الصادر من الملك فؤاد .

ثانيا : ما تبدي من حرص سعد زغلول على أن يوضح أن قبوله للحكم لا يعد بحال اعترافا بأي حالة أو حق سبق أن استنكره الوفد ، الأمر الذي يعني تأكيده لرفض تصريح ٢٨ فبراير ، وغنى عن البيان ما يحمله هذا التصريح من أهمية سواء للقصر أو الانجليز .

ثالثا : حرص رئيس الوفد على تأكيد أهمية الدستور والاعتماد على معاونة البرلمان للوزارة في تسيير دفة الحكم والادارة دون الاعتماد على تأييد القصر تصريحا أو تلميحيا .

وأخيرا . . . ما بدا من حرصه على نسبة برنامجه الى ارادة البلاد بقوله : « هذا هو برنامج وزاراتي وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة » متجاهلا بذلك دور القصر في الحكم تماما (٢١) .

وفيما يتعلق بتشكيل وزارة الشعب وما يحمله ذلك من مغزى فان هناك ملاحظتين ينبغي تسجيلهما في هذا الصدد **أولاهما :** أن الوزارة قد ضمت ثلاثة من الموالين للقصر وهم توفيق نسيم ومظلوم ومحمد سعيد وكلهم معروفون بولائهم للملك وكان اشتراكهم في الوزارة بمثابة مكافأة لهم عن جهودهم في تسوية العلاقات بين سعد والقصر ولم يكن اشتراكهم فيها عن تجانس في الميول والأفكار (٢٢) . **ثانيتهما :** أن سعد زغلول قد تمسك بالقائمة التي تقدم بها الى الملك بالوزراء فيما عدا بعض التعديلات الطفيفة في المناصب دون الأشخاص ، ولم يستثن من تلك القاعدة سوى على الشمسي المعروف بولائه للخديو عباس حلمي الثاني ، الأمر الذي لم يلقي اعتراضا من سعد الذي كان تمسكه بقائمة المرشحين انما كان

(٢١) المصدر السابق : ص ٢٥٤ (نص خطاب سعد زغلول الى الملك بقول التكليف) .

(٢٢) عباس المقاد : المصدر السابق : ص ٢٣٥ .

لارساء مبدأ دستورى هام وهو حق رئيس الوزراء فى اختيار
الوزراء (٢٣) .

الا أن تلك المناورات البسيطة التى جرت بين الوزارة الدستورية
والقصر لم تلبث أن انقلبت الى صدام حاد ، وذلك لأن القضية هنا تمس
وبشكل جوهري التعديلات التى سبق أن أدخلها الملك على الدستور ،
والتي ظهر حرصه الشديد على التمسك بها ومنها حقه فى تعيين الشيوخ
المعينين فى المجلس . وتقصيل ذلك أن خلافا قد قام بين الملك فؤاد وسعد
زغلول على من له حق تعيين هؤلاء الشيوخ ، هل هو الملك أو الوزارة
القائمة ؟ أما الملك فقد ارتكز على ظاهر (المادة ٧٤) من الدستور والتى
تنص على أن « يؤلف مجلس الشيوخ من عدد من الأعضاء يعين الملك
خمسهم وينتخب الثلاثة أخماس الباقون بالاقتراع بمقتضى قانون
الانتخاب ، وكانت تلك هى وجهة نظر القصر ، أما سعد زغلول فقد
تمسك بالرأى الدستورى السليم وهو أن الملك يباشر سلطاته بواسطة
وزرائه كما تقضى بذلك (المادة ٤٨) من الدستور ، وأن مجلس الوزراء
هو المهيمن على شئون الدولة ومنها تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، وتم
الاحتكام فى هذا الصدد الى البارون « فان دى بوش » النائب لدى المحاكم
المختلطة وقتئذ وقد جاء رأيه مؤيدا لما ذهب اليه سعد زغلول ورضخ القصر
لحكم (٢٤) .

ولقد ترتب على هذا الصدام أكثر من حقيقة فى العلاقات بين الطرفين
من هذه الحقائق ما بدا من صلاية الوزارة فى التمسك بحقوقها الدستورية
خاصة فيما اتصل منها بتفسير ممارسة الملك لسلطاته من خلال الوزارة ،
مما سلب هذه الممارسة كل فعالية ، ومنها أيضا تعميق الشكوك بين
الملك الأتوقراطي والوزارة الدستورية ، ومنها أخيرا أن الملك قد عول
على عدم التورط فى نزاعات جديدة طالمابقى الوفد مدعوما بكل ما يتمتع
به من تأييد شعبي وطالما استمر البريطانيون فى محاولاتهم معه لافترار
العلاقات المصرية البريطانية ، وذلك أن التورط فى نزاعات جديدة فى
مثل هذا الجو لن يترتب عليها الا مزيدا من سلب القصر حقوقا يعتقد

(٢٣) على الدين هلال : السياسة والحكم فى مصر قبل ١٩٥٢ : ص ١٦٤ .

يوانان ليبب : المصدر السابق : ص ٢٦٦ - ٢٦٧ ،

عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٤٢٢ - ٤٢٣ .

Youssef, Amine, Op. Cit., p. 117.

(٢٤) عبد الرحمن الراعى : المصدر السابق : ص ١٤٥ - ١٤٩ .

أنها له (٢٥) . عندئذ بدأت سياسة القصر في التراجع ، ومحاولة تجنب الصدام الحاد مع الحكومة الدستورية انتظارا لما سوف تتمخض عنه علاقتها بدار المندوب السامي . ذلك أن هذه العلاقة قد حملت تأثيراتها على سياسة القصر وعلاقته بالحكومة الدستورية .

وحدث أن تفجرت الاضطرابات في السودان ، وكان ما أقدمت عليه الحكومة البريطانية من إجراءات النقم والارهاب ما أدى إلى تخرج موقف حكومة سعد زغلول ، فضلا عن تزايد علاقتها سوءا مع الجانب البريطاني (٢٦) . الأمر الذي دفع سعد زغلول إلى تقديم استقالته للملك في ٢٩ يونية ١٩٢٤ الذي رفضها بدوره ذلك إنما كان يصدر عن إدراك القصر لأمرين ، أولهما : أن قبول استقالة سعد زغلول التي جاءت اثر مطالبته بتحقيق الأمان القومي للبلاد يجعلها استقالة مشرفة للحكومة وقبولها لن يزيد القصر الا سخطا بين دوائر الرأي العام أو الأحزاب ، . ثانيا : إدراك الملك فؤاد أن العلاقات بين دار المندوب السامي والحكومة الدستورية لم تصل بعد إلى درجة كافية من التدهور يمكن معها بدء العمل لتقويض كيان الوزارة واسقاط هيبتها .

الا أن فشل مقاضات سعد - مكدونالد في أكتوبر ١٩٢٤ ، وما تلا ذلك من انهيار جسور التفاهم والثقة بين الوزارة ودار المندوب السامي ، قد سوغ للملك فؤاد أن يحسم صراعه مع الوزارة الدستورية . وراح القصر يتحرك في اتجاهين ، أولهما : التقارب مع دار المندوب السامي ومحالفتها ، ثانيهما : بدء العمل لاسقاط الحكومة الدستورية وسلبها مقومات بقائها واستمرارها . وفيما يتصل بالاتجاه الأول ، راح الملك فؤاد يتودد للمندوب السامي ويعرض رغبته في التعاون معه ، ومما لاشك فيه أن ذلك قد صادف قبولا لدى الأخير الذي ابتغى من وراء ذلك أن يشعر سعد بأنه ليس اللاعب الوحيد وإنما معه في الحلبة لاعبون آخرون (٢٧) . ومما هيأ الظروف لهذا التقارب أيضا ما كان من اقتناع بريطانیا وقتئذ بأن حكومة الوفد ليست الحكومة المثلى التي تريدها لكي

(٢٥) يوان ليبب : المصدر السابق : ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٢٦) لمزيد من التفاصيل حول أحداث السودان أنظر عبد الرحمن الرامي : المصدر السابق : ص ١٦٨ - ١٧١ ، مشايخ مجلس النواب : مجموعة محاضرات دور الانعقاد الأول : جلسة ١٧ مايو ١٩٢٤ .

Crabites, Pierre : The winning of the Sudan : P. 187.

(٢٧) عبد الخالق لاشين : المصدر السابق : ص ٤١٥ .

توقع معها الاتفاق المنشود ، لذا فقد أخذت تنحين الفرصة لتوجيه ضربتها الى حكومة زغلول واطلاق يدها في مصر والعودة الى الحكم الكرومرى (٢٨) .

وفيما يتصل بالاتجاه الثاني فقد استهدفت الوزارة لهجوم القصر بغية اسقاط هيبتها وتقويض كيان البنيان الوزارى فتضعف من الداخل ومن ثم تغدو عاجزة عن مواجهة القصر ، وللاسقاط هيبة الوزارة عمد القصر الى تدبير المؤامرات ضدها وبدأت أولاها باضراب طلاب الأزهر فى ٢ نوفمبر عندما طالبوا بتحقيق مطالبهم وأهمها إلغاء مدرسة القضاء الشرعى ، وكان سعد صاحب الرأى القديم فى انشاء هذه المدرسة التى تخرج القضاة الشرعيين وكان الأزهريون يطالبون بأن تنحصر فيهم وطلائف القضاء والتعليم الدينى واللغة العربية ، وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالبهم لتحسين أحوالهم فتألفت لجنة خاصة للنظر فى تلك المطالب ، وكان من بين أعضائها حسن نشأت وكيل وزارة الأوقاف وساعد القصر الأيمن . وقد نسى هؤلاء أن أمر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت فى اجابة تلك المطالب فليست هى صاحبة الرأى الفصلى فى التأخير أو الرفض أو القبول ، الا أن تراخى الحكومة فى نظر تقرير اللجنة قد أثار طلبية الأزهر وخرجت المظاهرات تنادى بحياة الملك « ولا رئيس الا الملك » بعد أن كان نداؤهم المألوف « لا رئيس الا سعد » . فعرف من أى ناحية كان الإيعاز لهم بالاضراب ، فضلا عن أن هذه المطالب لم تكن لتأخذ شكل الاضراب والمظاهرات لولا إيعاز السراى وتسخلها (٢٩) . الى جانب ذلك عملت السراى الى تعيين حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف ، وكيلًا للديوان الملكى ورئيسًا له بالنيابة ، والاعتماد عليه بوشاح دون علم الوزارة وموافقتها ، قد صدر الأمر الملكى بهذا التعيين يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وكان نشأت باشا محور الدسائس التى دبرت ضد الوزارة « فاعتبرت الوزارة تعيينه وكيلًا للديوان الملكى مكافاة له وتشجيعا على هذه الدسائس ، وفى الوقت نفسه صدرت القازيتة العسكرية لحكومة السودان ، وفيها الاعتماد بأوسمة على بعض الضباط الذين

(٢٨) أحمد فؤاد على مصطفى : العلاقات المصرية - البريطانية وأثرها على تطور الحركة الوطنية فى مصر : ص ٢١٩ .

(٢٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧٩ - ١٨٠ ، عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٤٥٤ ، عبد الحالى لاشين : المصدر السابق : ص ٤١٥ .

اشتركوا في قمع المظاهرات لصر في السودان وصدرت هذه الانعامات دون علم الوزارة (٣٠) .

وفيما يتعلق بمحاولة هدم البنيان الوزاري وتقويضه ، فقد ظهر دور القصر في ذلك باستقالة توفيق نسيم باشا وزير المالية في منتصف نوفمبر ، وهو معروف بانصياعه لأوامر القصر ، فكانت استقالته ايذانا ببدء المؤامرة لاسقاط الوزارة ، وكان ذلك اثر تفكيرها في اصلاح الدرجات والترقية والتعيين ، وبدا محمد سعيد راغبا في الاستقالة (٣١) . ومن ناحية أخرى فان القصر قد أراد بهذا الدور الذي لعبه في مواجهة الحكومة الدستورية أن يشعر بريطانيا بمدى فاعليته وتأثيره السياسي وأن بمقدوره أن يلعب دورا مؤثرا في توجيه السياسة المصرية على نحو يفرى بريطانيا بالتقارب معه . على أي حال فلقد ترتب على مواقف القصر هذه أن قدم سعد زغلول استقالته للملك يوم ١٥ نوفمبر الا أن الملك قد أظهر استياءه وعبر عن ثقته في سعد ورغبته في أن يمدل عن الاستقالة ، وعندما وجد تصميميا من سعد على الاستقالة قال : « فلتبق على الأقل الى غدا » (٣٢) . ولقد أراد القصر من هذا التسوية أن يتبين ردود فعل الاستقالة ، فاعلن مجلسي الشيوخ والنواب الثقة في الوزارة ، فضلا عن ذلك فقد اندفعت المظاهرات نحو عابدين تهتف « سعد أو الثورة » مما أسقط معه في يد القصر ، وكان على سعد بعد أن تأكد من سلامة موقعه أن يتجه الى الملك ليقدم له شروطه ويسحب استقالته . ومن تلك الشروط أن تختص الوزارة بالنظر في مسائل الأزهر وتعيينات القصر ومناصب السلك السياسي طبقا للدستور (٣٣) .

ومن ناحية أخرى راح سعد زغلول يحاول راب الصدع الذي أراده القصر في وزارته باستقالة توفيق نسيم ، وعين على الشمسي بدلا منه ، ولذلك التعيين مغزى ، ذلك أن الملك فؤاد قد رفض تعيين على الشمسي في الوزارة عندما كان سعد بصدد تشكيلها في مطلع عام ١٩٢٤ ، بدعوى أن للشمسي ولاء للمخدري السابق ، واذعان القصر لهذا التعيين رغم

(٣٠) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٨١ .

(٣١) أحمد فتنيق : حوايات مصر السياسية : المجلد الثانية (١٩٢٥) : ص ٧ .

عباس المقاد : المصدر السابق : نفس الصفحة .

(٣٢) محمد ابراهيم الجيزي : آثار الزعيم الراحل سعد زغلول (هيئة وزارة

الشعب) : ص ٢٨٤ .

(٣٣) عباس المقاد : المصدر السابق : ص ٤٥٥ - ٤٥٦ .

عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٨١ .

اعتراضه في السابق ، يعطى الانطباع عن حالة الاستسلام التي ركن اليها
القصر نتيجة لصدامه الأخير مع سعد زغلول .

وكان يظن أنه بعد انتهاء ذلك الصدام ، أن البلاد قد أقبلت على
عهد جديد تستقر فيه الحياة النيابية وينتظم الحكم الديمقراطي خلاله ،
وإذ بعاد مصرع السردار لي ستاك يقع ليحدث انقلابا في الموقف السياسي
حيث نزلت إنجلترا الى ميدان الصراع بكامل قوتها ضد الحكومة
الدستورية . وما كان من اقضاء الوزارة الدستورية عن الحكم ، إنما كان
يعني بصورة أخرى دخول البلاد مرحلة جديدة من حكم القصر انفرد فيها
بكل سلطة في البلاد بعد أن عصفت بالدستور والحياة النيابية في آن
واحد وفي ظل تفاهم ودار المندوب السامي .

ويتعين على الباحث أخيرا أن يعرض للعوامل التي انبنى عليها
موقف القصر أثناء تعامله مع باقي قوى الصراع إبان حادثة مصرع
السردار ، من ذلك فقد أدرك الملك فؤاد أنه بمصرع السردار لي ستاك
قد وصلت العلاقة بين الحكومة الدستورية والجانب البريطاني الى طريقها
المسدود ، فضلا عما اعتور تلك العلاقة من أزمات بين الطرفين على امتداد
عهد حكم سعد زغلول ، كان آخرها فشل المفاوضات المصرية - البريطانية
الأمر الذي زاد من اقتناع السياسة البريطانية بأن ادارة زغلول ليست
بالادارة المثلى للتعامل معها ، ومن ثم يجب أن تنهب - ويبدو أن الوضع
الداخلي في مصر عقب اغتيال السردار جد مناسب لتدخل بريطانيا بكل
حزم وشدة لتخدم بطريقة غير مباشرة قضية الملك بتخليصه من رئيس
وزرائه المتعصب ، دون أن يكون عليه - أي الملك - أي مسئولية في
ذلك (٣٤) . كذلك لم تعد دار المندوب السامي - اثر مصرع السردار -
تلتزم الحياد ازاء الصراع بين الحكومة الدستورية والقصر ، بل انحازت
الى الأخير ، فضلا عن أن هذه الحادثة قد آتاحت الفرصة لبريطانيا
لتنفيذ سياستها الجديدة - والتي تمثلت خطوطها العريضة في الانذارات
المتشددة التي وجهت للحكومة - بعد أن تسلم عنان الموقف لديكتاتورية
السراي ، مما أوجد للملك الفرصة لكي يشبع شهوته في حكم البلاد
حكما مطلقا استبداديا (٣٥) .

ورغم أنه ليس هناك ما يؤكد وجود اتفاق ضمني بين الملك فؤاد

(٣٤) مارسيل كولومب : تطور مصر : ص ٥٥ .

(٣٥) أحمد فؤاد علي مصطفى : المصدر السابق : ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

واللورد اللبني ، ومع هذا فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن منبت الصلة كلية بالتشدد العنيف في السياسة البريطانية التي أعقبت مصرع السردار ، ويبدو أن بريطانيا كانت متاكدة من أنه بإمكانها أن تعتمد على صمت القصر وموافقه على قيامها بتوجيه ضربة قاصمة للوطنية المصرية التي كان زعيمها بالنسبة لها خصما صعب المراس ، كما كان بالنسبة للملك رئيس حكومة متشددا يتمسك بروح الدستور ونصه . وكان هذا النصر الذي أحرزته بريطانيا بمثابة انتصار لكل خصوم حزب الأغلبية (٣٦) . فقبض الملك فؤاد على أزمة السياسة المصرية ووطن العزم على الاستئثار بالسلطة وتحقيق الغاية التي تأهب لها ، لتتولى الوزارة الزبورية الحكم - كما سيرد بعد - لتدخل البلاد عهدا من الحكم اللا دستوري .

أما وزارة النحاس الثانية (أول يناير ١٩٣٠ - ١٩ يونيو ١٩٣٠) فقد كانت ثانية الوزارات الدستورية ، وآخر عهد البلاد بهذه الوزارات طيلة حكم الملك فؤاد . وعن خلفية الأحداث التي سبقت تولي الوزارة النحاسية الثانية للحكم ، فإن ثمة تغييرات قد حدثت ينبغي الإشارة إليها من ذلك فإن اقالة لورد لويد من منصبه وإحلال سير بيرسي بدلا منه ، كان يعنى أن بريطانيا قد آدارت ظهرها للملك فؤاد ، أو على أقل تقدير قد تخلت عن مؤازرة الحكم الأوتوقراطي ، وعادت الى حيادها القديم ، وذلك بسبب ما حاق بسياستها من فشل وهي بصدد تأييد حكم القصر من خلال وزارة محمد محمود ، فضلا عن عدم نجاحها في تسوية العلاقات مع مصر بفشل مفاوضات محمد محمود - هندرسن ، في وقت كانت فيه بريطانيا لا تزال تأمل في عقد معاهدة مع حكومة تحظى بتأييد البلاد .

على كل حال فلقد جاءت استقالة وزارة محمد محمود الأولى تؤرخ نهاية الانقلاب الدستوري الثاني ، وتلا ذلك تشكيل وزارة عدلي يكن الثالثة في ١٣ أكتوبر ١٩٢٩ ، وهذه كانت - كما يصفها الراقص - انتقال من عهد الحكم الانقلابي الى الحكم الدستوري (٣٧) . واستصدر عدلي مرسوما في ٣١ أكتوبر لإجراء الانتخابات وإنفاذ أحكام الدستور المعطلة وكانت نتيجة الانتخابات - كالعادة - تحمل فوزا كبيرا للوفد ، الذي كانت عودته للحكم تعنى عودة الدستور والحكم النيابي ، وغنى عن البيان ما كان يحمله ذلك من مصاعب أمام سياسة القصر . ومما لا شك فيه

(٣٦) مارسيل كولوسب : المصدر السابق : ص ٥٥ - ٥٦ .

(٣٧) عبد الرحمن الراقص : في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : الطبعة الأولى ص : ٩٦ .

أن هذه الوزارة كانت تشكل امتدادا للوزارة الدستورية الأولى ، وما جرى من صدامات بينها وبين القصر ، قد أعاد الى الأذهان عهد وزارة الشعب .

بدأت أولى حلقات الصراع المرتقب بين القصر والوزارة فيما أشار اليه النحاس في خطاب قبوله التكليف بتشكيل الوزارة من أنها سوف تعمل على « تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه وأحكامه » (٣٨) . وذلك إنما يصدر عن ادراك القيادة الوفدية لحقيقتين ، الأولى : أن الانقلاب الدستوري الذي تم على يد وزارة محمد محمود ما كان ليحدث دون موافقة القصر وتأييده ، وأن الأحرار لم يكونوا في ذلك سوى أدوات للقصر وصنائه . أما الحقيقة الثافية : فتتصل باقتناع القيادة الوفدية بأن بقاءها في الحكم رهن ببقاء الدستور ، ومن ثم فانه يتعين عليها أن تعمل على ادخال أو تعديل ما تراه مناسبا من تشريعات بغرض صيانتها وحمايتها من تأمر القصر ، وذلك ما ظهر باسم مشروع « قانون محاكمة الوزراء » ، وذلك بطبيعة الحال لم يكن ليتفق وسياسة القصر وراحت صحيفة الاتحاد - لسان حال القصر - تهاجم الوزارة النحاسية الثانية ازاء ما اعتمدت عليه ، وراحت تتساءل « هل طريق هذه الصيانة هو أن نعود الى الدستور فندخل عليه من التغيير والتبديل ما يذهب بقدره حيكله دون أن يكون في ذلك تحقيق الغرض الذي نراه » (٣٩) . الا أن القصر لم يشأ تصعيد حملته على الوزارة في تلك الفترة الباكورة من توليها الحكم . بعد أن أدرك موقف دار المنسوب السامي - كما مر بنا - والتي تأكد حيادها ازاء هذا الصراع فيما كان من تفاضيا عن مسألة اشتراك التقرشي في الوزارة وهو ممن سبق اتهامهم في جرائم الاغتيالات السياسية ، وتكتفى الوثائق البريطانية في هذا الصدد بالاشارة الى صعوبة التنبؤ برد الفعل الذي قد ينجم عن هذا التعيين لدى المصريين أو الأجانب على السواء (٤٠) .

وعلى أي حال فإن شهرين ونصف من عمر الوزارة الذي لم يتجاوز الخمسة شهور ونصف ، قد قضيت في المفاوضات بين الطرفين ، ثم ان الفترة التي سبقت اجراء المفاوضات أو التي اعقبها كان الشاغل الأساسي للحياة السياسية في مصر هو الاستعداد لها أو تقييم الموقف بعهد

(٣٨) المصدر السابق ، ص ١٠٦ .

(٣٩) الاتحاد : ٤ يناير ١٩٣٠ .

FO : 407/210 : Lorraine to Henderson, Jan, 4, 1930.

(٤٠)

Desp. No. 12.

إخفاقها (٤١) . ومهما يكن من أمر فقد فشلت المفاوضات ، وعاد النحاس إلى مصر ليواجه مصاعب شبيهة بتلك التي واجهها سعد زغلول في أعقاب فشل مفاوضاته مع ماكثونالد في أواخر عام ١٩٢٤ . وبدأ القصر يعد عدته لاقضاء الوزارة النحاسية عن الحكم ، فوقع الأحرار الدستوريون عريضة إلى الملك في ٢٧ مايو ١٩٣٠ ، يتضرعون فيها إليه « أن يتلافى الأمر بحكمته » ، أو بعبارة أخرى يقبل الوزارة ، واستجابت السراي لهذه العريضة ، وأخذت تعطل أعمال الوزارة البرلمانية لتشل يدها وتضطرها إلى الاستقالة (٤٢) . ولعل ما كان من فشل المفاوضات وتدهور العلاقة بين الوزارة النحاسية والجانب البريطاني ما هيا طروفا سياسية مناسبة للملك فؤاد كيما ينفذ إلى سياسته .

وسرعان ما بدأ الخلاف بين الملك والنحاس ، وهو يتصل هنا بقضيتين ، الأولى : مشروع قانون محاكمة الوزراء والذي تضمن نصوصا تقضى بحقاق الوزراء الذين يقدمون على قلب دستور الدولة أو تعديله بغير الطريق الدستوري ، وأرسل المشروع بالقفل إلى القصر إلا أنه وضع في زوايا الإهمال ، بعد أن رفضت السراي توقيع مرسوم بعرض المشروع على البرلمان ، وكان ذلك بطبيعة الحال تحديا صارخا من الملك للحكومة (٤٣) .

في نفس الوقت راحت صحف القصر تبرر موقف الملك بأنه رأى عدم صلاحية ذلك التشريع واستخدم حقه الصريح في رفضه (٤٤) . وحقيقة الأمر أنه لم يكن للملك فؤاد المقترة على منع أى مشروع لقانون مهما كان تطرفه ما لم يكن واثقا من تعضيد بريطانيا له (٤٥) . ومن جهة أخرى تشير الوثائق البريطانية إلى أن دار المندوب السامي لم تكن قادرة على اسداء النصح للملك بقبول المشروع ، وتنبأ بأن الموقف السياسى في مصر سوف يتأزم إلى حد كبير إذا ما استمرت الحكومة الوفدية في

(٤١) يولان ليبب : المصدر السابق : ص ٢٤٣ .

(٤٢) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٠٧ .

(٤٣) أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى ، ص ٢٢٨ والرافعي : المصدر السابق :

ص ١٠٨ .

Marlowe, J. : The Anglo Egyptian Relations, p. 286.

(٤٤) الاتحاد : ١٩ يولية ١٩٣٠ .

(٤٥) Fo : 407/210 : No. 41 : Hoare to Henderson, May, 17, 1930, Desp No. 476.

الضغط لاستصدار القانون (٤٦) . وفي الوقت ذاته تشير الوثائق الى التزام الجانب البريطاني الحياد ازاء الصراع بين الطرفين (٤٧) .

أما القضية الثانية : فتتصل باختيار الأشخاص الذين يعينون في مجلس الشيوخ بدلا من الذين سقطت عضويتهم من المعينين بالاقتراح الأخير . فقد كان للسراى رأى يخالف الوزارة ، فحذفت أسماء من القائمة التى قدمتها الوزارة وأثبتت محلها أسماء أخرى ، ووجلت الوزارة أن يمثل هذا التدخل لا يتكافأ ومسئوليتها أمام البرلمان (٤٨) . رغم أن تلك المسألة قد سبق حسمها بتحكيم « فان ون بوش » بين سعد زغلول وفؤاد ، الذى وجد الفرصة سانحة أمامه لتصعيد صراعه مع الوزارة النحاسية الثانية بعد أن أدرك التحول الذى طرأ على السياسة البريطانية اثر فشل المفاوضات .

من جهة أخرى شرع النحاس فى ممارسة الضغط على الملك فؤاد بأن قدم استقالة وزارته . فى ١٧ يونيه ١٩٣٠ ، وأرجعها الى عدم تمكنه وزملائه من تنفيذ برنامجهم وفصل أسباب الاستقالة أمام مجلس النواب الذى أجمع على الثقة بالوزارة ، ومما زاد الموقف سوءا ما كان من هجوم النائب - عباس العقاد - على الملك أثناء انعقاد المجلس بقوله « فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل صيانة الدستور وحمايته (٤٩) » .

وفى إطار استمرار الضغط على القصر ، تواترت الأنباء عن اعتزام الجماهير القيام بمظاهرة الى قصر عابدين تنطوى على تأييد الوزارة النحاسية . الا أن الملك فؤاد قبل استقالة الوزارة يوم ١٩ يونيه وبذلك سلب هذه الجماهير ذريعتها للتحرك الى ساحة عابدين (٥٠) . وكان على الملك أن يبرر لدار المندوب السامى قبوله لاستقالة الوزارة النحاسية الثانية ، فتشير الوثائق البريطانية الى مقابلة بين المندوب السامى وتوفيق نسيم ، صرح الأخير فيها بأن الملك قد قرر قبول استقالة النحاس باشا استنادا الى ما يلى :

Fò : 407/210 ; No. 43 : Lorraine to Henderson, June, 2/1930, (٤٦)
Tel. No. 248.

Ibid.

(٤٨) أحمد شفيق : الحواشي ، الحواشي السابقة (عام ١٩٣٠) ، ص ٦٧٤ .

(٤٩) المصدر السابق : ص ٧٧٤ .

(٥٠) عبد الرحمن الرافى ، المصدر السابق ، نفس الصفحة ، الأرقام : ٢٠ يولية

(أ) المصلحة القومية للبلاد .

(ب) المحافظة على كرامة « جلالتة » .

(ج) لامكان السيطرة على البلاد وحكمها .

(د) طبقا لمتطلبات الوصول الى اتفاق مع بريطانيا العظمى .

وأضاف نسيم بأن الملك يعتقد أنه من الأفضل أن يوافق على الاستقالة قبل مقابلته للمندوب السامي يوم ١٩ يونيه حتى لا يبدو بحال أن تلك المقابلة قد أثرت على قرار الملك (٥١) . ومن ناحية أخرى فإن موقف « الحياذ » الذى اتبعته دار المندوب السامي لم يكن يسمح لها بأن تؤثر على قرار الملك رغم علم اقتناعها بتلك المبررات التى سيقى لتسوغ للقصر قبول استقالة الوزارة (٥٢) .

ومن الخطأ الاعتقاد بأن دار المندوب السامي قد فوجئت باستقالة الوزارة من منصبها ، فمن الثابت أن دار المندوب السامي قد وضعت يدها مبكرا على خمائر الانقلاب الدستورى الذى انتواه القصر ، وذلك عقب فشل المفاوضات حيث كان الملك على وشك البدء فى اجراء الانقلاب للتخلص من الحكومة الوفدية (٥٣) . بل ان ما أشارت اليه هذه الوثائق عن « مغازلة الملك لاسماعيل صدقى » قد تحقق بالفعل عندما صدر المرسوم الملكى لتكليف صدقى بتأليف الوزارة (٥٤) ، وذلك اثر استقالة النحاس . ومن ثم يمكن الافتراض بأن المندوب السامى لم يكن منبئ الصلة بمسألة موقف القصر من استقالة النحاس كذلك فان فؤاد لم يكن ليقدم على ذلك الا ازاء تفاضى دار المندوب السامى عن مؤامرات القصر على الوزارة ، بدعوى الحياذ ازاء الصراع القائم بين طرفى السلطة .

وكانت استقالة الوزارة النحاسية الثانية ايدانا بنهاية الحكم الدستورى وعودة البلاد مرة أخرى الى الحكم الأوتوقراطى للقصر والانقلاب على الدستور مثلما حدث فى أعقاب استقالة وزارة زغلول .

Fo, 407/210, No. 61 loraine to Henderson, June, 18, 1930. (٥١)
Tel. No. 277.

Ibid, (٥٢)

Fo : 407/210, No. 39, Hoare to Henderson, May, 19, 1930. (٥٣)
Tel. No : 460,

Fo : 407/210 : No : 38. Hoare to Hendergon, May, 9, 1930. (٥٤)
Tel. No : 220.

ولعل نجاح الملك فؤاد في إقصاء الوزارة النحاسية ولما تعمر في الحكم أكثر من خمسة أشهر ونصف لينهض دليلا على تزايد نفوذ القصر وتأثيره في السياسة المصرية بل إن ما تلى ذلك من انقلاب على الدستور واستبداله بآخر ، لم يعطى انطبعا كاملا على نوايا القصر ليس نحو الحكم الأتوقراطي فحسب ، بل وفي توطيد دعائمه بالبلاد واضفاء صبغة شرعية عليه . وكان له ما أرادته بالفعل إبان العهد الصدقي . كما سيرد ذكره . بعد .

ثانيا - القصر ووزارات الائتلاف الوفدي :

مما لا شك فيه أن سياسة القصر وما أصابها من تخبط وتناقض . إبان ، وزاراتي زيور الأولى والثانية ، ثم ما حدث من انقلاب على الدستور ولم يعمر أكثر من عام ، قد مهد السبيل لقيام الائتلاف بين الأحزاب . السياسة . فلقد أيقن الأحرار الدستوريون أن وفاقهم مع القصر - إبان العهد الزيوري - كان أكثر اضرارا بمصالح حزبهم من ديكتاتورية الوفد البرلمانية وما كان من طردهم من الوزارة اثر أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » على نحو مزمى كان باعثا آخر جعلهم لا يترددون في التقرب الى أعداء الأمل - أعني بهم الوفديين - بعد أن أدركوا أنه لا عودة لهم الى الحكم الا بمساعدة الوفد ، الذي أدرك أن تعطيل الدستور إنما كان يعنى تعطيله عن ممارسة دوره في الحركة الوطنية ، ولم يكن الحزب الوطني بأقل شغفا من الحزبين الآخرين ، وبدأت أولى مظاهر الائتلاف بين الأحزاب في اجتماع أعضاء البرلمان في فندق الكونتنتال في نوفمبر ١٩٢٥ ، ومن ثم ظهر تماسك الأحزاب - على اختلاف نزعاتها - في مواجهة ديكتاتورية القصر التي تمثلت في الحكم الزيوري .

ومن ناحية أخرى بدأت الأحداث تسير متفقة ضد سياسة القصر ، ذلك أن إقصاء حسن نشأت بضغط من المندوب السامي ، بعد أن استفحل نفوذه وبما كانت له من صلات مشبوهة بقتلة السردار ، ما كان من شأنه تقليص أظافر القصر وتجريده من أنيابه ، ثم ما كان أخيرا من سقوط وزارة زيور الثانية ذات الصبغة الملكية الخاصة ، مما أصاب سياسة القصر بالخللان .

الى جانب ذلك فإن ثمة تطورات أخرى قد طرأت على السياسة البريطانية ، وهذه قد حملت تأثيراتها المباشرة والتي مهدت الظروف السياسية لقيام الائتلاف ذلك أن بريطانيا قد رأت أن سلطات الملك فؤاد

التي استحوذ عليها خلال العهد الزبورى قد تفاقمت الى حد كبير^{٥٦}، ولما كانت السياسة البريطانية قد بنت خطتها على أساس اقامة نوع من التوازن بين تلك القوى بحيث لا تسمح بظهيان واحدة على الأخرى ، فمن ثم كانت رغبتها فى اقامة ذلك الاتفاق بين الوفد والأحرار الدستوريين **أولاً : للحد من سطوة القصر وثانياً : لمحاولة الوصول الى نوع من التفاهم** - اذا أمكن - بينها وبين قوى الائتلاف ، الأمر الذى يفسره تراجع بريطانيا عن تأييد وزارة زيور الثانية بعد أن أيقنت عجزها عن « اتمام زواج الوفاق » لافتقار تلك الوزارة للتأييد الشعبى اللازم لتوقيع الاتفاق المنشود ، ومن ثم راحت تشير على سعد زغلول فى صيف ١٩٢٥ من خلال الكثير من الوسطاء - مصريين أو بريطانيين - بضرورة الاتفاق مع الأحرار الدستوريين (٥٥) . ومن ثم فلم تكن بريطانيا بمنأى عن هذا القصر الدستورى الذى أحرزه الأحرار والوفد والذى تمثل فى تشكيل وزارة عدلى يكن فيما بعد .

ومما لا شك فيه أن الملك فؤاد كان مدركاً لطبيعة التغيرات التى طرأت على السياسة البريطانية وبواعثها الحقيقية . الا أنه تظل هناك حقيقة أخرى مؤداها أن الشكوك قد ظلت علاقة الحزبين الرئيسيين فى الائتلاف ، قيبلى الدكتور هيكىل تخوفه من عودة الوفد الى مسيرته وخصومته الأولى اذا عاد الى الحكم (٥٦) . كذلك يصف سعد زغلول الأحرار بأنهم « قوم ماكرون ولا اخلاص منهم ولا يرضيهم منا الا أن نظهر المذلة وأن يقلبونا على أمرنا (٥٧) » . هذه الشكوك المتبادلة لم تكن لتجعل الائتلاف قويا الى الدرجة التى يستطيع فيها أن يعرض ارادته على القصر والانجليز على السواء (٥٨) .

ولعل أظهر ماحمله الائتلاف من مخاطر للقصر ، ماتمثل فى احتمالات عودة سعد زغلول للحكم ، ولم يكن الجانب البريطانى أقل ادراكاً لتلك المخاطر ، ومن ثم كان اتفاق المندوب السامى والملك بالأا يصدر المرسوم بدعوة البرلمان بعد ظهور نتائج الانتخابات فى ٢٨ مايو ١٩٢٦ ، الا اذا حصل على تأكيد رسمى من سعد زغلول بالأا يتولى الحكم بل يعهد به الى

٥٥) عبد الخالق لاشين : المصدر السابق : ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

مارسيل كولومب : المصدر السابق : ص ٥٩ - ٦٠ .

٥٦) محمد حسين هيكىل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ : ص ٢٤٣ .

٥٧) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٥٢ : ص ٢٩٧٣ -

٥٨) محمد ذكى عبد القادر : اقدام على الطريق : ص ١٥٩ .

عدلى باشا (٥٩) . بل ان المندوب السامى قد ارسل الى حكومته بالفعل يطلب تفويضا للتدخل لمنع سعد من تولي الحكم (٦٠) .

والملاحظ أنه على امتداد المسطح الزمني لهذا الائتلاف وهو نحو عامين ، قد توالت على الحكم ثلاث وزارات كانت ذات أغلبية وفدية وأقلية دستورية واستندت في الحكم الى برلمان وفدى يؤيدها ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن وزارات الائتلاف انما كانت تشكل امتدادا للوزارات الدستورية فى عدائها للقصر وان كان فى الجهود الأخيرة أكثر حدة مما كان عليه ابان عهد وزارات الائتلاف .

وكانت وزارة عدلى يكن الثانية أولى وزارات الائتلاف ، وكان مجيئها للحكم اثر استقالة الوزارة الزبورية الثانية ، بعد أن أجرت الانتخابات بمقتضى قانون الانتخاب المباشر ، وكنتيجة طبيعية لفوز الوفد ، بدت فى الأفق السياسى نذر أزمة مقبلة على البلاد ، لما تردد عن احتمالات تولي سعد زغلول الوزارة . وظهر واضحا أن حكومة قد يرأسها سعد زغلول لن تحظى بثقة الملك أو بريطانيا العظمى (٦١) . ومن ثم اتجهت النوايا الى اختيار من هو أكثر اعتدالا من سعد ليكون على رأس الوزارة . وجرى محاولات من جانب الملك فؤاد والمندوب السامى لاقناع عدلى بتولي الوزارة (٦٢) .

بيد أن تلك المساعي نحو عدلى ، لم تكن لتعنى بحال تأييدا من جانب الملك فؤاد ، الذى لم يكن غائبا عنه أن تلك الوزارة هى نتاج طبيعى للائتلاف ، وأن الوفد هو سندها الحقيقى فى الحكم الأمر الذى يجعلها واجهة ائتلاف وجوه وفدى ، ومن ثم بات الصراع مع الوزارة أمرا محتما .

وسرعان ما تكشفت نوايا القصر نحو الوزارة . فاتجه سعيه الى تأليب

(٥٩) مذكرات الهلباوى : ص ٢٦٨ . Information papers : No 19. Great Britain and Egypt (1914-1951), p. 10.

(٦٠) Youssef, Amin Op. Cit., p. 163, Lloyd, Lord, Egypt since Cromer Vol. 11 : pp. 161-162.

(٦١) Information Papers, No. : 19, Great Britain and Egypt (1914-1952) p. 16

(٦٢) Fo, 407/202 : No. 58, Lloyd to Chamberlain, June, 5, 1926. Desp No. 274.

الأزهر واثارة جموعه ضد الوزارة القائمة (٦٣) . فأضرب طلبية الأزهر في يناير ١٩٢٧ وذلك اثر رفض حكومة عدلى اجابة مطالبهم والتي تضمنت تبعية المعاهد الدينية لمشايخ الأزهر واصلاح مدرسة القضاء الشرعى ، وقضى مجلس النواب ببطلان الأمر الملكى رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٧ بالحق المدارس الأولية للمعلمين ومدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى بالجامعة الأزهرية ، واخضاع تبعيتهما لوزارة المعارف (٦٤) . وكان هذا الالغاء بمثابة احباط لمناورة القصر في تحريك الأزهر ضد الوزارة . الا أن صحفافة القصر راحت تهاجم الوزارة والبرلمان على موقفهما من مطالب الأزهريين (٦٥) . وكان القصر يبتغى من وراء ذلك تعميق أسباب الخلاف بين الوزارة والأزهر وهو السلاح التقليدى الذى اعتاد القصر أن يشهره فى وجه خصومه .

وما لبث الصراع بين القصر والوزارة أن انتقل الى داخل البرلمان ، الذى كان قد تعطل نحو عامين ، ومنذ أول دورة أعلن مجلس النواب أن كل المراسيم التى أصدرتها الحكومة السابقة فى غيبة البرلمان باطلة ولنفاذ ذلك دعا المجلس الوزارة لتقدم مشروع قانون الىه بهدف معاقبة الوزراء الذين قد يلجأون مستقبلا لمثل هذه الوسائل . فضلا عن ذلك فقد وجه النواب نقدا عنيقا لمخصصات الرأى التى تضاعفت ، ووجه المجلس نظر الملك الى ضخامة مخصصاته ودعاه الى أن يكون القدوة والمثل ، كما أن تشكيل السلك الدبلوماسى والقنصرى ، الذى حرص الملك على اختيار أعضائه بنفسه قد تعرض هو الآخر للنقد أثناء مناقشة ميزانية وزارة الخارجية (٦٦) . ومما لا شك فيه أن ذلك الهجوم المتواتر الذى تعرض له القصر قد ساء الملك فؤاد ، وراحت صحف القصر تهاجم الائتلاف علانية وتعمد الى الوقيسة بين أقطابه فتصف سعد زغلول بأنه يمارس الديكتاتورية داخل البرلمان وتدعى عليه من ناحية أخرى اتصاله بدار المندوب السامى والتفاهم معها مباشرة ، والتسليم لها فيما تطلبه دون أن،

Fo. 407/204 : No. 247 : Lloyd to Chamberlain Feb. 8, 1927. (٦٣)
Desp. No. 33.

(٦٤) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية . الحولية الرابعة (عام ١٩٢٧) ص ٢٨ - ٢٩ .

(٦٥) الاتحاد : ٦ فبراير ١٩٢٧ .

(٦٦) مارسيل كولومب : المصدر السابق : ص ٦٣ - ٦٤ .

يعياً بالوزارة (٦٧) . ومن ناحية أخرى راح الملك فؤاد يعمل بالواقعة بين سعد زغلول - بصفته رأس الائتلاف - ولورد لويد ، فيلوح له بأن سعد زغلول يشكل العداء والخطورة لحكومة صاحب الجلالة ويدل على ذلك بجهود سعد في احياء التنظيمات الطلابية مستثيراً بذلك عداة الجانب البريطاني له (٦٨) .

والواقع أن كلا من الملك فؤاد وسعد قد حرص على اجتذاب المندوب السامي الى جانبه في هذا الصراع (٦٩) . وتلك الحقيقة لم تكن غائبة عن اللورد لويد ، الذي اتجه بدوره الى السيطرة على الصراع الدائر بين القصر وقوى الائتلاف ، والحيلولة دون وصوله الى مرحلة حرجية ، وينهض الدليل على ذلك أنه ازاء اصرار البرلمان والحكومة على اصدار قانون العفو الشامل يقوم المندوب السامي بالضغط على الملك لكي يسحب اعتراضه على مشروع القانون ويوقعه (٧٠) .

وكان حريا بالقصر أن يعيد تقديراته طالما أن السيادة البريطانية وقد انتهجت خطأ توفيقيا ازاء الصراع بين طرفي السلطة ، فلم يكن بمقدوره اذن أن يتحدى في صراعه مع قوى الائتلاف منفردا دون مظلة التأييد البريطاني ، وعلى أقل تقدير كان يتعين عليه أن ينظر حتى تتدهور العلاقة بين قوى الائتلاف واللورد لويد ، ومن ثم تنهيا للقصر ظروف سياسية أكثر مناسبة وذلك مما يشير اليه المندوب السامي في تقرير مفصل له عن اثاره بعض النواب لمسائل حساسة مثل حجم وتسليح الجيش المصري ، ومركز المفتش العام والاعانة التي تدفع لقوة دفاع السودان ، ورأى عدلي أن هذه المسائل من شأنها اثاره أزمة شديدة مع الحكومة البريطانية بل انها قد تؤدي الى تمزيق الائتلاف الذي تقوم عليه الوزارة ، وكان أن اقترح سعد أن يطلب من الملك الاتصال بدار المندوب السامي في هذا الخصوص ، الا أن الملك قد رفض ذلك (٧١) .

(٦٧) أحمد شفيق : الحوادث الحولية الثالثة (عام ١٩٢٦) : ص ٥٦١ ، الاتحاد .

٢٠ يناير ١٩٢٧ .

Lloyd, lord : Egypt since Cromer, V II : p. 179.

١٨) Fo : 407/203 : No. 52. Lloyd to Chamberlain : Nov. 17, 1926, Desp No. 482.

١٩) Lloyd, lord : Op. Cit., p. 191.

٢٠) Fo : 407/203 : No. 29, Henderson to Chamberlain, Aug, 30, 1926 Desp No. 288 .

٢١) FO : 407/204 : No. 19, Lloyd to Chamberlain, April, 27, 1927 Tel.,: No. 133.

ومن ناحية أخرى فإن ثمة مراسلات تمت بين لورد لويد والحكومة البريطانية عن زيارة قام بها للملك فؤاد لكي يستطلع رأيه فيما إذا كان يعطف على المقترحات الخاصة بزيادة قوة الجيش المصري ، على نحو ما أثير في البرلمان فضلا عن وجوب اجراء تخفيض تدريجي في قوة الجيش المصري مثل ما هو متبع في الدول الأخرى وأجاب الملك فؤاد بأنه يتفق في الرأي ودار المندوب السامي الا أنه يكاد يفقد كل سلطة تقريبا في ظل هذه الظروف (٧٢) . ومن ثم فقد أراد الملك فؤاد أن يلجأ للمندوب السامي بأن الوزارة القائمة تقف حائلا دون انفاذ سياستها .

وبصورة مفاجئة قدم عدلي يكن استقالة وزارته في ١٩ أبريل ١٩٢٧ وذلك اثر اعتراض بعض النواب على اقتراح متضمنا شكرا للحكومة ، مما دفعها الى الاستقالة صونا لكرامتها (٧٣) .

الا أن الوثائق البريطانية من جهة أخرى تشير الى الدوافع الحقيقية التي حدثت بعدل الى الاستقالة والتي ترجع الى خلافات بينه وبين الوفد على بعض من التشريعات مثل قانون العمد وقانون التسليح ، وقوة الجيش المصري واعانة قوة دفاع السودان ، وراح عدلي يطلب من سعد أن يكبح جماح المتطرفين من رجاله الذين أرادوا تمرير القوانين الخاصة بالجيش المصري سواء وافقت عليها بريطانيا أو رفضتها وازاء خذلان سعد لعدلي لم ير الأخير بدا من الاستقالة (٧٤) .

ورغم أنه لم يكن للقصر دور ظاهر في استقالة الوزارة ، إلا أنه لا يمكن إنفال ما أثار القصر من مصاعب أمام الوزارة - كما مر بنا - على نحو عرقل مسيرتها في الحكم فضلا عن تباين عناصر الائتلاف واختلاف مشاربهم ، وما ظهر من ذلك في علاقاتهم بالوزارة قد أضعفها بطبيعة الحال في مواجهة القصر والانجليز ، ومما لا شك فيه أن سقوط وزارة عدلي يكن على هذا النحو قد ساق للقصر غنيمة باردة لم يكن له فيها أدنى فضل ، ومن ناحية أخرى كشف ذلك عن ضعف حقيقي في بنيان الائتلاف ، الأمر الذي زاد من صلابة القصر في مواجهة ماتلا وزارة عدلي من وزارات ائتلافية أخرى .

(٧٢) الجبال شاة : فؤاد الأول : ص ١٧٨ .

(٧٣) Fo : 407/204 : No. 18 Lloyd to Chamberlain, April, 21, 1927, Nos : 131, 132.

(٧٤) FO : 407/204 : No. 19 Lloyd to Chamberlain : April, 21, 1927, Tel. No. 133.

ولقد ظهر اتجاه فى القصر - اثر استقالة عدلى - بتكليف سعد زغلول لتولى الوزارة الجديدة . وفى ٢٠ أبريل قابل توفيق نسيم سعد زغلول وحادثه فى أنه موافق من قبل الملك فؤاد لعرض رئاسة الوزارة عليه اذا لم تحمل أزمة الوزارة المستقيلة وأن الوزارة الجديدة ستكون دستورية بطبيعة الحال . وأعاد نسيم على سعد زغلول سؤاله فيما اذا كان يقبل تشكيل الوزارة بنفسه أو يشير بأحد غيره أن يؤلفها . وكان رضى باشا قد اقترح على سعد أن يدعو عدلى لتأليف الوزارة الجديدة على أن تتكون من أعضاء الوزارة المستقيلة وأعضاء آخرين ، فاذا رفض عدلى قبولها فتعرض على ثروت أو يتولاها سعد زغلول ويعين أحد الوزراء نائبا له لظروفه الصحية (٧٥) . وتلك المناورة المكشوفة من جانب القصر ورجاله كانت ترمى الى تحقيق هدفين : أولهما تفويض دعاوى الائتلاف ، من ذلك أن وجود سعد زغلول على رأس الحكومة الائتلافية سوف يعطى للائتلاف مظهرا وجوها وفديا ، وذلك بطبيعة الحال قد يدفع الأحرار الدستوريين الى الخروج عن الائتلاف ، طالما أن ذلك سوف يقدمهم كيانهم السياسى فيه ، فهم وإن كانوا قد قبلوا عدلى أو ثروت على رأس الحكومة فلم يكن لهم أن يقبلوا سعد زغلول بديلا .

أما الهدف الثانى فهو : اغراء القيادة الوفدية بالصراع مع المندوب السامى . فمما لا شك فيه أن حزب الأكثرية سيضطرب عاجلا أو آجلا الى الاختيار بين نزاع خطير مع الحكومة البريطانية ، أو العدول عن برنامجهم المشهور ، الذى يتضمن رفض تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ رفضا باتا وهذا التصريح قاعدة السياسة البريطانية فى مصر (٧٦) . إلا أن تلك المناورات لم يكتب لها سوى الفشل ، ذلك أن موقف دار المندوب السامى من مسألة تولى سعد للوزارة لم يكن قد تغير بعد ، ومن ثم فلم يكن بمقدور الملك فؤاد - بغض النظر عن نواياه - أن يفرض سعدا على رأس الحكومة الجديدة .

أما سعد زغلول فقد أشار على الملك فؤاد لكى يعهد الى ثروت باشا بتشكيل الوزارة ، ثم كان أن تم الاتفاق على عودة زملائه الذين يشاركونه الحكم فى وزارة عدلى (٧٧) . وسرعان ما بدأت نوايا القصر تتكشف

(٧٥) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية - المجلد الرابع (عام ١٩٢٧) :

ص ٩٦ .

(٧٦) المصدر السابق : ص ١١٨ .

(٧٧) السياسة الأسبوعية : ٧ مايو ١٩٢٧ .

ازاء الوزارة الجديدة ، فتشير الوثائق البريطانية الى مقابلة بين المندوب السامي والملك فؤاد صبيحة يوم تشكيل الوزارة ، هاجم فيها الأخير ثروت ووصفه بأنه « محتال » وأنه تقيض مؤلف لعدلى (٧٨) بل ان هجوم الملك قد امتد الى النظام البرلماني وقال أن ما سوف تتمخض عنه الأحداث قريباً سيجعل حكمه صاحب الجلالة تدرك أن الدستور المصري كان مهزلة مضللة (٧٩) . وتكمن أهمية تلك الوثيقة في أنها قد كشفت بجلاء حقيقة موقف الملك من الوزارة في تلك الفترة المبكرة من توليها الحكم .

وداخل البرلمان بدأت أولى جولات الصراع بين القصر من ناحية والوزارة وقوى الائتلاف من ناحية أخرى . من ذلك أن مجلسي البرلمان قاما ببحث مشروع القانون الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء الدينيين ، وتضمن المشروع أن استعمال الملك سلطته فيما يختص بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية بواسطة رئيس مجلس الوزراء ، وعلى ذلك يكون تعيين شيخ الأزهر بناءً على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء ، ويسرى هذا على تعيين الرؤساء الدينيين الآخرين والمسائل المتعلقة بالأديان المسموح بها . كما تصدر ميزانية الأزهر والمعاهد الدينية بقانون ويتبع فيها الأحكام المقررة في الدستور لميزانية الدولة وحسابها الختامي (٨٠) . وكان عرض مثل تلك المسائل في البرلمان ، إنما كان يصدر عن سياسة للوفد وقوى الائتلاف الأخرى ، استهدفت تقليص سلطة الملك على الأزهر والمعاهد الدينية . واتبرت جريدة البلاغ الوفدية تدافع عن هذا المشروع بدعوى أن هذه المعاهد كانت تحت سلطة حكام مصر أسباسباً سواء كانوا سلاطين أو ولاة ، أو ملوكاً ، ولم يكن للوزارة رأى إلا ما يراه الحاكم . . . وأن هذا القانون من شأنه أن ينظم سلطة الملك على الأزهر ويخضع إرادته للبرلمان (٨١) .

وراحت المتاعب تترى من البرلمان لتزبد العلاقة سوء بين الملك فؤاد والوزارة فأثار النواب مسألة مخصصات ديوان جلالة الملك وتناولوها بالمناقشة وبدت من المجلس اقتراحات جريئة منها إلغاء ما يراه المجلس فما لا يتفق مع الحاجة واقتراح آخر بأن يراعى الاقتصاد في النفقات

Fo : 207/204 : No. 25, Lloyd to Chamberlain, April, 25, 19 (٧٨)
1927. Tel No, 145.

Ibid,

(٧٩)

(٨٠) مضابط مجلس الشيوخ . جلسة ٢٣ مايو ١٩٢٧ .

(٨١) البلاغ الأسبوعي : ٦ مايو ١٩٢٧ ، مذكرات الشيخ الظواهري : ص ٤٠ .

فى ميزانية العام المقبل وثالث بأن تضاف أعمال السراى الى احدى الوزارات المسئولة ولتكن وزارة الأشغال (٨٢) وكان من الطبيعى أن تثير تلك المناقشات حفيظة الملك الذى أظهر استياءه من رئيس الوزراء لعدم احكام قبضته على البرلمان . وحذره من أنه لن يتحمل أية اهانة أخرى من البرلمان (٨٣) . الا أن ذلك لم يشن جريدة السياسة عن الهجوم على الملك ازاء تدخله فى تعيين القضاة فكتبت مقالا بعنوان « يجب وضع حد لهذه التدخلات والا كان الدستور حبرا على ورق » ذكرت فيه أن وزير الحقانية قد وضع الحركة القضائية الشرعية قبل قيامه بالاجازة ولم يبق الا استصدار المرسوم الملكى ، غير أن هذا المرسوم لم يصدر لأن جلالة الملك رغب فى اجراء تغيير فيها بأن يتولى منصب العضوية فى المحكمة الشرعية العليا رئيس محكمة مصر الابتدائية الذى كان قبل ذلك اماما لجلالته فى حين أن وزير الحقانية اختار لهذا المنصب آخر اولى من الاول لعدة اعتبارات ، ووصفت « السياسة » تدخل الملك بأنه اجراء غير دستورى (٨٤) . وازاء تلك الهجمات المتواترة من قبل البرلمان عمد القصر الى التراجع . ومن ناحية أخرى فقد بدأت العلاقة بين الوزارة والمندوب السامى فى التدهور ، الأمر الذى خلق ظروفًا سياسية أكثر ملاءمة للقصر كما يعاود هجومه على الوزارة بغية اسقاطها ، فحدث أن لجنة الحربية فى مجلس النواب اقترحت عند نظرها لميزانية الجيش ، إلغاء منصب السردار سينكس باشا لتناقضه مع مسئولية الوزير أمام البرلمان ، وتحسين أسلحة الجيش وأدواته وترقية التعليم فى المدرسة الحربية ، واقترح بعض أعضائها تعديل قانون مجلس الجيش بحيث لا يكون سينكس باشا عضواً فيه على مثال مجلس الجيش الانجليزى ، فاتصل نبا هذه الاقتراحات بدار المندوب السامى « اللورد جورج لويڊ » فاعتبر ذلك تحديا لسلطة بريطانيا الحربية فى مصر ، فقابل الملك وتبودلت بينه وبين ثروت المقابلات ثم قسم مذكرة للحكومة المصرية يشرح فيها وجهة النظر البريطانية وتتلخص هذه المذكرة فى أن أحد تحفظات تصريح ٢٨ فبراير الذى منع تدخل أية دولة أجنبية فى شئون مصر ، يجعل لانجلترا حق الاشراف على الجيش المصرى ورد ثروت باشا بأنه كان من الذين اشتغلوا فى جميع أدوار تصريح ٢٨ فبراير ولم ترد مسألة الجيش المصرى البتة فى أى نص

(٨٢) السياسة الأسبوعية : ٢١ مايو ١٩٢٧ .

٨٣) Fo : 407/204 : No. 43 Lloyd to Chamberlain, May, 19, 1927, Desp No. 192.

(٨٤) أحمد شليق : المصدر السابق : ص ٥١٣ .

منه ولهذا السبب ترى الحكومة المصرية أن هذه المسألة من المسائل الخاصة بها ، فلم ترتع بريطانيا الى هذا الرد ، ولم يتزحزح ثروت باشا عن موقفه فارسلت بريطانيا ثلاث بوارج الى المياه المصرية بقصد التهديد (٨٥) .
الا أن حكومة ثروت أحنت زأسها للعاصفة وقبلت تجديد تعيين سبنكس مفتشا عاما للجيش المصرى لمدة ثلاث سنوات مع منحة رتبة فريق (٨٦) .

واعتبر القصر ذلك الصدام الذى جرى بين وزارة ثروت ودار المندوب السامى بمثابة اشارة لبده العمل ضد الوزارة . فعندما اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة الى أوروبا لم يتم بتعيين نائب له يقوم بأعباء الملك فترة غيابه وذلك بطبيعة الحال كان يعنى عدم امكان عرض مشروعات القوانين على البرلمان طالما لم يصدر بها مرسوم ملكى وبالتالى تعطيل البرلمان عن ممارسة دوره فى وجود الملك خارج البلاد ، ومن ناحية أخرى رفض الملك فؤاد أن يصطحب معه رئيس وزرائه ، لانجلترا ، بدعوى أن زيارة الملك غير رسمية ، وفى نفس الوقت كانت اللجنة المالية لمجلس النواب تناقش اعتماد مبلغ عشرين ألف جنيه لنفقات الرحلة (٨٧) . الا أن سعد زغلول رفض ومن وزرائه مجلس النواب فتح اعتماد لنفقات رحلة الملك الا اذا صاحب رئيس وزرائه ، وانتهت الأزمة بموافقة الملك على اصطحاب ثروت (٨٨) ، بعد أن بعث المندوب السامى بالمستر هندرسون الى الملك فؤاد فى الاسكندرية يشرح له الأسباب التى تجعل من المرغوب فيه أن يصاحب معه رئيس وزرائه (٨٩) . وكانت بريطانيا تمهد السبل للتفاوض مع ثروت بغية الوصول الى اتفاق الا أن حدثين متتاليين كان من شأن وقوعهما حدوث تغييرات جذرية فى الموقف السياسى أولهما : وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ وقد ترتب على ذلك الحوادث اهتزاز الائتلاف الوزارى ذلك أن الدور الذى لعبه سعد فى الحفاظ على الائتلاف ورعايته ، لم يتمكن خليفته من القيام به ، كذلك فإن تلك الارادة التى

(٨٥) اسماعيل صدقى : مذكراتى : ص ٣٦ (لزيد من التفاصيل عن اصول أزمة الجيش وتطورها انظر عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٦٢٢ - ٦٣٠ ، محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٢٧٠ - ٢٧٢ ، الفصلين ١٢ ، ١٣ من كتاب *lloyd, Egypt since cromer, Vol. 11*

(٨٦) انظر مارسميل كوموب : المصدر السابق : ص ٦٦ .

(٨٧) البلاغ الأسبوعى : ٢٧ مايو ١٩٢٧ .

(٨٨) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٢٧٦ ،
Youssef, Amin, Op. Cit., p. 151.

(٨٩) Po : 407/204. No : lloyd to Chamberlain, June, 19, 1927, Desp No. 277.

كانت تمكن سعد من كبح جماح « الجناح المتطرف » من الوفد لم يكن خليفته يملكها (٩٠) . في نفس الوقت كانت بريطانيا تحاول الإمساك بأزمته الموقف ، فظهر خشيتها من أن الملك فؤاد بأفقه الضيق وقلة تدبيره قد يفقد تلك الفرصة العظيمة التي أتاحت له ب وفاة سعد زغلول أملا في أن يدعم موقفه ونفوذه في البلاد ، خاصة وأن ضعف شعبية الملك فؤاد في مصر بمثابة عقب أمام السياسة البريطانية (٩١) . وحقيقة الأمر أن فؤادا لم يكن يستطيع أن يلعب دور الشريك القوي للسياسة البريطانية آنذاك ، بعد الفشل الذي منى به من جرائم الصراع المتواتر مع قوى الائتلاف ، ثم ان ابتعاده في أوروبا عن معترك السياسة المصرية قد سلبه كل فعالية حقيقية تمكنه من القيام بمثل هذا الدور .

أما الحادث الثاني فقد كان فشل مفاوضات ثروت تشميرلين ، وكان بدوره مجالا آخر للسياسة البريطانية كي تنفذ الى أغراضها ، فما كان من بريطانيا الا أن شرعت في الضغط على ثروت لكي يسرع بمرس المعاهدة على وزرائه وتوقيعها . رغم أن عددا من القضايا لم يكن تم الاتفاق عليها ، وكان من الطبيعي أن يرفضها النحاس والوزراء ، لأنها لا تتفق وسيادة البلاد ، وراحت بريطانيا تعتمد الى الخدع والتمويه عن هدفها الأصيل وهو اقضاء ثروت - بعد ما تبينت بدء تصدع الائتلاف - وذلك بأن راحت تحمل النحاس مقبة علم قبول المعاهدة . وإزاء تخرج موقف ثروت بادر بتقديم استقالته لكي يتحقق لبريطانيا هدفا آخر وهو مواجهة الزعامة الوفدية الجديدة (٩٢) .

وأثر استقالة ثروت بدت اتجاهات السياسة البريطانية تستخدم قضية القصر في صراعه ضد الائتلاف - ولو بصورة غير مباشرة - فتشير الوثائق البريطانية عن استعداد دار المندوب السامي لأن تمنح تأييدها المطلق لأي وزير جديد يؤيد المعاهدة (٩٣) . في نفس الوقت لم يكن أمام الملك فؤاد - طبقا للدستور - سوى أن يرسل الى النحاس - كزعيم

(٩٠) يوتان ليب : المصدر السابق : ص ٣٠٩ .

(٩١) Fo : 407/205 : No : 15, Henderson to Chamberlain, August, 31, 1927, Tel. No. 329.

(٩٢) Fo : 407/206 : No. 33 Lloyd to Chamberlain, March, 5, 1928 Tel : No. 144.

Ibid. (٩٣)

للاغلبية في البرلمان - يدعو لتشكيل الوزارة . كما صرح بذلك الملك
فؤاد للمندوب السامي (٩٤) .

والواقع أنه لم يكن غائبا عن الملك فؤاد أن النحاس الذي رفض
نتائج مفاوضات ثروت - تشمبرلين وهو خارج الحكم ، وكان ليقبل اقرار
تلك النتائج وهو في الحكم . الأمر الذي سيضطره الى صدام خطير مع
الجانب البريطاني ، وذلك من شأنه كشف العجز الحقيقي للائتلاف ،
فضلا عن تعميق أسباب الخلاف بين أقطابه ، على نحو يسوغ للقصر
الاجهاز عليه وتقويضه .

وبدأت الأحداث تسير بالفعل متفقة وسياسة القصر ، فحدث أن
أثيرت أزمة قانون الاجتماعات والمظاهرات في عهد الوزارة النحاسية .
وواقع الأمر أن أصول هذه الأزمة ترتد الى عهد وزارة ثروت الثانية
المستقلة ، عندما أرسلت بريطانيا اليها مذكرة في ٤ مارس - قبل
استقلالها مباشرة - واصطلحت الوزارة النحاسية بتلك المذكرة اثر توليها
الحكم ، وازاء رفضها لما جاء بالمذكرة باعتبارها نوعا من التدخل الأجنبي
في شئون التشريع . فما كان من بريطانيا الا أن أرسلت مذكرة أخرى
في ٤ أبريل للوزارة أكدت فيها على حقوق بريطانيا في البلاد بمقتضى
التحفظات الأربعة الواردة في تصريح ٢٨ فبراير (٩٥) . على أن ذلك
الصدام الذي جرى بين الوزارة ودار المندوب السامي بشأن مشروع قانون
الاجتماعات قد سوغ للملك فؤاد أن يعيد الى مداينة دار المندوب السامي
ويشرع في الوساطة بينها وبين النحاس - رغم تأييد فؤاد لموقف اللورد
لويد - فيرسل الى رئيس الوزراء اثنين من زملائه أملا في اقناعه بسحب
المشروع ، وراح الملك فؤاد في الوقت نفسه يبدى تشككه في أن يعمل
النحاس بصورة ودية مع دار المندوب السامي (٩٦) . ومن ناحية أخرى
فإن النحاس أبدى استعدادا للتفكير في التفاوض عن هذا المشروع حتى
شهر نوفمبر في مقابل أن يحصل على ضمان من بريطانيا بالألا تتدخل
بازاء الموافقة عليه عقب انتهاء تلك الفترة (٩٧) . الا أن المندوب السامي

(٩٤) أحمد شفيق حليات مصر السياسية : الحولية الخامسة (١٩٢٨) ص ٣٦٠ -
٣٦١ عبد العظيم رمضان ، المصدر السابق ، ٦٦٩ - ٦٧١ .

(٩٥) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ٣٥ .

Fo : 407/206 ; No. 71, Lloyd to Chamberlain, April, 9, (٩٦)
1928 Tel. No. 211.

Fo : 407/206 ; No. 89 : Lloyd to Chamberlain, April, 29, (٩٧)
1928, Tel. : No. 253.

حسب المسألة وأرسل مذكرة الى النحاس في ٢٩ أبريل يطلب فيها منع عرض المشروع وتأكيدا كتابيا بالا يستمر في نظره واذا لم يصل هذا التأكيد قبل الساعة السابعة مساء ٢ مايو فان حكومة صاحب الجلالة تعتبر نفسها حرة في اتخاذ ما تراه من تدابير . وقد تمخض عن ذلك اجابة مرضية من الحكومة المصرية بأنها ترغب في التفاهم الودى مع بريطانيا وسوف تؤجل من جانبها التفكير فى مشروع القانون الى دور الانعقاد القادم للبرلمان (٩٨) . وبذلك استطاعت الوزارة ان تجتاز الأزمة التى فجرها مشروع قانون الاجتماعات .

تبقى بعد ذلك نتائج هامة ترتبت على هذا الصدام ، منها زيادة التقارب بين القصر ودار المنسوب السامى بفضل ما أظهره فؤاد من تأييد لموقف بريطانيا ، ثم ما كان من مساعيه فى الظاهر لحل الأزمة ومنها أيضا تعميق الشكوك بين المنسوب السامى والوزارة النحاسية بعد أن أوضحت « نواياها غير الودية » نحو الجانب البريطانى . ومنها أخيرا بدء تصدع الائتلاف بعد أن تصور الأحرار أن الفرصة قد غشت سانحة لانتزاع زعامة الائتلاف باستغلال ضعف الزعامة الجديدة ، فكان لموقف النحاس ازاء الأزمة ما بدد آمالهم . والأمر الذى لا جدال فيه أن هذه النتائج جاءت فى جملتها لتخدم قضية القصر لا فى صراعه ضد الوزارة النحاسية فحسب ، بل وضد قوى الائتلاف مجتمعة .

وكان من الطبيعى أن يستثمر الملك فؤاد تلك النتائج لصالحه لتدخل سياسة القصر ضد الائتلاف حيز التنفيذ ، فيقول المنسوب السامى فى تقرير له عن مقابلة مع « محمد محمود وزير المالية » أن الملك فؤاد قد أخبر محمد محمود بعزمه على اقضاء الوزارة الحالية خلال الأسابيع القليلة القادمة ، وأن الملك سوف يدعو محمد محمود الى تشكيل الحكومة الجديدة . وأن الشكوك تساور الملك فى أن النحاس قد يرغب من قبل المتطرفين على أن يحيى قانون الاجتماعات فى نوفمبر ، وأن أزمة حادة سوف تحدث مع بريطانيا ، والملك يضع كل ذلك فى الحسبان (٩٩) . فبطلا عن ذلك فقد كان الملك نفسه قلقا الى حد كبير من الصراع المرتقب بينه وبين الوفد ، والذى كان الوفد ينشد من ورائه حرمان الملك من كل

Information papers · No. 19, Great Britain and Egypt (1914- (٩٨)

1952) P. 20, Little Tom, Egypt ; p. 148.

To : 407/306, No. 110, Lloyd to Chamberlain, May, 28, (٩٩)

1928, Desp No. 290.

نفوذ لعرقلة مرور التشريع ٠٠ وأن وزير المالية يرى أن الملك محقاً فيما ذهب إليه ، وأن الموقف الحرج الذي وضع فيه الملك أفقده كل البدائل (١٠٠) . وتكمن قيمة هذا التقرير أساساً في أنه قد أوضح الأبعاد الرئيسية لسياسة القصر في تلك الفترة ففيما يتصل بالائتلاف كان على القصر أن ينتزع أحد قطبيه الرئيسيين ، وبدا - الأحرار الدستوريون - كالعادة أكثر استجابة له في ذلك ، وفيما يتعلق بدار المندوب السامي ، فقد أراد الملك فؤاد - عن عمد - أن تضع يدها على خُمائر سياسته ، لأنه كان ينشد تأييدها فيما اعتزم الإقدام عليه ، أو ضمان حيادها على أقل تقدير ، وبالفعل قدم محمد محمود استقالته للملك يوم ٤ مايو ، إلا أن الملك طلب إرجاءها ريثما يتمكن من خلق ظروف أكثر مناسبة لاقضاء الوزارة النحاسية . وكان أن تفجرت فضيحة وثائق سيف الدين وكانت الفرصة ذهبية للقصر حيث تهيأت الظروف لهدم كيان الوزارة (١٠١) على الرغم من أنه ثبت فيما بعد سلامة موقف النحاس .

قدم محمد محمود استقالته مرة أخرى وكانت تلك الخطوة الأولى لانزعاج الأحرار الدستوريين من الائتلاف ، وإيداعاً بانفاذ الانقلاب ، ففي ١٩ يونية استقال جعفر ولى باشا وهو من الأحرار الدستوريين وفي ٢١ يونية استقال أحمد خشبة وزير الحقانية وفي ٢٤ يونية استقال إبراهيم فهمي كريم بك وزير الأشغال وكان وزيراً مستقلاً (١٠٢) . ودلت تلك الاستقالات بما لا يدع مجالاً للشك أن ثمة اتفاقاً بين هؤلاء بعضهم ببعض من ناحية وبينهم وبين القصر من ناحية أخرى فيما تأكد من تعيينهم جميعاً في الوزارة التالية (١٠٣) : أما عن الجانب البريطاني فقد التزم جانب الحياد إزاء الأزمات (١٠٤) ، ولقد استغل الملك فؤاد حياد الجانب البريطاني وتخرج موقف الوزارة إزاء تلك الأزمات المتعاقبة التي أحاطت بها ، فأقالها في ٢٥ يونية وبني قرار الاقالة على أن الائتلاف

Ibid.

(١٠٠)

(١٠١) مزيد من التفاصيل عن فضيحة وثائق سيف الدين : انظر الرافعي : المصدر السابق : ص ٤٦ - ٤٧ ، أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ١٨٠ وما بعدها .

(١٠٢) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ٤٦ .

(١٠٣) يوزنان لبيب : المصدر السابق : ص ٣١٧ .

FO : 407/206, No. 125, Lloyd to Chamberlain, June, 19, (١٠٤)
1928, Tel. : No. 318

الذى قامت عليه الوزارة قد أصيب بصدع شديد (١٠٥) ، وبنجاح القصر فى اقالة الوزارة النحاسية الأولى وهى جائزة لثقة الأمة ونوابها ، قد أرخ نهاية لعهد الائتلاف ووزارنه ، وكان ذلك يحمل أيضا دلالات قوية على تعاطف قوة التأثير السياسى للقصر فى ذلك الوقت .

ثالثا : القصر ووزارات الأقلية :

تسجل حادثة مصرع السردار البداية الحقيقية لحكم القصر وانفراده بالسلطة بعد ذلك الصدام الذى جرى بين القصر ودار المندوب السامى من ناحية والقوى الوطنية التى أجليت عن موقعها بالسلطة اثر الحادثة من ناحية أخرى .

وبطبيعة الحال فان عودة القوى الوطنية للحكم أمرا لم يكن واردا فى حسابات كل من الملك فؤاد أو المندوب السامى على السواء . فضلا عن ذلك فان النتائج التى ترتبت على حادثة مصرع السردار انما جاءت لتخدم قضية حكم القصر الأوتوقراطى . ومن ثم كان عليه أن يبادر بتقديم « البديل المقبول » لوزارة سعد زغلول ، بمعنى آخر كان على القصر اعداد « وزارة مناسبة » تتعامل مع الانذارات البريطانية التى لم تستجب لها وزارة سعد زغلول ، بصورة يمكن معها استقطاب غضب الجانب البريطانى .

واتجهت نوايا القصر بالفعل لتعيين أحمد زيور رئيسا للوزارة ، وكان زيور هذا يحظى برضاء القصر ودار المندوب السامى على السواء ، فضلا عن أنه كان فى نظر الناس وفديا ، وضمت وزارته عددا من الوفديين حتى اعتبرها البعض أنها استمرار « للوزارة الدستورية الأولى » (١٠٦) . الا أن الوزارة ما لبثت أن تخلصت من العناصر الوفدية اثر استقالة الوزيرين الوفديين منها احتجاجا على تسليم الحكومة بالمطالب البريطانية ، وأضحت الوزارة تضم عناصر فى غالبيتها موالية للقصر ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن حكم البلاد قد استقام للملك فؤاد من خلال « وزارة ملكية خالصة » .

(١٠٥) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد العاشر الثالث : الجلسة الخامسة

والثلاثين : ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

(١٠٦) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٢١١ .

وانضج عزم القصر على تدعيم مسيرته نحو الحكم ، فيما قام به حسن نشأت وكيل الديوان الملكي من انشاء حزب الاتحاد في مطلع عام ١٩٢٥ . وأصبح هذا الحزب معقلا للعناصر المعروفة بولائها للقصر فضلا عن عدائها للوفد . ويبدو أن نشأت باشا قد أراد أن يحقق من انشاء هذا الحزب هدفين : **اولهما** سلبى وهو تحطيم الوفد من الداخل وذلك عن طريق اجتذاب عدد من أنصاره الى الحزب الجديد ، **وثانيهما** : أن يكون للقصر قوة سياسية منظمة ذات طابع محافظ يمكن استخدامها في تنفيذ سياسته (١٠٧) . وبمعنى آخر فقد اعتزم القصر النزول الى ميدان الصراع الحزبي ، فضلا عن المشاركة في الحكم عن طريق حزب من صناعته .

ومن ناحية أخرى فقد تعددت مظاهر تدخل القصر في شئون الحكم والإدارة فقد ادعى نشأت لنفسه حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، وراح يعارض الوزارة بل ويرفض قراراتهم اذا كانت لا تتمشى مع ما يدعى أنها رغبات الملك . وكان أعضاء المجلس يعلمون أن ما يفعله نشأت اجراء غير دستوري لأنه ليس هناك نص يخول لنائب رئيس الديوان الملكي حق حضور جلسات مجلس الوزراء ، ولكن لما كانت الوزارة بأسرها في اعتقاد غير قانوني وقد أوقفت الحكم الدستوري ، كان عليها أن تبذل كبرياءها وغضبها وتضبر على استبعاد نشأت ثمنا للتأييد الملكي لها (١٠٨) . فضلا عن ذلك فقد أصبح القصر هو مصدر التعيينات في جميع دوائر الحكومة وبخاصة في وظائف السلك السياسي التي لم تكن تصدر الا بوحى منه . وكانت هذه التعيينات هي وسيلة القصر في مكافأة أنصاره فبللت الوظائف بالمحاسبين والوصوليين (١٠٩) . وحدث أن اتفق الرأي بين الحكومة والسراى على أن يدخل صدقي باشا الوزارة وأن تسند اليه وزارة الداخلية ، فقد أراد زيور - بعد أن أدرك عجزه - أن يدعم حكومته بشخصية قوية تستطيع أن تساهم في تحمل مسئولية التغيرات الجديدة التي يريد ادخالها على نظام الحكم في البلاد ، وأراد فؤاد أن يتخذ من صدقي باشا وسيلة لتدعيم ديكتاتوريته والتنكيل بسعد وبرجوازيته واحداث الانقلاب الدستوري الأول (١١٠) .

(١٠٧) علي الدين هلال : المصدر السابق : ص ٢١٠ - ٢١١ ،

يوان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ : ص ٦٧ .

(١٠٨) هلال لطفي السيد : المصدر السابق : ص ١٣٣ .

(١٠٩) أحمد شفيق : الحوادث : الحولية الثانية (١٩٢٥) : ص ٣٧٤ - ٣٧٧ ،

ص ٤٠٦ .

(١١٠) أحمد فؤاد علي مصطفى : المصدر السابق : ص ٢٥٠ .

وفي عهد وزارة زيور الثانية (١٣ مارس ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦) استطاع القصر أن يجتذب الأحرار الدستوريين الى صفوفها جنباً الى جنب مع الاتحاديين ، وفيما يتعلق بأشراك الأحرار في الحكم ، فيمكن أن يمد بحق من أعمال المهارة السياسية التي تحتسب للملك فؤاد ، فلقد أراد أن يحقق من وراء ذلك هدفين : **أولهما** : أن يحظى بتأييد المندوب السامي وذلك يتمثل حلفائه التقليديين في الحكم ، **ثانيهما** : أن ذلك من شأنه اجهاض دعاوى الأحرار في الدفاع عن الدستور على نحو جعلهم يشتركون في الانقلاب عليه وهم واضعوه ، والحق أن فؤادا قد استطاع أن يحقق الهدفين معا . وراحت صحف القصر تدافع عن الوزارة الجديدة وتصف الخروج عليها بأنه « خروج على جلالة الملك ، والتخريف عليها تحريضا على جلالته » (١١١) . إلا أن ذلك لم يكن ينفي أن الائتلاف الذي قامت عليه الوزارة كان أشبه ما يكون بزواج مؤقت ، مما دعا صحيفة المقطم أن تزن بوصف الوزارة الجديدة بالائتلافية فتقول « فالوزارة الجديدة والحالة هذه ليست وزارة ائتلافية ولكنها وزارة فئة من الأحزاب كوزارة « بوانكاريه » أو وزارة « هربو » في فرنسا » (١١٢) .

والواقع أن الائتلاف الذي جرى بين الاتحاديين والأحرار الدستوريين في ظل العرش قد أحاطت به الشكوك منذ البداية ، فيعبر الدكتور هيكل عن ذلك بقوله : « أما أن ينزع الحكم من سعد عن طريق الانجليز وأما أن يرضى خصوم سعد بذلك ، وأن ينتهزوها فرصة للوثوب الى الحكم فذلك ما يجعلني في ريب من أننا سنحقق للبلاد ما تطمح في تحقيقه » (١١٣) .

وبدت بوادر تصدع هذا الائتلاف بالفعل فيما كتبه جريدة الاتحاد من أن « الاتحاديين يبررون تأليف حزبهم باتهام الأحرار الدستوريين بأنهم منبذون من أهل هذا القطر جميعا ، وانهم لا يقوون على شيء ما ، فالدستوريون في نظر الاتحاديين منبذون وهذا صحيح والاتحاديون في نظر الدستوريين رجعيون وهذا صحيح » (١١٤) .

على أن هذا التحالف غير المقدس الذي قام على أنقاض الدستور ،

(١١١) الاتحاد : ٢٠ أبريل ١٩٢٥ .

(١١٢) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٣٠٦ .

(١١٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ٢١٤ .

(١١٤) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٥٧٣ .

كان حريا به أن تتمتع مسيرته في الحكم وذلك بسبب ما ظهر من تعارض في اتجاهات حزبي الائتلاف الرئيسيين . أضف الى ذلك أن الملك فؤاد قد بدا راعبا في التخلص من وجود الأحرار في الحكم ، وتشير الوثائق البريطانية الى أن الملك فؤاد سوف ينتهز اضطلاع يحيى ابراهيم برئاسة الوزارة أثناء غياب زيور في الخارج لكي يضاعف جهوده ويقر سيادته المطلقة على الوزارة (١١٥) . لذلك عمد نشأت الى اثارة مكيده مستهدفة الأحرار الدستوريين تركزت حول كتاب جدلي صدر للشيخ علي عبد الرازق وهو « الاسلام وأصول الحكم » تعرض فيه كاتبه للخلافة وراح يدلل على أنها لا تحمل أى مضمون ديني ، ولا تتصل بأصول الاسلام. في شيء (١١٦) . والقيمة الحقيقية لهذا الكتاب ، انما تكمن في توقيت صدوره ، ذلك أن جهود القصر المستمرة في الدعوة للخلافة قد تمخضت عن مؤتمر عقد في القاهرة عام ١٩٢٦ للبحث في شئون الخلافة ، ولم يكن لذلك المؤتمر نصيب سوى الفشل ، ومن ثم غاضت آمال فؤاد في الخلافة ، وكان صدوره مؤلف الشيخ علي عبد الرازق - وأسرته من زعامات حزب الأحرار القوية - كان يعنى فشلا آخر للدعوة الى الخلافة ، مما أثار حفيظة القصر على الأحرار . وراح الملك فؤاد - بتحريض نشأت باشا - يدفع الأمور الى الهاوية ويعجل بالأزمة على نحو يتفق ومخططهما (١١٧) . وانتهت الأزمة باقامة عبد العزيز فهمي وزير الحقانية وزعيم حزب الأحرار وتلا ذلك استقالة وزيرى الأوقاف والزراعة وهما من الأحرار الدستوريين ، وكان هذا الاقصاء المزرى ، للأحرار انما كان تعبيرا واضحا على تصميم القصر على أن يحكم من خلال وزارة اتحادية صرفة تكون أداة في يده (١١٨) . وبطبيعة الحال لم يكن للقصر أن يستمر في مسيرته نحو الحكم المطلق دون أن يصطدم باتجاهات السياسة البريطانية فعندما وصل اللورد لويد خلفا للورد اللنبي الى مصر وصل وله وجهة مرسومة في السياسة المصرية لا يطول فيها التردد والاضطراب ، فنفوذ القصر يجب أن يقف عند حد محدود والحياة النيابية يجب أن تعود ، ولكن هل تعود الحياة النيابية ليعود سعه زغلول الى نفوذه الحكومي القديم ، كلا بل تعود الحياة

Fo : 407/201 : No. 11. Henderson to Chamberlain, July, (١١٥)
12 1925, Tel : No. 311.

(١١٦) لمزيد من التفاصيل عن أزمة كتاب « الاسلام وأصول الحكم » ، وأنظرها على ملالة القصر بحزب الأحزاب الدستوريين : أنظر الفصل الرابع (القصر والحياة الحزبية) .

Fo : 407/201 : No. 26 : Handerson to Chamberlain, Sept. 25, (١١٧)
1925, Desp No. 320.

(١١٨) عفاف لطفي السيد / المصدر السابق : ص ١٣٤ .

النيابية في برلمان مؤتلف من جميع الأحزاب ، فيحول البرلمان دون انفرد
القصر بالسلطة ويحول الائتلاف دون انفرد بسعد بالوزارة والبرلمان
ولا ينحصر النفوذ في أيدي واحدة من أيدي المصريين (١١٩) .

وبدأت بوادر الائتلاف بين الأحزاب القومية الثلاث بالفعل عقب اجتماع
البرلمان الذي عقد في فندق الكوننتال في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، وذلك
بعد أن منعت الوزارة انعقاد الاجتماع في دار النيابة (١٢٠) . ولعل أبرز
ما ظهر من قوة الائتلاف في ذلك الوقت ما كان من رفضه لقانون الانتخاب
المعدل الذي وضعته حكومة زيور ، والاصرار على إجراء الانتخابات بمقتضى
قانون الانتخاب المباشر ، وكان لتدخل المندوب السامي - كما مر بنا -
لدى حكومة زيور أثره في ادعائها لرغبة قوى الائتلاف ، وأجريت
الانتخابات بالفعل ، وجاءت نتيجتها ايداناً بانتهاء العهد الزيورى ومغيب
حكم القصر ، لبدء عهد جديد هو عهد وزارات الائتلاف الوافى ، ليصبح
محتماً على القصر أن يواجه الأحزاب القومية مجتمعة وينتصر عليها لبدء
مسيرته من جديد نحو الحكم المطلق .

ولقد كان نجاح القصر في اقالة الوزارة النحاسية الأولى بمثابة
تقويض لصرح الائتلاف ونهاية لعهد ، ومما لا شك فيه أن ذلك بدوره
كان يشكل نجاحاً كبيراً لسياسة الملك فؤاد كان عليه أن يستغله ، ومن
ثم فقد كان اختيار « الرجل المناسب » الذى يمكنه تنفيذ سياسة القصر
أمراً بالغ الأهمية للملك فؤاد ، ففي البداية كانت رغبة السراى متجهة
لاختيار اسماعيل صدقى - كما يعترف بنفسه في مذكراته - اثر اقالة
النحاس فى يونية ١٩٢٨ ، وخوطف في ذلك خطاباً شبه رسمى ، ووضع
أسماء الوزارة الذين وقع عليهم اختياره ليتعاونوا معه (١٢١) . أما
الوثائق البريطانية فتشير الى تردد الملك فؤاد فى مسألة اختيار رئيس
الوزراء ، ففي مقابلة جرت بين الملك فؤاد ولورد لويد الذى سأله عن
توجهه اليه النية لتشكيل الوزارة الجديدة ، فرد الملك فؤاد بأنه سيكون
أياً من صدقى أو محمود ، وأنه يود أن تضمهما الوزارة الجديدة وأن
الصعوبة التى تواجهه فى هذا الشأن هي أن كلا منهما قد لا يوافق على

(١١٩) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

(١٢٠) عبد الرحمن الرافى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٢٤٠ .

أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٢٩٤ وما بعدها .

(١٢١) اسماعيل صدقى : مذكراتى : ص ٣٨ .

العمل تحت رئاسة الآخر (١٢٢) . الا أن الملك فؤاد حسم الأمر في النهاية وأرسل الى محمد محمود ليكلفه بتشكيل الوزارة (١٢٣) . ومن ناحية أخرى فإن ثمة إشارة لم ترد من قبل اللورد لويد في كتابه - مصر منذ كرومر - الى دور لعبه في تعيين محمد محمود (١٢٤) . الأمر الذي يدعو الى القول بأن اختيار محمد محمود ، كان بمبادرة ملكية خالصة لم يكن للمنذوب السامي أدنى تدخل فيها ، مما يناقض ما ذهب اليه فريق من الباحثين وما ذهب اليه صدقي نفسه من أن اختيار محمد محمود إنما كان بتوجيه من المنذوب السامي (١٢٥) .

ومما لا شك فيه أن اختيار الملك فؤاد لمحمد محمود ، كان اختيارا قد تعددت دوافعه ، فمنها ذلك الدور الذي لعبه محمد محمود في اضعاف الوزارة النحاسية الأولى على نحو مهد السبيل أمام الملك فؤاد لاقتلتها ، وكان حريا بالأخير أن يكافئه على ذلك ، ومن هذه الدوافع أيضا ان اشراك الأحرار الدستوريين في الوزارة من شأنه تعضيد موقف الاتحاديين - حزب الملك - الذين يشاركونهم الحكم ، ومن ثم تصبح للوزارة وجهة من الدستوريين وجوها من الاتحاديين ، مما يضمن للقصر مشاركة فعالة في الحكم ، ومنها أخيرا أن وجود الأحرار وزعيمهم في الوزارة يصيب ترضية للجانب البريطاني باعتبارهم - حلفاء التقليديين - ومن ثم تتضاءل فرص الجانب البريطاني في التدخل لمقاومة سياسة القصر التي اعتزم تنفيذها من خلال الوزارة الجديدة .

ومما لا شك فيه أن تجربة الائتلاف كانت في التحليل الأخير تحمل فشلا للسياسة البريطانية في مصر ، الأمر الذي تمثل في عجزها عن الوصول الى تسوية العلاقات المصرية - البريطانية مع قوى الائتلاف باختلاف نزعاتها وكانت قضية ابعاد الوفد والنحاس عن الحكم هي أهم ما كان يشغل دار المنذوب السامي وقتذاك ، وهو ما فعله فؤاد بأقالة الوزارة النحاسية الأولى بل راح يقوم بديلا آخر في وزارة تضم الأحرار والاتحاديين ، وذلك بدوره قد أرضى دوائر المنذوب السامي .

Fo : 407/206 : No. 136 : Lloyd to Chamberlain, June, 26, (١٢٢)
1928, Tel. : No. 331 cont.

Ibid.

(١٢٣)

Lloyd, loc. cit., pp. 276-277.

(١٢٤)

(١٢٥) انظر سنية قراعة : نهر السياسة المصرية : ص ٢٣٨ ، محمد زكي عبد القادر

مجلة الدستور : ص ٧٤ ، اسماعيل صدقي : المصدر السابق : نفس الصفحة .

وفى نفس الوقت تقدم الشيخ المراغى لمحمد محمود باشا رئيس الوزراء بمشروع قانون اصلاح الأزهر الذى وضعته لجنة اصلاح الأزهر ورجا منه أن يسرع مجلس الوزراء فى نظر هذا المشروع وإقراره توطئة لعرضه على الملك لاعتماده ، فقبل محمد محمود رجاء الشيخ المراغى ، واجتمع مجلس الوزراء مرتين خصيصا لدرس هذا القانون فأقره وأرسله للسراى للتصديق ، وكان من ضمن مواد هذا المشروع الاعتراف بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ - الذى صدر فى عهد وزارة ثروت الثانية - وهو القانون الذى يشرك مع الملك رئيس الوزارة فى سلطته على الأزهر والمعاهد الدينية . هنا كانت الفرصة التى ينتظرها توفيق نسيم باشا بصفتة رئيس ديوان الملك لكى يقول كلمة السراى فى شأن التجارب التى نتجت فعلا عن تنفيذ هذا القانون فى الفترة التى تلت إقراره ، فأشار توفيق نسيم باشا بعدم رغبة الملك فى استمرار قيام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ وبرغبته فى الغائه حفظا للأزهر وللمدين من أغراض السياسة الخبيثة ، ولما كان مشروع القانون الذى قدمه الشيخ المراغى لاصلاح الأزهر يقر هذا القانون ويحمله أساسا لاصلاح الذى انتواه ، وأشعار نسيم للشيخ المراغى بأن الملك لا يوافق على مشروع هذا القانون (١٢٩) . ويقينا فان الملك فؤاد قد أراد من وراء ذلك أن يحتفظ بسيادته المطلقة على الأزهر دون أن ينازعه فيها منازع ألا يدع للأحرار أو سواهم سبيلا الى الأزهر لأن ذلك - على حد تعبير الشيخ الظواهري - ما كان يتخوف منه الأزهريون أنفسهم والملك ، عندما أرادوا أن يبعدوا السياسة عن الأزهر والأزهر عن السياسة وأن يجعلوا شئون الدين كلها تابعة دائما للعرش (١٣٠) .

والواقع أن حكومة محمد محمود لم تكن سوى مرحلة جديدة من مراحل الصراع التقليدى بين القصر وطبقة كبار الملاك ، وما جرى بينهما من صراعات أمر يتيسر تفسيره اذا رددنا تلك العلاقة الى أصولها باعتبار أن الأحرار قد وُزئوا من حزب الأمة عداء رجالاته للقصر وطغيانه ، واذا كان محمد محمود قد حرص على أن ينفي عن وزارته شبهة التبعية للقصر أو السير فى ركابه نحو الحكم المطلق ، الا أن إقدامه على تعطيل البرلمان والدستور - كما مر بنا - قد خدع وبصورة أساسية قضية القصر وحكمه

(١٢٩) المصدر السابق : ص ٦٨ - ٦٩ .

(١٣٠) المصدر السابق : ص ٦٧ .

الأوتوقراطي فغدت مراسيم القصر وقراراته بمثابة قوانين نافذة المفعول ،
فراحت الحكومة تصادر الصحف وتقمع حرية الرأي في البلاد (١٣١) .

الآن ثمة تغيرات طرأت على السياسة البريطانية ، كان من الطبيعي
أن تترك آثارها على الصراع الدائر بين طرفي السلطة ، فلقد كانت اقالة
اللورد لويد في يولية ١٩٢٨ عقب تولى حزب العمال الحكم في بريطانيا
أمر له دلالة ، وراحت جريدة « ديلي نيوز » لسان حال حزب الأحرار
البريطاني ترتب على تلك الاقالة نتيجة أخرى وهي استقالة محمد محمود
باشا وانهاء الديكتاتورية التي كانت النتيجة المباشرة لسياسة اللورد لويد
واعادة النظام البرلماني الذي يعد أمرا ضروريا لتسوية العلاقات بين مصر
وانجلترا (١٣٢) . وبمباراة أخرى فقد فقدت الوزارة التأييد البريطاني
لها وهو سندهما الوحيد في الحكم في مواجهة القصر . وكانت الخطوة
التالية للسياسة البريطانية هي الرغبة في تقاضي ثمن التأييد لحكومة
محمد محمود كان هذا الثمن هو الدعوة للمفاوضات . ولقد ظهرت مخاوف
محمد محمود مما عرضته وزارة الخارجية البريطانية من الرغبة في فتح
باب المفاوضات ، وذلك لخشيته أن تنتهي هذه المحادثات الى استقالة
وزارته (١٣٣) . والحقيقة فان محمد محمود - في تلك الظروف - كان
محقا في مخاوفه هذه ، إلا أنه لم يكن أن يرفض التفاوض ثم يبقى بعد
ذلك رئيسا للوزارة (١٣٤) . وراحت المحادثات مع هندرسن تجري في
جو من السرية والكتمان منشؤه مركز الوزارة غير الدستوري ، وكان على
محمد محمود أن يتقدم بتلك الاقتراحات - التي تمخضت عنها المحادثات -
الى البرلمان ، وعند عرض نصوص المشروع على الوفد أعلن تعليق النظر
فيها على إعادة الحياة الدستورية لكي تقول الأمة كلمتها ممثلة في البرلمان،
وكان قبول الحكومة البريطانية شروط الوفد ايدانا بسقوط وزارة محمد
محمود (١٣٥) . انتهت المرحلة الثانية لوزارات الأقلية .

وكان تولى وزارة اسماعيل صدقي الأولى الحكم في ١٩ يونية ١٩٣٠.

(١٣١) انظر الفصل الثاني : القصر والدستور .

(١٣٢) أحمد شفيق : حويات مصر السياسية ، الحولية السادسة (عام ١٩٢٩) :

س ٥٨٢ .

(١٣٣) محمد حسين هيكل : المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

(١٣٤) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(١٣٥) سنية قراة : المصدر السابق : ص ٢٤٥ - ٢٢٦ .

عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج٢ : ص ٩٤ - ٩٦ .

عقب استقالة الوزارة النحاسية الثانية ، ايذانا ببدا المرحلة الثالثة لوزارات الأقلية في عهد الملك فؤاد والحق فان العهد الصدقي - أعنى به وزارتي صدقي الأولى والثانية - قد بدا ذخرا بتدخل القصر ، بل هو من أزهى فترات حكم القصر ، لما حقل به ذلك العهد من صور شتى لتدخل القصر في شئون الحكم والادارة وعبت الدستور . وليس من قبيل المبالغة القول بأن الملك فؤاد على امتداد عهد صدقي قد انفراد ، دون سائر قوى الصراع السياسى بسلطة اتخاذ القرار ، واستطاع أن يحقق للعرش نفوذا في الحكم بلغ شأوا بعيدا . ولعل ما كان من تدخل زكي الابراشي ناظر الخاصة الملكية في شئون الادارة والحكم ابان العهد الصدقي ، قد أعاد الى الأذهان نفوذ حسن باشا نشأت وكيل الديوان الملكي ابان العهد الزيوري .

على كل حال فقد حدث أن كاشف زكي الابراشي اسماعيل صدقي في شأن رغبة الملك في توليه للوزارة ، ورغم عدم انتماء صدقي الى حزب معين أو الى لون سياسى معين ، مما أبداه الى زكي الابراشي نحو رغبته في اذا ما تولى الوزارة الى تعديل الدستور وتنظيم الحياة النيابية على نحو يتفق مع رأيه والعمل على استقرار الحكم (١٣٦) . وكان ذلك بالطبع يتفق وميول القصر في توسيع صلاحيات الجالس على العرش . كذلك فان سحب الائتلاف بين الوفد والأحرار ، قد عادت لتتجمع في الأفق السياسى ، ومن ثم فقد كان القصر في حاجة الى شخصية قوية مثل صدقي تستطيع أن تتعامل بصلافة مع قوى الائتلاف وبخاصة الوفد بشعبيته ، وذلك يرجع الى اعتقاد الملك فؤاد بأن « الجماهير تحب الرجال الأقوياء » والجمهور في هذا كالمرأة » (١٣٧) .

ويبدو أن القصر وقد جاءه صدقي بما يتناسب مع ميوله واتجاهه في الحكم كان حريصا على اختياره دون الالتفات لمشورة الجانب البريطانى ، والدليل على ذلك ما صرح به سير بيرسي لوردين غداة تشكيل وزارة صدقي وتأليفها بأنه لم يكن يعلم شيئا عن أمر تكليف صدقي بالوزارة (١٣٨) . بل أن المندوب السامى يصرح لصدقي بأنه قد جاء في وقت غير مناسب ،

(١٣٦) منية قراءة : المصدر السابق : ص ٢٤٩ .

(١٣٧) اقبال شاة : المصدر السابق : ص ٩٠ .

(١٣٨) منية قراءة : المصدر السابق : ص ٢٥٧ .

ذلك أن المندوب السامي قد أمضى نحو شهر في مفاوضات زعماء الأغلبية لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا بغية الوصول الى اتفاق (١٣٩) .

والواقع أن أفراد الملك فؤاد باختيار صدقي دون اشراك المندوب السامي أمر له مغزاه فيما يتصل بتطور العلاقة بين الملك فؤاد والمندوب السامي . فإذا كان فؤاد قد اختار محمد محمود في السابق ، لاعتبارات عدة أهمها ارضاء المندوب السامي - كما مر بنا - فإن اختيار صدقي دون أن يابه لمشورة المندوب السامي ، كان ينبىء عن اتجاه جديد لسياسة القصر ، مؤداه أن الملك فؤاد قد قرر التحرك دون مظلة التأييد البريطاني ، وبمعنى آخر فقد اعتزم فؤاد انفاذ سياسته دون أن يعطى اعتبارات التدخل البريطاني ثقلا حقيقيا كما كان في السابق .

على أى حال فقد بدأ صدقي مسيرته في الحكم محاولا أن ينأى بنفسه وحكومته عن الحزبية ويصف وزارته بأنها « مستقلة وأن من يدخلونها يتجردون من الحزبية » (١٤٠) . وراح صدقي من ناحية أخرى يؤكد للمندوب السامي من أنه لا يرغب مطلقا في النظام الديكتاتورى وأنه يحترم ذاته وكرامته ، وأنه لم يكن رجلا الملك ، ولن يسلك طريقا الى ذلك أبدا « (١٤١) .

ويبدو ان ذلك قد أصاب ارتياحا لدى دوائر المندوب السامي التي كانت ترى أن سياسة الحياد التي انتهجتها ازاء مصر سوف تغدو أمرا غاية الصعوبة ، بل تكاد تكون مستحيلة اذا ما أصبح صدقي « دمية » للملك ، الذي كانت نواياه الحقيقية وأطماعه ساقرة لبريطانيا (١٤٢) . ورغم ذلك فقد اتجهت سياسة القصر الى الانقلاب على الدستور ، ولم يكن خافيا أن اسماعيل صدقي كان من أركان وزارة زيور التي عطلت الحياة الدستورية ووقع على يدها الانقلاب الأول ، وكان مؤيدا ونصيرا للانقلاب الثانى الذى حدث فى عهد وزارة محمد محمود . ولم يكتف صدقي بذلك بل عمده الى إلغاء دستور ١٩٢٣ واستبداله بدستور ١٩٣٠ ، والذي راح يدعم فيه موقف القصر كمؤسسة سياسية ويمتعه مزيدا من السلطات

(١٣٩) اسماعيل صدقي : مذكراتى ص ٣٩

(١٤٠) المقدم : ٢٢ يونية ١٩٣٠ .

For : 407/212, No. 13, loraine to Henderson, July, 8, (١٤١)
1930. Tel. : No. 306

For : 407/212, No. 17, loraine to Henderson, July, 9, 1930 (١٤٢)
Tel. No. 228,

ليؤصل حكمه الأوتوقراطي (١٤٣) . فلما اطمأن صدقي الى بقائه في الحكم رأى أن يؤلف حزبا جديدا هو حزب الشعب ، ففعل ما فعله حسن نشأت عندما أنشأ حزب الاتحاد .

وحدث - كرد فعل لسياسة القصر - أن اتفق الأحرار الدستوريون والوفد فيما بينهم لمقاومة طغيان القصر والنظام الصدقي ، وإن كانت المشكوك لا تزال تحلق في الأفق الفكري لأساطين الحزبين ، وذلك ما عبر عنه الدكتور هيكل بقوله : « والواقع أن بين مبادئ الأحرار الدستوريين واتجاه الوفديين بونا شامعا يجعل من المتعذر باتفاق الحزبين معا اتفاقا طويلا الأجل » (١٤٤) . ومن ناحية أخرى تحاول قوى الائتلاف اغراء المندوب السامي على تأييدهما ، فيقابل الدكتور هيكل السكرتير الشرقي ويصرح له بأن « الأحرار والوفد سوف يتفقون على نصوص معاهدة يوافق عليها كلاهما ثموقعونها اذا عادوا الى الحكم (١٤٥) » . وكانت تلك مناورة مكشوفة بطبيعة الحال ، فما كان من الحكومة البريطانية الا أن رفضت أن تكون طرفا في المساومة (١٤٦) . وهذا القشل الذي منى به الائتلاف والذي تمثل في رفض المندوب السامي لمحاولات التقارب معه قد أغرى القصر على التماهي في سياسته .

أما الحكومة فكان عليها أن تصطنع لنفسها شكلا دستوريا تسوغ به لنفسها البقاء في الحكم ، فأجريت الانتخابات في يونية ١٩٣١ على مقتضى القانون الجديد الذي وضعه صدقي ، والذي ألغى قانون الانتخاب المباشر ليصبح الانتخاب على درجتين ، وقاطع الأحرار والوفد الانتخابات بينما اشترك فيها « حزبي القصر » الاتحاد والشعب بالإضافة الى الحزب الوطني ، وتمتخض عن ذلك قيام برلمان صوري مؤيد تماما للحكومة منقطع الصلة بالشعب (١٤٧) .

وهدف آخر أراد صدقي أن يحققه من وراء نظامه النيابي ، وهو

(١٤٣) لمزيد من التفاصيل عن الانقلاب الدستوري الثالث : انظر الفصل الثاني :

القصر والدستور .

(١٤٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٣٣٠ .

Fo : 407/212, No. 183 loraine to Henderson, Nov. 22, 1930. (١٤٥)
Desp No. 1088.

Ibid,

(١٤٦)

(١٤٧) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٥٠ - ١٥٢ .

محمد زكي عبد القادر : المصدر السابق : ص ٨١ .

التفاوض مع انجلترا لاقرار العلاقات بين مصر وانجلترا . الا أن صدقي وأشباعه لا يرون في عقد المعاهدة أكثر من وسيلة لبثانهم في الحكم بحجة تنفيذ أحكام المعاهدة ، وهذا التنفيذ قد يطول أعواما ، ومعنى ذلك أن مصالح البلاد لا يمكن أن تصان في مثل هذه المعاهدة ولو نص على تحقيقها باللفظ (١٤٨) . بينما يذهب - الأستاذ جون مارلو - إلى أن الملك فؤاد أو صدقي لم يكن يتوق إلى المعاهدة فكلاهما يفضل أن يرى القوات البريطانية تجوب شوارع القاهرة عن أن يحتل الوفد مقاعد الأغلبية في البرلمان (١٤٩) . جرت بالفعل المحادثات بين صدقي وجون سيمون وزير الخارجية البريطانية ، وقد انتهت بدورها إلى الإخفاق شأن ما خلاها من محادثات إلا أنه ظهر من خلالها جليا أن بريطانيا لا تنوى الاتفاق مع صدقي ، فمن ناحية لم يكن لصدقي برلمان صحيح يؤيده ، أو تأييد شعبي . يحظى به ، مما سوغ لبريطانيا الاعراض عن أى اتفاق معه .

أما الائتلاف الذي كان يشكل ركيزة المقاومة الحقيقية ضد القصر ونظام صدقي سرعان ما ظهرت بوادر تصدعه ، عندما ظهرت فكرة قيام وزارة قومية تضم الوفد والأحرار الذين لم يترددوا في قبول الفكرة والترويج لها ، إلا أن القيادة الوفدية لفظت الفكرة ، بل ما فتئت أن فصلت من أعضاء الوفد من تشيعوا لها (١٥٠) . وقد ترتب على ذلك انفصام عرى الائتلاف ولم تعد هناك مقاومة حقيقية يؤبه لها في مواجهة الحكم الأوتوقراطي .

وكان من المتوقع أن تستمر الحكومة في مسيرتها في الحكم ، إلا أن التصددع ما لبث أن أصاب البنين الوزاري ذاته وكانت المناسبة قضية مقتل مأمور مركز البداري في مارس ١٩٣٢ ، فقد ثبت من التحقيق أن القتل لم يكن لأسباب سياسية ، ولكنه راجع إلى قيام الإدارة بتعذيب بعض الأفراد ، الأمر الذي دعاهم إلى قتل مأمور المركز انتقاما منه ، وطعن الجناة في الأحكام الصادرة عليهم وذلك أمام محكمة النقض والإبرام التي يرأسها عبد العزيز فهمي ، ومع أنها قضت برفض الطعن لأنها لا تملك تخفيف العقوبة قانونا إلا أن حكمها جاء أدانة كاملة للإدارة وللعهد الصدقي بأكمله ، وما ارتكب فيه من فظائع ومخازي وصفقتها المحكمة بأنها « اجرام

(١٤٨) محمد حسين هيكل وآخرين : السياسة المصرية والاضطراب الدستوري : ص ٩٣

Merlowe, J. : Op. cit., p. 291.

(١٤٩)

(١٥٠) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ : ص ٣٣٨ - ٣٤٢ .

عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٧١ - ١٧٣ .

في اجرام » مما اضطر على ماهر وزير الحفائية - الى وقف تنفيذ الأحكام وعهد الى اتخاذ الإجراءات لتخفيفها والتحقيق في الحوادث التي أشار إليها الحكم وفي حوادث تعذيب أخرى وقعت من رجال البوليس والادارة في بلاد أخرى . وبطبيعة الحال لم يكن كلا من علي ماهر أو صدقي ليجعل أن العديد من القطاعات سوف تكشف عنها التحقيقات ، وأن النتيجة لذلك ستكون التشهير بالوزارة وفضائعها ، وكان الخلاف بين صدقي وعلى ماهر فقدم الأخير استقالته ، واستقال عبد الفتاح يحيى تضامنا منه ، فما كان من اسماعيل صدقي الا أن رفع استقالته الى الملك في ٤ يناير ١٩٣٣ وعملها بأن « الوثام وحسن التفاهم للذين كانوا رائدا الوزارة في القيام بأعباء الحكم قد أصابهما في الآونة الأخيرة شيء من الوهن الأمر الذي توجب عليه استعصاء قيسامي بالواجب الأسمى الذي تفضلتم جلالتمكم باسناده الى « مشيرا بذلك الى الخلاف بينه وبين علي ماهر وعبد الفتاح يحيى وقبل الملك الاستقالة وفي نفس اليوم عهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة .

والواقع أن استمرار صدقي في الوزارة أمر طبيعي يتفق ومبول الملك فؤاد واتجاهاته في الحكم ، ذلك أن بقاء صدقي في الحكم انما يرجع الى تأييد السراى ، وهذا النوع من الحكم كان يروق لها ويضمن حكما مستمرا للسراى (١٥١) . أما وزارة صدقي الثانية فيلاحظ أنه بينما استبعلت العناصر المناوئة لرئيس الوزراء فانه قد استبدلها بعناصر أكثر خضوعا وليس لها ماض سياسي يذكر ، هذا من ناحية كما أنها كانت أكثر اتصالا بالقصر من ناحية أخرى (١٥٢) . وقد شهدت هذه الوزارة تفاقما أكبر لنفوذ القصر وتسلطه في شئون الحكم والادارة عن سابقتها ، من ذلك أن زكي الابراشى ناظر الخاصة الملكية - ورجل الملك - قد شرع يبت نفوذه - كما يعترف صدقي - ويتدخل في شئون الحكم ، وزاد هذا النفوذ واتسع نطاقه أثناء وجود صدقي في أوروبا (١٥٣) . فما كان من صدقي الا أن اعتزم أن يقدم استقالته فور وصوله الى القاهرة في ٥ سبتمبر ، وقد أبلغ هذا القرار للملك في رسالة ٠٠٠ وبالرغم من أنه يبدو مؤكدا أن قرار صدقي يرجع لأسباب صحية الا أنه يبدو قلقا لما

(١٥١) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٧٥ - ١٧٦ .

عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٧٦١ .

(١٢٥) يوتان لبيب : المصدر السابق : ص ٣٦٢ .

(١٥٣) اسماعيل صدقي : مذكراتي : ص ٥٨ .

ينسب من تدخل القصر في شئون البلاد عن طريق الملك (١٥٤) . وازاء نوايا صدقي في الاستقالة تطلب بريطانيا من القائم بأعمال المندوب السامي أن يتشاور مع الملك فيمن يخلف صدقي ، وأن يلوح للملك ان الحكومة البريطانية التي تتخذ موقف الحياد ، تدرك منذ زمن قريب احتمال استقالة صدقي « قد اضطرت لأن تستخدم نفوذها لكي تؤثر على قرار جلالتة » (١٥٥) .

ومن ثم يتضح أن بريطانيا قد بدأت تتخلى عن سياسة الحياد الى التدخل المباشر لدى الملك لوضع حدا لغازيد نفوذه وتفرد به بالحكم ، ويؤكد اتجاه السياسة البريطانية لهذا المنحى ، ما قامت به بريطانيا من نقل المندوب السامي « السير بيرسي لورين » وعينت بدلا منه « سير مايلز لامبسون » وكان هذا التغيير إيذانا بقرب سقوط الوزارة الصديقة (١٥٦) .

ولما رأى فؤاد ان بريطانيا قد أقدمت على هذه الخطوة وغيرت مندوبها السامي فطن على الفور ، وفقا لما كانت تتبعه بريطانيا في سياستها التقليدية حيال مصر في مثل هذه الأحوال ، وأن بريطانيا غير راضية عن نظام الحكم القائم ، الذي يعني ضرورة تغيير الوزارة القائمة (١٥٧) . وحلت بالفعل أن أبدى صدقي رغبته للملك في الاستقالة ، الا أن الملك استعمله في ذلك وهو من ناحية أخرى كان حائقا على صدقي لافصاحه برغبته في الاستقالة للسير بير لورين في أثناء لقائهما في باريس قبل أن يبلغ الملك ذلك (١٥٨) .

الا أن خلافا آخر نشأ بين صدقي والملك فؤاد ، فقد رشح صدقي ، كحافظ باشا عفيفي لوزارة المالية ، وحسن صبرى لكي يتولى وزارة الحربية، اثر استقالة وزيرها ، وأرسل الأبراشي الى صدقي يبلغه برفض الملك لحافظ عفيفي ، ورغبته في أن يعهد الى حسن صبرى بوزارة المالية ، فأرسل صدقي استقالته الى الأبراشي ، اذا ما استمر الملك على اعتراضه (١٥٩) . فما كان من الملك الا أن أصر على موقفه ورفض

Fo : 407/217 II : No. 17, Simon to Campbell, Aug. 28, (١٥٤)
1933, Tel. No. 168 Most secret

Ibid

(١٥٥)

(١٥٦) أحمد فؤاد على مصطفي : المصدر السابق : ص ٣٧٧ .

(١٥٧) المصدر السابق : نفس الصفحة .

Fo : 407/217 (II) : No. 21 : Campbell to Simon, Sept, 2, (١٥٨)
1933, Tel. No. 170.

Fo : 407/217 (II) : No. 25 : Campbell to Simon, Sept, 21, (١٥٩)
1933, Tel. No. 177.

اقتراحات صدقي دون مبرر ، مما كان يعنى قبول استقالته ، وكان ذلك بمثابة ادانة بليغة لنظام ١٩٣٠ وجهها اليه نفس الرجل الذى يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات (١٦٠) .

والواقع أن الخلاف الأخير الذى وقع بين صدقي والملك فؤاد ، لم يكن سوى ذريعة سوغ بها الملك فؤاد لنفسه التخلص من صدقي بعد أن استنفذ أسباب بقاءه ، ثم أن ادراك الملك فؤاد للتغيير الجوهرى الذى طرأ على السياسة البريطانية والذى تمثل فى تغيير المندوب السامى ، كان بدوره عاملا آخر للتخلص من صدقي ، وخاصة أن بريطانيا بذلك قد أعلنت عن عدم رضاها عن النظام الصدقي وتأييد الملك له ، ولم يكن لفؤاد بطبيعة الحال أن يستبقى نظاما ترفضه السياسة البريطانية .

وسرعان ما أعلن تاليف الوزارة الجديدة برئاسة عبد الفتاح يحيى، وهذه الوزارة بدورها - شأن كل وزارات الأقلية - استندت الى تأييد القصر المطلق لها . ولعل ما كان من ظروف تشكيلها وطبيعة بنيانها ، والدور الذى لعبه القصر فى ذلك ما طبع مسيرتها فى الحكم بتبعية مطلقة للملك فؤاد ، الذى عهد الى عبد الفتاح يحيى باشا بتأليف الوزارة ، وكان وقتئذ فى أوروبا ، فصدع هناك للأمر وعينت السراى الوزراء وهو لا يزال غائبا (١٦١) . وعرف الناس أسماء الوزراء قبل أن يحضر عبد الفتاح باشا ، فلما حضر وقع مراسيم التأليف (١٦٢) . أما عن البنيان الوزارى فيجىء عبد الفتاح يحيى على رأس الوزارة ، والذى يصفه المندوب السامى بأنه « تقيض لصدقي » ، ومن غير المحتمل أن يكون على اتصال وثيق لما يجرى فى باقى الوزارات التى تعمل بنفوذ القصر (١٦٣) . والغرابى كان من ضمن المنشقين على النحاس وزعامة الوفد فى الانشقاق الأخير ، بل كان أولهم وإن لم يكن أهمهم ، ومن ثم فإن تعيينه فى الوزارة الجديدة ، كان بمثابة مكافأة له على سلوكه وكان فى نفس الوقت تشجيعا لغيره (١٦٤) . وعبد العظيم راشد وزير الأشغال - يصفه القائم بأعمال

(١٦٠) مارسيل كولومب : المصدر السابق : ص ٧٢ .

(١٦١) عبد الرحمن الرامى : المصدر السابق : ص ١٨١ .

(١٦٢) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٣٥٣ .

(١٦٣) Fo. 267/217 (II) : No. 56 : loraine to Simon, Dec. 2, 1933. Desp No. 1044.

(١٦٤) يولان لبيب : المصدر السابق : ص ٣٦٦ .

المنسوب السامي - بأنه « يقينا رجل الملك » (١٦٥) . أما صليب سامي . فقد استدعاه الملك بعد اسناد وزارة الحربية والبحرية اليه ، وقال له أنه هو الذي اختاره لوزارة الحربية . . ولا بد أن يعلم أن هذه هي أول مرة يعين فيها قبضي وزيراً للحربية (١٦٦) . أما باقي الوزراء فلم يكونوا بأقل تبعية ولاد للقصر من هؤلاء ، الأمر الذي جعلهم « ينظرون الى القصر ليتلقوا تعليماته دون اعتبار لرئيس الوزراء » (١٦٧) .

وعند القصر بعد ذلك تأصيل تبعية الوزارة له ، فصدر مرسوم . بوجوب حلف الوزراء عن الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل توليهم لمناصبهم ، رغم أن شيئاً عن هذا التقليد لم يرد ذكره في الدستور ، فصدر في يناير ١٩٣٤ مرسوم تقضى المادة الأولى منه بأنه « قبل أن يتولى الوزراء عملهم يقسمون بين يدينا يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن . وأن يكونوا مطيعين للدستور ولقوانين البلاد وأن يؤدوا أعمالهم بالذمة والصدق » . وأقسم أعضاء الوزارة التي صدر على يدها المرسوم اليمين بين يدي الملك وكانت تكراراً لليمين التي نص عليها الدستور مع تقديم الملك على الوطن (١٦٨) . وتلك بدورها تعد سابقة خطيرة لأن ذلك يعني أن الوزارة وهي السلطة التنفيذية ، قد انقسمت ولاؤها بين العرش والبلاد ، وغنى عن البيان ما يحمله ذلك من انتهاك للدستور فضلاً عما يعنيه من تأكيد مسبق لسيادة القصر على أية وزارة تلي الحكم بعد ذلك .

ولقد انتهز القصر فرصة ضعف الوزارة ، فكان زكي الأبراشي باشا - ناظر الخاصة الملكية - هو الذي يوجه سياستها ويتصرف في شئون الدولة كما يريد مولاه (١٦٩) . فضلاً عن ذلك فقد اتجه الملك فؤاد الى الاهتمام بالجيش وتقويته للاستعانة به في تدعيم حكمه الأوتوقراطي . ولما كان صليب سامي باشا قد أتيطت به من قبل الملك فؤاد مهمة تقوية الجيش وكان النواب يطالبون بتقوية سلاح الطيران فقد كان ذلك ما دفعه الى طلب انشاء سرب رابع في سلاح الطيران الذي كانت قوته في ذلك الحين (سرب مقاتلات وسرب تعليم وسرب مواصلات) (١٧٠) .

(١٦٥) Fo : 407/217 (11) No: 31, Campbell to Simon, Oct, 5, 1933, Desp. No. 186.

(١٦٦) عبد العظيم رمضان : دور الجيش المصري في السياسة : ص ٢١٢ .

(١٦٧) Fo : 407/217 (11) : No. 56 : Iaroiné to Simon, Dec, 2, 1933, Desp No : 1044.

(١٦٨) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١٨٨ - ١٨٩ .

(١٦٩) ضياء الدين الرئيس : الدستور والاستقلال ج ١ : ص ١٨١ .

(١٧٠) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣١٥ .

أما عن موقف الجانب البريطاني من سياسة الملك فؤاد ، فيتضح في وثيقة سرية بعث بها وزير خارجية بريطانيا الى السير مايلز لامبسون - المندوب السامي الجديد في مصر - يوضح له أبعاد التدخل البريطاني في مصر ويقول فيها : « لقد أوضحت وجهة نظرك من أن حكومة صاحب الجلالة لا يمكنها أن تدع مصر تستسلم لنزوة القصر طالما أن البلاد تحت الاحتلال العسكري ، وطلبت التفويض للتحدث الى الملك فؤاد لكي توضح له مقبة سوء استخدام سلطاته » . ان سياسة حكومة صاحب الجلالة تعتمد أساسا على عدم التدخل في شئون مصر أكثر مما تقتضيه مسئوليتنا بموجب التحفظات الأربعة الواردة في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وفي الظروف الحالية يمكنك التوسع في تفسير فهم التحفظات الأربعة (١٧١) . وأهمية تلك الوثيقة تكمن في أنها تكشف بوضوح نوايا المندوب السامي الجديد نحو القصر ، في الوقت الذي تحاول فيه الخارجية البريطانية أن تكبح جماحه ، ورغم ذلك فإن دار المندوب السامي لم تلق بالا لذلك . وراحت تتدخل في أمور تتعلق بالسراى ولا تتصل بالتصريح أو تحفظاته بصورة أخرى ، من ذلك مفاتحة المستر بيترسون يحيى باشا في شأن مرض الملك وتلميحه الى أن هذا المرض يستدعى تعيين قائمقام له يتولى سلطته أثناء مرضه ، وزاد في التدخل فطلب الاطلاع على وثيقة الوصاية على العرش وأسماء الأوصياء في حالة وفاة الملك (١٧٢) . ومن جهة أخرى استجابت السراى الى طلبهم ، فعين أحمد زيور باشا رئيسا للديوان في أواخر أكتوبر سنة ١٩٣٤ ، كما اعترضوا على بقاء السنيور فيروتشى الايطالى كبير مهندسى القصور الملكية في منصبه ، ونسبوا اليه أنه يعمل لحساب دولته ، واعترضوا عامة على النفوذ الايطالى فى القصر (١٧٣) . كذلك فإن ثمة تغيرات طرأت على الموقف الدولى قد تركت انعكاساتها على سياسة بريطانيا في مصر ، وذلك نتيجة انتصار ألمانيا النازية ، فقد كان ذلك يقتضى من الانجليز كسب مودة الشعب المصرى ، ولا ميبيل الى كسب تلك المودة ونظام الحكم الذى حاربته هذا الشعب قائم (١٧٤) . الأمر الذى دعا وزير خارجية بريطانيا الى أن يطلب من القائم بأعمال المندوب السامي أن يقترح على الملك إقصاء رئيس الوزراء واستبداله بأخر أكثر

١٧١) (١٧١) ٤ April, 1934 : Simon to Lampson, No. 54 (111) 217/407 Fo
1934. Desp. No. 265 conf

(١٧٢) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٨٩ .

(١٧٣) المصدر السابق : نفس الصفحة .

(١٧٤) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٣٦٤ .

قوة منه ويقترن ذلك بضمانات من زيوار باشا ، بايغال فاعلية أى نشاط سياسى للإيراشى ، على أن يستتبع ذلك المطالبة باقصاء الإبراشى (١٧٥) .

ومن ناحية أخرى فقد ساء موقف الوزارة نتيجة تفجر قضية « نراهة الحكم » وما ظهر بها من مخالفات مالية صارخة نسبت الى وزير الأشغال - وهو من أتباع القصر - فى شأن اسناد بعض من المقاولات لأحمد عبود دون مراعاة للقوانين واللوائح المالية المنظمة لذلك (١٧٦) . وبسبب ذلك فقد بدا موقف الوزارة بالغاً فى الدقة ، ثم ما كان من تراجع القصر عن مساندتها بعد أن أدرك الملك فؤاد تغير موقف دار المندوب السامى نحو الوزارة ، وأنه بات من غير المرغوب فى بقائها بالحكم ، فلم تكن هناك ثمة بدائل أمام الوزارة سوى أن تستقيل ، وقدم يحيى إبراهيم استقالته بالفعل فى ٦ نوفمبر ١٩٣٤ وعملها بتدخل المندوب السامى فى مسائل العرش .

أما عن تقييماً للعلاقة بين القصر والوزارة كطرفى للسلطة فى البلاد ، فالملاحظ أن القصر حاول أن يتخذ له نهجا ثابتاً طوال حكم الملك فؤاد وتمثل فى حرصه على أن تكون له الذراع الطولى فى تشكيل أية وزارة تلى حكم البلاد وكان من الطبيعى أن يتعارض ذلك مع اتجاهات الحركة الوطنية من ناحية ورغبات المندوب السامى من ناحية أخرى .

فالنزاع الناشب على الوزارة بين القصر والحركة الوطنية منشؤه اختلاف مفهوم كل منهما لمصدر السلطة ، فالقصر يعتبر نفسه لا الأمة مصدر السلطات وذلك انما يصدر عن مفهوم أوتوقراطى للملك فؤاد شأنه كسائر أحكام أسرة محمد على - ومن ثم كان سعيه لتأصيل تبعية الوزارة له ، ولقد تعددت بالفعل محاولات القصر فى هذا السبيل ، فمنها ما جرى من تدخل فى أعمال الوزارات المتعاقبة على يد رجال القصر مثل نشأت والإيراشى ، فضلاً عن الاشتراك فى الوزارة عن طريق أحزاب القصر (الاتحاد الشعب) ، وذلك بغية الانفراد ، دون سائر القوى الأخرى . بسلطة صنع القرار السياسى ، فى الوقت الذى كانت الحركة الوطنية تعتبر نفسها الممثل الطبيعى للأمة مصدر كل سلطة فى البلاد ، ومن ثم فإن وصايتها على الوزارة أمر طبيعى يتأيد ذلك بالاشراف العملى على الوزارة

407/217 (IV) : No. 51 : Simon to Peterson, Nov, 2, 1934. (١٧٥)

Tel. : No. 237.

(١٧٦) محمد حسين ميكل : المصدر السابق ، ص ٣٥٧ - ٣٦٠ .

أو الاشتراك الفعلي فيها . ورغم أنه بصودر دستور ١٩٢٣ قد صارت
للأمة ممثلة في البرلمان حقوق أصيلة وثابتة بمقتضى الدستور فيما يتصل
بالإشراف على الوزارة - عملا بمبدأ المسؤولية الوزارية (المادة ٦١)
- أو بالاشتراك الفعلي في الوزارة - باختيار أعضائها من حزب الأغلبية
البرلمانية - إلا أن الدستور بما أجازته للملك من حق تعيين الوزراء
واقالتهم (المادة ٤٩) ، ورغم أنه من المقرر أعمال النص في أضيق حدوده
وعلى نحو يتفق ومصلحة البلاد ، إلا أن الملك ما فتى أن يستخذه فأقال
الوزارة النحاسية الأولى - كما مر بنا - وهي متمتعة بثقة البرلمان وتأييد
البلاد ، الأمر الذى أهدر معه حقوقاً للأمة قررهما لها الدستور .

كذلك فإن التدخل البريطانى كان عاملاً حيوياً - فى علاقة القصر
بالوزارة ، فقد اتسمت السياسة البريطانية بالحياد فى أعقاب صدور
تصريح ٢٨ فبراير ، على أن يقتصر التدخل على ما من شأنه المساس
بالتحفظات الأربعة الواردة فى التصريح ، إلا أن دار المندوب السامى
كثيراً ما تخطت دائرة الحياد إلى التدخل المباشر فى شئون لا تتصل بحال
والتصريح أو تحفظاته الأربعة مثل ما كان من تدخل المندوب السامى عقب
حادثة مصرع السردار وموقفه إزاء الحكومة الدستورية الأولى على نحو
أصاها الحرج ودفعها إلى الاستقالة . أو موقفه من أزمة قانون الاجتماعات
العامة والمظاهرات أثناء وزارة النحاس الأولى . وبصفة عامة فإن التدخل
البريطانى كان يعنى بصورة أو بأخرى نوعاً من التأييد الضمنى لسياسة
القصر فى مواجهة هذه الوزارات الدستورية على نحو مكنه من ممارسة
الضغط عليها لعرقله مسيرتها فى الحكم واقالتها أو دفعها إلى الاستقالة .

وفى بعض الأحيان اتخذ التدخل البريطانى اتجاهاً معارضاً لسياسة
القصر إزاء الوزارة ، مثل ما كان من ضغوط مارسيتها السياسة البريطانية
على وزارة زيور الثانية بغية إجراء انتخابات على مقتضى قانون الانتخاب
المباشر - على نحو ما مر بنا - الأمر الذى أدى فى النهاية إلى استقالة
وزارة من وزارات القصر .

٨ وخلاصة القول فإن اللون الحزبى للوزارة كان دائماً ما يترك
تأثيراته على علاقتها بالقصر ، فضلاً عن أنه يحدد « حجم التدخل » فى
شئونها من جانب القصر أو سائر قوى الصراع السياسى الأخرى فى
البلاد . ولعل متابعة التطور السياسى للوزارة خلال تلك الفترة قد أظهر
بوضوح أن الوزارة قد حدثت شكل وطبيعة البرلمان وليس العكس كما
هو المفروض فى النظم البرلمانية .

الفصل الرابع

القصر والحياة الحزبية

- ١ - السلام بين القصر وحزب الأغلبية •
- ٢ - القصر وأحزاب الأقلية (حزب الأحرار الدستوريين - الحزب الوطني) •
- ٣ - أحزاب القصر (حزب الاتحاد وحزب الشعب) •

القصر والحياة الحزبية

ان الأحزاب السياسية التي تنشأ في مجتمع ما ، انما تعكس في نشأتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي قامت تلك الأحزاب في ظلها وتترك هذه الظروف بصماتها على شكل الأحزاب وطريقة عملها وتنظيمها ولا ريب في أن الأحزاب السياسية على اختلاف مشاربها وتباين نزعاتها تعد من أهم ركائز الحكم الديمقراطي السليم .

وعن الأحزاب المصرية ، فيأتي الوفد - حزب الأغلبية - في مقدمتها وعلى الرغم من أن قيادته قد أنكرت صفته الحزبية دائما وتمسكت بوكالته عن الأمة ، الا أن دخوله المعركة الانتخابية عام ١٩٢٤ الى جانب الأحزاب السياسية الأخرى ، قد أعطى الوفد شكل الحزب السياسي ، ويتأيد ذلك بتتبع الاطار الحركي للوفد منفردا أو مؤتلفا مع غيره من الأحزاب . ولقد بدأ الوفد في نضاله من أجل الاستقلال والحكم الديمقراطي شديد الارتباط بالجماهير قادرا على رصد حركتها والتعبير عن خلجاتها مما جعله بحق حزبا للأغلبية ورمزا للحركة الوطنية دون منازع ، ساعده على ذلك لجانه المنتشرة في كافة أنحاء البلاد . ولئن كان تبنيه لقضية الاستقلال قد قاده الى الصراع مع الوجود الاحتلالى ، فان تبنيه لقضية الديمقراطية قاده الى صراع جاد مع القصر . ولقد تميز عما سواه من الأحزاب القومية في احتفاظه بسلامة مبادئه فلم يكن طرفا في أى انقلاب على الدستور ، ولم يشارك في الحكم على أنقاضه وظل ،مهاديا طوال نضاله للنظم اللادستورية .

أما أحزاب الاقلية ، فان الدور الذي لعبته في البلاد التي تتمتع بالنظام الدستوري السليم ، جسد مختلف عن الدور الذي لعبته تلك

الأحزاب في مصر . ففي الوقت الذي كان يتعين عليها أن تسعى الى الحكم بالوسائل الدستورية السلمية ، وتحصل على قدر من التأييد الشعبي يكفل لها المشاركة في الحكم ، نجدتها تعدد الى مخالفة القصر أو مملاته دار المندوب السامي ، تبغني بذلك سبيلا الى الحكم . ولا شك في أن هذه الأحزاب كانت تفتقد بشكل حاد الى تأييد البلاد لها ، مما كان يشكل عجزا حقيقيا لها دائما سواء كانت في الحكم أو خارجه ، وجعل حركتها السياسية تتحدد باتجاهين رئيسيين ، فاما تكون أداة في يد الملك أو المندوب السامي ومن ثم تفقد استقلالها الحقيقي ، واما تتجه وجهة مضادة فتتقرب الى الوفد لتكون أداة تسهل عودته الى الحكم وينطبق هذا النمط الحزبي على حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني . فالأول قد أعلن قيامه عقب تصريح ٢٨ فبراير ، وكان دفاعه عن الدستور أمرا ينسجم مع عداء طبقة كبار الملاك - التي يمثلها الحزب - للقصر ونزعاته الاستبدادية ، وبعبارة أخرى فقد قام الحزب أساسا للدفاع عن مصالح الطبقة التي يمثلها في مواجهة القصر ، الا اننا نجده في غير مرة أداة للملك للعبث بالدستور والحياة النيابية ، بل ويشارك صنائع القصر في الحكم على أنقاض الدستور .

أما الحزب الوطني فعلى الرغم من أنه قد انضم الى صفوفه طوائف الشباب والمثقفين والعمال ، واتخذ من قضية الاستقلال محورا لنضاله الا أن احجامه عن المشاركة الفعلية أو التجاوب مع التطورات السياسية والتشريعية التي مرت بها البلاد ، ثم رفضه للمفاوضات الا بعد الجلاء ، في الوقت الذي أبدى فيه الوفد - برصيده الشعبي الضخم - استعدادا للتفاوض بل والتفاوض فعلا مع الانجليز ، كل ذلك قد أظهر الحزب الوطني أمام البلاد وكأنه يمثل سلبية العمل الوطني ، وانعكس أثر ذلك على الحزب نفسه ، فأصبح شأنه كشأن أحزاب الأقلية في ضالة رصيدها الشعبي .

أما أحزاب القصر « حزبا الاتحاد والشعب » ، فهي التي جاءت نشأتها بمبادرات ملكية صرفة ، ومن ثم فقد كان استمرارها رهنا بتأييد القصر ومؤازرته . ولقد تكونت هذه الأحزاب من أشخاص عرفوا في جملتهم بالاتبعية الشديدة للقصر والولاء المطلق له . ولم يكن لهم في واقع الأمر ثمة عقيدة أو فكر يجتمعون عليه سوى الاخلاص للعرش ، ومن ثم بدت تلك الأحزاب أكثر التصاقا به وتعبيرا عن ميوله واتجاهاته السياسية . ولقد كان ظهور تلك الأحزاب بصورة مفاجئة على الساحة

السياسية ما جعلها تشبه ما تكون بتبات شيطاني ، مما أورثها ريبة البلاد وكراميتها لما لمست من التصاقها بالعرش ، فضلا عن عدائها للقوى الوطنية تلك العلل قد جعلت هذه الأحزاب تولد وهي تحمل جرموها فنائها .

وعلى الرغم من أن تلك الأحزاب قد احتلت مكانا هامشيا في السياسة المصرية ، إلا أنها استطاعت في فترات توليها السلطة أن تجعل من القصر صاحب السلطة الحقيقية في البلاد ، ومن ثم فقد ذخرت عهودها بتعطيل الحياة النيابية والعبث بالدستور .

ومن الملاحظ أن القصر لم يكن ليستطيع أن يصطنع لنفسه تلك الأحزاب - ويدفعها إلى مواقع السلطة إلا في فترات التمزق السياسي وتفكك القوى الوطنية وتضاؤل تأثيرها ، وكان توالى ظهورها على حلبة الصراع السياسي يزيد القصر قوة إلى قوته في مواجهة خصومه السياسيين . ولا ريب في أن هذا النمط الحزبي كان نموذجا للانتهازية السياسية بالنظر إلى ظروف قيام أحزابها واطارها الحركي .

والواقع أن هناك سمة بارزة قد ميزت الأحزاب القومية في مصر بصفة عامة ظهرت في اقتناعها بأن الصراعات السياسية إنما تجري خارج البرلمان أساسا وليس بداخله ، وكأثر لهذا فلقد أصبحت العلاقة الثنائية بين كل حزب من جهة والانجليز أو القصر من جهة أخرى ، تشكل ركائز هامة في سياسته (١) .

أولا : الصدام بين القصر وحزب الأغلبية :

إن التتابع الزمني للعلاقة بين القصر وحزب الوفد - حزب الأغلبية - يوضح بجلاء أن الصدام المتواتر بينهما كان يشكل أطارا أساسيا لهذه العلاقة . فلم يكن العداء الناشب بينهما وليد اختلاف مفاجئ في الرأي ، أو نتيجة لازمة سياسية عارضة ، وإنما هو نتيجة حتمية لما بينهما من

(١) لمزيد من التفاصيل عن نشأة الأحزاب المصرية وبرامجها واطارها الحركي ، انظر ، على الدين هلال السياسة والحكم في مصر ، ص ٢٨ وما بعدها ، عبد الطالق لاشين ، محمد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، ص ٣٩٥ ، غصاف لطى السيد تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٦) ، ص ١٠٤ وما بعدها ، عبد العظيم رمضان تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) ص ٣٧٧ وما بعدها ، ص ٥٧٤ وما بعدها محمد حسين هيكل مذكرات في السياسة المصرية ج ١ ، ص ١٤٤ - ١٤٦ ، يونان ليبب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، ص ٦٧ وما بعدها .

اختلافات جذرية في المبادئ والغايات . فالوفد بحكم أيدولوجيته ورصيده الشعبي ، ائتمند لنفسه صدارة الحركة الوطنية ، ولعل تبنيه لفكرة الحكم الديمقراطي ، بشكل خاص في مواجهة القصر ، قد أوقعه في صراع حاد مع فؤاد الذي تولى عرش البلاد ، وراح يتطلع الى ارساء قواعد حكمه وتأسيس سيطرته على البلاد ، ولم يكن يقبل وهو يصدد ذلك أية محاولة للحد من سلطاته واتجاهاته نحو الحكم المطلق .

والصراع بين القصر والوفد بهذا المعنى ، كان صراعا بين عقائد مختلفة ومفاهيم متباينة اعتنقها طرفا الصراع ، دون أن يكون صراعا بين سعد زغلول وفؤاد وحسب . يتأيد ذلك بأن غياب أى منهما عن الساحة لم يؤرخ نهاية لهذا الصراع ، الذى تمتد جذوره ، الى ما قبل ظهور الوفد كحزب سياسى بالمعنى المفهوم ، بل عندما كان مجرد حركة سياسية تمثل البلاد في المطالبة بالاستقلال .

والواقع أن أصول هذه الحركة تبدأ عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، فتوجه سعد زغلول على رأس وفد يتكون من على شعراوى وعبد العزيز فهمى ، الى دار الحماية في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ حيث أفضوا الى سير ريجنالد ونجت بطلب الشعب المصرى في الاستقلال ، ورغبتهم في السفر الى بريطانيا للتفاوض مع الحكومة في ذلك الشأن (٢) . على كل حال فلقد لجأت السلطات العسكرية في مصر الى بث العراقيل في طريق سفر الوفد ، فما كان من سعد زغلول الا أن أرسل الى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا يطلب منه التصريح له ولزملائه بالسفر ، كما أرسل الى الدكتور ويلسون رئيس الولايات المتحدة يناشده التدخل واستخدام نفوذه لدى بريطانيا للتصريح لهم بالسفر (٣) .

وبينما كان سعد زغلول يسعى من ناحيته للسفر الى لندن لعرض مطالب مصر هناك ويحتج على منعه من السفر ، كان حسين رشدى رئيس الحكومة وعدلى يكن وزير المعارف يعملان من جانبهما على التصريح لهما بالسفر الى لندن ولما لم توافق الحكومة البريطانية على ذلك ، قدم استقالة وزارته للسultan في ٣ ديسمبر ١٩١٨ (٤) .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن لقاء ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، انظر مؤسسة الاهرام ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ : ص ١٣١ - ١٣٧ ، عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، ص ١٤٣ وما بعدها .

(٣) مؤسسة الاهرام ، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ : ص ١٦١ وما بعدها .

(٤) المصدر السابق : ص ١٦٨ ، انظر كذلك

Vatikiotis, P. J. The Modern History of Egypt, P. 256.

وحدث أن تدخل السير ونجت في الأمر محاولا تلافى الأزمة بتأجيل أمر البت في الاستقالة حتى يفاوض حركوته ليقنعها بالنزول على رأيه (٥) . ومن ناحية أخرى أبدى السلطان تعاطفه ليس فقط مع موقف رشدي وعدلى بل انه عبر للمندوب السامي عن موافقته على خطة الوفد وسعد وأوضح له « أن من المرغوب فيه سماع رأى المصريين » ، مما دعا المندوب السامي الى أن يكتب لحركوته بأن « تشكيل وزارة جديدة لن يكون مسألة هيينة » (٦) .

يتضح من كل هذا مدى التأييد الذى حظى به رشدي من قبل السلطان ، ومبلغ التضامن بين كل من الوفد والحكومة حول المطالب الوطنية ، ولهذا فان الوفد لم يقصر في الاستفادة من الموقف حيث اجتمع في الخامس من ديسمبر واتخذ عدة قرارات خطيرة أهمها العدول عن فكرة السفر الى لندن والتحلل من خطة الاقتصاف على مفاوضة الانجليز وحدهم والسعي حثيثا للسفر الى باريس لحضور مؤتمر الصلح في فرساي ، ونقل القضية المصرية الى الميدان الدولي والاتصال المباشر بممثلي الدول الأجنبية (٧) .

وفي ٢٣ ديسمبر جد رشدي باشا طلب الاستقالة مشيرا الى أن سعد زغلول وبعض زملائه في الوفد رغبوا في السفر الى لوندرة للدفاع عن قضية مصر « وقد أوصيت بأن يؤذن لهم في السفر فلم تهمل مشورتى فقط بل أن الحكومة البريطانية رفضت سماع آرائى فيما يحتمل أن يكون عليه نظام الحماية » ، ولم يقبل السلطان هذه الاستقالة أيضا ، وعلى الرغم أن بريطانيا قد وافقت على سفر رشدي وعدلى دون سعد وبقية زملائه في الوفد الا أن ذلك لم يمنع رشدي من تقديم استقالته للمرة الثالثة في ٣٠ ديسمبر ١٩١٨ الا أنها ظلت معلقة (٨) .

يفهم من هذا أن ثمة اتفاقا وتنسيقا ثم بين الوفد من جهة وبين السلطان والحكومة من جهة أخرى ولقد وضح تأييد السلطان للوفد في مساعيه وظهر تأييد الحكومة كذلك في عودة رشدي الى طلب الاستقالة

(٥) أحمد شفيق : حريات مصر السياسية ، ج ١ من التمهيد ، ص ١٧٤ - ١٧٥ .

(٦) نقلا عن عبد الحائق لاشين ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(٧) المصدر السابق : ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٨) الامرام ، ٥٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٦٨ - ١٦٩ ، اقبال شاة ، فؤاد الاول ،

فى ٢٣ ديسمبر - كما مر بنا - محتجا على موقف سلطات الاحتلال من مسألة سفر الوفد ، بل ان تقديم رشدى استقالته بشكل متواتر ، واجهام السلطان عن قبولها ، كان فى الواقع مناورات استهدفت الضغط على الجانب البريطانى لكى يستجيب لرغبات الوفد فى عرض القضية المصرية فى الخارج .

الا أن تحولا ظاهرا طرأ على موقف السلطان من حركة الوفد ومطالبه الوطنية ، والواقع أن لهذا التحول دوافع عديدة فمنها ما كان من ارتياح الجانب البريطانى فى مسلك السلطان من الأزمة ، حيث اعتبرت دوائر لندن أن الموافقة على سفر الزعماء ، تعنى « التقدير والاعتراف » من جانبه لهم بأنهم يمثلون الرأى العام ، وهذا ما لم تكن تراه بريطانيا ، وصار حريا بفؤاد ، أن يتخلى عن تأييده للمطالب الوطنية ، ومن هذه الدوافع أيضا ، أن الجانب البريطانى قد كشف عن نواياه برفضه الاذعان لتلك المطالب (٩) . ومن ثم فقد ظهر لفؤاد - بعد أن حدثت انجلترا موقفها رسميا - أن علاقته بالوفد تسير الى طريق مسدود ، ومنها أخيرا ما كان من تفجر الصراع بين سعد زغلول من ناحية ورشدى وعدلى من ناحية أخرى عندما حاولا اقناعه بجدوى سفرهما الى لندن توطئة لسفر الوفد . الأمر الذى رفضه سعد فزادت العلاقة بينهم سوءا (١٠) . وبعبارة أخرى فقد استطاعت السياسة البريطانية أن تبعد السلطان عن مؤازرته لحركة الوفد ، بل وتحول بالفعل عن نصرتها . وبدأت أولى المظاهر لذلك فى قبوله لاستقالة حسين رشدى فى أول مارس ١٩١٩ ، وهى الاستقالة التى ظلت معلقة منذ ٣٠ ديسمبر .

وردا على ذلك طلب سعد زغلول مقابلة السلطان فى ٣ مارس ١٩١٩ . ولما لم يتمكن من مقابلته ترك له عريضة غاية فى العنف وقع عليها سائر أعضاء الوفد وحوث تقريرا شديدا للسلطان لموقفه الذى وصفه سعد بأنه لا يتفق مع حب الخير للبلاد والاعتداد بمشيشة شعبها ، وأنه متابعة للانجليز فى اذلال هذا الشعب وايدانا بالرضا بحكم الأجنبى الى الأبد ، ومما جاء فيها : « أن الناس كانوا يظنون أنه لوقفة الوزيرين الشريفة - اشارة الى عدلى ورشدى - دفاعا عن الحرية عضد قوى من نفحات عظمتكم ، لذلك لم يكن ليتوقع أحد فى مصر أن يكون آخر حل

(٩) عبد الحاق لاشين : المصدر السابق : ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(١٠) المصدر السابق : ص ١٩٠ - ١٩٢ .

لمسألة سفر الوفد ، قبول استقالة الوزيرين لأن ذلك متابعة للمطامعين في اذلالنا وتمكيننا للعقبة التي أقيمت في سبيل الادلاء بحجة الأمة الى المؤتمر ، وطالبوا السلطان بتعويضهم بالوقوف الى جانب الأمة في هبتها للمطالبة بحقوقها المشروعة في الحرية والاستقلال وحرص سعد زغلول على أن يرفق بالعريضة ترجمة فرنسية لها ، حتى لا يفوت السلطان معنى من المعاني الدقيقة الواردة فيها (١١) .

وتؤرخ تلك الوثيقة بداية الصراع بين الوفد كحركة سياسية والعرش فلقد كان لها وقع سييء في نفس السلطان فؤاد ، اذ غضب من اللهجة التي صيغت بها وما تضمنته من لوم وتأنيب وعدها تهديدا لشخصه ، وقد ازدادت العلاقة سوءا بين الوفد والسلطان بعد ذلك ، وعملت لجنة الوفد المركزية على تأليب الشعور الوطني ضد السلطان ومن ذلك الدعوة الى مقاطعة التشريفات أيام الأعياد والتهاتف بسقوطه في المظاهرات والدعاء ضده في المساجد (١٢) .

ويبدو أن السلطان قد أراد أن يفقد سعد جناحيه ولم يكن ذلك بمقدوره وكان على انجلترا أن تقبل الاضطلاع بهذه المهمة ، خاصة وأن الأحكام العرفية لا زالت سارية ، وكان سعد يمثل خطرا كبيرا على انجلترا ، فألقى القبض عليه ونفى مع ثلاثة من رفاقه الى مالطة (١٣) . وراح القصر يجنب نفسه مغبة الاشتراك في هذا النفي لسعد زغلول ورفاقه ، الا أنه في اليوم التالي اندلعت الثورة في مصر ، وأفلت الزمام من سلطات الاحتلال وراح لهيب الثورة يتطاير في شتى ربوع البلاد ، ولو أن القصر عمد الى منازلة الوفديين بدلا من أن يدع الانجليز يقومون بتلك المهمة لكان القصر ذاته هدفا لتلك الثورة (١٤) .

ولعل مما ساعد على تعميق أسباب لخلاف بين الوفد والملك . وما كان من تشكيل الوفد الرسمي للمفاوضات بعد ذلك برئاسة عدلى يكن في ١٩ مايو ١٩٢١ ، وتجنب اشراك الوفديين فيه (١٥) . الا أن محاولات قد جرت بعد ذلك لاصلاح ذات البين على يد مظلوم باشا في أكتوبر

(١١) عبد الرحمن الرافعي ، ثورة ١٩١٩ ج ١ : ص ١١٩ - ١٢٠ . مؤسسه الاهرام
المصدر السابق ، ص ١٧٩ .
Vatikiotis, op. cit., p. 287.

(١٢) مؤسسه الاهرام : المصدر السابق : ص ١٨٢ .

(١٣) القبال شاه : المصدر السابق : ص ١٠٣ .

(١٤) المصدر السابق : ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(١٥) انظر الفصل الأول : القصر وتصريح ٢٨ فبراير .

١٩٢١ ، وكانت المناسبة هي الاحتفال بعيد الجلوس السلطاني ، وكان الزغوليون يعتبرون تلك المناسبة فرصة لظهور سعد زغلول في القصر . وعندما زار تقيب المحامين السلطان فؤاد ليتبين رأيه في دعوة سعد زغلول لحضور هذه المناسبة ، أجاب السلطان بأن الخطوة الأولى يتعين على سعد اتخاذها . وراحت صحف الوفد تدلل على ولاء سعد زغلول للسلطان ، وعلى أن ما كان موجودا من خلافات كان متعلقا بتحرير مصر ، ولكن يبدو أن السلطان لم ينس موقف سعد زغلول فيما سبق وخاصة أثناء تشكيل وفد المفاوضات بين عدلي وكيرزون ويبدو أن السلطان لم يشأ أيضا أن يعرض كرامته بمحاولة الاتفاق مع زغلول باشا . وهكذا أخفقت هذه المساعي حيث لم يرض سعد باشا أن تكون الخطوة الأولى للتوفيق من جانبه (١٦) . إلا أن الخطوة الأولى بدأت بعد ذلك بالفعل من جانب سعد زغلول . ذلك أنه أثناء الاعتقال الثاني له ولزملائه ، في أثناء وزارة ثروت الأولى . قام الزغوليون بمساعي جلية لتوثيق العلاقات التي بالسراي . وقد تقدمهم زغول باشا بحديثه مع مندوب رويتر أنكّر فيه ما تردد عن علاقته بالخديو السابق وأكد ولاءه للملك وقد أسرعت صحف الزغوليين فضربت على هذه النغمة في حين قابل الملك المصري السعدي بك مقابلة ودية . وقد أعلن أن الملك سيؤدى لأول مرة فريضة الجمعة في مسجد الأزهر وهو حصن الزغوليين ، وبعد أيضا أنصار الوفد مظاهرة كبرى تنطوي على الولاء للملك ويلعب توفيق نسيم « رئيس الديوان الملكي » دورا هاما في توثيق عرى هذا الاتفاق الودي . ويرجو الزغوليون أن تؤلف قريبا وزارة برئاسة توفيق نسيم يؤيدها الملك والأمة ، ويصرح الزغوليون علانية بأن الأمور لو كانت في يد الملك لكان زغلول وزملاؤه قد أطلق سراحهم (١٧) .

وهذه المحاولة التي جرت من جانب الوفد والتي شارك فيها بعض من رجال القصر ذاته مثل مظلوم باشا ، هي في تقدير الباحث محض مناورة جانبية أراد الوفد أن يقوى نفسه من ورائها باستقطاب القصر الى جانبه ، وخاصة اذا ما وضعنا في الاعتبار ما نال القيادة الوندية آنذاك من اعتقال ونفى قد أصاب الوفد بضعف حقيقى ، وفي نفس الوقت عجزت كوادره الثانية عن تولى القيادة بذات الفاعلية التي كانت لسعد ورفاقه المنفيين يتأيد ذلك بما حدث بعد ذلك من انقلاب العلاقة بينهما .

(١٦) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية : ج ٢ من التمهيد : ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

(١٧) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية : ج ٣ من التمهيد : ص ٣٤٩ .

وتعتمد معركة الانتخابات الأولى التي جرت في ظل تجربة تطبيق دستور ١٩٢٣ وما تمخض عنها من قيام الوزارة الدستورية الأولى برئاسة سعد زغلول بدياة حقيقية لقيام الوفد كحزب سياسي راح يخوض معركة الانتخابات في عام ١٩٢٤ الى جانب الأحزاب الأخرى ، رغبة في أن يظفر بالحكم . وعلى الرغم من أن الزعامة الوفدية ما فتئت تتمسك بوكالتها عن الأمة وتنفي صفتها الحزبية وذلك ما عبر عنه سعد زغلول بقوله : « اننى لست رئيس حزب بل وكيل أمة » (١٨) . الا أن ذلك لم يكن يغير من الواقع شيئا .

والواقع أن أسباب الخلاف بين القصر والوفد ، كانت تنحصر أساسا في موقف القصر من قضية الاستقلال وخذلانه للقوى الوطنية في مواجهة دار المندوب السامي . الا أنه بتولى الوفد مقاليد الحكم في عهد وزارة سعد زغلول صارت هناك أسباب أخرى جديدة للخلاف تركزت على محاولات الوفد ارساء قواعد الحكم الديمقراطي في ظل دستور ١٩٢٣ ، مما قاده الى صراعات حادة ضد الملك ، وذلك أمر يمكن تفسيره باختلاف رؤية طرفي الصراع للحكم ومفهومه .

فالوفد كحزب شعبي ينتصر لقضية الديمقراطية ، ودفاعه عن الدستور والنظام النيابي انما يصدر عن قناعة قيادته بأن بقاءها في الحكم كان دائما رهنا بهما . على الجانب الآخر بدا الملك فؤاد بمظهر الحاكم الأوتوقراطي الأناني الذي يفضل أن يرى مصر تفرق على أن تسبح بدونه . ولا ريب في أن ما بذله الوفد بزعامة سعد زغلول - أثناء الوزارة الدستورية الأولى - من محاولات للحد من أوتوقراطية الملك فؤاد قد خلعت على الوفد زعامته للحركة الوطنية وأكسبته شعبية لا ينازعه فيها أحد ، وكان بحق محركا خطيرا للشعب ، وهدفا للملك يتعين عليه تحطيم زعامته ومزاعمه (١٩) .

الى جانب ذلك فقد كانت هناك العديد من المسائل التي فرضت نفسها على العلاقة بين القصر والوفد ساعدت بدورها على تأصيل الخلاف بينهما .

(١٨) محمد ابراهيم الجزيري ، آثار الزعيم سعد زغلول . عهد وزارة الشعب : ص ٢١١ .

(١٩) انظر الفصل الثالث : تطور العلاقة بين القصر والوزارة .

وكانت مسألة العرش إحدى المسائل التي حاول بها خصوم الوفد السياسيون اظهاره بمظهر من يحاول السيطرة على العرش وفرض وصايته عليه ، وأرادوا من وراء ذلك افساد العلاقة بينهما ، من ذلك يقول محمد على علوبة - أحد أقطاب الأحرار الدستوريين - في مذكراته « في منتصف شهر يولية ١٩٢٠ ، أخبرنا سعد زغلول برغبته في استشارتنا في أمر ارتائه ، وهو التساهل مع ملنر في بعض طلباتنا بشرط أن يعزل السلطان فؤاد ، ونظر البنا يريد ابداء آرائنا وذكر أن على ماهر أجابه بأن الموضوع في حاجة الى تفكير وسأله أحدنا : من يكون سلطانا اذن ، فأجاب بأن يكون الرضيع فاروق سلطانا بدل أبيه مع تعييني وصيا عليه ، ففهمنا من هذا أن سعد كان يبقئ أن يكون الوصي على العرش أى عرش طفل عمره بضعة شهور وسيكون فوق ذلك رئيس الأمة باعتباره رئيس الوفد فيصبح الحاكم بأمره في البلاد (٢٠) . انتهت رواية علوبة بك ، وتبقى هناك اعتبارات عدة ينبغي الإشارة إليها وصولا للحكم على صحة تلك الرواية . ذلك أن بريطانيا لم تكن لتوافق آنذاك على خلع السلطان فؤاد واستبداله بآخر أو تغيير نظام الحكم ، وهي التي انتحلت لنفسها حق التدخل في نظام وراثته العرش عندما أبلغت السلطان فؤاد قرارها في هذا النظام وفحواه الاعتراف بالأمير فاروق ونسله من الذكور كأولياء عهد السلطنة المصرية وأبلغت السلطان فؤاد بذلك في ١٥ أبريل ١٩٢٠ (٢١) .

ومن ثم فقد ظهر جليا أن تأييد بريطانيا للنظام الملكي أمر لا شبهة فيه ، فضلا عن أن التطرق الى مسألة خلع فؤاد ، أمر لم يكن واردا في تفكير السياسة البريطانية آنذاك على الأقل ، لأن فؤاد لم يكن قد ظهر منه بعد ما يستوجب التفكير في خلعه ، وتلك أمور - في تقديرى - لم تكن غائبة عن تفكير القيادة الوفدية . أضف الى ذلك فإن مذكرات سعد زغلول لم تشر الى تلك المسألة تصريحاً أو تلميحاً ، بل إن ما جنح اليه سعد من هجوم على فؤاد ، إنما كان لموقفه الذي اتسم بالعداء للحركة الوطنية وبالولاء لقوى الاحتلال ، بل إن المذكرات لم تخل من إشارات الى صلات الود التي ربطته بفؤاد (٢٢) . كذلك فإنه لم يكن ليتصور أن سعد زغلول وهو بصدد التفاوض في لندن بشأن الاستقلال أن يطرح تنازلات أو يدخل

(٢٠) مكرات محمد على علوبة : ص ١٠٠ (وكان علوبة بك في ذلك الوقت عضوا

المصرى لمفاوضة ملنر) .

(٢١) انظر الفصل الاول : اللصر وتصريح ٢٨ فبراير .

(٢٢) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٥٢ : ص ٣٠٠ .

في مساومات بغية أن ينال الوصاية على العرش على حساب استقلال البلاد وهو قضية التفاوض الأساسية ، يضاف الى ذلك فان مناقشات سعد ومنلر قد خلّت تماما من أية اشارة الى مسألة خلع السلطان (٢٣) . ويرى الباحث أن سعد زغلول لم يكن ليقبل الوصاية على عرش البلاد أصلا في ظروف الوجود الاحتلالي والأحكام العرفية كانت لا تزال سارية تنقل كاهل البلاد ، فلقد كان من شأنه أن يظل يد سعد زغلول في زعامته للحركة الوطنية أو يجعله يركن الى مبالاة قوى الاحتلال ، وتلك أمور في جملتها مستبعدة بالنظر الى ماضى القيادة الوفدية وخطها الوطني .

ومما يضعف تلك الرواية أيضا أن محمد على علوبة قد أوردتها في مذكراته في منتصف عام ١٩٢٠ واختزنها كيما يتخذها مادة للهجوم على سعد زغلول والوفد أثناء المعركة الانتخابية التي أجريت في أواخر عام ١٩٢٣ ، والتي تولى الوفد على أثرها الحكم . فهذا الصمت من جانب علوبة بك على مقولة سعد هذه ، لفترة تربو على أعوام ثلاثة يوضح مغزاها الحقيقي ، خاصة أن تلك الفترة لم تكن من فترات الوفاق بين الأحرار الدستوريين والوفد بسبب دأبه على التصدي لهم والهجوم عليهم .

أما مسعى الوفد نحو الجمهورية ، فكان أيضا من الدعاوى التي أطلقها خصوم الوفد ، أريد من ورائها توسيع فجوة الخلاف بينه وبين القصر . وكتبت جريدة التيمس في ٤ يناير ١٩٢٥ تقول : « ومع أن الوفد المصري ما برح يجاهر بإخلاصه وولائه للعرش فان جميع الدلائل تدل على أنه يسير سيرا مضطربا نحو الجمهورية الصريحة (٢٤) » وراحت صحافة القصر في الوقت نفسه تهاجم الوفد وتطلب منه أن يكون مخلصا للعرش ومذعنا له (٢٥) .

والحقيقة أن الوفد قد اتخذ من قضية الاستقلال منهجا أساسيا له منذ أن ظهر كحركة سياسية ، وحتى قبل أن يتخرط في سلك الحزبية وكانت تلك القضية تشكل محور نضاله الأساسي ، وبطبيعة الحال فان تغيير نظام الحكم الى الجمهورية لم يكن ليقدم قضية الوفد الرئيسية

(٢٣) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) :

ص ٢٨٧ .

(٢٤) أحمد شفيق : الحريات الحولية الثانية (عام ١٩٢٥) : ص ٣ (نقل عن

جريدة التيمس اللندنية) .

(٢٥) الاتحاد : ٤ أبريل ١٩٢٥ .

بصورة أو بأخرى على الإطلاق ، على العكس فإن سعى الوفد نحو الحكم الجمهورى - فى تقدير الباحث - كان من شأنه أن يفجر صراعا آخر ضد المرش - غير الصراع الدستورى - قد يلجأ الملك معه الى فضال مصرى من أجل البقاء ، خاصة وأن بريطانيا - وهذا أمر أساسى - لم تكن لتوافق بحال على تغيير النظام الملكى بعد أن اعترفت به ونظمتها - على نحو ما مر بنا - بالإضافة الى ذلك فلم تكن هناك ثمة جدوى حقيقية للوفد من وراء قيام حكم جمهورى فى ظل وجود احتلالى قوى • وأكثر من ذلك فإن بعضا من الأساتذة المؤرخين قد عابوا على الوفد عدم اتخاذ أسلوبا نوريا فى النضال ، فلم يرفع شعار إسقاط الملكية وإعلان الجمهورية ، بل ظل يتمسك بدستور ١٩٢٣ طوال نضاله من أجل حياة ديمقراطية (٢٦) •

ويبدو أن الصراع الدستورى الذى جرى بين الوفد والملك فى عهد الوزارة الدستورية قد فسره خصوم الوفد بأنه مسعى له نحو الجمهورية وراح الأستاذ العقاد يفند ذلك الزعم بقوله : « أما إن كان سعد طامعا فى الجمهورية ، فذلك ما لم يظهر منه بكلام ولا إيجاء الى أحد من المصريين أو الانجليز » ثم لماذا يكون طمع سعد فى الجمهورية مسوغا للحكم بغير دستور والعمل لتحقيق ذلك منذ زمن طويل فى حياة سعد وبعد مماته بسنوات ؟ (٢٧) • وبعبارة أخرى فإن ما ساقه خصوم الوفد من اتهامات له فى هذا الصدد لم يكن سوى مسوغ لتبرير الانقلاب الدستورى أثناء العهد الزبورى ، والذى جاء ليعضد حكم القصر •

وكانت قضية الخلافة فصلا آخر للصراع بين الوفد والعرش ، وتفصيل ذلك أن مصطفى كمال الزعيم التركى قام بإخلع السلطان عبد الحميد سنة ١٩٢٤ وخلع عنه بذلك الخلافة الإسلامية ، ولم يتخذها لنفسه ولم يسم أحدا آخر بها معتقدا أن الخلافة هى سبب نكبة تركيا فى العصر الحديث (٢٨) •

وقيل يومئذ أن انجلترا ترحب بأن تكون الخلافة فى مصر ، كما قيل أن فى بعض البلاد الإسلامية اتجاها الى أن صاحب عرش مصر أولى

(٢٦) محمد أحمد أنيس : تطور المجتمع المصرى من الإطلاح الى ثورة ١٩٥٢ : ص ٢٠٩ •

(٢٧) عباس العقاد : سعد زغلول (سيرة وتحية) : ص ٤٦١ - ٤٧٠ •

(٢٨) مذكرات الشيخ الطوامرى : ص ٢٠٧ •

ملوك المسلمين بها (٢٩) . ودعت جريدة الأهرام - المحايدة - أقطاب المسلمين الى مؤتمر اسلامي يعقد في القاهرة ويقرر ما يجب تقريره بشأن الخلافة والخليفة فضلا عن أن وجود الخلافة في مصر أمر لا يتناقض مع الحكم الدستوري في شيء بل يتفق من جهة نظر الشورى وسواها (٣٠) . ونظرا لأن تركيا قد ألغت الخلافة وطردت الخليفة فان أنظار العالم الاسلامي اتجهت الى مصر ، فكان بما قرره هيئة العلماء من عقد مؤتمر اسلامي بالقاهرة ، لم يبق معه اذن سوى الاعداد للمؤتمر (٣١) .

اما الحكومة الوفدية التي يرأسها سعد زغلول فلم تبد رأيا في الدعوة الى المؤتمر الاسلامي ، وكان أن أرسل الأمير عمر طوسون خطابا في ١٥ مارس ١٩٢٤ الى رئيس الوزراء في هذا الشأن ، فرد عليه الأخير بكتاب في ١٨ مارس يقول فيه : « ردا على خطاب سموكم المؤرخ في ١٥ الجاري ، أتشرف بأن أبدي أنني عرضته على جلالة الملك لاختصاصه بمسألة الخلافة التي لها علاقة بشخصه الكريم ، وسأبلغ سموكم ما أتلقيه من جلالتة في هذا الشأن » .

والى هنا تقف الأعمال الرسمية في مسألة الخلافة ، ولم يبد الملك رأيا صريحا فيها كما أن الحكومة التزمت الحيطة التامة ، وكان فريق من الوزراء والمعروفين بولائهم للملك مثل محمد سعيد باشا قد روجوا لفكرة مبايعة الملك فؤاد للخلافة ومن جهة أخرى اهتم حسن نشأت رئيس الديوان الملكي بالنياحة بالاشتغال بالفكرة سرا فكان يسافر الى طنطا ويجتمع بالعلماء هناك ثم يسافر الى الاسكندرية والمدن الأخرى التي يمكن أن تقام فيها اجتماعات من العلماء ، ثم بدأت تتكون جماعات في تلك الجهات بصفة لجان للخلافة (٣٢) .

والواقع أن الوفد قد تحمس لفكرة الخلافة في البداية ، على اعتبار أنها قضية عامة تثير اهتمام عامة المسلمين ومن ثم لم يكن يعترض على الفكرة ، بل أن جريدة البلاغ الوفدية قد انبرت تهاجم هيئة كبار العلماء

(٢٩) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ : ص ٢٣١ .

(٣٠) الأهرام : ٢١ مارس ١٩٢٤ .

(٣١) المصدر السابق : ٢٨ مارس ١٩٢٤ .

(٣٢) المصدر السابق : ٢٨ مارس ١٩٢٤ .

(٣٣) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الأولى عام ١٩٢٤ : ص

١١٨ - ١١٩ .

في تركيا لتعريضها بصلاحية مصر مكانا للمؤتمر (٣٣) . ولكن ما أن تبين للوفد أن القصر يعمد الى تبني فكرة الخلافة لدعم شعبيته في مواجهته ، حتى امتنع عن تأييد الفكرة أو الدعوة لها ، بل ما فتى أن حاربها وتمثل ذلك في مواجهة هجومه المتواتر على لجان الخلافة « حتى لا تكون هناك قوة تعمل بجانبها في الخفاء وأن يكون مصدر هذه القوة موظفين بالقصر (٣٤) » . وذلك اشارة الى جهود حسن نشأت في هذا المضمار . بالإضافة الى ذلك ففكرة الخلافة لم تكن تلقى قبولا من بعض قطاعات الرأي العام ، والتي رأت أن الملك لا يجوز له أن يتولى مع ملك مصر أمور دولة أخرى بغير رضا البرلمان طبقا للمادة ٤٧ من الدستور وأن رأى البرلمان هو الفصل في مسألة الخلافة قبل غيره من الأشخاص أو الهيئات (٣٥) .

الا أنه في أثناء وزارة زيور الثانية بدت الظروف مواتية للدعوة الى عقد مؤتمر الخلافة في القاهرة ، فاصدرت هيئة كبار العلماء بالأزهر قرارا بوجوب عقد مؤتمر اسلامي عام مكانه القاهرة للنظر في مسألة الخلافة وحددت يوم الخميس ١٣ مايو ١٩٢٦ لعقد المؤتمر (٣٦) . أما اللجنة التحضيرية العليا لجماعة الخلافة الاسلامية فقد اجتمعت برئاسة الشيخ محمد ماضى أبى العزائم ليلة ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦ وانتهت الى عدة قرارات من بينها علم صلاحية مصر مكانا لانعقاد المؤتمر فضلا عن وجوب انعقاده في مكة لأنها خالية من النفوذ الأجنبي ، وتعيين ثلاثة من أعضاء اللجنة التحضيرية ليمثلوا مصر في المؤتمر (٣٧) . ودعاة هذا الاتجاه كانوا معروفين بصلاتهم بالوفد وقياداته ، يفهم من هذا أنه كان بداخل الأزهر تيارين أولهما موال للقصر والثاني للوفد .

ومن ناحية أخرى ساورت الشكوك بعض كبار أمراء المسلمين في الأمم الاسلامية الأخرى من جهة مصر ، فقد ظنوا أن علماء الأزهر إنما يقصدون من مؤتمر القاهرة أمرا آخر له باطنه غير ظاهره وأن اثاره مسألة الخلافة لم تكن لمجرد الخوف على الإسلام ، وإنما بقرض ضم الخلافة الى

(٣٣) البلاغ : ٣ ابريل ١٩٢٤ .

(٣٤) البلاغ : ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ .

(٣٥) الأهرام : ٢٢ مارس ١٩٢٤ .

(٣٦) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : المجلد الثالثة عام ١٩٢٦ : ص ١٠٥ .

(٣٧) المصدر السابق : ص ١٠٦ - ١٠٧ .

عرش مصر (٣٨) . وما كان من ترحيب بريطانيا بأن تكون الخلافة في مصر ما أثار رغبة فرنسا لأن يكون ذلك محاولة لاستقطاب انجلترا لسكان المستعمرات الفرنسية من المسلمين .

ورغم ذلك فقد استمرت دوائر القصر في الدعوة لمؤتمر الخلافة ، بل ما لبثت حكومة زيور أن قامت بالتحقيق سرا مع نحو أربعين عالما من علماء الأزهر الشريف بشأن عريضة وقعوها أعربوا عن رأيهم في أن مصر لا تصلح في الوقت الحاضر دارا للخلافة (٣٩) .

كان واضحا أن فكرة الدعوة الى مؤتمر الخلافة قد لاقت صعوبات كثيرة سواء من الداخل أو من الخارج ، على أية حال انعقد المؤتمر عام ١٩٢٦ وكان الفشل من نصيبه ، وتهاوت آمال الملك فؤاد في الخلافة .

ورغم ما حاق بالمؤتمر من فشل فقد دأب الوفد على مهاجمته ، فتقدم أحد النواب الوفديين في مارس ١٩٢٧ بسؤال الى وزير الأوقاف عن مبلغ ٣٠٠٠ جنيه صرفت الى شيخ الأزهر بغية الانفاق منها على المعاهد الدينية ، لكن تبين أن هذه الأموال أنفقت على مؤتمر الخلافة ، ووصفت صحافة الوفد تصرفات شيخ الأزهر في الاعتمادات المالية المخصصة للمعاهد الدينية بأنها فضيحة وصمت تلك المعاهد ورجالها وأن ما حدث لدليل على فوضى إدارية وأخلاقية (٤٠) .

على أية حال فإن إثارة قضية الخلافة وما تمخض عنها من نتائج جاءت تمكس جانبا من طبيعته العلاقة بين القصر والوفد فضلا عما أظهرته من دلالات هامة ينبغي الإشارة إليها منها أن القصر لم يكن ليظهر حماسا كبيرا لمسألة الخلافة وقت أن كان الوفد « في الحكم » وبدا بمظهر الراغب عنها رغم أنها كانت تشكل ركيزة أساسية في سياسته يتأيد ذلك بما كان من تزايد مساعي القصر في الترويج لفكرة الخلافة وقت أن كان الوفد « خارج الحكم » وذلك كان يصدر عن ادراك الملك فؤاد بأن علاقته بالوفد — خاصة أثناء عهد وزارة الشعب — لم تكن لتسمح بنبت تلك الفكرة ، ومن ثم فإن تشدد القصر في الدفاع عنها والدعوة لها من شأنه أن يزيد من صلابة هجوم الوفد ، مما يقضى على الفكرة أصلا هي وفي مهدها .

(٣٨) مذكرات الشيخ الظواهري : ص ٢١١ - ٢١٢ .

(٣٩) أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٤٠ .

(٤٠) أحمد شفيق : حريات مصر السياسية : العجلة الرابعة (عام ١٩٢٧) :

ص ٦٠ - ٦١ .

ومنها أيضا أن القصر قد حفظ للوفد تلك « اليد السيئة » في رفض فكرة الخلافة ومحاربتها في وقت كان القصر يسعى فيه لكسب وضع متميز في العالم الاسلامي يحقق لصاحبه العرش زعامة دينية وزمنية على نحو يدعم وضع القصر كمؤسسة للحكم في مصر ، ومن هذه الدلالات أخيرا أن مسألة الخلافة قد ساعدت بصورة مباشرة على قيام علاقات قوية بين القصر والأزهر ، وتيقن فؤاد من هيمنته على الأزهر الذي راح بدوره يؤكد ولاه للعرش ، وتمثل ذلك في تبني فكرة الخلافة والدفاع عنها . ولعل نجاح الملك فؤاد في تحويل الأزهر الى نصرته ، بعد أن كان معقلا حصينا للوفد ، ما يعد بحق عملا من أعمال المهارة السياسية التي تحتسب للملك فؤاد (٤١) .

ولقد استطاع الملك فؤاد أن يبيت العراقيين أمام الوفد في قيادته للحركة الوطنية بعد استقالة وزارة سعد زغلول ، فما حدث من حل البرلمان الوفدي عام ١٩٢٤ ، وما تلا ذلك من حل مجلس النواب الوفدي يوم افتتاحه في ٢٣ مارس ١٩٢٥ بعد انتخاب سعد زغلول رئيسا له بحجة أنه قد ظهرت في المجلس روح عدائية تدل على الاصرار على تلك السياسة التي كانت سببا لتلك النكبات التي لم تنته البلاد من معالجتها. (٤٢) . وتمكن الملك فؤاد من وراء ذلك من شل فعالية الوفد بصورة واضحة مما زاد من قناعته بأنه لا سبيل له الى الحكم الا بعودة الدستور ومن ثم كان ائتلافه مع الأحزاب الأخرى اثر اجتماع الكونتينتال - كما مر بنا - في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ .

وكان دخول الوفد في ائتلاف الأحزاب بهذه الصورة يعنى أن القصر قد نجح الى حد بعيد في تقليص أظافره كذلك فإن اشتراك الوفد في الوزارة - إبان عهد الائتلاف - مؤثقا مع غيره من الأحزاب ، كان يعد تراجعا للوفد عن سياسته الأصلية والتي كانت تقضى الانفراد بالحكم دون سائر الأحزاب ، وبعبارة أخرى فقد استطاع القصر - ولو مؤقتا - أن يجعل الوفد أكثر اعتدالا عن ذي قبل ، وما لا شك فيه أن ذلك قد جنب القصر مغبة صراعات حادة مع الوفد أثناء الائتلاف ، حقيقة أنه كان هناك برلمان ذو أغلبية وفدية يرأسه سعد ، حتى هذا قد سجل بدوره مواقف أكثر اعتدالا ، وراح سعد - كما يقول الأستاذ العقاد - يمشى بالوثام بين

(٤١) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٤٥٨ .

(٤٢) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٢١٧ .

القصر والنواب والوزراء (٤٣) . بيد أنه ينبغي الإشارة الى أن القصر في سياسته هذه نحو الوفد وجد تعظيها من دار المندوب السامي التي ما فتئت ترفض مبدأ تولي سعد الوزارة أو انفراد الوفد بالحكم آنذاك (٤٤) .

وما لا شك فيه أن وفاة سعد زغلول قد تركت آثارها على تماسك الوفد كحزب شعبي ، فضلا عن الائتلاف الحزبي القائم ، فمن ناحية بدأ النزاع على زعامة الوفد بين أقطاب الوفد وورثة سعد مما ترتب عليه حدوث انشلاخات أو انشقاقات في الوفد عدها البعض نتيجة حتمية لتراكمات فترة قيادة سعد زغلول وزعامته (٤٥) . ومن ناحية أخرى لم يتمكن خليفته مصطفى النحاس من رعاية الائتلاف وكبح جماح الجناح المتطرف ، على نحو ما تأتي لسعد زغلول . فلم يمض أمدًا طويلا حتى بدأ الائتلاف في التصدع بفعل تزايد نفوذ القصر واستقطابه لبعض قوى الائتلاف ، على نحو استطاع معه الملك فؤاد اقالة الوزارة النحاسية الأولى كما مر بنا - وهي متمتعة بتأييد البلاد .

ولقد امتد عداء القصر بعد ذلك لمؤيدي الوفد حتى لمن كانوا من الأسرة المالكة ذاتها . فما أن أصدر النبيل عباس حليم نداه الى الأمة في ٢ أكتوبر ١٩٣٠ - بعد استقالة وزارة النحاس الثانية - أيد فيه الوفد وهاجم قرار حل البرلمان وعلان الدستور ١٩٣٠ ، مما أثار حفيظة القصر عليه ، فصدر أمر ملكي بتجريمه من لقبه وامتيازاته ، وقد رأى البعض في صدور هذا الأمر نوعا من التهديد والتحذير كي لا يتدخل أعضاء الأسرة المالكة في أي خلاف حزبي سياسي (٤٦) . ولعل ما أصاب الوفد من ضعف في مواجهة القصر وتضاؤل شعبيته أن مسائل أخلاقية قد مست النحاس ، فانبثرت الصحف المعادية للوفد تلهب الرأي العام ضد ما اعتبرته انحلالا خفيا من جانب زعمائه الوطنيين (٤٧) . وتلك أمور قد ساءت

(٧٣) عباس العقاد : المصدر السابق : ص ٢٩٣ .

(٤٤) عبد الخالق لاشين : المصدر السابق : ص ٤٧٦ - ٤٧٩ ، راجع كذلك

عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ٢٦٣ ،

Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer VII : pp. 161-162.
Youssef, Amine : Independent Egypt : p. 153.

(٤٥) طاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٦) : ص ١٥٦ -

١٥٧ - عبد الخالق لاشين - المصدر السابق : ص ٥٠٠ .

(٤٦) أحمد شوقي : حكايات مصر السياسية : التحلية السابعة (١٩٣٠) : ص

١٣٥٥ وما بعدها .

(٤٧) طاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ٣٠١ .

الى الوفد بطبيعة الحال على نحو تتفق معه المصادر على أن ثمة ردود فعل قوية لم تحدث في البلاد كأثر لاستقالة الوزارة النحاسية الثانية ، مثل ما حدث اثر استقالة وزارة سعد زغلول - مما يعني بصورة أخرى تدهور شعبية الوفد ، وأن الملك قد برهن على أنه نه كفاء لمصطفى النحاس(٤٨) .

والواقع أن الانقلاب الدستوري الذي جرى في العهد الصدقي ، وما تلا ذلك من احلال دستور ١٩٣٠ بدلا من دستور ١٩٢٣ ، قد أدى الى ائتلاف الوفد مرة أخرى مع الأحزاب السياسية الأخرى وتكوين الجبهة المتحدة وتم التفاهم بين الأحزاب على اقامة الوحدة على أساس إعادة دستور ١٩٢٣ واجراء انتخابات حرة . ويبدو أن القصر اعتقد أنه قد بات من اليسور اقامة وزارة ائتلافية يشترك فيها الوفدة أسوة بما حدث في أعقاب ائتلاف ١٩٢٥ وبدأت مفاوضات القصر لدى الوفد ، وتمثل ذلك في محاولات على ماهر لاقناع الوفد وقياداته لقبول دعوة الملك لتكوين وزارة ائتلافية بدعوى أن أية معاهدة سوف تعقد بين مصر وانجلترا لابد وأن تحظى بقبول كل الأحزاب (٤٩) . الا أن النحاس قد رفض فكرة الوزارة الائتلافية وكان يرى ضرورة وجود حكومة وفدية خالصة توقع المعاهدة على أن تكون مقاليد الحكم في خلال فترة المفاوضات في يده (٥٠) .

والواقع أن حركة الوفد السياسية في مواجهة القصر آنذاك قد نبعت من اعتبارين ، أولهما : أن الائتلاف الذي قام بين الأحزاب - بما فيها الوفد - كان على أساس المطالبة بعودة دستور ١٩٢٣ وتوقيع معاهدة على أساس مفاوضات ١٩٣٠ (مفاوضات النحاس - هندرسن) (٥١) . ثانيهما : جاء نابعا من ادراك الوفد أن اشتراكه في حكومة ائتلافية أخرى من شأنه أن يهيئ للملك الفرصة لكي يقوض دعائم الائتلاف الجديد ، مستهدفا الوفد بصورة أساسية لكي يسوغ لنفسه الانفراد بالحكم مرة أخرى . بمعنى أن فكرة الوزارة الائتلافية فيه كانت تبدو كلما اضطرت.

(٤٨) المصدر السابق : ص ٢٠٤ أحمد شوقي : المصدر السابق : ص ٦٨٨ وما بعدها ، عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ١٠٨ - ١٠٩ : (٤٩) FO : 407/218 (I) : No. 69 : Lampson to Eden, Jan., 24, 1936 Tel. : No. 72 (٥٠) اقبال شاه : المصدر السابق : ص ٢٢٠ - ٢٢١ : الرافعي : المصدر السابق :

ص ٢١٣
FO : 407/218 (II) : No. 40 Lampson to the Secretary of State for Foreign Affairs, Dec. 10, 1935, Tel. : No. 656 (٥١)

الظروف السراى فى ذلك العهد الى اعادة الحياة الدستورية ، لكى تجعل
من الوزارة الائتلافية تكآتها فى قفص الائتلاف واعادة الحكم المطلق من
جديد (٥٢) .

الا أن ثمة تحولا ظاهرا فى السياسة البريطانية قد أملتة الظروف
الدولية القائمة آئتد على نحو جعل بريطانيا تسير حثيثا نحو تسوية
علاقاتها مع مصر ، وكان على الوفد أن يستغل تلك الظروف لحسم صراعه
مع الملك ، وراح يتحرك سريعا لكى يجنب نفسه المزيد من مناورات الملك ،
وتشير الوثائق البريطانية الى أن الوفد قد استغل تعقد الموقف السياسى
وتقدم بمطالبه التالية :

١ - تكوين وزارة محايدة - على سبيل المثال - يكون رئيس
وزرائها والوزراء ممن لا ينتمون الى أحزاب .

٢ - مفاوضات عاجلة معنا ولتكن يوم ٢٥ فبراير .

٣ - تعيين المفاوضين بمرسوم ملكى ليكونوا صدقى ومحمد محمود
وحلمى عيسى وعلى الشمسى وحافظ عفيفى علاوة على خمسة
أو ستة من الوفدين على أن تكون رئاسة المفاوضين للنحاس .

٤ - اجراء الانتخابات فى ٢ مايو ، فى ذلك الوقت تكون المحادثات
الأولية قد قطعت شوطا يقضى على الشك ، على أن تبدأ
المحادثات الرسمية عقب الانتخابات .

٥ - أن يكون على ماهر رئيسا للوزارة ، وعلى ماهر بسبيله أن
يقدم تلك المقترحات الى الملك اليوم ومن المحتمل أن يوافق
عليها (٥٣) . هذه المطالب قد شكلت بالفعل اطارا سياسيا
محددا للوفد استمر حتى بعد وفاة الملك فؤاد وعقد ماهدة
١٩٣٦ .

ويفهم من هذا أن القيادة الوفدية قد نجحت ولأول مرة فى أن تفرض
ارادتها وبصورة مطلقة على كافة قوى التأثير السياسى فى مصر بما فيها
الملك فؤاد ذاته ، الأمر الذى كان يشكل نجاحا كبيرا للوفد تمثل فى
انفرادة بالوزارة لفترة متصلة فيما بعد بلغت عشرين شهرا .

(٥٢) الراضى : المصدر السابق نفس الصفحة .

FO : 407/219 (1) No : 25 Lampson to Eden, Jan, 30, 1936.
Tel. : No. ٥7.

أما عن تقييمنا للعلاقة بين الوفد والملك فؤاد ، فيمكن القول بأن ثمة اعتقاد قد وقر لدى الأخير في بداية حكمه ، بأن في استطاعته أن يسيطر على الحركة الوطنية التي آلت زعامتها الى حزب الوفد الناشئ . وذلك من خلال محاولة القصر الحد من النفوذ البريطاني ، وبدا فؤاد في ذلك وكأنه يحاول أن يعيد صفحة من تاريخ الخديو عباس حلمي الثاني في مؤازرته للحركة الوطنية وتأييد مصطفى كامل ، رغبة في التخلص من الوجود الاحتلالي الا أن مساندة فؤاد للوفد في تلك الفترة الباكورة كانت قصيرة الأجل ، فما أن تكشفت نوايا كل منهما للآخر حتى بدأت العلاقة بينهما تنسم بطابع عدائي حاد . ففي الوقت الذي اتخذ فيه الوفد من الحكم وسيلة لتحقيق استقلال البلاد ، فضلا عن محاولاته الحد من ميول القصر الأوتوقراطية لكي يملك ولا يحكم ، كان الملك فؤاد يرى في الوفد خصما عنيدا يحاول أن يعيد الى الأمة حقوقا يستمد فؤاد أنها له ، وأن انتقال الحكم من القصر الى الوفد يعني احلال ديمقراطية محل أخرى .

وينبغي الإشارة الى أن التطورات التي اعترت الموقف الملكي قد انعكست آثارها على الأوضاع الداخلية في البلاد بصفة عامة ، وعلى الصراع بين القصر والوفد بصفة خاصة ، فكان تفاقم المشكلة الحبشية وتزايد الخطر الإيطالي ، ما دفع بريطانيا الى محاولة التقاهم مع الوفد وابرام معاهدة تطلق يدها على أرض مصر اذا ما اندلعت الحرب ، وكان ذلك بطبيعة الحال تقوية لشوكة الوفد في مواجهة القصر ، أضف الى ذلك فإن تزايد وطأة المرض على الملك فؤاد ، قد جعلته - بلا ريب - يفقد الى حد كبير تأثيره السياسي الفعال على الساحة ، مما خلق للوفد ظروفًا أكثر مناسبة لحسم معركته ضد القصر .

ثانيا : العلاقة بين القصر وأحزاب الأقلية :

يرى البعض أن تأليف حزب الأحرار الدستوريين ، كان ضرورة حتمية اقتضتها ظروف البلاد والأوضاع السياسية السائدة آنذاك ، خاصة وإن البلاد كانت على بداية طريق الحكم الدستوري ، ومن ثم فقد ظهرت رغبة العناصر المعتدلة لتنظيم جهودها في إطار حزبي ، وذلك للدفاع عن الدستور الذي وضعوا أولى لبناته . وهكذا تألف حزب الأحرار الدستوريين في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وكانت لجنة الثلاثين التي وضعت مشروع الدستور هي نواة الحزب الذي انضم اليه أنصار عدلى وثروت ، وتحولت

الفئات التي كانت تلتف حول حزب الأمة و « الجريدة » الى جانب عدلى يكن وحزب الأحرار الدستوريين (٥٤) .

والواقع أن المولد الحقيقي لحزب الأحرار الدستوريين كان فى أوروبا . وفى سنة ١٩٢١ ، وإن كان قد أعلن تأسيسه بعد ذلك بعام ، فقد كان واضحا أن هناك تياران فى الوفد ، تيار متشدد على رأسه سعد زغلول رأى أن ما انتهت اليه المفاوضات مع ملتر محض « حماية مقنعة » ، والتيار الثانى معتدل يتزعمه عدلى وهؤلاء قد أرادوا أن يتفاهموا مع الانجليز فاتفقوا معهم على تصريح ٢٨ فبراير (٥٥) . وهذا التيار ومؤيدوه هم الذين شكلوا حزب الأحرار الدستوريين . ولقد اعتقدوا بدورهم أنه قد أصبح لزاما على مصر أن تنهج سياسة تعتمد على الأساليب الدبلوماسية ولما كانوا هم أصحاب الرأى والاعتدال والدبلوماسية ، فقد كان من الطبيعى أن يعتقدوا أنهم هم أبطال المرحلة التالية ، مرحلة استكمال الاستقلال عن طريق المفاوضات والدبلوماسية (٥٦) .

أما عن طبيعة التكوين الطبقي للحزب الجديد فقد تكون من كبار الملاك وكبار المعلمين ، الأولون منفصلون انفصالا طبقيًا عن الشعب والآخرين منفصلون ذهنيًا عنه (٥٧) . هذا الانفصال الذهني قد جعلهم — كما يقول اللورد لويد — قادة بلا اتباع (٥٨) .

وقد كان أعضاء الحزب يؤمنون بأن التقدم التدريجي خطوة بخطوة فى سبيل الاستقلال بناء أكثر من محاولة اتخاذ إجراءات طائشة ، وكانوا يعتقدون أن سياسة اعتدال ووافق مع بريطانيا قد تؤدي الى نتائج أسرع مما لو كان قد تخفى عنه عناد سعد زغلول ، وفى الوقت نفسه أكدوا أن الدستور أكثر ضرورة ملحة كصون لأية حكومة ضد الملك الذى كانوا جميعا يرتابون فيه والذى كانت أوتوقراطية معروفة حق المعرفة (٥٩) .

(٥٤) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، ص ٣٩٣ ، أحمد عبد الرحيم مصطفى : تاريخ مصر السياسى ، ص ١٤٠ .
(٥٥) محمد شوكت التونى ، حزب الزعماء ، ص ٢٩ ، ضياء الدين الرئيس ، الدستور الاستقلال (الثورة الوطنية سنة ١٩٣٥) ، ج ١ : ص ١٦ .
(٥٦) عبد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٣٧٨ .
(٥٧) محمد زكى عبد القادر : مجلة الدستور : ص ٤٨ .
Lloyd, Lord : Op. Cit., p. 48. (٥٨)
(٥٩) غفاف لطفى السيد : المصدر السابق : ص ١٠٥ .

على أية حال فلقد استقبل الشعب ميلاد الحزب الجديد كما استقبل ميلاد أبيه الروحي « حزب الأمة » في سنة ١٩٠٧ بالوجوم والاستنكار الذي بلغ حد الرمي بالخيانة ، وقد ولد الحزب ميتا من الناحية الشعبية ولكن الشخصيات الكبيرة التي انضمت اليه وعاونته جعل الناس يتوقعون له دورا مهما في السياسة المصرية . ولعل مما زاد في سوء استقبال الناس له أن تأليفه تم وسعد زغلول وصحبه ميعلون عن البلاد (٦٠) .

وكان من أهم مبادئ الحزب العمل على سرعة اصصدار الدستور والدفاع عنه من أجل الحد من سلطة الملك فضلا عن مشاركة الحكم عن طريق الدستور ، وعلى ذلك لم يكن غريبا أن يتسم هذا الحزب بالاعتدال في كل شيء بما في ذلك العلاقات المصرية - الانجليزية (٦١) . وهذه المبادئ في مجموعها قد شكلت اطارا سياسيا عاما لحزب الأحرار الدستوريين ورغم ذلك فيمكن القول بأنهم قد لجأوا الى أساليب ديكتاتورية طالما ناضلواهم أنفسهم ضدها ، وطالما جعلوا أنفسهم منذ نشأة حزبهم خصومها الألداء ، بل ما فتئوا يحالفون القصر ويتقلبون على الدستور - كما مر بنا - وصولا الى مناصب الحكم .

ولعل استعراض الدور الذي قام به الحزب من الناحية العلمية يوضح مغزى التناقضات التي وقع فيها منذ نشأته ، فهو من ناحية قد ورث تراثا من العداء لاستبداد القصر والرغبة في المشاركة في السلطة السياسية ، وكان ذلك يضعه في صف الدستور وضد معسكر القصر ، ومن ناحية أخرى فقد وجد الحزب أن التأييد الشعبي يتجه بصورة فعالة الى الوفد دونه ، مما جعل الحزب يحتل مكانا هامشيا في الحياة النيابية مما دفعه حينئذ آخر الى معسكر القصر في عداوته للوفد ، بالإضافة الى ذلك فإن طابعه المعتدل قد ساعد على بناء جسور التفاهم والثقة مع دار المندوب السامي ، واعتمد على تأييدها بصورة شبه مطلقة .

وفيما يتصل بأصول العلاقة بين الأحرار الدستوريين والقصر ، فيرى الأستاذ مارسيل كولومب، أن الأحرار الدستوريين كان يداعبهم - باعتبارهم خدما مخلصين للتاج ومدافعين عن الدستور - الذي كانوا يتحملون وحدهم تقريبا مسئولية اصداره كما كانوا يريدونه أكثر ليبرالية - يداعبهم في

(٦٠) محمد زكي عبد القادر : المصدر السابق : ص ٤٥ - ٤٦ .

(٦١) أحمد فؤاد على مصطفى : العلاقات المصرية - البريطانية وأثرها في تطور

الحركة الوطنية في مصر : ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

ذلك أمل قيام عهد ملكي دستوري يمارس دوره خلوا من القلاقل على غرار النظام الملكي القائم في بريطانيا وأنهم كانوا يضعون دائما لتعاونهم مع الوفد شروطا يملئها عليهم اخلاصهم للتاج وارتباطهم بالدستور (٦٢) .
 الا أن هذا الرأي لا يخلو بدوره من أوجه للنقد ، فمن الخطأ التصور بأن الأحرار الدستوريين قد ارتبطوا بصله ولاء حقيقي ودائم للقصر ، وخاصة أن أصول العداء بينهما ضاربة في القدم ، بل أن قيامهم كان في الأصل بهدف حماية مصالح طبقة كبار الملاك في مواجهة القصر ، ومشاركته في الحكم ، فضلا عن ذلك فإن دفاعهم عن الدستور لم يكن حبا في ذاته أو اقتناعا به بقدر ما كان لمقاومة نزعات الملك الأوتوقراطية ، بل أن انقلابهم على الدستور مرتين ومشاركتهم الحكم على أنقاضه يدحض تماما ذلك الرأي .

وإذا كان الأحرار الدستوريين قد قادوا الصراع ضد القصر في سبيل الدستور - كما مر بنا - الا أن تولى مسد زغلول الحكم قد أدى الى تغيير علاقتهم بالقصر . ذلك أن انفراد الوفد بالحكم وتجاهله اشراك الأحرار معه قد أثار حفيظتهم واستهدفوه بهجومهم وراحوا يرمونه بالتهمة التقليدية وهي أنه يحاول أن يقيم ديكتاتورية برلمانية مما أدى الى سلب الوفد بعضا من مؤيديه من عناصر المثقفين (٦٣) . ومما لا شك فيه أن هجوم الأحرار على الوفد قد خلم قضية الملك في صراعه ضد الحكومة الدستورية الأولى ، الأمر الذي أوجد تقاربا بين الأحرار والقصر ، الذي اختزنهم كيما يستخدمهم فيما بعد في الانقلاب على الدستور والإطاحة به ، وذلك كان يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية لسياسة القصر .

على أية حال فقد أدخل القصر سياسته التي أشرنا اليها موضع التنفيذ فاشرك الأحرار الدستوريين في وزارة زيور الثانية التي جرى في عهدهما الانقلاب الدستوري الأول ، والواقع أن حزب الأحرار الدستوريين في هذا قد أبدى لونا من التخبط فاشتركهم في الوزارة على هذا النحو يعني اقراا صريحا منهم واعترافا بالانقلاب على الدستور وهم واضعوه وكان عليهم أن يبرروا مسلكتهم هذا ، فيقول محمد علي علوبة - أحد زعماء حزب الأحرار الدستوريين - في مذكراته : « كان علينا بعد أن عرضت الوزارة على الحزب أن يختار أحد أمرين ، إما أن يكون في ولاء مع ملك

(٦٢) مارسيل كولومب : تطور مصر : ص ٤٩ - ٥٠ .

(٦٣) يونان لبيب : تاريخ الولايات المصرية : ص ٢٧٠ ، راجع كذلك . محمد حسين هيكل ، مذكرات في السياسة المصرية ج ١ : ص ١٩١ وما بعدها .

البلاد وهو عدو سعد وأنصاره ، أو يكون في ولاء مع سعد وقد أدت ادارته الى أفحش الأضرار بالبلاد ، فوق أننا خشينا أن تباعدنا عن الملك أن يرثى في أحضان الانجليز فتكون الطامة أكبر وأعم ولهذا قرر حزب الأحرار الاشتراك في الوزارة أملا في اصلاح بعض ما أفسدته خطة سعد زغلول خارج الحكم وداخله . رغم علمنا بحالة الملك فؤاد ومطامعه الشخصية ، فانه فرد واحد لا يصل الى الطغيان العارم الذى وصل اليه سعد وشيعته (٦٤) .

وغنى عن البيان ما تحمله تلك المبررات التى سبقت من استخفاف بعقلية القارىء ، فهى قد أغفلت الدوافع الحقيقية التى حركت الأحرار الدستوريين آنذاك ، والتى تمثلت فى تكاليفهم على السلطة والرغبة فى المشاركة بالحكم بأية وسيلة وتحت أية ظروف وإن كان ذلك على أنقاض الدستور ، ثم أن الزعم بأن طغيان سعد وشيعته باسم الدستور أشد وطأة على البلاد من طغيان الملك لم تكن سوى فرية أثبتت الأحداث بطلانها (٦٥) .

ومما لا شك فيه أن النجاح الذى أحرزه القصر فى عهد وزارة زيور الثانية قد أغراه على الانفراد بالحكم وتركيز مقاليد السلطة بيده ، وراح يتربص الدوائر بالأحرار الدستوريين بغية إقصائهم عن الحكم بطريقة أو بأخرى ، وسنحت الفرصة للقصر لتحقيق أهدافه وكانت المناسبة صدور كتاب جدلى للشيخ على عبد الرازق وقد كانت أسرته من زعامات الأحرار الدستوريين - هو « الاسلام وأصول الحكم » تناول فيه المؤلف مفهوم الخلافة شرعا واعتبر أن الخليفة مقيدا فى سلطاته بحدود الشرع لا يتخطاها ، وأنه إذا جار أو فجر انعزل من الخلافة (٦٦) . وذهب الى أن الزعم بأن الخلافة مقام ديني ونيابة عن صاحب الشريعة عليه السلام أمر قد درج عليه السلاطين والملوك حتى يتخذوا من الدين دروعا تحمي عروشهم ، وانتهى الى أن ، أنظمة الاسلام دينية وليست سياسية ، وأن مبدأ فصل الدين عن الدولة يتطابق مع تعاليم القرآن والسنة (٦٧) .

والواقع أن الأزمة التى فجرها صدور هذا الكتاب تتركز أساسا فى

(٦٤) مذكرات محمد على علوية : ص ٢٤٦ .

(٦٥) انظر الفصل الثاني : القصر والدستور .

(٦٦) الشيخ على عبد الرازق : الاسلام وأصول الحكم : ص ٥٠ .

(٦٧) المصدر السابق : ص ١٠١ - ١٠٣ .

المضمون والتوقيت - فواضح من مضمون الكتاب أنه لا يهاجم الخلافة فقط ولا الحكومة الدينية ، بل والنظام الملكي أيضا ، ثم أن القول بأن الخلافة سلطة زمنية منبئة الصلة بالاسلام يحيى خلافا لما اعتبره فكر القصر نحو مسألة الخلافة - أما عن التوقيت ، فقد جاء صدور الكتاب في وقت يدت الظروف السياسية مواتية للقصر فيما يتعلق بالدعوة للخلافة واشتدت مساعيه في الترويج لها بعقد مؤتمر في القاهرة لمناقشتها - كما مر بنا - فصدر الكتاب يعرض بالخلافة على نحو جاء متضاربا مع مساعي القصر . ومن ثم يتأيد ما ذهب اليه البعض من أن القول بأن كتاب الاسلام واصول الحكم ما هو الا كتاب علمي أمر لا أساس له (٦٨) .

وهنا يطرح سؤال نفسه وهو هل كان بمقدور القصر اقضاء الأحرار الدستوريين عن الحكم رغم تأييد دار المندوب السامي لهم ؟ والواقع أن الظروف السياسية كانت مهية أمام القصر في ذلك الحين فقد استقلال اللورد اللنبى من منصبه في مايو ١٩١٥ ، وبات الأحرار الدستوريون دون مؤيد حقيقي لهم من قبل الشعب أو الانجليز .

وهكذا بدت الفرصة سانحة أمام القصر بين ذهاب المندوب السامي القديم وقدم المندوب السامي الجديد لضرب الأحرار الدستوريين دون ما خوف من تدخل بريطاني ، فأوعزت الحكومة الى هيئة كبار العلماء أن تبحث الكتاب وتحاكم المؤلف بوصفه من العلماء ، وكان أن أصدرت هيئة العلماء حكما باخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرتها في أغسطس ١٩٢٥ . وطلب يحيى باشا ابراهيم رئيس الوزراء بالنيابة - من وزير الحقانية عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين - تنفيذ الحكم بفصل الشيخ على عبد الرازق من منصبه فأحال الوزير الأمر الى لجنة أقسام القضايا بوزارة الحقانية لتبدي رأيا في وجوب فصل الشيخ على عبد الرازق من عدمه . وعرض يحيى باشا ابراهيم الأمر على السراى ، فرأت في موقف وزير الحقانية ما يخالف رغباتها ومن ثم يتعين اخراجه من الوزارة ، فأوحت الى يحيى ابراهيم أن يطلب من وزير الحقانية أن يستقيل من منصبه وازاء رفض عبد العزيز فهمى صدر مرسوم بتكليف على ماهر باشا بأعمال وزارة الحقانية الى أن يعين وزيرا لها بدلا من عبد العزيز فهمى ، وكان ذلك يعنى اقالته من منصبه ، ويرى الأستاذ الرفاعي أن هناك سببا آخر لنقمة السراى على عبد العزيز فهمى وهو معارضته في مجلس الوزراء لصفقة استبدال سراى الزعفران التسابع

(٦٨) أنور الجندى : الصحافة السياسية في مصر ، ص ٢٥١ .

للخاصة الملكية بتفويض بشيخى التابع لمصلحة الأملاك الأميرية ، اذ رأى أن هذا التفويض يزيد من قيمته وريعه عن أربعة أمثال سراى الزعفران . فأسرها الملك فى نفسه (٦٩) . ومهما يكن من أمر فقد بات جليا أن القصر قد وطلد عزمه على اقضاء الأحرار عن الحكم .

أما عن الأحرار الدستوريين فقد ضرب الانقسام أطنابه بين صفوفهم . وبدوا متخاذلين أمام اللطمة التى وجهها اليهم القصر ، فيما بين مؤيد ومعارضى للانسحاب من الوزارة حتى أن عبد العزيز فهمى رئيس الحزب كان « وجلا » على حد تعبير الدكتور هيكل ، من أن لا يتفق الأحرار على الانسحاب من الوزارة ، ويبدو أن ذلك التناقض الذى اعترى موقف الحزب إنما يرجع أساسا الى أن ثمة اتصالات قد جرت بين مستر نيفل هندرسون المندوب السامى بالنيابة من ناحية ، وبين وزيرى الأحرار فى الوزارة وهما توفيق دوس وعلوبة باشا ، الا أن تيار المعارضة للبقاء فى الوزارة كان أقوى واتخذ الحزب قرارا باستقالة الوزيرين من الوزارة وعدم التعاون مع الحكومة الحاضرة ، كذلك بعث صدقى باشا باستقالته من باريس تضامنا مع الأحرار (٧٠) .

على أية حال فما حدث للأحرار الدستوريين كان جزءا وفاقا لخياتهم الدستور وكان عليهم أن يبرروا للرأى العام طردهم من الوزارة على هذا النحو المزرى فيقول محمد على علوبة فى مذكراته : « لم نلبث فى الحكم بضعة شهور حتى تكشفنا لنا حقيقة مرة وهى أن الملك فؤاد يريد أن يكون ديكتاتورا يحقق مصالحه الخاصة ويدعم سلطته الفردية مستعينا فى ذلك برجال السراى وبحزبه الذى أنشأه وتلك حالة تؤدى طبعاً الى « شد » الحياة النيابية السليمة وقد لمسنا تدخل رجال ديوانه الملكى ورجال الخاصة الملكية فى شئون الحكم وتنمية ثروة الملك بطرق لا ترضاهم الضمائر الحية » (٧١) .

وكاننا أفاق الأحرار الدستوريين لتوهم على أطماع الملك فؤاد وعلى ما كان يجرى أثناء حكمهم من مخازى وعيبات بالدستور .

الا أنه ينبغى الإشارة الى أن طرد الأحرار من الوزارة كان يعنى

(٦٩) عبد الرحمن الرافى : فى عقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٢٢٦ - ٢٢٧ :
عفاف لطفي السيد : المصدر السابق : ص ١٣٣ - ١٣٤ .
(٧٠) محمد حسين هيكل : المصدر السابق : ص ٢٣٦ - ٢٤٠ .
(٧١) مذكراته محمد على علوبة : ص ٢٥٢ .

وقوع أحد المحاذير التي كانت تخشاهها السياسة البريطانية في مواجهة
القصر من احتمالات قيام حكم أوتوقراطي ، يكون فيه القصر هو المرجع
الأول للحكم ، مما يدفع الأحزاب الى التكتاف والائتلاف في محاولة لدرء
أخطار هذا الحكم وهذا ما أثبتته الأحداث بالفعل فيما بعد . وذهب البعض
الى أن الأزمة التي فجرها كتاب « الإسلام وأصول الحكم » تؤرخ بداية
الائتلاف بين الأحرار الدستوريين والوفد ، ذلك أن الخلاف الناشب بين
الأحرار والقصر نتيجة لمعالجة الأخير للأزمة قد بعث الأحرار على مهاجمة
سياسة القصر وأساليبه أى انهم اتفقوا مع الوفد من هذه الناحية دون
قصد (٧٢) .

وهكذا اضطر الأحرار الدستوريون الى محالفة خصوم الأسس
- وأعنى بهم الوفد - والتودد اليهم التماسا للعودة الى الحكم ، وليناوا
بحزبهم عن العزلة التي كاد يتردى فيها بعد أن طردهم القصر من
الوزارة :

ومن أسف فإن الأحرار لم يتعظوا بالأحداث ونسوا ما نالهم على يد
القصر وما لبثوا أن عادوا الى سابق تأمرهم مع القصر في أثناء الوزارة.
النحاسية الأولى - كما مر بنا - على نحو أدى الى انفصام عرى الائتلاف
وانهياره يسقط الوزارة في ٢٥ يونيه ١٩٢٨ ، وكان تولى الأحرار
الدستوريين الحكم بمثابة مكافأة لهم من القصر على صنعهم ، فلم يتأخروا
في سنة ١٩٢٨ ، عن إلغاء الحياة النيابية كلها وإعلانها بزعامة محمد
محمود باشا ديكتاتورية حديدية لمدة ثلاث سنوات .

وحقيقة الأمر أن القصر قد أراد أن يتخذ من وزارة الأحرار
الدستوريين وسيلة تمكنه من الانفرد بالسلطة وذلك عن طريق الاتحاديين
الذين شاركوهم في الحكم على أنقاض الدستور . وإذا كان القصر قد
استغل جانباً سلبياً من السياسة البريطانية تمثل في تغيير اللورد اللنبي
واحلال اللورد لويد بدلا منه ، مما هيا له الظروف كيما يبادر الى طرد
الأحرار الدستوريين من الوزارة الزبورية الثانية ، الا أن الظروف
السياسية في عام ١٩٢٩ ، كانت جده مختلفة عن تلك التي كانت في
عام ١٩٢٥ ، بمعنى أنه كان للسياسة البريطانية دور ايجابي في اقصاء
وزارة الأحرار ، لم يعبر عنه فقط بتغيير اللورد لويد وابداله بالسير
برسنى لورين ، وانما كان أيضا في قبول الجانب البريطاني لشروط الوفد.
ومنها تعليق مناقشة ما أسفرت عنه المفاوضات التي أجراها محمد محمود.

(٧٢) أمين سميد : تاريخ مصر السياسي : ص ٢٠٦ .

فى لندن على عودة الحياة النيابية ، وكان قبول بريطانيا ذلك يعنى أنها قد أنهت وجود وزارة محمد محمود فى الحكم . وذلك يقود الباحث الى محاولة سبر غور حدود التأييد البريطانى للأحرار الدستوريين فى مواجهة القصر والقوى السياسية الأخرى . فالملاحظ أن استراتيجية الأحرار الدستوريين قد اعتمدت على هذا التأييد الى حد كبير ، بيد أن هذا التأييد لم يكن مطلقا بحال من جانب بريطانيا ، وهو متصل - فى نظرى - بما يستطيع أن يقدمه الأحرار الدستوريين لقضية العلاقات المصرية - البريطانية على نحو يستقر معه وضع بريطانيا المتميز فى البلاد وتحقق معه مصالحها الحيوية . يتأيد ذلك بمواقف دار المندوب السامى من الأحرار الدستوريين والتي اشرنا اليها .

ولقد استطاع القصر بحس سياسى ماهر أن يضلع يده دائما على نقط الانقلاب فى العلاقة بين الأحرار ودار المندوب السامى لكى ينفذ الى اغراضه فى مواجهتهم .

وعندما تولى اسماعيل صدقى الحكم سارع الأحرار الى تأييده ، رغم ما كان معروفا عن وزارة صدقى من أنها تمثل ارادة القصر مظهرا وجوها ، لأنهم كانوا يطمعون فى أن تنصفهم وزارته بأن تعاملهم كما عاملت الوزارة الوفدية أنصارها (٧٣) . واستمر هذا التأييد من جانبهم حتى بعد أن ظهرت نوايا الملك فؤاد وصدقى نحو الدستور ، فيتحدث الدكتور هيكى فى مذكراته عن مقابلة له مع صدقى بعد تشكيله للوزارة أخبره فيها « أنه يرى ان يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم » (٧٤) . ورغم ذلك لم تبخل جريدة « السياسة » وكما يعترف هيكى نفسه - على صدقى بإثبات فى الشهور الأولى من حكمه بالتأييد الكامل (٧٥) .

بيد أن هذا التأييد من قبل الأحرار وتلك المسألة من قبل صدقى لم يكونا سوى خديعة كبرى مالبثت أن تلتها معركة حامية بينهما ، عندما تيقن الأحرار من عزمه على استبدال دستور ١٩٢٣ بآخر . وذلك يعطى الانطباع فى حالة الاستخزاء التى تردى فيها الأحرار الدستوريين فهم من ناحية يؤيدون صدقى رغم علمهم بما انطوت عليه نواياه وهامهم ينقلبون

(٧٣) محمد حسين هيكى : المصدر السابق : ص ٣١٥ .

(٧٤) المصدر السابق : ص ٣١٦ .

(٧٥) المصدر السابق : نفس الصفحة .

الى معسكر المعارضة عندما أنفذ الملك وصدقي عزمهما بتغيير دستور ١٩٢٣ . ومحصلة تلك التناقضات يعبر عنها الدكتور هيكل بقوله « أما أنا فقد اطمأنت نفسي كل الطمأنينة بالخروج من موقف مدائرة لاتألفه » (٧٦) . وعلى اثر ذلك بدأ صدقي يتتبع الأحرار الدستوريين بالاضطهاد والقمع مما دفعهم الى الائتلاف مع الوفد مرة أخرى وهذا بدوره لم يكن سوى « زواج منفعة » كان محمد محمود على استبعاد لفسخه عند أبسط تلميح له باستدعائه لتولى أمور أعظم (٧٧) .

والواقع أنه خلال العهد الصدقي لم تشهد الساحة نشاطا سياسيا فعلا لحزب الأحرار الدستوريين . الا أنه في أواخر هذا العهد خرج حزب الأحرار من حالة الجمود التي تردى فيها ، وبدأ في انتهاج سياسة جناحها تحسين علاقته بالقصر ، والتقارب مع دار المندوب السامي في محاولة لاستخدامه كأداة ضغط على الملك من ناحية أخرى . وفيما يتصل بالاتجاه الأول فتشير الوثائق البريطانية الى أن محمد محمود لم يكن على استعداد للقيام بأي مخاطرة من شأنها أن توجد الشك لدى الملك (٧٨) . كما تشير الوثائق ذاتها الى أن المستقبل القريب ينبغي عن تطور العلاقات بين القصر ومحمد محمود وذلك من شأنه ان يخلق مجالا أوسع لاختيار رئيس للوزراء . يخلف تسميم في حالة استقالته (٧٩) ، اشارة بذلك الى محمد محمود الذي كان مقتنعا وقتذاك بأنه شخصية مرضى عنها عند الملك لأن صحيفة حزبه « السياسة » لم تنتقد القصر عند ابعاده الايراشي (٨٠) .

وفيما يتعلق بالاتجاه الثاني يطلب محمد محمود من المندوب السامي التدخل لدى الملك ومشاورته لتعديل مسلكه (٨١) . وهو في نفس الوقت يعتمد الى طرح الحل الذي يراه مناسباً على المندوب السامي للتخلص من الحكم الأتوقراطي للملك ، وهو يكمن في إعادة النحاس والموافقة بالاجماع

(٧٦) المصدر السابق : ص ٢١٩ - ٢٢١ .

(٧٧) عفاي لطفي السيد : المصدر السابق : ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٧٨) FO : 407/217 : (111) enc. In No : 20 Lampson to Simon : April, 23, 1934.

Fo : 407/218 (II) : No : 26 : Lampson to Hoar, Nov, 12, 1935, Tel. No, 551.

(٨٠) عفاي لطفي السيد : المصدر السابق : ص ٢٦٤ .

Fo : 407/217 (111) : enc. In No : 20 : Lampson to Simon April, 23, 1934.

على حل البرلمان الحالي . على أن تكون هناك حكومة بدون برلمان حتى عام ١٩٣٦ عندما تنتقضى فترة البرلمان الحالي (٨٢) .

وغنى عن البيان أن مناورات الأحرار الدستوريين هذه فى مجموعها كانت تستهدف عودتهم الى الحكم بصورة أو بأخرى خاصة وأن قيام وزارة برئاسة النحاس فى غيبة البرلمان أمر يتناقض مع سياسة الوفد تماما ، والذى لم يكن بحكم تمثيله للأغلبية ليقبل الحكم دون برلمان يؤازره ، أو على أنقاض الدستور وهما سنله الحقيقى فى الحكم ، بالإضافة الى ذلك فإن عودة الوفد الى الحكم بوزارة يرأسها النحاس وهى حتما ستكون وفدية خالصة الأمر الذى سوف ترفضه بريطانيا ، عندئذ لن يكون هناك بديل حقيقى سوى دعوة الأحرار الدستوريين لتولى الحكم .

الا أن ضغط الأحداث الخارجية واضطراب أحوال البلاد الداخلية قد أدى الى تأليف الجبهة المتحدة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ - كما مر بنا وأراد الملك فؤاد تشكيل وزارة ائتلافية ووافق على ذلك محمد محمود وصديق (٨٣) وذلك يعنى أنه قد بات للأحرار أمل فى المشاركة فى الحكم الا أنه ازاء رفض الوفد فكرة الوزارة الائتلافية ، فما كان من بريطانيا الا أن راحت تهيم له السبل لعقد المهادنة وتولى الحكم منفردا ، وكان ذلك يعنى أقول نجم الأحرار الدستوريين وغاضت آمالهم فى العودة الى الحكم بصورة أو بأخرى حتى وفاة الملك فؤاد .

أما الحزب الوطنى فقد كانت نشأته مرتبطة بظهور مصطفى كامل وجماعة من الوطنيين الذين كانوا ينادون بالاستقلال والجهاد ، وقد استطاع الحزب الوطنى أن يستقطب غالبية العناصر الوطنية آنذاك وأضحى يتمتع بثقل حقيقى ، وفاق شأنه ما سواه من أحزاب فى ذلك الوقت وكانت جريدة اللواء هى لسان الحزب .

والواقع أن الحزب الوطنى لم يكن ثمة حزب منظم بالمفهوم السياسى فى البداية ولكنه كان موجودا بالفعل كفكرة تضم حولها الأنصار والمجاهدين . وقد أسس مصطفى كامل الحزب بعد عودته من أوروبا سنة ١٩٠٧ ، واجتمعت أول جمعية عمومية له فى ٢٧ ديسمبر ١٩٠٧ وانتخب مصطفى كامل رئيسا للحزب مدى الحياة . وكان الحزب يطالب بالاستقلال فى ظل السيادة العثمانية ، وكان معظم أعضائه من الطلبة والموظفين ،

Ibid.

(٨٢)

For : 407/219 : No. 22 Lampson to Eden, Jan. 28, 1936.

(٨٣)

Tel : No. 84.

واستطاع الحزب أن يوسع قاعدة اتصاله بال جماهير وذلك بتأليف « اتحاد العمال اليهوديين » سنة ١٩٠٩ تحت قيادته وأصبح ذلك الاتحاد يضم بعد سنتين من تأليفه ١٢ نقابة عمالية (٨٤) .

ولقد نشأ نوع من التحالف بين الحزب الوطني والقصر في عهد الخديو عباس حلمي والذي حاول أن يستخدم الحزب كعامل معادل ضد المعتمد البريطاني في فترات الصراع معه ، حتى بعد وفاة مصطفى كامل وانتقال الزعامة الى محمد فريد . ولقد استطاع الحزب أن يجعل من نفسه عقبة حقيقية أمام الوجود الاحتلالي في الداخل وفي الخارج على السواء ، الا أن بريطانيا قد وجدت في قيام الحزب العالمية الأولى وتفكك الامبراطورية العثمانية ، فضلا عن غياب تأييد القصر للحزب ، فرصة سانحة فتناولت أعضائه بالقمع والاعتقال والنفي مما دعا قيادته الى نقل نشاطها خارج البلاد . ومما زاد شأن الحزب ضعفا ما حدث من خلافات داخلية بين صفوفه بالإضافة الى غياب قياداته المؤثرة ، وظهر أثر كل ذلك في اضمحلال القاعدة العريضة التي كانت تؤيده ، فضلا عن ظهور الوفد الذي انتزع منه زعامة الحركة الوطنية بصورة مطلقة ، ليصبح بعد ذلك الحزب الوطني شأنه شأن ما سواه من أحزاب الأقلية . وكان أمامه أن يختار بدلا من اثنين وهما أن يؤيد الوفد ويؤازره ، وأما أن يقف ضده مع أحزاب القصر والأقلية المرفوضة جماهيريا وقد سلك الحزب الوطني الطريق الأخير (٨٥) .

ولقد اكتسب الحزب الوطني وضعاً متميزاً بين سائر الأحزاب ، في أنه قد رفع شعار « لا مفاوضات مع بريطانيا الا بعد الجلاء » وهذا قد جعله يبدو أكثر الأحزاب تصلباً في مطلب أساسي وهو الاستقلال ، الا أنه قد أصاب سياسة الحزب بالجمود والتناقض في كثير من الوجوه حتى في علاقته بالقصر ، فعندما أعلن تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، استنكره الحزب واعتبر أنه « لا يغير شيئاً في الحالة التي كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره ، ولا يقصد به غير التفرير بالأمة » (٨٦) . وانكار التصريح بهذا الشكل لم يكن يحمل هجوماً على القصر الذي اعتبر التصريح

(٨٤) مجلة الطلبة : المجلد الثاني : فبراير ١٩٦٥ : ص ٥٥٥ ، أحمد شفيق مذكراتي على نصف الجزء القسم الثاني : ص ١٢٧ .

(٨٥) علي الدين هلال : السياسة والحكم في مصر : ص ٢١٥ .

(٨٦) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ٥٤ .

قاعدة لسياسته ، ولكن كان فى الواقع تنديدا - بعوده الرئيسى - وهو الجانب البريطانى .

وكان قيام بريطانيا بتنظيم وراثه العرش ما جعل الحزب الوطنى يستهدفها بهجوم آخر ذلك أنه قد اعتبر مسألة عرش مصر من المسائل الخاصة بالامة المصرية وحدها ، وعد تدخل الحكومة البريطانية فى تلك المسألة اعتداء صريحا على حقوق البلاد ، وأبلغ الحزب احتجاجه على هذا التدخل الى معتمدى الدول الأجنبية ، وكان موقف الحزب شبيها بموقفه من تصريح ٢٨ فبراير ، يتأيد ذلك بأن قرار احتجاج الحزب قد تركز على خطاب المندوب السامى للسلطان فى ١٥ ابريل سنة ١٩٢٠ بشأن نظام وراثه عرش مصر وكذا برقية التهنة التى أرسلها الملك جورج الخامس الى السلطان دون الاشارة الى البرقية التى أرسلها الأخير الى ملك بريطانيا يشكره فيها على قيام بلاده بتنظيم وراثه عرش مصر (٨٧) . واضح من ذلك أن موقف الحزب فى تينك المسألتين قد تغافل عن استجابة القصر للتدخل البريطانى سواء باصدار تصريح ٢٨ فبراير أو بتنظيم وراثه العرش ، وجعل الجانب البريطانى يظهر وكأنه قد فرض على القصر أمورا لا يرضاه . وذلك فى تقدير الباحث كان يصدر عن رغبة الحزب الوطنى فى أن يوجد أسبابا للتقارب مع القصر ويظهر كمن يدافع عن حقوق العرش والبلاد فى مواجهة قوى الاحتلال .

الا أن الحزب الوطنى ما لبث أن انحاز تماما الى معسكر القصر وظهر ذلك فى تأييده لوزارة زيور الثانية ذات الصبغة الملكية الخاصة ، وراح رئيس الحزب حافظ بك رمضان يردد المزاعم التى دأب أعوان القصر على ترديددها عن « المظالم التى قاستها الأمة تحت حكم الوزارة الزغلوية » ، وراح يقيم من نفسه حاميا للوزارة ضد كل محاولة يراد منها اسقاطها واحلال أخرى بدلا منها رغم أن الحزب لم يكن ممثلا بها (٨٨) . وغنى عن البيان ما كان يحمله ذلك من تأييد ضمنى للقصر فى نفس الوقت .

وبدأ التناقض يأخذ طريقه الى سياسة الحزب ، فرغم أنه احتج على إلغاء دستور ١٩٢٣ لأن غاية الحزب - كما يقول الرافعى - فى جهاده للدستور تحقيق سلطة الأمة وصونها من عبث الاعتداء وتقلب

(٨٧) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ١٩١٩ ج ٢ : ص ١٠٢ - ١٠٤ .

(٨٨) احمد شفيق : حويات مصر السياسية : الحولية الثانية (عام ١٩٢٥) : ص ٣٢٤ - ٣٢٥ . نقل عن جريدة التيمس اللندنية .

الأهواء (٨٩) . الا أن الحزب راح يقر دستور ١٩٣٠ ويقرر دخول الانتخابات التي جرت على أساسه ، مما كان يعنى تأييد حكم القصر الأوتوقراطي الأمر الذى جعل صدقى يزهو فى أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب هى حزب الاتحاد وحزب الشعب والحزب الوطنى (٩٠) . وكان خليقا بالحزب الوطنى أن يشترك مع باقى الأحزاب القومية فى نضالها ضد القصر من أجل الدستور بدلا من تأييد نظام لا دستورى ترفضه البلاد .

وفى عهد وزارة عبد الفتاح يحيى ظهرت حركة يتزعمها طلبة الأزهر تدعو الى توحيد مصر والسودان تحت لواء الاسلام والتحالف مع القوى العربية وكان يؤيدها الحزب الوطنى والملك فؤاد الذى رأى فيها بعضا جديدا لمسألة الخلافة ، وكان تشجيع الحزب الوطنى لها أملا فى توثيق علاقته بالقصر بعد ما ظهر من استجابته لها . والى ذلك تشير الوثائق البريطانية بأن « القصر قد شجع هذه الحركة وأن هناك اتصالا وثيقا ربط دائما بين الحزب الوطنى والقصر تحت زعامة الملك فؤاد ، كما كان الأمر فى عهد الحديو عباس حلمى ومصطفى كامل » (٩١) .

الا أن تلك الحركة لم يكتب لها النجاح لاعتبارات عدة منها أن الحزب الوطنى لم يكن له رصيد من التأييد الشعبى على نحو يسمح له بتبنى الفكرة والترويج لها بين الجماهير ، ومنها أن الملك فؤاد ذاته لم يكن موضع عطف البلاد وتأييدها على نحو ما كان عليه عباس حلمى أبان تحالفه مع مصطفى كامل ومنها أخيرا أن الجانب البريطانى قد عارض هذه الاتجاهات تماما من قبل القصر ، بل انه قد اعتبرها بعضا لحركة الجامعة الاسلامية التى تبناها الحزب الوطنى فى الماضى ولكن بثوب جديد ، فاتخذ منها موقفا عدائيا ، والدليل على ذلك أن وزير خارجية بريطانيا قد أرسل الى المندوب السامى يطلب منه مفاتيح الملك وعرض وجهات نظر بريطانيا فى تلك المسألة متى سنحت الفرصة لذلك (٩٢) .

وكانت قضية العلاقات المصرية - البريطانية مجالا آخر لتقارب

(٨٩) عبد الرحمن الرامسى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ١٣٩ .

(٩٠) المصدر السابق : ص ١٤٢ .

(٩١) Fo : 407/217 (11) : No : 34 : Lampson to Simon : April, 25, 1934, Desp No : 367.

(٩٢) Fo : 407/217 : No. 37 (111) : Simon to Lampson, May, 9, 1934, Tel : No, 110.

الحزب الوطني من القصر فقد جاء موقفهما من هذه القضية متشابهاً وان اختلفت المقاصد والأهداف . فالحزب الوطني كان يرفض مبدأ التفاوض الا بعد اتمام الجلاء ، وظل متمسكاً بذلك فلم يشترك في أى من المفاوضات التى جرت مع الجانب البريطانى بدءاً بمفاوضات عدلى - كيرزون عام ١٩٢١ وما تلاها من مفاوضات ، حتى معاهدة ١٩٣٦ ، ما لبث أن أدانها وطالب بالفائتها على أنها لا تحقق الاستقلال لمصر والسودان ، ومما لا شك فيه أن دعاوى الحزب الوطنى هذه قد خدمت موقف القصر فى قضية العلاقات وجاءت متفقة وسياسته . ذلك أن القصر ما فتئ يبت العراقيل أمام أية مفاوضات تجرى بين البلدين وذلك كان راجعاً الى اقتناع الملك فؤاد بأن أية تسوية مع الجانب البريطانى لن تتم الا على يد حكومة وفدية أو على الأقل حكومة تحظى بتأييد الوفد ، وذلك سوف يؤدى حتماً الى نتائجتين أولاهما تعاطف نفوذ الوفد وتزايد تأثيره السياسى سواء فى الداخل أو الخارج ، والنتيجة الثانية - وهى مترتبة على الأولى وتتمثل فى تزايد عزلة القصر وتدهور نفوذه ، فضلاً عن انه سوف يستهدف لهجوم القوى الوطنية بصورة أساسية .

ولقد كان الحزب الوطنى يمثل بحق الجانب السلبى فى العمل الوطنى وما آل اليه حال الحزب ليصبح فى النهاية أداة من أدوات القصر - فى تقدير الباحث - أمر حتمى بالنظر الى التدهور الذى أصابه ، فمن ناحية عجز الحزب عن استيعاب الظروف السياسية الجديدة الناشئة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى واستمر على رفضه السلبى للاحتلال أو مفاوضاته فى الوقت الذى أضحت فيه المسألة المصرية بعد مؤتمر الصلح فى فرساي ، محض مسألة ثنائية بين مصر وإنجلترا لن يتسنى حلها الا بالمفاوضات المباشرة بينهما بعد أن زالت عنها الصفة الدولية وبرغم أن الأحزاب القومية الأخرى على اختلاف نزعاتها - بما فيها الوفد - قد رأت فى التفاوض خطوة نحو الاستقلال وذلك ما كانت تراه الغالبية العظمى فى البلاد ، نجد أن الحزب الوطنى ظل متمسكاً بشعاره التقليدى مما جعله يتحرك فى إطار من الجمود السياسى معزولاً عن معاشرة واقع السياسة المصرية ، ومن ناحية أخرى فإن فشله فى دفع قيادات جديدة الى مكان الصدارة تحظى برصيد من التأييد الشعبى كان يشكل عجزاً آخر للحزب ، هذه العوامل مجتمعة لم تجعله أقل شأنًا وأضعف تأثيراً عن ذى قبل فحسب ، بل وأدت الى انحيازه الى معسكر القصر يدور فى فلكه شأن ما سواه من أحزاب الأقلية .

ثالثا : احزاب القصر :

كان انشاء حزب الاتحاد ايذانا بدخول القصر في غمار الصراع الحزبي . واذا كنا بصدد استعراض الظروف التي أدت الى قيام هذا الحزب فينبغي الإشارة الى اعتبارين ، أولهما : توقيت قيام الحزب . ولأنيهما : دافع انشائه - وفيما يتصل بالاعتبار الأول ، فلا شك أن الظروف السياسية التي واكبت عملية تشريع دستور ١٩٢٣ واصداره ، وما تلا ذلك من قيام حكم دستوري تمثل في قيام وزارة سعد زغلول مما كان ينبئ عن تزايد حركة المد الوطني في مواجهة القصر - بصورة أساسية - والذي لم يكن بمقدوره آنذاك أن يخرج على البلاد بحزب من لدنه لأنه حتما سوف يستهدف لهجوم القوى الوطنية من مواقعها في السلطة ، ومن ثم كان سعى القصر لمحاولة بث نفوذه والتمسك في الحكم مما قاده الى صراع مع الوزارة الدستورية الأولى - على نحو ما مر بنا - وكان على القصر بعد ابعاد القوى الوطنية عن الحكم أن يصطنع لنفسه أداة يحقق عن طريقها ادعاءاته فيه وأن يملأ لصالحه ذلك الفراغ السياسي الناجم عن اقضاء هذه القوى عن الحكم ، خاصة وأن الجانب البريطاني قد انحاز الى معسكر القصر في عدائه للوفد ، ومن ثم كان التوقيت جد مناسباً للقصر .

أما عن مغزى انشاء الحزب ودوافعه ، فقد عبر عنها حسن نشأت وكيل الديوان الملكي للدكتور هيكل عندما سأله الأخير عن الغرض من تأليف هذا الحزب ، فقال : ان بالبلد حزبين لا ثالث لهما : الوفد والأحرار الدستوريون ، وقد تغلب الوفد في الانتخابات الأولى ووصل الى مقاعد الحكم ، حتى لقد ظن البعض وقتذاك أن الأحرار الدستوريين قد قضى عليهم قضاء حاسما ، لكنهم ما لبثوا حين ثبتوا للموقعة بعد الهزيمة أن بدأوا يكسبون الرأي العام ، ولو أنهم كسبوا المعركة الانتخابية من الوفد وتولوا الحكم لاستأثروا بالأمر فيه كما استأثر الوفد ولبقى القصر ينظر الى هذا كله وليس له من الأمر شيئا ، فتأليف هذا الحزب الجديد يراد به أن يكون حزب موازنة في البرلمان يستطيع القصر به أن يفلب أحد الحزبين على الآخر فيما يرى فيه مصلحة البلاد من غير حاجة الى حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة (٩٣) . بينما يرى على باشا ماهر أن هذا

(٩٣) محمد سني هيكل : المصدر السابق : ص ٢٢٣ .

الحزب قد أنشئ في الوقت الذي كان فيه الأحرار الدستوريون يسمون « الخونة » واعترف الوفد بعجزه عن تسيير دفة الأمور (٩٤) .

يفهم من هذا أن القصر قد أراد من انشاء هذا الحزب - ظاهريا - تعميق أصول التجربة الديمقراطية في البلاد والمحافظة على النظام الدستوري الا أن الدور الحقيقي الذي لعبه الحزب في السياسة المصرية - كما سيتضح بعد - قد أكد بما لا يدع مجالا للشك نقض تلك الدعاوى التي سبقت لتبرير قيام هذا الحزب ويكشف زيفها ، خاصة وأن ديدنه كان تعطيل الدستور والحياة النيابية منفردا بالحكم أو مشاركا لما سواه من أحزاب ، وذلك بطبيعة الحال لصالح القصر .

تبقى بعد ذلك الدوافع الحقيقية لانشاء هذا الحزب وأهمها القضاء على البرجوازية الوفدية والحيلولة بينها وبين الوصول الى الحكم حتى يستطيع القصر أن يجد حزبا يعتمد عليه في تدعيم ديكتاتوريته ، خاصة وأن البلاد كانت مقدمة على انقلاب دستوري يدخل ضمن الاستعداد له معركة انتخابية كانت في جملتها حربا يقصد منها فوز المرشحين الذين كان يظاهريهم القصر وبعبارة أخرى فإن القصر قد أراد أن يكون له من هذا الحزب واجهة دستورية للحكم من ورائها . وهكذا يعيد تأليف هذا الحزب الى الأذهان تأليف حزب الأعيان في عام ١٩٠٨ حين لم يرض الخديو عباس حلمي عن اتجاهات حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية ، ورغم قلة عدد أعضاء حزب الأعيان فإنه كان شديد الاخلاص للعروش (٩٥) .

على أي حال فقد تم تشكيل حزب الاتحاد في ١٠ يناير ١٩٢٥ وانتخب يحيى ابراهيم باشا رئيسا للحزب وموسى فؤاد باشا وعلى ماهر باشا وكيلين له والى جانب ذلك ضم نحو ثمانية وعشرين فردا من طبقة كبار الملاك وقدامى الضباط والتجار (٩٦) . وهؤلاء يصنفهم الرافعي في جملتهم بأنهم جماعة من الوصوليين أرادوا الافادة من صلة الحزب بالسراى لينالوا ما يبتغون من الرتب والألقاب والنياشين (٩٧) . وقد تشكلت للحزب العديد من اللجان الفرعية في القاهرة والاسكندرية ومعظم مديريات

(٩٤) الاتحاد : ١٠ فبراير ١٩٢٦ (نقل من مقال مترجم لجريدة الليبرالية) .

(٩٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المصدر السابق : ص ١٥٠ .

(٩٦) وثائق قصر عابدين « أحزاب سياسية » للمحفلة رقم ٢ « مودعة بدار الوثائق

القومية والتاريخية بالقلمة » .

(٩٧) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ٢١٣ .

القطر (٩٨) . وكان حسن باشا نشأت وكيل الديوان الملكي هو الرجل الثانى فى الحزب والحرك الحقيقى له . أما عن برنامج الحزب فقد جاء متضمنا ثلاثة عشر مبدأ تركزت على ضرورة استقلال القضاء وفصل السلطات وتقوية الثقة المالية بمصر ودعم الاقتصاد الوطنى والاهتمام بالدفاع والتفاهم مع الدول صاحبة الامتياز للاستعاضة بنظام يطمئن له الأجانب ولا يتنافى مع استقلال البلاد واصلاح شئون الجامعة الأزهرية وفروعها (٩٩) .

وكمبقرى الشر فى بلاط الملك استغل حسن نشأت منصبه فى بيع الألقاب والأوسمة لتمويل الحزب الجديد يساعده فى ذلك الشاعر أحمد شوقي بالإضافة الى أموال دائرة « سيف الدين » التى كان على ماهر وكيلها . الى جانب ذلك أخذت الادارة فى تسخير الناس لدفع الأموال للحزب الجديد وتدعوهم قسرا الى الاشتراك فيه (١٠٠) . وكان للحزب جريدتان احدهما ناطقة بالعربية وهى جريدة « الاتحاد » والأخرى بالفرنسية وهى « الليبرتيه » .

ورغم وضوح أهداف الحزب الجديد وغاياته . فقد تبين موقف الاحزاب الأخرى منه فاتخذ الأحرار الدستوريون موقفا يعد فى جملته مؤيدا للحزب الجديد وكتبت جريدتهم تقول « نرحب بحزب الاتحاد ونرجو أن يوفق فى عمله وأن يساعد فى دائرته على تنظيم الجهود العامة فى مصر » (١٠١) .

أما الوفد فقد اتخذ منذ البداية موقف العداء منه ، وذلك كان يصدر عن اقتناع قيادته بأن قيام حزب الاتحاد انما كان لتشكيل جبهة معادية للوفد تضم المنتسقين عليه ويتزعمها القصر يتأيد ذلك بما حدث من حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية وأعلن أصحابها انهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش (١٠٢) وكذلك اتخذ الحزب الوطنى موقفا مماثلا لموقف الوفد فى مناوآته لقيام الحزب الجديد الا أنه ما لبث أن انقلب على عقبيه بعد ذلك . وأيد وزارة زيور الثانية التى قامت أساسا على اكتاف

(٩٨) وثائق قصر عابدين : احزاب سياسية المخططة رقم ٢ .

(٩٩) المصدر السابق : نفس المكان .

(١٠٠) محمد شوكت التونى : احزاب وزعماء : ص ٣٥ ، عبد الرحمن الرافعى :

المصدر السابق : نفس الصفحة ، جريدة الجمهورية : ٤ يولية ١٩٧٥ .

(١٠١) احمد شفيق : حوليات مصر السياسية : الحولية الثانية : عام ١٩٢٥ : ص ٢٥

(١٠٢) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق : ص ٢١٤ .

الحزب الجديد . والواقع أن حزب الاتحاد لم يحتل سوى مكانا هامشيا في الحياة النيابية ، ولم يقدر له أى شأن انتخابى الا فى الانتخابات التى زورها القصر ، والدليل على ذلك أنه فى انتخابات ١٩٢٥ حصل على ٢٦ مقعد بنسبة ١٣٫٨ ٪ وفى انتخابات ١٩٣١ التى جرت فيما بعد حصل على ٤٠ مقعد بنسبة ٢٦٫٧ ٪ من مقاعد مجلس النواب ، أما الانتخابات التى لم تتدخل فيها الحكومة فقد وضع فيها الوزن الحقيقى للحزب فى انتخابات ١٩٢٦ لم يحصل الا على مقعد واحد بنسبة نصف فى المائة (١٠٣) .

ولقد ساءت سيرة حزب الاتحاد فى الحكم فى عهد وزارة زيور الثانية وظهر برما بالدستور والحياة النيابية وتجلي هذا فى حل مجلس النواب الجديد يوم انقاده فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ - كما مر بنا - وكان سندهم فى ذلك الأحرار الدستوريون ، حتى هؤلاء لم يلبث القصر أن طردهم من الحكم اثر الأزمة التى أثارها كتاب « الاسلام وأصول الحكم » . وكان ذلك يعنى بصورة أخرى أن الحكم قد استنقام للقصر من خلال وزارة اتحادية صرفة . حتى هذه لم يكتب لها الاستمرار ، خاصة وأن السياسة البريطانية قد رأت فى أفراد الملك بالحكم من خلال الاتحاديين خطرا حقيقيا تتحمل هى تبعاته . ومن ثم كان ضغط دار المندوب السامى على الملك لابعاد حسن نشأت - رجل الملك - عن القصر وهو المحرك الحقيقى للوزارة الاتحادية ، وتلا ذلك استقالة الوزارة الزبورية الثانية ومغيب حكم الاتحاديين (١٠٤) .

وخارج الحكم لم يكن لحزب الاتحاد شأن يذكر ، حقيقة أنه قد اتخذ موقف المعارضة السياسية إبان عهد الائتلاف (١٩٢٦ - ١٩٢٨) حتى هذه بدورها كانت واهية فداخل البرلمان لم يكن له صوت مسموع لضالة ممثليه وخارج البرلمان ضنت عليه البلاد بأى تأييد حقيقى . الا أنه بوفاء سعد زغلول وتصدع الائتلاف عادت أحلام السلطة تراود الاتحاديين ، فراحوا يجمعون شتاتهم ليعودوا مع الأحرار الدستوريين الى الحكم على أنقاض الدستور والحياة النيابية وذلك فى عهد وزارة محمد محمود الأولى . ولم يكن يمثل هؤلاء وأولئك فى مجلس النواب سوى ٣٥ نائبا على الأكثر ، أى أن الأقلية الضئيلة انتزعت حق الأغلبية فى الحكم وهكذا عاد الحزبان

(١٠٣) على البين خلال : المصدر السابق : ص ٢١١ .

(١٠٤) لمزيد من التفصيل عن دور المندوب السامى فى القضاء حسن نشأت : انظر

الفصل الخامس القصر والإنجليز .

الرجعيان الى التآمر على الدستور كما فعلا في سنة ١٩٢٥ (١٠٥) .
والملاحظ أن الاتحاديين لم يكن لهم في تلك الوزارة ثقلا كافيا كما كان
في السابق ، فبينما شاركوا فيها بوزيرين هما علي باشا ماهر ونخلة باشا
المطيعي نجد أن الأحرار قد اشتركوا في وزارة زيور الثانية ذات الأغلبية
الاتحادية - بثلاث وزراء ، يفهم من هذا أن الاتحاديين لم يتمكنوا من املاء
رغبات القصر عن طريق وزيرهم في وزارة محمد محمود وكل ما نجح فيه
الحزب هو المشاركة في الانقلاب الدستوري الذي جرى في عهد تلك
الوزارة ، حتى تلك الصراعات التي جرت بين الملك ومحمد محمود أثناء
وزارته لم يكن للاتحاديون دور ملموس فيها ، ولم يكن ذلك يعني خذلانا
منهم للملك في مواجهة محمد محمود ، بقدر ما كان ينبئ عما آل اليه
الاتحاديون من ضعف حقيقي .

وعندما أجريت الانتخابات في يونية ١٩٣١ لم يشترك فيها من
الأحزاب سوى حزب الاتحاد والحزب الوطني وحزب الشعب الذي أنشأه
صديقي مؤخرا . وقد احتل الاتحاديون ٤٠ مقعدا في مجلس النواب ، ولم
يكن ذلك يعني أن هناك ثمة تحولاً قد طرأ على الرأي العام أو تأييد البلاد
للحزب ولكن يرجع أساسا الى تدخل القصر ورجال الإدارة بالتلاعب
والتزوير في الانتخابات بصورة جعلتها « مأساة انتخابية » (١٠٦) .
الا أنه يمكن القول بأن حزب الاتحاد بما احتله من مقاعد في البرلمان قد
أوجد سنداً للوزارة ، وفي نفس الوقت أضحى للقصر كلمة مسموعة في
الحكم . الا أن تفجر فضيحة البداري قد أدى الى تصدع التحالف الحزبي
القائم بين حزبي الاتحاد والشعب وهو ركيزة الوزارة الصديقية فخرج
على اثر ذلك علي ماهر قطب حزب الاتحاد القديم وتضامن معه بالاستقالة
عبد الفتاح يحيى وكيل حزب الشعب . الا أن صديقي قد تمكن من رأب
الصدع الناشئ في وزارته عن استقالة الوزيرين ، علي نحو ظل معه
الاتحاديون يشاركونه في الحكم ، واستمرت تلك المشاركة في عهد وزارة
عبد الفتاح يحيى التي كانت استقالتها تعني أقول نجم الاتحاديين وزوال
كل اثر لحزبهم .

ولقد استطاع حزب الاتحاد بما خاضه من صراعات الوغد
بصورة أساسية أن يزيد من فعالية القصر وقوة تأثيره السياسي من

(١٠٥) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ١٥٠ .

(١٠٦) المصدر السابق : نفس الصفحة .

ناحية أخرى وكان بحق - كما يصفه اللورد لويدي - حزب الملك (١٠٧). فقيام ذلك الحزب كان خطوة نحو قيام الحكم الفردي في البلاد ومسيرته السياسية قد استهدفت أساسا تعزيد القصر ونفوذه في مواجهة خصومه السياسيين . الا انه لم يكن للحزب ثمة مؤيد حقيقي الا القصر ورجاله وكان زوال القوى المحركة له من على الساحة سواء باقصاء حسن نشأت والابزاشي من بعده يعنى بصورة أخرى توقف نشاط الحزب وانهايار كيانه .

اما حزب الشعب فقد كان حزبا آخر من صنائع القصر . ولم يكن يختلف كثيرا عن حزب الاتحاد . فكلاهما من احزاب القصر التي شابت سياستها فكرة التمرد على الدستور والحكم الديموقراطى ، وجاءت ظروف نشأتها وتوليها مقاليد السلطة مقترنة بالانقلاب على الدستور . حقيقة ان اسماعيل صدقى قد اراد من وراء انشاء هذا الحزب أن يوجد لنفسه عضدا فى مواجهة القصر ، الا أن الأخير - كما سيرد - قد استطاع بمهارة سياسية حاذقة ان يحوله الى نصرته .

لم يكن غائبا بحال عن تفكير صدقى ضرورة الاعتماد على قوة حزبية تسنده فى الحكم وما ظهر فى كتابه الى الملك حين تأليفه وزارته الاولى بانها لا تنتسب فى مجموعها وافرادها الى هيئة او هيئات سياسية ، لم يكن سوى خداعا وتغريرا ، فلقد كان صدقى يستهدف من وراء ذلك أن ينسحب وينسحب زملاؤه من الاحزاب التى ينتمون اليها ليؤلف منهم عصابة تسندها قوة الحكومة فلما اطمأن الى بقاءه فى الحكم رأى ان يؤلف حزبا جديدا يرتكن عليه فى الحياة الصورية السياسية التى انشأها ففعل ما فعله حسن نشأت حين الف حزب الاتحاد عام ١٩٢٥ (١٠٨) .

تبلى بعد ذلك حقيقتان قد أدركهما صدقى وهو بصدد الاقدام على تكوين الحزب الجديد اولاهما : ان صدقى قد وعى تماما تجربة محمد محمود مع القصر ويعرف عن نفسه انه رجل القصر باضطراب القصر ، فاذا ذابت حاجته اليه ، فرجال الاتحاد هم الاولى ، وهم المندوبون والمؤيدون من القصر ، الذى كان يحتفظ بصدقى ريثما يقضى له على الوفدين ، فاذا تم ذلك ذهب - أى صدقى - غير

Lloyd, Lord : Op. Cit., p. 111.

(١٠٧) .

(١٠٨) أحمد فؤاد على مصطفى : المصدر السابق : ص ٣٦١ ، عبد الرحمن الرافعى :

المصدر السابق : ص ١٤٢ .

مأسوف عليه ، وكان صدقي أذكى من أن تغوت عليه تلك الحقيقة وكان عليه أن يظهر أمام القصر بمظهر رجله الخاضع له أكثر من إخضوع الاتحاديين واضعاً في اعتباره آراءه وسياسته الخاصة ومطامحه في أن يبني مستقبلاً سياسياً مستقلاً يحتاج فيه القصر إليه ، ولا يحتاج هو إلى القصر ، أو على الأقل لا يكون القصر سنده الوحيد وإنما تكون هناك قوة أخرى تدعمه تتمثل في الحزب الجديد . والحقيقة الثانية أنه لم يكن بمقدور صدقي أصلاً الاستمرار في الحكم خاصة وأن أعضاء وزارته الأولى أفراد مستقلون ومن ثم كان يتعين عليه وهو بصدد دخول المعركة الانتخابية في مواجهة الأحزاب الأخرى أن ينتصر فيها حتى يمكنه أن يرسى قواعد نظامه الجديد الذي أقامه « إذ لابد للوزارة من استنادها إلى أغلبية برلمانية » كما يقول صدقي في مذكراته . (١٠٩) .

وقد صرف صدقي همه إلى أن يجمع لهذا الحزب الأنصار والأعضاء وكان يعتقد بادية الرأي أنه واجد هذا الحزب بسهولة ممن ينشق على حزب الأحرار الدستوريين من أعضاء إدارته ومستكون من بينهم العناصر القوية ورغم أن حزب الأحرار الدستوريين قد اتخذ قراراً إجماعياً بعدم تأييده إلا أنه استطاع أن يضم إليه ستة من أعضاء مجلس إدارة الحزب (١٠٠) . كما استطاع أن يضم إليه عدداً من أعضاء حزب الاتحاد والمستقلين ، كما التمس طائفة من الباشوات كان الأحرار الدستوريون قد فصلوهم أثناء حكومتهم سنة ١٩٢٨ ، من وظائفهم ووعدهم بالتعيين في مجلس الشيوخ وعين منهم لمجلس إدارة حزبه (١١١) .

ومن ناحية أخرى لجأ صدقي إلى طرق القسر والإرغام لتحقيق هدفه فأوجب على الغند والمشايع أن يوقعوا استمارات العضوية في الحزب . وأن يدفعوا اشتراكه واشتراك جريدته وأوجب على أعضاء الحزب ومن يجدون في الانتماء إليه تحقيقاً لمصالحهم أن يحرروا كشوفاً

(١٠٩) محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق : ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .
إسماعيل صدقي مذكراتي : ص ٤٥ .

(١١٠) محمد حسين هيكل وآخرون السياسة المصرية والانتقال الدستوري : ص ٥١

(١١١) المصدر السابق : ص ٥٢ .

بالاشخاص الذين يخضعون للرغبة والرغبة وإن يرفعوا هذه الكشوف الى رجال الإدارة لترشيحهم. للانضمام الى الحزب ولكن يكون للحزب الجديد جهاز - كامل مثبت في جميع جهات القطر مثل الوفد ، وصنعت الأوامر بتأليف لجان الشعب في كل مركز من المراكز (١١٢) . وأصدر الحزب جريدة له باسم « الشعب » ومن الغريب أن صدفي باشا كان يريد أن يسمى حزبه « حزب الإصلاح » ولكنه عدل عن ذلك الى « حزب الشعب » (١١٣) .

أما عن برنامج الحزب فقد تضمن سبع مواد أهمها المادة الخامسة التي تنص على تأييد النظام الدستوري والمحافظة على سلطة الأمة و « حقوق العرش » وذلك بدوره كان ينهى عن اتجاهات الحزب الحقيقية وميله نحو العرش ، وفيما عدا ذلك كانت مبادئه في جملتها لا تختلف ومبادئ باقى الأحزاب الأخرى بشكل عام فنصت على استقلال مصر استقلالا تاما والمحافظة على سيادة السودان وحقوقها فيه والاتفاق مع الدولة البريطانية على المسائل المتعلقة بينهما وبين الدولة المصرية وكذا اصلاح الشئون الداخلية ، وترقية العمال وتسمية روح التعاون (١١٤) . والواقع أن برنامج الحزب لم يكن يستهدف سوى استكمال المظهر الشكلى له ، ينهض دليلا على ذلك ان الدور الذى لعبه في السياسة المصرية قد حاد فيه عن معظم مبادئه .

وطالما ظهرت صبغة حزب الشعب واتجاهه صوب العرش فكان حريا به أن يحظى بتأييد أقرانه ، فعقد اجتماعا سياسيا بمقر حزب الاتحاد وأعلن فيه على ماهر باشا عن حزب الاتحاد وعبد الفتاح يحيى باشا عن حزب الشعب تضامنهما وتآلفهما لخدمة القضية الوطنية واتخاذ البلاد من دعاة الفوضى وتطهير الحياة الدستورية (١١٥) . ولا غرو في أن يحدث مثل هذا التأييد المتبادل وذلك الائتلاف

(١١٢) يوتان ليبب رزق ، الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ١٩٧٧ : ص ٧١ .

(١١٣) اسماعيل صدقى ، مذكراتى ، ص ٤٥ ، ضياء الدين الرئيس ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(١١٤) احمد شفيق ، حوليات مصر السياسية ، المولية السابعة ، ١٩٣٠ ، ص ١٤٦١ .

(١١٥) جريدة الشعب : ١٨ يناير ١٩٣١ .

بين الحزبين . فقد تشكل كلا منهما بتدبير من القصر تعاونه الوزارة القائمة وكلاهما قد تشكل من رجال وقعوا في شكل من أشكال الإغراء أو شكل من أشكال التهديد أو بالأحرى تطلّعوا إلى القصر طمعا في تحقيق مصلحة أو تجنباً لضياح مصالح ، ثم إن كليهما قد نظر إلى الملك أو إلى رجاله يستلهمهم فيما يصنعه (١١٦) .

وكان ذلك الائتلاف بمثابة ركيزة أساسية للوزارة الصديقة حيث استطاع القصر أن يحكم البلاد حكما مباشرا من خلال حزبيه ومن ناحية أخرى باشر القصر تأثيرا قويا على حزب الشعب حتى أنه ما إن استقالت وزارة صدقي الثانية حتى بدت رغبة القصر قوية في إبعاده عن رئاسة الحزب بعد أن أبعده عن رئاسة الوزارة ، ذلك أن وزارة عبد الفتاح يحيى التي تولت الحكم إثر استقالة وزارة صدقي الثانية قد ضمت وزيرين من حزب الشعب هما إبراهيم فهمي كريم وعلى المنزلاوي ولم يكن صدقي مقرا لاشتراكهما في الوزارة ، بالإضافة إلى ذلك فإن عبد الفتاح يحيى ذاته كان قد استقال من وزارة صدقي ومن وكالته لحزب الشعب منذ يناير ١٩٣٣ إلا أنه عاد وتمسك بها ليتخذ لنفسه صفة « تمثيلية » واضطر صدقي إلى أن ينحني كمادته أمام القوة ، فجمع مجلس إدارة حزبه في ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٣ وقرر تأييد وزارة عبد الفتاح يحيى والترحيب بعودته إلى « حظيرة الحزب » وسحب قرار اعتبار الوزيرين الشعبيين متخلفين عن عضويتهم فيه وازداد صدقي ضعفا واستخزاء أمام الوزارة التي أمعنت في الزرابة به ورأى أعضاء حزبه يستبدلون به سيدا آخر هو عبد الفتاح يحيى - فاضطر في أوائل نوفمبر أن يستقيل من رئاسة الحزب ، وشهد اسماعيل صدقي بعينه المألود الذي صنعه يعقه ويخرج عن طاعته بل ويبتعد عنه إلى درجة أن يعاديه (١١٧) .

إلا أن الأمور راحت تسير على تقيض الامس ، فما إن استقالت وزارة عبد الفتاح يحيى حتى عادت رئاسة حزب الشعب إلى صدقي مرة أخرى ، إلا أن ذلك لم يغير ضعف الحزب قوة ، فانهار شأنه شأن حزب الاتحاد .

(١١٦) يولان ليبب : تاريخ الوزارات المصرية : ص ٣٥٦ .

(١١٧) محمد زكي عبد القادر ، مجلة الدستور ، ص ٨١ ، عبد الرحمن الرافعي ،

المصدر السابق ، ص ١٨٢ . ١٨٣ .

وخلص القول فإن حقيقة هامة ينبغي تقريرها بصدد العلاقة بين القصر والأنماط الحزبية المختلفة وهي أن تلك العلاقة كانت رهنا بما تمثله تلك الأحزاب سياسيا ، ومدى توافق اتجاهاتها أو تعارضها مع اتجاهات القصر وميوله . ولقد وضحت تلك الحقيقة تماما في إطار الصراع بين الوفد والقصر . فالوفد قد تبني فكرة الحكم الديمقراطي في مواجهة أوتوقراطية القصر ، على نحو استحكم معه العلماء بينهما ، ولا ريب في أن الإطار الدستوري الذي جرت في ظله تلك الصراعات ، قد هيا للوفد ظروفًا أفضل للعمل ، فراح « يقلم أظافر » الملك ويحارب مسعاه في محاولاته للانفراد بالحكم وظهر أثر ذلك في مواقف الوفد - داخل الحكم أو خارجه - تجاه قضايا القصر الحيوية فمنها ما اتصل بتصحيح مفهوم ممارسة الملك لسلطاته التي خولها له الدستور الأمر الذي فسره خصوم الوفد بأنه يسعى نحو الجمهورية ، ثم ما كان من تحوله عن الدعوة للخلافة بل والهجوم عليها بعد أن ظهر له أن الملك يبتغي من ورائها تقوية شوكلته في مواجهة الوفد . وعلى الجانب الآخر كان فؤاد خصما عنيدا لمقتل « ما فتىء يعطل الحياة النيابية ويعيث بالدستور - لكي يحقق من وراء ذلك هدفا مزدوجا جناحه . تأصيل حكم القصر الأوتوقراطي ، وتعطيل الوفد لولو بشكل مؤقت - عن ممارسة دوره في قيادة الحركة الوطنية من موقع السلطة ولا شك في أن سياسة فؤاد في التحليل الأخير قد حققت نجاحا كبيرا في ذلك خاصة في ظل التأيد البريطاني له .

أما أحزاب الأقلية فالواضح أن الإطار الحركي لها قد اتسم بطابع التذبذب الحاد في العلاقة بينها وبين القصر أو الوفد ، فتارة تعمد إلى معالاة القصر وحكمه وأخرى تتحول عن مناصرته وتنضم إلى صفوف الوفد أهلا في أن تظفر بنصيب في الحكم . وأجبالا فإن أحزاب الأقلية قد ساءت فكرة الحكم الديمقراطي ، واتفقت بذلك مع اتجاهات القصر . وبعبارة أخرى فقد انحسرت مخاطر أحزاب الأقلية عن تهديد « أوتوقراطية القصر » .

ولا ريب في أن أحزاب القصر بحكم صلاتها الوثيقة ، قد صارت سلاحا يشهر في وجه خصومه لسياسيين ، واستطاع أن يحقق مأربه في الحكم عن طريقها ، ولقد تمكن القصر من أن يسط نفوذه وبصورة مباشرة على تلك الأحزاب عن طريق رجال من صناعته . وقيينا فإن نزول القصر إلى معترك الصراع الحزبي عن طريق هذه الأحزاب ، قد الحق بقضيته الديمقراطية والاستقلال أبلغ الضرر ،

فمن ناحية كانت تلك الاحزاب وسيلة القصر لافساد الحياة النيابية فكان ديدنها تزوير الانتخابات والانقلاب على الدستور لكي تتولى الحكم على انقاضه ومن ناحية اخرى اذكت روح الحزبية الشريرة بين الاحزاب وعمدت الى التفريق بينها ، وكانت النتائج كلها تخدم بطبيعة الحال اتجاهات القصر لارساء دعائم حكمه الاوتوقراطى .

وعلى الرغم من مثالب التجربة الحزبية فى عهد فؤاد الا أنها يقينا كانت خطوة هامة لارساء دعائم النظام الديمقراطى فى مصر ، وما جرى خلالها من صراعات قد ساعد من جهة أخرى على تأصيل مفهوم العمل الحزبى السليم واصول ممارسته فى ظل الدستور .

الفصل الخامس

القصر والانجليز

- ١ - تطور العلاقة بين القصر والتدوب السامي بعد تصريح ٢٨ فبراير .
- ٢ - تغير التدوب السامي وأثره على سياسة القصر .
- ٣ - القصر ومعالجة دار التدوب السامي .
- ٤ - الوصاية على العرش .
- ٥ - طرد الأبراشي من القصر .
- ٦ - تدهور العلاقة بين القصر والانجليز (التدوب السامي يطرح فكرة التخلص من الملك) .
- ٧ - موقف القصر من القضية الوطنية .

القصر والانجليز

تطور العلاقة بين القصر والمندوب السامي بعد تصريح ٢٨ فبراير :

ترك تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، آثارا بعيدة المدى على العلاقات الثنائية بين الانجليز وفؤاد - كما مر بنا - فضلا عن تأكيده لدور القصر كمؤسسة سياسية . والأمر الذي لا مراء فيه أن السنوات الخمس الأولى من حكم فؤاد والتي سبقت اعلان التصريح قد أفضت الى نتيجة هامة تتصل بتلك العلاقة . مؤداها أن كلا من الطرفين قد استطاع أن يكشف عن نوايا الطرف الآخر . فلقد أدرك فؤاد حذب بريطانيا وسعيها نحو اقرار علاقتها بمصر واضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالي ومحاولة كسب وضع متميز في البلاد ، في الوقت الذي أدركت فيه بريطانيا أن البواعث الحقيقية لحركة القصر السياسية تحركها رغبات فؤاد الجامعة في تثبيت عرشه واستخلاص أكبر قدر من النفوذ والسلطة لتعظيم حكمه ، وذلك ما أتاحه له التصريح بالفعل . ومن ثم يتبين أنه لا يوجد تعارض جوهري بين الطرفين ، بل ان فؤاد راح يسعى بدوره لتقوية وشائج علاقته بها وتجنب مواجهتها . ومن ناحية أخرى نجد أن دار المندوب السامي قد بدأت تتخلى عن سياستها القديمة التي اعتمد بشكل أساسي على التدخل المباشر لتحقيق مصالحها وبدأت تنتهج سياسة جديدة مبنياها الحياد وهذا ما جعلها تلعب دور « رجل الشرطة » في الصراع القائم بين القصر والقوى الوطنية بيد أن هذا الحياد - كما أثبتت الأحداث - كان يخرج كثيرا عن مفهومه التقليدي ، فيأخذ حينما طابعا سلبيا يتمثل في تغيير السياسة البريطانية والقائم عليها اذا ما تبدى لدوائر لندن أن تلك السياسة قد

أصابها الفشل وعجزت عن الوصول الى تسوية للعلاقات مع مصر، وقد يكون طابع الحياد ايجابيا يتمثل في النصائح الملزمة أو التدخل المباشر لدى القصر اذا ما ظهرت ثمة تهديدات لصالح بريطانيا ونفوذها فيه . ولقد شهدت العلاقة الثنائية بين المندوب السامي والقصر صورا عديدة من ذلك التدخل (١) . وذلك ما ظهر أثره واضحا في طرد حسن نشأت والابراشي من بعده من القصر - كما سيرد بعد - وكذا مسألة الوصاية على العرش .

وينبغي الإشارة الى أن تراجع القصر ازاء تدخل دار المندوب السامي في الأزمات المختلفة ، كان يصدر عن ادراكه تعجزه عن امكن دفع خلافة معها الى مدام ، الا أنه من جهة أخرى قد استطاع في فترات عديدة ، أن ينتزعها من دائرة الحياد كيما تنحاز اليه في صراعه القوى الوطنية وخاصة في فترات الانقلابات الدستورية حيث انفره القصر بالحكم .

وفيما يتصل بتطور العلاقة بين القصر والمندوب السامي في أعقاب صدور تصريح ٢٨ فبراير فلا شك أن الأزمات التي أثارها الملك فؤاد في وجه وزارة ثروت الأولى (٢) ، قد أدت في النهاية الى استقالتها وهي متمتعة بتأييد الجانب البريطاني ، مما أثار ريبة دوائر لندن وشكوكها ، ومن ثم كان سعيها لاستيضاح النوايا الحقيقية للملك واتجاهاته فأرسل وزير خارجية بريطانيا الى المندوب السامي يقول : « في تلك الظروف من الضروري علينا أن نعرف على وجه الدقة ما هي حدود علاقتنا بالملك فيما يختص بالمسائل الأربعة التالية :

١ - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ والاتفاقية المصرية - البريطانية عام ١٨٩٩ ، هل يقبل ما هو مذكور أولا بصراحة بدون تحفظ وهل يعترف بسرمان مفعول وشرعية الصك الأخير ؟

(١) كان للمندوب السامي في ذلك الوقت هو اللورد اللتبي ، وقد فشل هذا المنصب في مصر في الفترة من ماضى ١٩١٩ حتى مايو ١٩٢٥ ، وكان الهدف من تعيينه في ذلك الوقت هو محاولة بريطانيا للسيطرة على الأوضاع الداخلية المضطربة في مصر أثناء ثورة ١٩١٩ ، وذلك بالنظر الى ماضيه العسكري فهو من أبرز القواد البريطانيين الذين حققوا النصر للحلفاء في فلسطين أثناء الحرب العالمية الأولى واقترب اسمه في خلال عمله كمندوب سام بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، حيث بلل جهودا كثيفة لدى حكومته لاقتناعها بجدوى التصريح وأهميته فيما يتعلق بسياستها في مصر ، كما اتصل اسمه بالعديد من الأزمات السياسية والدستورية التي شهدتها البلاد في ذلك الوقت منها ما اتصل بالتدخل في صياغة دستور ١٩٢٣ وكذا موقفه القشدد من الحكومة الدستورية الأولى اثر حادثة مصرع السردار .

(٢) انظر الفصل الأول ، القصر وتصريح ٢٨ فبراير .

٢ - هل يوافق على مشروعك الخاص بتقاسد ومكافاة الموظفين الانجليز والأجانب ؟

٣ - هل يوافق على استمرار تحمل مصر تبعات القروض العثمانية بضمان الجزية المصرية ؟

٤ - هل قرر أن يعين رئيس وزراء يتعاون معنا بصورة فعالية ، بشكل يتفق وآرائنا في المسائل السابقة ؟ يجب عليك أن تقابل الملك فؤاد فوراً قبل تشكيل الوزارة الجديدة ومن الأفضل أن تحصل منه على تصريح كتابي غير مقيد وصريح عن آرائه ونواياه فيما يختص بالمسائل الأربعة السابقة (٣) .

تلك التساؤلات من جانب بريطانيا ، كانت ترمي الى هدف أساسي وهو الحصول من الملك على ضمانات ألا يضار نفوذها في البلاد من جراء سياسته . ومن ناحية أخرى ظهر عزم فؤاد في أن تكون له اليد الطولى مظهرها أو جوهراً في تشكيل الوزارة الجديدة ، ولكي يؤكد مظاهر سيادته عليها في مواجهة المندوب السامي بصورة أساسية ، يرسل الى الأخير يطلب منه ألا يذهب الى القصر حتى تتولى الوزارة الجديدة الحكم لأن مثل هذه الزيارة قد تترك انطباعاً بأنه يقوم بالتأثير على الملك في اختيار وزرائه . ويمثل المندوب السامي لطلب الملك بالفعل (٤) .

يفهم من هذا أن الملك فؤاد قد نجح في أن يشل فعالية دار المندوب السامي ولو بصورة مؤقتة - ريثما يتسنى له تشكيل وزارة نسيم الثانية . وهذا ما حدث بالفعل . إلا أنها كانت بحق مناورة سياسية مخوفة بالمخاطر ، كان على فؤاد بعدها أن يظهر استجابته لمطالب بريطانيا ، واقتناعه بأن النوايا الطيبة فضلاً عن تأييدها أمور ضرورية لمصر ويؤكد للمندوب السامي أنه سوف يستمر في العمل معهم بروح الود (٥) .

هذا التراجع من قبل القصر يمكن تفسيره بأن الملك لم يشأ أن يدفع بعلاقته مع الجانب البريطاني الى طريق مسدود ، ولما تثبتت دعائم حكمه

Fo : 407/195 : No. 100 : Curzon to Allenby, Nov. 29, 1922, (٣)
Desp, No. 411.

Fo : 407/195 : No. 103 Allenby to curzon, Nov, 30, 1922 - (٤)
No : 420.

Fo : 407/195 : No : 109, Allenby to curzon, Dec. 4, 1922 - Desp (٥)
No : 424.

بعد ، خاصة بعد أن فض تحالفه مع القوى الوطنية واشتعل الصراع بينهما .

الا أن صدور دستور ١٩٢٣ كان من شأنه أن يفجر صراعا آخر « غير معلن » بين القصر والانجليز وخاصة فيما اتصل بقضية تلقيب الملك « بملك مصر والسودان » ورغم أن المندوب السامي قد حسم المسألة في وجه مناورات القصر وصدر الدستور ومسألة لقب الملك معلقة (٦) . الا أن القصر كان من ناحية أخرى يتحين الفرص لاثبات مظاهر سيادته على السودان ، وإثارة القضية بصورة أخرى فتشير الوثائق البريطانية الى أنه عندما تقرر تعيين عزيز عزت باشا سفيراً لمصر لدى بلاط سان جيمس قام توفيق باشا رفعت بإبلاغ اللورد اللنبي بأن ثمة مصاعب تواجهه بشأن تسليم السفير المصري أوراق اعتماده ، وعلى الرغم من أن الملك فؤاد قد بدا وكأنه قد تخلص من الرغبة في أن يوصف بملك مصر والسودان ، الا أنه قد ترك لتوفيق باشا رفعت أن يتبادل وجهات النظر مع اللورد اللنبي في هذا الشأن ، حيث أظهر الأخير عدم رضاه حكومته بحال عن ذلك ، وأنه يمكن اختيار لفظ ملك مصر عند تقديم عزيز عزت أوراق اعتماده . ورغم ذلك فإن أنيس باشا وكيل وزارة الخارجية قد أضاف عبارة « ملك مصر وصاحب السيادة على السودان في أوراق اعتماد السفراء (٧) والواقع أن مخاوف بريطانيا من إثارة قضية تلقيب الملك ، كانت تنحصر في اعتبارين أولهما أن ذلك من شأنه تقوية ادعاءات مصر في السيادة الكاملة على السودان وبخاصة في أية مفاوضات قادمة ، ثانيهما أن ذلك من شأنه أن يجعل الدول تنحاز الى الجانب المصري في نزاعه مع بريطانيا في هذا الصدد (٨) .

وعلى الرغم من ذلك فإن رئيس وزراء بريطانيا يطلب من القائم بأعمال المندوب السامي ، عدم تصعيد النزاع الخاص بمسألة السودان وتجاهل الأمر كله (٩) .

هذا التفاضي من الجانب البريطاني كان باعثه الرغبة في تجاوز الأزمة ، خاصة وأن وزارة سعد زغلول ما برحت تتولى الحكم ومن ثم فقد

(٦) أنظر الفصل الثاني : القصر والدستور .

Fo : 407/198 : No : 39 : Kerr to Curzon, Jan, 19, 1924, (٧)

Desp. No : 50.

Ibid.

(٨)

Fo : 407/198, No : 511 : Mackdonald to Kerr, Feb, 12, 1924. (٩)

Tel. : No. 40.

كان من المحتم على بريطانيا أن تهيم الظروف للالتقاء بالوزارة الدستورية لتسوية العلاقات مع مصر بالإضافة الى ذلك فقد أدركت بريطانيا أن إثارة تلك الأزمة من جانب القصر لا تعدو أن تكون إحدى مناوراته المكشوفة ، أراد من ورائها أن يوكد ادعاءاته في السودان وأن يجعلها تشعر برغائبه في هذا الصدد .

ولا جدال في أن حادثة مصرع السردار ، ثم استقالة وزارة سعد زغلول كان من شأنه أن يهييء للقصر ظروفًا أفضل لكي يجمع بين يديه مقاليد السلطة ليحكم البلاد حكما مطلقا خلال العهد الزيموري ، ساعده على ذلك قيام حزب الاتحاد ليكون أداة له في الحكم ومن جهة أخرى راحت الأحزاب القومية تجمع شتاتها وتآلف مطالبة بعودة الحكم الدستوري . تلك الأوضاع التي تردت فيها البلاد لم تكن تخدم بحال اتجاهات السياسة البريطانية في محاولة إضفاء الشرعية على الوجود الاحتلالي ، أو يظهر منها بارقة أمل في إمكان تسوية العلاقات مع مصر . والواقع أن الجمود الذي أصاب دار المندوب السامي بدعوى الجهاد قد أفقدها أي تأثير فعال في مواجهة حركة القصر السياسية للاستئثار بالسلطة .

ومن ثم باتت لدى دوائر لندن البواعث القوية للتحرك وذلك ما عبرت عنه بتغيير المندوب السامي اللورد اللنبي وإحلال اللورد جورج لوييد بدلا منه . هذا التغيير - كما جرت العادة - أمر له مغزاه ، فهو يحمل ضمنا عدم رضا دوائر لندن ، عن سياسة المندوب السامي على نحو أصبح معه من الضروري تغيير تلك السياسة والقائم عليها وتلك دلالات لها معانيها التي فهمها الملك فؤاد .

تغيير المندوب السامي وأثره على سياسة القصر :

كان تدهور الأوضاع الداخلية في البلاد - على نحو ما مر بنا - ينبئ في الواقع عن فشل السياسة البريطانية في مصر . ولا يمكن التنبؤ بالاتجاهات الجديدة لتلك السياسة دون تحليل الدوافع التي أدت الى ذلك التغيير . يقول ويفل في كتابه - اللنبي في مصر - « ان قرار بريطانيا بتغيير اللنبي ، وان كان مفاجئا الا أن جذوره قد غرست مسبقا ومنذ إعلان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فلقد كان هناك قطاعا مؤثرا من الرأي العام في لندن ، داخل وخارج الخارجية البريطانية لا يرضيه ذلك التصريح الذي فرضه اللنبي على حكومته ، أو الطريقة التي يفسر بها التصريح ، وتزايد النقد للورد اللنبي بشكل مستمر خلال عام

١٩٢٤ حين كان سعد زغلول في الحكم وقد انضم الى هؤلاء المعارضين الأجانب في مصر ذاتها . وكان الاتهام الرئيسي الموجه للورد اللنبي هو ضعفه وتهاونه في مواجهة الشعب المصري ، الأمر الذي كان يهدد المصالح البريطانية وحياة البريطانيين . وكان اغتيال سيرلي سستاك مبررا آخر للنقد ، على الرغم مما أبداه اللنبي من تشدد بعد ذلك (١٠) . بالإضافة الى ذلك فقد كان انحياز دار المندوب السامي الى القصر في عدائه للقوى الوطنية ، اثر حادثة اغتيال السردار كان يعنى بصورة أخرى تقوية شوكة الملك وتشجيعه على السير بالبلاد نحو الحكم المطلق وذلك من شأنه الاخلال بتوازن قوى الصراع السياسي ، الأمر الذي كانت تحرص عليه دائما السياسة البريطانية في مصر .

ورغم أن اللنبي قد طلب من حكومته أن يكون اعلان قرار تفييره بأخر مصحوبا بتأكيد أن التغيير في الأشخاص لن يستتبعه تغيير في السياسة وهذا ما أعلنته الحكومة البريطانية بالفعل في مجلس العموم على لسان وزير خارجيتها (١١) .

الا أن ذلك لم يكن ليغير من الواقع شيئا فالسياسة البريطانية التي بدأ لورد لويد (١٢) ، في تنفيذها فور وصوله الى مصر قد استهدفت كما يقول « أن ينفذ تصريح ٢٨ فبراير على نحو لا يدع مجالا للشك بأنه طالما أن التصريح قد كفل استقلال مصر وحققه فانه ينبغي عليها احترام تحفظاته الأربعة (١٣) .

وكان التمهيد لتنفيذ تلك السياسة ، يقتضى إعادة التوازن المفقود بين القصر والأحزاب القومية المؤتلفة ، وغدا من المتعين على المندوب السامي الجديد أن يتحرك في اتجاهين أولهما : بمحاولة إعادة الحياة النيابية

(١٠) Wavell, Allenby, in Egypt, pp. 121-122.

(١١) عبد الرحمن الرافعي ، في أعقاب الثورة المصرية ج ١ ، ص ٢٢٤ .

Wavell, op. cit., pp. 125-126.

(١٢) تولى اللورد لويد منصب المندوب السامي في مصر في الفترة من يولية ١٩٢٥ حتى يولية ١٩٢٩ ، خلفا للورد اللنبي . منه اثر تولى حكومة الملل الحكم في إيطاليا وذلك بسبب عدم تضامنها مع السياسة التي اتبعها في مصر والتي ظهر صيغها عن تسوية العلاقات المصرية البريطانية فضلا عن اقراره لانقلاب الدستوري الذي قام به محمد محمود أثناء وزارته الأولى ومن ثم صعدت الحكومة البريطانية الىقالة اللورد لويد حتى لا تتحمل تبعات منياسته .

(١٣) Lloyd, Lord, Egypt Since Cromer, V. II, p. 143.

واسترضاء الأحزاب المؤتلفة والثاني : الحد من نفوذ القصر المتزايد وتقليل
أطرافه بطرد حسن باشا نشأت .

وفيما يتصل بالاتجاه الأول ، يقابل اللورد لويد عدلى باشا يكن
ويبلغه بأن البرلمان منعقد لامحالة وأنه سعى فى أن يكون الانتخاب وفق
القانون الذى سنه البرلمان ٠٠ وأن إنجلترا مستعدة لأن تؤيد أية حكومة
مصرية تعمل على حسن الوفاق معها ، وأنه لا يشك فى نتيجة الانتخاب ،
ولقد بلغه أن مجلس النواب سيكون معاديا للملك ومتمعدا معاكسته (١٤)

وقد ظهر حرص المندوب السامى على توفير أسباب النجاح لعودة
الحياة الدستورية وتجنب مؤامرات الملك ، فتشير الوثائق البريطانية الى
أن المندوب السامى قد تبني فكرة دعوة البرلمان الى دور انعقاد غير عادى
- فى أعقاب استقالة وزارة زيور الثانية - لأن هذا سوف يمكن جلالته
من أن ينهى الدورة على وجه طيب ، ذلك أن دعوة البرلمان الى دور الانعقاد
العادى سوف يمكنه من ايفاض نشاطه بالتأجيل أو بحل البرلمان
ذاته (١٥) . وعلم الملك الى مسامرة اللورد لويد فى اتجاهه الا أنه أوضح
له أن موافقة زيور على ذلك أمر جوهري . وقد تولد لدى اللورد لويد
انطباعا بأن الملك لم يكن صادقا وتأكد ذلك لديه عندما أجرى مشاورات
مع زيور نفسه ورجال القصر فوافقوا لويد على وجهة نظره والتي لقيت
تأييدا من ثروت وعدلى أيضا ، مما كان يخالف رغبات الملك الحقيقية (١٦) .

ومن ثم فإن قيام الائتلاف وتشكيل أول وزارة ائتلافية برئاسة
عدلى يكن فى يونيه ١٩٢٦ ، وإن كان قد أصاب ترضية للأحزاب القومية
فى البلاد ، الا أنه كان يشكل بصورة أكثر وضوحا نجاح سياسة المندوب
السامى الجديد فى مواجهة القصر .

وفيما يتعلق بالاتجاه الثانى والذى استهدف الحد من نفوذ القصر
وتقليل أطرافه فينبغى الإشارة الى أن النجاح الذى أحرزه لويد فى العمل
على إعادة الحياة النيابية للبلاد ، لم يكن فى واقع الأمر سوى خطوة لايد
أن تتبعها خطوات أخرى من جانبه ، لأن ذلك النجاح كان يعنى توازنا
مرحليا ، أو جولة خاسرة للقصر وحسب ، ومن ثم فإنه لضمان استمرار

(١٤) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٥٢ : من ٢٦٧٤ - ٢٦٧٥ .

(١٥) Fo : 407/202 ; No. 66 : Lloyd to chambérlain, June, 10,

1926, Desp. No : 293.

Ibid,

(١٦)

حالة التوازن هذه ، كان على المندوب السامى أن يواجه سياسة القصر والقائم عليها ، وهو حسن نشأت وكيل الديوان الملكى ، بعد أن اتضحت أبعاد الدور الذى لعبه فى تقوية ادعاءات القصر فى الحكم وتدعيم نفوذه ، وذلك بتبني قضاياها الحيوية ، أو السعى لإنشاء حزب الاتحاد ليكون للقصر أداة حزبية تحقق وجوده فى الحكم أو يشهرها فى وجه خصومه من السياسيين (١٧) . أضف الى ذلك فلقد عمل نشأت على استخدام تنظيم الماسونية كأداة سياسية للقصر ، ثم ما كان من سعيه لاستخدام الأزهر كحليف لناوأة الوفد (١٨) .

ومن ثم فقد بدأ لنشأت نفوذ قوى فى القصر حتى أن كل أعماله وتصرفاته على كافة المستويات كانت تنسب للملك (١٩) . بالإضافة الى ذلك فقد تولد اعتقاد قوى لدى المندوب السامى والدوائر البريطانية بصلات حسن نشأت بجماعة الاغتيالات السياسية التى كانت وراء حادثة مصرع السردار (٢٠) .

ثم ما كان من محاولاته لمرقلة سير التحقيق ، الأمر الذى دعا المندوب السامى آنذاك اللورد اللنبى - الى القول بأن التحقيق لن يسير سيرا حسنا الا اذا قبض على نشأت باشا لأنه ما دام فى مركزه يعرقل سيره (٢١) .

وعلى ذلك فقد أصبح اقضاء حسن نشأت من القصر ضرورة ملحة لانفاذ السياسة البريطانية فى نفس الوقت أظهر الملك تمسكا شديدا ببقائه واعتبر أن الهجوم على نشأت هجوم على شخصه وأنه - أى نشأت - يمثل رغباته تمثيلا صادقا واذا اقتضى الأمر سرف يضحي بعرضه دون الموافقة على اقضاء انشأت (٢٢) . لم يكن المندوب السامى على استعداد للملينة الملك فى ذلك الشأن وبدا موقفه متشبدا ، فتشير الوثائق البريطانية الى مقابلة طويلة جرت بين اللورد لويد والملك الذى أنصت

(١٧) انظر الفصل الرابع : القصر والحياة الحزبية -

(٨١) 407/210 : enc in No : 9 : Jan., 8, 1930 Leading personalities in Egypt

(١٩) 407/201 : No : 59 : Lloyd to chamberlain, Dec., 13, 1925, Tel. No : 836,

Ibid.

(٢٠)

(٢١) مذكرات سعد زغلول : كراسة ٥٢ : ٢٩٤٤ .

(٢٢) Fo : 407/201 : No. 49 : Lloyd to chamberlain, Nov., 27, 1925, Desp. No : 422,

« بصبر وكياسة » الى ما طلبه لويد من ضرورة اقصاء نشأت وطلب الملك اماله يوما للتفكير ، وفي المقابلة الثانية وافق على ابعاد نشأت عن القصر وتعيينه وزيرا مفوضا في مدريد (٢٣) .

ومما لا شك فيه أن خروج حسن نشأت قد ترك آثاره السلبية على دور القصر وخاصة أنه كان يشارك الملك عن كثب في صنع القرار وهذا بدوره يشكل تراجعا في مواجهة ضغوط المندوب السامي الجديد ، وذلك أمر يمكن تفسيره برغبة القصر في احتواء خلافاته مع الإنجليز لئلا يخطر بدأت تتجمع حول العرش وتهدده كان أظهر ما فيها من احتمالات قيام تحالف بين الأحزاب المؤلفة والمندوب السامي في مواجهته . ولم تكن هناك في الواقع ثمة بدائل للاختيار أمام الملك الذي كان ينشد تأكيدا بأن الحكومة البريطانية سوف تصل معه في مصر ومن خلاله على نحو يجعل موقفه قويا (٢٤) .

ومن ناحية أخرى فإن النتائج التي أدت إليها انتخابات مايو ١٩٢٦ من فوز للوفد وعلى رأسه سعد زغلول بأغلبية ساحقة قد أغرت زعيم الوفد وجعلته يفكر في تولي رئاسة الوزارة المنتظرة . وأعلنت الصحف بأن زغلول بصدد أن يقرر تولي الحكم وأنه ينتظر فقط أن يدعوه الملك لذلك ، ويرسل زغلول رسولا من قبله الى المندوب السامي هو - الدكتور نسر فارس صاحب المقطم - ليبلغه برغبته في اقامة علاقات وطيدة بينهما (٢٥) . بيد أن الحكومة البريطانية لم تكن قد حادت عن رأيها القديم في تلك المسألة ، ويرسل اللورد لويد الى حكومته في طلب التفويض لتأييد الملك في رفضه السماح لزغلول بالعودة الى الحكم (٢٦) . ومن ثم فمن الممكن الافتراض بأن اتفاقا ضمنيا قد قام بين الملك ولورد لويد في ذلك الشأن بيد أن هذا الأمر لا يعني أن بريطانيا قد أطلقت أيديها للملك .

ومن الملاحظ أنه على امتداد عهد الائتلاف اتسمت سياسة دار المندوب

Fo : 407/201 : No : 52 Lloyd to chamberlain, Dec., 10, 1925. (٢٣)
Desp No : 447.

Fo : 407/201 No : 43 Henderson to chamberlain, Oct., 19, 1925, Desp. No. 727. (٢٤)

Fo : 407/202 : No : 42 : Lloyd to Chamberlain, May, 29, 1926 Tel : No. 244. (٢٥)

Fo : 407/202 : No : 23 : Lloyd to Chamberlain, May, 19, 1926 Tel, No : 216. (٢٦)

بطابع توفيقى بين القصر والأحزاب المؤتلفة بهدف السيطرة على الصراع الدائر بينهما وعدم السماح لأى من القوتين أن تتفوق على الأخرى ، ولقد ساعدها في ذلك أن كلا من الطرفين كان يخطب ودها أملا في أن يحظى بتأييدها في مواجهة الطرف الآخر .

ويبدو أن تصدع الائتلاف الحزبى ثم انهياره كان يعنى أنه قد بدا لأحدى القوتين - أعنى بها القصر - أن تتغلب فى صراعها على الأخرى . على نحو استطاع معه الملك فؤاد اقالة وزارة النحاس الأولى . وبعبارة أخرى فقد اختلعت من جديد سيطرة دار المندوب السامى على الصراع القائم . حتى أن قيام وزارة محمد محمود الأولى لم يكن فى الواقع يقسم بديلا مقبولا للسياسة البريطانية نظرا لما شاب عهد تلك الوزارة من انقلاب على الدستور . ثم أن غيبة الوفد بثقله الشعبى عنها ، قد أفقد المندوب السامى أى أمل فى تسوية العلاقة مع مصر ، وهو هدف بريطانيا الأصيل فى مصر .

وبدأ تدهور الأوضاع الداخلية فى مصر وكأنه يمثل اخفاقا لسياسة لورد لويد فى كبح جماح القصر ومؤامراته فى الوقت الذى بدأ فيه الأحرار الدستوريون والاتحاديون يتمسكون بالحكم فى ظل الانقلاب الدستورى ، وكان على دوائر لندن أن تعيد النظر فى سياستها نحو مصر ، ومهد لذلك ما كان من انتقال الحكم فى إنجلترا فى أوائل شهر يوليه من أيدي المحافظين الى أيدي حزب العمال ، فكان أول عمل بارز لوزارة حزب العمال فى سياستها حيال مصر كما يقول الرافعى - هو اقالة أو استقالة اللورد لويد من منصب المندوب السامى البريطانى فى مصر .

وأعلن المستر آرثر هندرسون وزير الخارجية فى مجلس العموم هذه الاستقالة يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٩ ، وتبين من تصريحاته ان الوزارة طلبت منه أن يستقيل (٢٧) .

وعن الدوافع التى حلت ببريطانيا الى عزل اللورد لويد ، يرى البعض ان الباعث على ذلك هو أن اللورد لويد كان يرى أن العلاج دائما لكى تبقى بريطانيا القوة المسيطرة ، يمكن فى دفع الأمور بين طرفي الصراع الى الهاوية حتى تزايد عليه غضب « هوايت هول » واضطرت الى

(٢٧) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ٨٢ .

استبداله بآخر أكثر دبلوماسياً وهو سير يرمى لورين (٢٨) . بيد أن هذا الرأي لا يخلو بدوره من أوجه للنقد فمن الثابت - كما مر بنا - أن اللورد لويد قد سعى الى احتواء الصراع بين العرش والأحزاب المتولفة والحيولة دون دفع هذا الصراع الى مهاد ومراعاة ألا يكون هناك أدنى مساس بنصريح ٢٨ فبراير أو تحفظاته الأربعة وهي أهداف أساسية صرف اليها لويد همه الى غداة وصوله الى مصر ، وظهر موقفه هذا جلياً عندما أثبت أزمة الجيش - على صنبيل المثال - أثناء وزارة عدلى يكن الثانية (٢٩) .

الا أنه ما يؤخذ على اللورد لويد من وجهة نظر بريطانيا أنه لم يعط ثقلاً كافياً لمقعد معاهدة بين بريطانيا ومصر بهدف تسوية العلاقات بينهما . وبعد أن اطلع هندرسون وزير خارجية بريطانيا الجديد على ما دار من الكتب بين سلفه سير أوستن تشمبرلين والمنسحب السامى فى مصر - اللورد لويد - رأى أنه لا يستطيع أن يعمل عملاً نافعاً لتحسين العلاقات بين مصر وبريطانيا الا اذا أقصى لويد عن مصر (٣٠) .

ويبدو أن بريطانيا قد أدركت محاذير انفراد القصر بالحكم أثناء العهد الزبورى ، ومن ثم لم تكن لتسمح بتكرار التجربة ، لأن ذلك يبعد بينها وبين احتمالات تسوية مسألة العلاقات مع مصر . ومن ثم كانت الدعوة الى مفاوضات محمد محمود - هندرسن ، والتي كان فشلها يعنى فى واقع الأمر حسماً من جانب بريطانيا لسياستها القديمة وتاريخها لنهايتها .

Flower, R., The story of Modern Egypt (Napoleon to (٢٨)
Nasser) pp. 145-148.

ويلبى الإشارة الى أن سير يرمى لورين تولى منصب المنسوب السامى فى مصر لفترة من أوائل سبتمبر ١٩٢٩ حتى أوائل عام ١٩٣٤ وغادره بمذلل الى منصب سفير بريطانيا فى تركيا وتفرق أسباب نقله من مصر الى تدهور الأوضاع الداخلية فيها وإقراره للانقلاب الدستور الثالث فى عهد صدقى ورغم دعاوى الحياد البريطانى ، فضلاً عن تدهور علاقته بالجمالية البريطانية وإساءته اليها مما أحق عليه حكومته .

(٢٩) لمزيد من التفاصيل عن أزمة الجيش : انظر عبد العظيم رمضان : الجيش المصرى فى السياسة : ص ٢٣١ وما بعدها .

(٣٠) محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ج ١ : ص ٢٠٣ -

ترتب على ذلك انعطاف حاد في العلاقة بين القصر ودار المندوب السامي كان أحد أبعاده السماح للوفد بالعودة الى الحكم ، وبدأ المندوب السامي الجديد سير بيرسي لورين - يوفر الأسباب لذلك فيعتمد الى السفر للسودان لزيارتها في فترة تنحى عدلى باشا عن الحكم وتولية النحاس باشا ويبحث للأخير ببرقية تهنئة من هناك (٣١) . ومن ثم فقد ظهر أن المندوب السامي قد أحجم عن التدخل في الانتخابات التي تمتخض عنها تشكيل الوزارة النحاسية ، اظهارا لحسن نواياه للوفد وقيادته مما يعنى أن السياسة البريطانية قد ألقت بثقلها الى جانب الوفد في مواجهة القصر . الا أن استقالة هذه الوزارة قد كشفت عن نجاح سياسة القصر ، رغم تعارضها واتجاهات دار المندوب السامي . وتفصيل ذلك أن فشل مفاوضات النحاس - هندرسن وما تلا ذلك من استقالة الوزارة النحاسية الثانية كان في واقع الأمر يمثل نجاحا ملكيا - كما مر بنا - بالنظر الى ما ترتب على ذلك من نتائج .

فلقد سعى الملك فؤاد الى تجنب أى تدخل من قبل دار المندوب السامي وعهد الى تكليف صدقي بالوزارة دون أن يأبه لاستشارة لورين ، وبدأ ظاهرا أن القصر قد اعتزم التحرك دون أن يعول على التأييد البريطاني (٣٢) . الا أنه ينبغي الإشارة الى حرص الملك على ألا يثير عداوة الجانب البريطاني ، خاصة أن حكومة يرأسها صدقي لم تكن تقدم بديلا مقبولا لحكومة النحاس من وجهة النظر البريطانية بعد أن قطعت شوطا طويلا في المفاوضات معها . ولقد استطاع الملك بالفعل أن يحظى بتقدير المندوب السامي وتأييده ، بعد أن أوضح له أن أهداف حكومة صدقي ترمى الى تحقيق الرخاء للبلاد وعقد معاهدة تحالف مع الحكومة البريطانية (٣٣) . الا أن تعذر الوصول الى اتفاق من خلال محادثات صدقي - سيمون إبان الوزارة الصدقية الثانية ، قد جعل مقولة الملك هذه للمندوب السامي لم تكن سوى خديعة سبقتها خديعة أخرى عندما نجح صدقي في اقناعه بأنه « ليس رجل الملك » الأمر الذي كان يثير مخاوف دوائر لندن لما يعتز سياسة الحياد التي تنتهجها اذا ما أصبح صدقي مجرد « دمية في يد الملك » (٣٤) . كآثر لادعاءات صدقي والملك

(٣١) احمد شفيق : حوايات مصر السياسية : المولية السامية : ١٩٣٠ : ص ٢٥ .

(٣٢) انظر الفصل الثالث : تطور العلاقة بين القصر والوزارة .

(٣٣) F.O. : 407/210 : No. 63 : Lorraine to Henderson, June, 19, 1930, Tel : No : 279.

(٣٤) F.O. : 407/210 : No. 17 Henderson, to Lorraine July, 9, 1930, Tel. No : 228.

بدأت السياسة البريطانية تخرج عن حياضها التقليدي إلى تأييد الملك والتعاطف مع النظام الذي أوجده وظهر أثر ذلك واضحا في برقية للمندوب السامي من وزير الخارجية البريطانية يقول فيها « إن الملك والبرلمان كليهما جزء مكمل للدستور ومن غير المعقول أن يطلب منها الوفاء أن نلتزم الصمت بينما يقوم بمحاولة إبعاد صدقي والملك ، (٣٥) . وبدأ واضحا أن فؤاد استطاع أن يحقق نتيجتين غاية في الأهمية ينبغي تقريرها الأولى أنه استطاع أن يفرض على البلاد واقعا سياسيا يتمشى مع أهدافه في الحكم دون أن يلقى بالا لمشورة المندوب السامي أو تأييده ، أما النتيجة الثانية : فتتمثل في نجاحه في جذب الجانب البريطاني من دائرة الحياض إلى تأييده في مواجهة خصومه السياسيين وعلى رأسهم الوفد .

ألا أن المضاعف ما لبثت تهدد علاقة الملك بالمندوب السامي وكذا السياسة التي شرع القصر في تنفيذها حيال الدستور والحياة النيابية وتفصيل ذلك أن ما أقدم عليه الملك وصدقى من تأجيل البرلمان واعتداء على الدستور - كما مر بنا - قد ترتب عليه اندلاع مظاهرات التأييد للوفد ، والتي سقط فيها الكثير من القتلى والجرحى وعمت الفوضى أرجاء البلاد (٣٦) . ومن ناحية أخرى يوافق البرلمان الانجليزى على إرسال بارجتين حربييتين إلى مياه الاسكندرية بدعوة حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم (٣٧) . وفي نفس الوقت يلقي رئيس وزراء بريطانيا تصريحاً في مجلس العموم جاء فيه « بأن حكومته لا تنوى أن تتخذ كأداة للاعتداء على الدستور المصرى » (٣٨) . ومن ناحية أخرى راح المندوب السامي - كطلب حكومته - يبلغ التصريح إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس الوفد مع تحميلهما مسئولية الحفاظ على أرواح الأجانب ومصالحهم وإبلاغهما بوجوب حل المشاكل الداخلية دون التعرض لهم (٣٩) .

كان من الضروري على ضوء ذلك التطور المتسارع في السياسة البريطانية ، أن يعهد الملك فؤاد إلى استجلاء نوايا بريطانيا ، فيقول

F.O. : 407/210 : No. 30 : Henderson to Lorraine, July, 15 (٢٥)

1930, Tel. : No. 234.

(٣٦) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ١١٢ وما بعدها .

Fo : 407/212 : No 33 Henderson to Lorraine, July, 16, (٢٧)

1930, Tel. No. 236.

Fo : 407/212 : No : 34 : Henderson to Lorraine, July, 16, (٣٨)

1930, Tel. : No. 237.

Ibid.

(٣٩)

المنذوب السامي عن مقابلة له مع الملك » ولقد تساءل الملك عن سبب إصدار مثل هذا التصريح ، وماذا يعنيه وقلت له ان السبب في إصداره هو أن الموقف وصل الى حد من التهديد استلزم تدخلنا الطبيعي ولقد كان التصريح يعني ما نص عليه (٤٠) . ويعمد الملك الى الدفاع عن صدقي ونظامه وأنه ولم يكن هناك اعتداءات على الدستور وإن ما تم من اجراءات كانت أمور مشروعة ، ورغم أن الحكومة تبدي حرصها في معالجة الأمور والمحافظة على النظام إلا ان ذلك قد أوقعها في خلافات مع بريطانيا !! (٤١) .

بدا واضحا أن السياسة البريطانية قد أصابها التخطيط والتناقض فبينما تطلق يد الحكومة اللادستورية في قمع التحركات الشعبية بل وتدنوها لذلك ولا تعترض على بقائها في الحكم فإنها تقف من القوى الشعبية التي تدافع عن دستورها ، موقف التهديد والوعيد . ذلك أن انذار الحكومة البريطانية الى النحاس باشا المصطحب بالبوراج الانجليزية إنما كان تهديدا صريحا ودعوة لهذه القوى الشعبية للخضوع بحجة تعريض حياة الأجانب للخطر (٤٢) .

ويبدو أن الملك وصدقي قد استوعبا تلك الحقائق وسارا في طريقيهما لا يلويان على شيء بعد أن أدركا أن ما حدث لم يكن سوى مناورة من جانب بريطانيا قد اتضحت أبعادها ، بل وخرجوا على البلاد بدستور جديد لم يتحرك لبريطانيا ساكن بأزائه وذلك يرجع الى أن الملك وصدقي قد استطاعا ترضيتها ، فصدر الدستور دون أن يمس وضع بريطانيا المتميز في البلاد أو التحفظات الأربعة الواردة في تصريح ٢٨ فبراير بما فيها مسألة السودان ، ومن ثم فلم يكن هناك ثمة مسوغ لاعتراض بريطاني بغض النظر عن ضمانات الحكم الأوتوقراطي التي كفلها الدستور الجديد (٤٣) .

الا أن موقف القصر من النشاط التبشيري ما لبث أن أثار حفيظة دار المنذوب السامي عليه فرغم أن جذور المسألة تمتد من عام ١٩٢٨ . إلا أن أثرها قد تقادم في عهد صدقي وعبد الفتاح يحيى من بعده ويقول

(٤٠) Fo : 407/212 : No : 41 Lorraine to Henderson, July, 18, 1930. Tel. No. 335.

Ibid. (٤١)

(٤٢) عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩١٨ سنة ١٩٣٦ : : ص ٧٣٦ .

(٤٣) انظر الفصل الثاني : القصر والدستور .

الدكتور هيكل : « امتد هذا النشاط من القاهرة الى بورسعيد وغيرها من المدن والأقاليم وقد تحدثت الصحف عن وسائل الإغراء التي يلجأ اليها المبشرون لحمل السذج على اعتناق المسيحية ، ولتنصير الأطفال الأبرياء من أبناء المسلمين الفقراء . وارتاع الناس لهذه الحملة التبشيرية أيضاً ارتياحاً وجعلوا ينظرون الى موقف الحكومة منها نظرة كلها عدم الرضا (٤٤) . وكان أن تزعمت جماعة « الإخوان المسلمين » حملة لمواجهة التبشير وكانت صلات الجماعة قد توطدت بالقصر منذ الفترة الباكورة من نشأتها في غضون عام ١٩٢٨ وحتى ذلك الحين . وعقدت الجماعة مؤتمرين متتاليين في عام ١٩٣٣ خصص أولهما لمواجهة نشاط المبشرين ، ورفضت في هذا الشأن خطاباً الى الملك فؤاد مطالبة بأن تتخذ الحكومة موقفاً للرقابة عليهم (٤٥) . يفهم من هذا أن القصر قد أراد من وراء ذلك أن يعضد روابطه بالجماعة من ناحية كي يستخدما في مواجهة أى من الأحزاب أو الانجليز على السواء ، ولكي يظهر بمظهر الذائد عن الاسلام في مواجهة أخطار التبشير . ومن ناحية أخرى كان الشيخ مصطفى المراغى قد تزعم حركة مقاومة التبشير وقاد حملة لاثارة الرأى العام الاسلامى واصدر المنشورات المهيبة (٤٦) . وكان المعروف عن الشيخ المراغى صلاته الوثيقة بالقصر ويبدو انه ما شجذ همته في حملته ضد التبشير ، أن ثمة تأييداً قد تلقاه من القصر وقتئذ ذلك بأن المندوب السامى يشير الى « تزايد الهجوم على التبشير منذ اتصاله بالابراشى » (٤٧) . والواقع أن القصر قد استخدم الحملة المضادة للنشاط التبشيرى في مواجهة المندوب السامى في محاولة للضغط عليه خاصة بعد أن فشلت مفاوضات صدقى سيمون التي جرت في سبتمبر ١٩٣٢ في محاولة لاستبقاء نظام صدقى وحمايته وكان من الطبيعى أن يثير موقف القصر غضب دار المندوب السامى . التي راحت تنقل للملك عدم رضاها - من خلال الابراشى - عن موقفه من الأزمة (٤٨) .

على أى حال فلقد ظهر عجز الجانب البريطانى حتى على مجرد اسداء

(٤٤) محمد حسين هيكل : مذكرات في السياسة المصرية ج ١ : ص ٣٢٨ .

(٤٥) ذكريا سليمان بيومي : الإخوان المسلمون في الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨) -

١٩٤٨ : ص ٨٦ - ٨٧ .

Fo : 407/217 (II) ; No : 108 : Lorraine to Simon, Nov., (٤٦)

24, 1933, No. 1025.

Ibid. (٤٧)

Ibid. (٤٨)

« النصائح الملزمة » للقصر الذى تعاطف نفوذه بدرجة واضحة حتى كاد أن يجحب ما سواه من قوى الصراع ونتيجة لذلك راحت بريطانيا تغير سياستها والقائم عليها لأنه أخفق فيما قصد اليه - كما يقول الرافعى - أخفاقا كشف عن نياتها اذ رأت أنها تبادت فى سبيل الحكم المطلق ، فقد أرادت أن تتصل من هذه المؤامرة باقصاء المندوب السامى الذى تم على يد انفاذا (٤٩) . وقامت بتعيين السير مايلز لامبسون خلفا له فى يناير سنة ١٩٣٤ (٥٠) هذا التغيير الحادث فى السياسة البريطانية قد ترك آثاره البعيدة على الحركة السياسية للقصر وخاصة فى مواجهة دار المندوب السامى بعد ذلك .

القصر ومبالاة دار المندوب السامى :

يعد سقوط النظام الصدقى وتغيير المندوب السامى البريطانى ، حدا فاصلا فى العلاقة بين القصر والانجليز ، وايدانا بدخولها مرحلة جديدة نبذ القصر فيها سياسته فى تجاهل التأييد البريطانى بعد أن ثبت له فسادها وعاد الى انتهاج سياسته الأصلية والتى تقضى بتحسين علاقاته مع دار المندوب السامى واطهار حسن التوايا ، وظهرت لذلك دلالات عديدة . فيقابل زكى الابراشى ناظر الخاصة الملكية السير بيرسى لورين قبيل رحيله ويهاجم النظام الصدقى ويعمد الى تبرئة القصر من تبعاته (٥١) . ومن ذلك أيضا يقابل الملك المندوب السامى الجديد سير مايلز لامبسون ويعرب له عن أمله فى أن يبذل وسعه خلال اقامته فى مصر لاقامة العلاقات الودية بين البلدين (٥٢) .

ورغم ذلك فقد كان المندوب السامى الجديد جادا فى تنفيذ سياسته

(٤٩) عبد الرحمن الرافعى : المصدر السابق : ص ١٧٩ .

(٥٠) عمل السير لامبسون وزيرا لموضا لبريطانيا فى الصين ونجح فى عقد معاهدة بين البلدين انتهت بمقتضاها الخلافات بينهما ونقل بعد ذلك مباشرة الى مصر ليخلف منصب المندوب السامى بها فى يناير ١٩٣٤ وظل يشغل منصبه هذا لمدة اثنتى عشرة سنة متصلة حتى غادرها فى اوائل يناير سنة ١٩٤٦ وتم فى خلال عهده عقد معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا الى جانب ذلك قللت القرون اسمه بالمديد من الالزامات السياسية. كان من أبرزها حادث ٢ فبراير ١٩٤٢ فى عهد الملك « فاروق » .

(٥١) F.O. : 407/217 (II) : No. 4٤ : Loraine to Simon, Nov. ٤, 1933, Desp, No : 967.

(٥٢) F.O. : 407/217 (111) : No. ٤1 Lampson to Simon, Jun. 17, 1934, Tel. No : 17.

التي قامت على تذب الحياء الى التدخل المباشر . وحدث بالفعل أن وجه المستر بترسون - نائب المندوب السامي - مذكرة الى رئيس الحكومة (عبد الفتاح يحيى) يطلب فيها اقالة عضوين من أعضاء وزارته (٥٣) ويطلب منه أيضا تعيين رئيس الديوان الملكي من الشخصيات المعروفة (وكان هذا المنصب شاغرا منذ سنة ١٩٣١) بقصد وضع حد لتدخل أشخاص غير مسئولين مشيرا بذلك الى زكى الابرائى (٥٤) .

فى هذا الوقت تصور القصر أن بمقدوره أن يمارس نوعا من الضغط على الانجليز شبيها بذلك الذى يمارسه الوفد ، ذلك أن الوزيرين اللذين طلب الجانب البريطانى ابعادهما قد قدما باستقالتيهما الا أن رئيس الوزراء أبى قبول هاتين الاستقالتين وطلب منهما البقاء فى الوزارة (٥٥) . من ناحية أخرى يعمد القصر الى اثاره الرأى العام ضد بريطانيا بهدف اخراجها واطهارها بظهر المعتدى على المشاعر الوطنية ، الا أن تلك المناورات - كما تشير الوثائق البريطانية ما لبثت أن بدت بوادر فشلها (٥٦) . وكأثر لذلك بدأت اهتمامات دار المندوب السامى تتجه لأن يكون هناك رجل أمين داخل القصر وثيق الصلة بالملك وفى الوقت نفسه لا يجهل وجهة نظرها واهتماماتها (٥٧) . ولم تكن هناك بدائل أمام القصر سوى التراجع فى مواجهة موقف دار المندوب السامى المتشدد . وبالفعل تم تعيين أحمد زيور رئيسا للديوان الملكى فى أواخر أكتوبر ١٩٣٤ (٥٨) . ويزور أحمد زيور دار المندوب السامى ، وكان الهدف من زيارته أن يتأكد « عما اذا كان تعيينه فى القصر واستقالة الوزيرين عقب هذا التعيين سوف يخلو حلا مرضيا لمشاكلنا الحالية » وقال ان جلالة الملك يبدو قلقا من التعاون معنا الأمر الذى لم يكن ليحدث من

(٥٣) عما عل المنزلاوى وزير الزراعة وابراهيم فهمى كريم وزير المواصلا وقد عرف عليهما التبعية الشديدة للقصر وبأنهما من أدواته فى الحكم وكان يمثلان حزب الشعب فى وزارة عبد الفتاح يحيى (انظر يونان لبيب البندر السابق : ص : ٣٧) .

(٥٤) امين بسميد : تاريخ مصر السياسى : ص ٢٣٢ .

(٥٥) يونان لبيب رزق : المصدر السابق : ص ٣٧٧ .

F.O. 407/217 (IV) : No 44 : Peterson to Simon, Oct. (٥٦)

25, 1934, Tel, No : 283.

F.O. 407/217 (IV) : No : 47 Peterson to Simon, Oct. (٥٧)

20, 1934, Tel, No : 288.

(٥٨) عبد الرحمن الراعى : المصدر السابق : ص ١٨٩ .

اليها الوثائق البريطانية من أن « الأول يمثل السلالة الحاكمة ويتمتع بشعبية فضلا عن صداقته لنا ، الأمر الذي يجعله أكثر قبولا من بين الكثير من أقرانه من العائلة المالكة ، والمرشح الثاني قد اكتسب الاحترام من جراء معارضته للملك خلال العام الحالى ، ولعله يكون أنسب شخص يمكننا أن نتعامل معه ويكون في نفس الوقت مقبولا من الوفد أما المرشح الثالث فانه يحظى بشعبية واسعة لدى حزب الأحرار الدستوريين (٧٠) »

يفهم من هذا ان دار المندوب السامي قد راعت في « انتقاء » مرشحيتها ، نوعية يمكن بها استرضاء كافة قوى التأثير السياسى فى مصر، ومن ثم تضمن لنفسها - وهذا أساسى - تأثيرا مستمرا وفعالا على مجلس الوصاية على نحو يجنب سياستها وقوع أية محاذير تخشاها . ولقد ظهرت مخاوف دار المندوب السامي من فكرة اطلاق يد الملك فى تعيين أوصياء من صنائعه وساعد على ذلك ما كان من تزايد وطأة المرض على فؤاد مما جعل بترسون يطلب تفريضا من حكومته لابلغ الملك « بأن حكومة صاحب الجلالة تحتفظ لنفسها بحق تقديم المشورة للملك مصر كما تحتفظ بنفس الحق لمجلس الوصاية الذى يعد أمرا ضروريا قبل بلوغ الأمير فاروق سن الرشد وسوف أسأل الملك أن يتجنب أية ميول مناوئة لذلك (٧١) »

بيد أن ذلك لم يكن حسما لمخاوف دار المندوب السامي حيث ظهر لها أنه لاجدوى من محاولة الحصول على موافقة الملك على مجلس وصاية بعينه ، لأن هذا بدوره سوف يقيم المصاعب أمامها حيث أن (المادة ١١) من المرسوم - الصادر فى إبريل ١٩٢٢ - تخول للبرلمان حق تعيين مجلس الوصاية ، اذا لم يكن الملك قد قام بتعيينه « ورغم ذلك فقد تكون قد كسبنا الجولة الأولى - يعنى فرض المشورة على الملك - الا أن المواجهة ستغلب قائمة بيننا وبين البرلمان والحكومة من جهة أخرى ، ومن المرجح أن مطالبنا سوف تكون سببا لعدائهم لنا » (٧٢) .

الا أن وزارة الخارجية البريطانية عكفت على دراسة مقترحات المندوب السامي باستفاضة وانتهت الى عدم تحبيذها وبعثت الى القائم بأعمال المندوب السامي بذلك (٧٣) . وكان هذا التردد فى مصارحة الملك ، وتلك

Ibid.

(٧٠)

Po : 407/217 (IV) : No : 14 : Peterson to Simon, Sept., 22, 1934, Tel. No. 234 Most secret, (٧١)

Ibid.

(٧٢)

Fo : 407/217 (IV) : No. 18, Simon to Peterson, Sept, 25, 1934, Tel : No. 204. (٧٣)

المخاوف التي تحيط بمسألة العرش ، بمثابة دوافع لبريطانيا لأن تضع في حسابها « استعراض القوات البريطانية بغرض المحافظة على الأمن في حالة نزايده احتمالات وفاة الملك وإن كان ذلك يعد كشفاً مبكراً للنوايا » (٧٤) . ويكون المبرر لذلك الإجراء بأنه من قبيل مسؤولياتها بمقتضى التحفظات الأربعة (٧٥) .

من ذلك يتضح أن خلافاً قد قام بين دوائر لندن وبيترسون على علاج مسألة الوصاية على العرش ، خاصة وأنه ما فتئ يلح في طلب التصريح له بإعادة النصع على الملك في أول مقابلة تسمح بها الظروف (٧٦) . وعلى الرغم من انصراف دوائر لندن عن الرغبة في إملاء مجلس للوصاية بعينه على الملك إلا أن العلاقة قد سادت بين بترسون وعبد الفتاح يحيى رئيس الوزراء الذي رفض اطلاعه على أسماء المرشحين لمجلس الوصاية (٧٧) . وكان ذلك من بواعت سخط بترسون على الوزارة وأصراره على استقالته وهذا ما حدث بالفعل لكي تخلفها وزارة توفيق نسيم الثالثة والذي كان اختياره من الجانب القصر ، إنما يقصد محاولة استرضاء الجانب البريطاني ومن ناحية أخرى بدأ التحسن يطرأ على صحة الملك فؤاد وراح يباشر نشاطه بصورة طبيعية ، ومن ثم فقد بدأت تتضاءل أهمية مسألة الوصاية - بصورة مؤقتة - في مجال السياسة البريطانية .

وعند هذا الحد يتعين أن نعرض لمسألة تعليم « الأمير فاروق » والتي جاءت من ناحية أخرى تعكس اهتمامات دوائر لندن بمستقبل عرش مصر ، فلقد ظهر اتجاه قوى في بريطانيا لأن يتلقى « الأمير فاروق » علومه هناك وينشأ متأثراً بثقافتها ، ومن ثم فإذا تولى الحكم يكون أكثر استجابة وطوعية لرغباتها . وكانت تلك المسألة قد أثرت بالفعل إبان عهد وزارة ثروت الثانية ، إلا أنها قد قوبلت بالمعارضة من الرأي العام والصحافة واقترحت إحدى الصحف تأسيس مدرسة عليا في مصر يسير بها التعليم على نهج خاص يتفق وما يجب أن يتلقاه ولي العهد من علوم وآداب ،

Fo : 407/217 (IV) : No : 35, Simon to Peterson, Oct, 17, (٧٤)
1934, Tel : No : 227.

Ibid. (٧٥)

Fo : 407/217 (IV) : No : 41 : Peterson to Simon, Oct, 23, (٧٦)
1934, Tel, No : 277.

Fo : 407/217 (IV) : No : 37, Peterson to Simon, Oct, 21, (٧٧)
1934, Tel, No : 275.

وانتهت الى ضرورة توافق مشارب ولى العهد والأمة ضمانا للفوز بحكومة ونظام أفضل (٧٨) .

ولقد ظهرت المخاوف من الجانب البريطانى من احتمال أن يتعهد فؤاد ولى عهده بنشأة ايطالية مثله ، الأمر الذى سوف يفتح المجال لتزايد النفوذ الايطالى داخل القصر ومن ثم فقد اجتمع مجلس الجيش البريطانى بالقاهرة فى أغسطس ١٩٣٤ ، وكان من قراراته ادخال فاروق الى مدرسة « وولتش » العسكرية ، وقام نائب المندوب السامى بابلاغ الملك فؤاد ذلك (٧٩) . وذهب فاروق الى لندن بالفعل وأقام فى قصر « كنرى هاوس » وكان رائده هناك أحمد حسنين « الأمين الثانى للملك فؤاد » (٨٠) . وكانت تلك أولى الضمانات لاستمرار ولاء العرش للانجليز بعد وفاة الملك فؤاد .

ولا شك فى أن التركيز الشديد من جانب بريطانيا على مستقبل العرش ، كان خطأ سياسيا تردى فيه سياستها ، فلم يكن العرش بحال هو السند المطلق أو الضمان القوى القادر على صون وضعها المتميز وتأمين مصالحها الحيوية التى ادعتها لنفسها بموجب تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته الأربعة ، انما كانت هناك قوى أخرى - أعنى بها الأحزاب القومية - وهذه كان يتعين على بريطانيا التفاهم معها واعطاؤها ثقلا حقيقيا . ولقد أدرك المندوب السامى حقيقة هامة مؤداها أنه فى حالة وفاة الملك فؤاد وتولى مجلس الوصاية للحكم أو حتى اذا ما ظل فؤاد حيا الى يولية ١٩٣٧ ليخلفه ولى عهده فاروق بعد أن يبلغ رشده فإن ذلك لن يقدم حلول لمشاكل بريطانيا فى مصر ، الأمر الذى لن يتأتى الا بعقد معاهدة « حتى يمكن الخروج من هذه الحلقة المفرغة » (٨١) . ثم ان الأوصياء مهما كانت قوتهم فلن تكون لهم مكانة الملك أو قوته ، ومن ثم فلن يتمكنوا من المضي بمفردهم (٨٢) . وبعبارة أخرى فان بريطانيا قد ضمنت لنفسها نوعا من التأثير على مجلس الوصاية المرتقب بغض النظر عن طبيعة اتجاهات

(٧٨) كوكب الشرق : ٣ يناير ١٩٢٨ .

(٧٩) Fo : 407/217 (IV) : No : 15 : Peterson to Simon, Sept, 15, 1934, Tel. No, 811.

(٨٠) محمد النابى : مصر ما قبل الثورة : ص ١١ ، ٢٥ أنظر كذلك مذكرات

حسين يوسف : ص ٢٨ .

(٨١) Fo : 407/217 (II) : No : 51 : Lampson to Hoar, Aug, 1, 1935, Tel. No : 881.

(٨٢) Fo : 407/218 (11) : enc 3 in No : 58, Aug, 1, 1935.

أعضائه ، ومن ثم بات حريا بها أن تعود الى سياستها الأصلية التى ترمى الى عقد معاهدة ترضى عنها سائر قوى الصراع وتمنح وجودها الصبغة الشرعية وهذا ما حدث بالفعل عندما تم توقيع معاهدة ١٩٣٦ .

وكان الملك فؤاد قبيل وفاته قد اختار الأوصياء بالفعل وأودع أسماءهم وثيقتين ، حفظت احدهما فى رئاسة مجلس الوزراء والأخرى فى الديوان الملكي وكان الأوصياء هم عدلى يكن وتوفيق نسيم ومحمود فخري الا أن زعماء الجبهة الوطنية كانت لهم اتجاهاتهم الخاصة وانتهوا الى اتفاق مع رئيس مجلس الوزراء على الأوصياء - بعد وفاة فؤاد - على أن تبلغ أسماؤهم الى البرلمان فور اجتماع مجلسه معا عقب الانتخابات خلال العشرة أيام التالية لوفاة الملك ووقع الاختيار بالفعل على أوصياء ثلاثة آخرين هم الأمير محمد على وعزيز باشا عزت وشريف صبرى (٨٣) . ويلاحظ أن ثمة تدخلات فعليا لم يحدث من جانب الانجليز فى مسألة الوصاية وذلك كان راجعا الى انهم نجحوا فى عقد معاهدة ١٩٣٦ ، ومن ثم بات تدخلهم فى الشؤون الداخلية لمصر محدودا بمقتضى تلك المعاهدة . وان كان تولى فاروق الحكم فى يولية ١٩٣٧ قد حسم مسألة العرش الا أنه كان فاتحة للصراع بين ولى عهد فؤاد والانجليز من جهة أخرى .

طرد الإبراشي من القصر :

بدأ القصر يعود الى سابق تدخله فى الحكم ، بعد أن تزايد نفوذه عن طريق الإبراشي بالتدخل المستمر فى نواحي الادارة المعتادة فى الوقت الذى أبدى فيه نسيم ضعفا واضحا فى مواجهة القصر (٨٤) .

وفى نفس الوقت فقد وقر لدى المندوب السامى اعتقاد بأن وجود الإبراشي فى القصر يسبب أيضا المصاعب لنسيم ، فضلا عن أنه يثير عداء العناصر السياسية على من هم فى القصر ، فهو مستشار الملك الأول فى الشؤون السياسية وتأثيره متنوع الاتجاهات ، وطالما بقي فى القصر فإن الخوف كبير فى أن يستخدم نفوذه على نحو يضر أى حكومة صالحة ، وزيور باشا رئيس الديوان لا يباشر بدوره أدنى تأثير من منصبه (٨٥) .

(٨٣) - محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية : ج ١ : ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .
Fo : 407/218 (1) : No : 18 Lampeon to Slim on. Feb., 8, (٨٤).
1935, Tel, No : 132.
Ibid.

أما عن صلات الإبراشي بالقصر فقد بدأت عندما عين ناظر الخاصة الملكية في عام ١٩٢٧ (٨٦) . ومنذ ذلك الوقت شاهد القصر تزايداً سريعاً لنفوذ الإبراشي وصار وكأنه رئيس الوزراء . فيحضر مجلس الوزراء ويلقى بتوجيهاته وهي توجيهات الملك ويتدخل في جميع شئون الدولة (٨٧) . ولم يكن الإبراشي - كما تشير الوثائق البريطانية - يعبر عن رأى في أى وقت من الأوقات ، ولكنه يلون الحقائق بطريقة مناسبة ، وهكذا يدخل في روع الملك فؤاد أنه يملك سلطة إصدار القرار ويكفى أنه أرسل إلى طلعت حرب رئيس بنك مصر يأمره بأن يستقيل وذلك بطريقة مخزية (٨٨) .

ولقد ظهرت جهود الإبراشي جلية في توطيد مركز العرش في مواجهة الانجليز بمحاولة ضم بعض التجمعات - غير البرلمانية - مثل جمعية مصر الفتاة التي تلقت إعانات من القصر عن طريق الإبراشي ومن المصاريف السرية لوزارة الداخلية عن طريق وزيرها « القيسى باشا » . واعتبرت الجمعية نفسها مؤيدة من القصر تتجه إليه دون غيره من القوى في المقام الأول بمطالبها (٨٩) . ولقد استطاع القصر - حتى بعد خروج الإبراشي - أن يوجه نشاط الجمعية - وجريدتها « الصرخة » وجهة مضادة للسياسة البريطانية في مصر ، وزاد من اقتناع بريطانيا أن هذه الجماعة تلقى تأييد القصر ، ما حدث لأحد المسئولين اثر مصادره لعدد من جريدة الصرخة ، فتلقي اثر ذلك تعنيفاً من مراد باشا محسن وكيل الديوان الملكي (٩٠) . بالإضافة إلى ذلك فإن نشاط الإبراشي في شئون الحكم والإدارة قد تقادم بصورة واضحة في عهد صدقي وأثناء وزارتي يحيى ونسيم في الوقت الذي ظهر فيه للمندوب السامي أن هذا النشاط قد أضحي موجهاً ضد النفوذ البريطاني .

هذا واضحاً أن مسألة وجود الإبراشي داخل القصر إحدى المسائل الحيوية يتعين على الجانب البريطاني حسمها مع القصر ، وبالفعل تصل

Fo : 407/210 : enc in No : 9, Jan, 3, 1930 (Leading — (٨٦)
Personalities in Egypt).

(٨٧) ضياء الدين الرئيس : الدستور والاستقلال : ج ١ : ص ١٧٦ .

Fo : 407/217 (IV) : 2, Lampson to Simon, July, 14, (٨٨)
1934, Desp. No. 655.

(٨٩) على شلبي : مصر الفتاة ودورها في المجتمع المصري : ص ٢٢٨ .

Fo : 407/218 (I) : No. 70 : Lampson to Simon, April, (٩٠)
26, 1935, Desp. No : 466.

تعليمات وزير خارجية بريطانيا الى المندوب السامي ويصوغها الأخير في تصريح يسلمه للملك أوضح فيه « ضرورة نقل الإبراشي الى منصب آخر خارج البلاد ، بدعوى أن ذلك قد أصبح أمراً ضروريا لصالح مصر ولصالح العلاقات المصرية - البريطانية وأن حكومة جلالة الملك تنتظر تأكيداً بأن مطلبها سوف ينفذ في أقصر وقت ودون إبطاء (٩١) . ويبدو أن الملك فؤاد لم يشأ أن يضع بنفسه في موضع « اذعان الكاره » ، ولا يعيد تجربة اقضاء نشات بصورتها المزرية . ومن ثم فقد وافق في الحال (٩٢) .
الا أن الملك فؤاد قام بتعيينه سفيراً لمصر في بروكسل (٩٣) .

تدهو العلاقة بين القصر والانجليز (المندوب السامي يطرح فكرة التخلص من الملك) :

إذا كان تدخل دار المندوب السامي لطرد الإبراشي يعنى في الواقع اقالة حجر عثرة من طريق الوزارة النسيمية ، الا أنها في الواقع كانت قد ضاقت ذرعا بمناورات الملك من جهة أخرى . ومن ثم شرع السير مايلز لامبسون في انتهاج سياسة أكثر تشدداً نحو الملك عبر عنها بقوله : « ان مطالبنا الاستعمارية تتمثل في أنه يجب أن تكون لنا في مصر أوتوقراطية مسيطرة وحكومة مستعدة للتعاون معنا على الأقل بطريقة تسمح لنا بصون التحفظات الأربعة وتبهيء الظروف لعقد معاهدة تحالف . ان حقد الملك وتقلباته قد حجب اعتلال صحته ، ويتعين علينا اتخاذ خطوات سريعة لكي نضع نهاية للمناورات المستمرة التي تهددنا بانارة الخلافات بين مصر وبريطانيا (٩٤) . ويبادر المندوب السامي بتحديد الخطوات الواجبة في برقية لوزير خارجية يقول فيها :

(أ) نستدعى محمد محمود .

(ب) التخلص من الملك ، تشكيل وزارة ائتلافية - الأمر الذي نطلبه دائماً - واننى أعرف أن محمد محمود يثق في أن تلك الخطوة

Fo : 407/218 (I) : No : 48 : Lampson to Simon, April, 18, (٩١)
1935, Tel. No : 164, .

Ibid. (٩٢)
(٩٣) محسن محمد : التاريخ السرى لمصر : ١٦٠ .

Fo : 407/218 (I) : No : 57 : Lampson to Simon, April, (٩٤)
24, 1935, Tel. No : 173, .

المضادة صحيحة وسوف يدعى الوفد للاشتراك في الوزارة ، وإذا رفض.
فإن ذلك لن يزيده الا ضعفا ٠٠ ثم إن استمرار تأمر الملك ، سوف يؤدي
بصورة أخرى الى تقوية قبضتنا على مجلس الوصاية وهذا يجب أن نستعد
له فورا ودون ابطاء ويتعين علينا أن نتمسك بالدستور الى أقصى حد .
وقد تستدعي الضرورة لأن ندعم أنفسنا بوسائل استبدادية (٩٥)
وتكمن قيمة هذه الوثيقة أساسا في أنها تضمنت - ولأول مرة - تفكير
دار المنسوب السامي في اقضاء الملك والتخلص منه ، وإحلال مجلس
الوصاية أكثر طواعية واستجابة لرغبات الانجليز ، وبعبارة أخرى فإن
العلاق قد سمات بين الطرفين ووصلت الى مرحلة غاية من التدهور على
نحو رأى لاميسون في فؤاد حجر عشرة يتعين اقالته من طريقه .

ومن ناحية أخرى فقد كان رأى وزارة الخارجية البريطانية مؤيدا.
لموقف المنسوب السامي ، ورغم انها لم تشر صراحة الى قبول فكرة
التخلص من الملك ، الا أنها من ناحية أخرى تطلب من المنسوب السامي
أن يلمح لتوفيق نسيم بأن مسألة مجلس الوصاية سوف تبحث في لندن
ودون أدنى تأخير (٩٦) . بما يحمله ذلك في ثناياه من فكرة التخلص من
الملك ضمينا . بالإضافة الى ذلك فقد كان من المطلوب أيضا أن يتولد
لدى نسيم انطباعا بأن اتصالاته مع المنسوب السامي في هذا الشأن يجب
أن تحاط بالسرية (٩٧) ٤٠

وكان من الطبيعي أن يفصح نسيم للملك بفحوى اتصالاته «السرية»
مع دار المنسوب السامي ، وكانت النتائج المتوقعة تتمثل في ظهور بوادر
لتحسين العلاقة بينهما وكأثر لذلك يرسل الملك الى المنسوب السامي
ليستشير في اقضاء زيور باشا الذي لم يعد ملائما ليلعب الدور الخطير
في الاتصالات ، بين القصر ودار المنسوب السامي ، وإن على ماهر أكثر
ملاءمة لذلك (٩٨) .

ورغم أن دار المنسوب السامي لم تظهر رأيا قاطعا في ذلك الأمر ،

Fo : 407/218 (I) : No : 62 : Lampson to Simon, April, (٩٥)
26, 1935. Tel. No : 181.

Fo : 407-218 (1) : No : 65 Simon to Lampson, April, (٩٦)
30, 1935. Tel. No. 153.

Ibid. (٩٧)

Fo : 407/218 : (I) : No : 66 : Lampson to Simon, May, (٩٨)
2, 1935, Tel. No : 191.

الا أنها كانت تخشى أن تعارض الملك فيما ذهب اليه لأن ذلك « قد يحمله على الشعور بعدم رغبتنا في التعاون معه ، الأمر الذي قد يحفز على العمل ضدنا بل وقد يقدم الملك على اقضاء نسيم ذاته من الوزارة ويعين على ماهر بدلا منه » (٩٩) . ويبدو أن الاحتمال الأخير الخاص باقضاء نسيم قد أثار مخاوف الخارجية البريطانية التي أرسلت تعليماتها الى المندوب السامي بتشجيع اقتراح الملك باقضاء زيور وتعيين على ماهر بدلا منه ، وأن ينقل هذا الرأي الى الملك من خلال نسيم ذاته (١٠٠) .

شرع على ماهر اثر تعيينه رئيسا للديوان في محاولة كسب ثقة الجانب البريطاني من انه « سوف يبذل وسعه لكي يحافظ على العلاقات ودية بين القصر والمندوب السامي » (١٠١) . ولقد ظهرت آثار مساعي على ماهر بالفعل في هذا الصدد ، وتمثلت في اقتناع المندوب السامي « بأن الملك يبغى التعامل معه بصورة ودية » (١٠٢) .

ويلاحظ أن التقارب بين القصر ودار المندوب السامي قد بدأ يتزايد بشكل ملموس في نهاية عهد فؤاد كأثر لسياسة على ماهر ، فعندما تولى وزارته الأولى خلفا للوزارة النسيمية ، بدأت تجرى الاستعدادات نحو المفاوضات ، ولا ريب في أن نجاحه في تشكيل هيئة المفاوضات باتفاق الأطراف المعنية من رؤساء الأحزاب القومية ، قد ساعد بصورة أخرى على هذا التقارب بين الطرفين خاصة وأن الملك قد أضحي أكثر طواعية لدار المندوب السامي عن ذي قبل ولا شك في أن وفاته في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ قد تركت أثرا واضحا على السياسة البريطانية ، عبر عنه السير مايلز لامبسون - لورد كيلرن فيما بعد - في مذكراته بقوله : « لقد كان في الحقيقة حائلا - يشير الى الملك فؤاد - بيننا وبين الأحزاب المصرية ، ولقد وجدنا أنفسنا منذ رحيله . وجها لوجه مع القوى المتصارعة واننى أخشى بل أثق في أننا قادمون على مرحلة حافلة بالصعاب أمام التزاماتنا بمصر » (١٠٣) .

Fo : 407/218 : (I) : 67 : Lampson to Simon, May, (٩٩)
2, 1935, Tel. : No : 194.

Fo : 407/218 (I) : No, 68, Simon to Lampson, May, 4, (١٠٠)
1935, Tel. No. 165.

Fo : 407/218 (II) : No, 2, Lampson to Hoar, June, 29, 1935, (١٠١)
Tel. No. 84.

Ibid. (١٠٢)

The Killearn Diaries, May, 1936, p. 67. (١٠٣)

الموقف القصر من القضية الوطنية :

لا شك في انه بصودر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وما تلا ذلك من اعلان دستور ١٩٢٣ ، قد تدعمت المكانة السياسية للقصر كمؤسسة للحكم ليس في مواجهة القوى الوطنية فحسب ، بل وفي مواجهة الوجود الاحتلالي ذاته .

وكان من الطبيعي أن تؤتى تلك التغيرات السياسية والتشريعية آثارها على تلك المفاوضات التي جرت في عهد الوزارة الدستورية الأولى ، والتي عرفت باسم (مفاوضات سعد - ماكdonald) وتزداد أهمية تلك الجولة من المفاوضات في أنها قد جرت في اطار تلك التغيرات الحادثة فضلا عن انها كانت تنبئ عن أن القضية الوطنية قد دخلت طوراً حاسماً بالنظر الى طبيعة المفاوضات المصرية بوجه خاص والذي تصدر زعامة الحركة الوطنية وقبض على مقاليد الحكم في آن واحد مما شجعت همة بريطاني لتحقيق آمالها بمعاهدة تعقدها مع الوفد وزعامته ترضى عنها البلاد وتحقق مصالح بريطانيا في ذات الوقت .

أما القصر فقد وقر لديه الاعتقاد بأن المفاوضات المرتقبة سوف تكون عجماً لعود الوفد بزعامة سعد زغلول ، ومن جهة أخرى فإن ما سوف يتمخض عنها من نتائج ستترتب عليها آثار بعيدة المدى لمستقبل القصر السياسي . ومن ثم فقد سعى الملك فؤاد لتأليب الأزهر بطلابه بإعاز من حسن نيات على سعد زغلول ووزارته ، وراح يشجع الاضرابات التي جعلت من السودان قضية ملحة قبل أن يذهب زغلول الى لندن للتفاوض (١٠٤) . على كل حال فقد بدأت الاجتماعات بالفعل في ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤ بين الجانبين وكانت المحادثات التمهيدية بينهما قصد منها ازالة سوء التفاهم ومحاولة التقريب بين وجهات النظر المتعارضة للطرفين ، الا أن تحسناً ملحوظاً لم يطرأ على المباحثات ، التي ما لبثت أن قطعت في ٣ أكتوبر حيث عقد آخر اجتماع بين سعد زغلول وماكدونالد ، صدر على أثره بيان رسمي أعلن فيه اختتام المباحثات ودعوة سعد زغلول

الى مصر بسبب برودة الطقس وتوقعا لعودة انعقاد البرلمان المصري (١٠٥) .

ولدى عودة سعد زغلول الى مصر كان القصر يحيط بالمظاهرات ضده.
كما مر بنا - وكان على سعد بدوره أن يواجهها مما قاده الى صراع
مرير ضد العرش وزاد الفتق على الراتق ما كان من وقوع حادثه مصر
السردار لى ستاك كيما تحسم ولو بصورة مؤقتة - الصراع الناشب بينه
العرش والوفد الذى تخلى عن مقاعده فى الحكم (١٠٦) .

ولقد كشفت الوثائق البريطانية موقف القصر من هذه المفاوضات
وذلك فى مذكرة هامة للمستتر « مورى » بوزارة الخارجية البريطانية عن
الموقف السياسى فى مصر يقول فيها : « ان التقارير الخاصة بحادثة
مقتل السردار لى ستاك قد أكدت بشكل قاطع أن الملك فؤاد كان يعمل
دائما لعرقلة المعاهدة - وهذا ما أكده المراقبون - والحكمة لا تقتضى رفض
هذا القول عندما يتبين لنا أن الوفد لا يستهدف أكثر من اتفاقية مع مصر
وهذا ما تتطلبه مصلحة بريطانيا بطبيعة الحال فالملك فؤاد غير جدير
بالثقة ولا يمكن الاعتماد عليه وبالرغم من السنوات الثلاث عشرة التى
قضاها فى الحكم فانه يشكل عائقا بدلا من أن يقدم العون لنا . بمعنى
أن مشروعات الملك لم تكن تستهدف سوى تقييد النفوذ البريطانى فضلا
عن الخلاص منه (١٠٧) .

والأمر الذى لا جدال فيه أن فشل المفاوضات بهذا الشكل قد حمل
آثارا وخيمة على البلاد ، فى الوقت الذى برزت فيه زعامة القصر السياسية

(١٠٥) لمزيد من التفاصيل حول مفاوضات سعد مكدونالد واجع عبد الرحمن الرافعى
فى أعقاب الثورة المصرية ج ١ : ص ١٧٦ - ١٧٩ ، ابراهيم الجزيرى آثار الزعيم سعد زغلول
(عهد وزارة الشعب) : ص ٣٣٦ - ٣٤٤ ، طارق البشرى : المصدر السابق : ص ١٥٠
رما بعدها ، أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية : المجلد الأول عام ١٩٢٤ : ص
٣١٨ - ٣٢٦ ، سيد العظيم رمضان : المصدر السابق : ص ٤٥٠-٤٥٣ ، ويرى أن السودان
وأحداثه قد انخرقت بالفرض الذى قصد به من المفاوضات فى بداية عهد وزارة سعد باشا .
وبعد أن كان من المأمول أن تؤدى الى تسوية المسألة المصرية فاصبح الهدف منها قاصرا
على إعادة حسن التفاهم الى العلاقات المتدهورة تمهيدا لاجراء مفاوضات بين البلدين كما يرى .
باستقامة للطلاب الوطنية التى طرحت فى المفاوضات واعتبرها دليلا على نضج الوعي السياسى
القمى كائن للفتاح الدائم منذ عام ١٩١٨ الا انه تمى على سعد زغلول انه لم يعط ثقلا
كافيا لفصل تلك المباحثات وما سوف يترتب عليها بالنسبة للصور الأمة والأمة .

(١٠٦) انظر الفصل الثالث تطور العلاقة بين القصر والوزارة .

Fo : 407/212 : No : 7 : Memorandum on political situation (١٠٧)
in Egypt, by J. Murray, July, 5, 1930.

بعد أن توقفت علاقاته مع دار المندوب السامي ، التي أدارت ظهرها تماما للنقوى الوطنية وغلت يدها عن الالتقاء بها . وليس من قبيل المبالغة القول بأنه قد بات للقصر القذح المعلى عمليا في الحكم على امتداد العهد الزبوري لفترة مريو عن عشرين شهرا . والملاحظ أنه طوال ذلك العهد لم يتحرك للقصر ساكن ازاء ، القضية المصرية ، ولم يكن ذلك ينبىء عن أن القصر قد صرف همه الى تركيز مقاليد السلطة بين يديه وحسب ، بل ويؤكد موقف القصر من تلك القضية .

وعندها بدأت مباحثات ثروت - تشمبرلين فى يوليو ١٩٢٧ لم يكن موقف القصر قد طرأ عليه أدنى تغيير واتضح ذلك فى رفض الملك اصطحاب ثروت معه أثناء زيارته لانجلترا بدعوى أن زيارة الملك شخصية . وردا على ذلك رفض البرلمان الوفدى الموافقة على فتح اعتماد لنفقات الرحلة فى محاولة منه للضغط على الملك كما يغير موقفه ، وهذا ما حدث بالفعل حيث تمكن ثروت فى النهاية من اصطحاب الملك أملا فى أن تهيب زيارته لعاهل بريطانيا طروفا أفضل للمفاوضات المرتقبة . ورغم ذلك فقد راحت دوائر القصر وصحبه تهاجم ثروت وخاصة بعد أن بدأ فى التفاوض فعلا . ويقول مراسل جريدة الاتحاد فى لندن : « سوف تبقى التحفظات ما دامت انجلترا لا تجد أمامها حكومة مصرية تقدر أن تعطىها ضمانات متينة . لذلك يكاد يكون من المحقق ألا يحدث تغيير هام فى العلاقات المصرية - الانجليزية ما دام حزب الوفد مستوليا على مقاليد الحكومة » (١٠٨) . واضح أن الهدف من وراء ذلك توسيع فجوة الخلاف بين ثروت والانجليز واضعاف ثقتهم فى المفاوضات المصرية من ناحية ، ومن ناحية أخرى اذكاء نار الخلاف بين الأحزاب المؤتلفة .

ويبدو أن دار المندوب السامي قد وضعت يدها على خمائر سياسة القصر فترى « انه يجب تذكير الملك بأن عليه أن يتوقع تأييد حكومة صاحب الجلالة لثروت فى جهوده التى يبذلها نحو المعاهدة (١٠٩) . ولعل توجس دوائر لندن من موقف الملك انما كان مبعته ما بدر من صحف القصر - كما مر بنا - من هجوم على ثروت وحكومته ، وجاء ذلك ليتناقض

(١٠٨) احمد شفيق : حوايات مصر السياسية : العوليه الرابعة ١٩٢٧ : ص ٢٧٠ .

(١٠٩) Fo : 407/206 ; No : 58 Lloyd to chamberlain, Jan. 24, 1928. Tel. No : 169.

مع ما كان الملك يظهره في السابق من حسن النوايا نحو المفاوضات وتأييده ثروت ، باعتبار أنها تشكل لمصر فرصة قد لا تتاح لها فيما بعد (١١٠) .

على أية حال فقد بدأت المفاوضات في يولية ١٩٢٧ واستمرت حتى مارس ١٩٢٨ - دون انقراق في التفاصيل - قدم خلالها ثروت مشروعا انصب على المشكلات الأساسية وهي الاحتلال والسودان وحماية المصالح الأجنبية والعلاقات الخارجية على أن تنظم حلول تلك المشكلات في ظل الصداقة والاتفاق الردي (١١١) .

أما المشروع البريطاني فقد تركز على عقد محالفة بين البلدين على أن تكون المسائل الخارجية موضع المشاورة الجانبية وأن تقدم بريطانيا المساعدة لمصر ضد أي عدوان خارجي على أن تبقى القوات البريطانية بها دون تحديد لمكان أو وقت فضلا عن احتكار بريطانيا لتدريب الجيش المصري ، واستخدام الموظفين البريطانيين في الإدارة كلما دعت الحاجة لذلك ، على أن يعاد النظر في تلك المعاهدة بعد عشر سنوات (١١٢) . وبدا المشروع البريطاني - كما يصفه ثروت بأنه نظام وصاية ضاغطة ومراقبة لا تنى ولا تغفل لها عين (١١٣) .

اضطر ثروت الى عرض المشروع في ٨ فبراير ١٩٢٨ على النحاس باشا وسائر أعضاء وزارته ولم يقروه ، كذلك فإن الملك لم يرتج لهذا المشروع ، لأن تأييده له من شأنه تعقيد العلاقة مع الوفد ، أضف الى ذلك فإن بغض الملك لثروت كان عاملا آخر للتخلص منه (١١٤) .

وكانت مفاوضات محمد محمود - هندرسن في صيف ١٩٢٩ جولة أخرى للمفاوضات والغريب أن القصر قد منح تأييدا حقيقيا لهذه المفاوضات خلافا لما سارت عليه سياسته في السابق . الا أنه ينبغي الإشارة الى أن هناك بواعث على ذلك التغيير الحادث لا يمكن تبينها الا في ضوء الأوضاع السياسية القائمة آنذاك ، من ذلك أن القصر بعد أن أقال الوزارة النحاسية الأولى كاد أن يصبح بمعزل عن أي تأثير سياسي له ،

To : 407/205 : No : 104 : Lloyd to chamberlain, Nov. 17, (١١٠)
1927. Desp. No : 382.

(١١١) محمد شفيق غربال : المصدر السابق : ص ١٧٦ - ١٧٨ .

(١١٢) المصدر السابق : ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(١١٣) المصدر السابق : ص ١٨٤ .

(١١٤) سردار اقبال على شاه : فؤاد أول : ص ١٨٩ .

Marlowe, J., The Anglo, Egyptian Relations : p. 281.

وذلك نتيجة انفراد الأحرار - تقريرا - بالحكم الأوتوقراطي من دونه فضلا عن فتور العلاقة مع دار المنسوب السامي ، أضف الى ذلك فان الوزارة بما احتوت عليه من عناصر من الاتحاديين قد جعلت الملك لا يملك سوى تأييدها . ومن ثم يمكن القول بأن الظروف السياسية السائدة آنذاك قد ساقطت القصر راغما الى تأييد تلك المفاوضات الا ان فؤاد بما تأتى له من حسن سياسى ماهر ، كان مدركا بأن الفشل سوف يكون نهاية تلك المفاوضات كسابقاتها ، لأن أية تسوية لا تحظى بتأييد الأحزاب القومية وفي مقدمتها الوفد ، سوف يفقد من المجال انفاذها ، خاصة وأن الحياة النيابية معطلة . وصلق حسن فؤاد بالفعل فبنت نذر الفشل تحيط بالمفاوضات المرتقبة قبل أن تبدأ ، وتمثل ذلك فى اقانة اللورد لويد وتعيين السير بيرسي لوردين بدلا منه - كما مر بنا - الأمر الذى يعنى عدم رضا دوائر لندن بحال عن سياسة لويد وبخاصة ما كان من تعصيده لنظام محمد محمود . وكان فتح باب التفاوض يعنى بصورة أخرى أن الجانب البريطانى قد قرر حسم مسألة بقاء الوزارة ، وبدا أن هناك خطة حكيمة مقتضياتها انهاء تجربة حكم محمد محمود ، فى محاولة لاسترضاء الوفد الذى جعل مناقشة مشروع المعاهدة رهنا بعودة الحياة النيابية وازاء استجابة المنسوب السامى لمطلب الوفد هذا لم يكن أمام الوزارة القائمة الا أن تستقبل فى ١٢ أكتوبر ١٩٢٩ (١١٥) .

وفيما يتصل بمفاوضات النحاس - هندرسن فقد بدأت فى ٣١ مارس ١٩٣٠ ، واستمرت حتى أوائل مايو فى ظروف سياسية شبيهة بتلك التى جرت فيها مفاوضات سعد - ماكdonald فى عام ١٩٢٤ ، وينطبق ذلك التشابه على موقف قوى الصراع السياسى الأخرى ، فالقصر قد تزايدت مخاوفه من احتمالات نجاح المفاوضات مما قد يؤثر حتما بالسلب على مكانته السياسية فى الوقت الذى بدا فيه الانجليز أكثر شغفا للتفاوض ادراكا منهم بأن أية تسوية يمكن الوصول إليها مع الوفد سوف تحظى بتأييد البلاد . أضف الى ذلك فان المناخ الدولى السائد قد وفر للمفاوضات ظروفا أفضل من ذى قبل ، فقد تم توقيع « ميثاق كيلوج » للسلام فى

(١١٥) مزيد من التفصيلات عن مفاوضات محمد محمود - هندرسن : انظر محمد حسنى هيكل : المصدر السابق ص : ٣٠٩ - ٣٠٣ ، عبد الرحمن الرافعى : فى انقلاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ٨٢ وما بعدها ، أحمد شفيق : المصدر السابق : ص ٧٠٣ وما بعدها عقاب لطفى السيد المصدر السابق : ص ١٩١ - ١٩٤ محمد شفيق عربال : المصدر السابق : ص ٢٠٧ وما بعدها .

عام ١٩٢٨ ، وفي ظل أعمال عصبة الأمم التي كانت ترمي الى حل المشاكل
وابيجاد جو من الصفاء الدولي العام تحقيقا للسلام (١١٦) .

اعتزم النحاس وهو بسبيل التمهيد للمفاوضات أن يطلب من
البرلمان تفويضا للتباحث مع الجانب البريطاني بشأن تسوية العلاقات
بين البلدين (١١٧) .

وكان حريا بالملك أن يظهر للمندوب السامي تأييده للفكرة واغتباطه
« من الموقف الراهن وتصويت البرلمان في الليلة السابقة لصالح استئناف
المفاوضات ويؤكد تفاؤله فيما يختص بالخطوتين القادمتين وهما التوقيع
على المعاهدة وتصديق البرلمان المصري عليها » وأنه طلب من النحاس أن
يعالج الأمور بكياسة ودون تشدد » (١١٨) .

ولقد أظهرت دوائر لندن اهتمامها بعلاقاتها بباقي أطراف الصراع
أملا في تهيئة المناخ المناسب لانجاح المفاوضات ، فأرسلت تعليماتها الى
المندوب السامي تطلب منه تشجيع الملك فيما ذهب اليه ، وأن يحتفظ
بالعلاقة طيبة معه ومع الحكومة (١١٩) . والواقع أن موقف القصر كان
ينطوي على الخداع والتفجير للجانب البريطاني ، ويتأيد ذلك بما خرجت
جريدة الاتحاد - لسان حال القصر - على البلاد قبيل اجراء المفاوضات
من تعريض بتصريح ٢٨ فبراير وهجوم عليه بعد أن رأت أنه « وان عد
خطوة أولى في سبيل الاستقلال الا أنه ينتقص من أطرافه بالتحفظات
الأربعة التي احتجزتها انجلترا في يدها الى حين الاتفاق عليها » (١٢٠) .
على هذا النحو يظهر القصر وكأنما أفاق لتومه على مثالب تصريح ٢٨ فبراير
الذي كان يعد دائما أهم ركائز حكمه ، أما وقد يعمد الى الهجوم عليه الآن
فيكون المغزى الحقيقي لذلك هو احراج المفاوض المصري وبث المصاعب
أمامه وهو بصدد التفاوض .

على كل حال فلقد بدأت المفاوضات بالفعل بين الجانبين يوم ٣١ مارس
١٩٣٠ م واستمرت حتى ٨ مايو وفيها أعلن انتهاء المفاوضات بالاخفاق ،

(١١٦) ضياء الدين الرئيس : الدستور والاستقلال : ج ١ : ص ٣٦
(١١٧) Fo : 407/210 : No : 19 : Lorraine to Henderson, Jan, 16, 1930, Desp, No : 51.
(١١٨) Fo : 407/210 : No : 132 : Lorraine to Henderson, Feb, 8, 1930, Tel, No : 80.
(١١٩) Fo : 407/210 : No : 138 : Henderson to Lorraine, Feb, 13, 1930, Desp, No. 68.

(١٢٠) الاتحاد : ١٨ مارس ١٩٣٠ .

ورغم أن الفريقين قد بذلا جهدا عظيما للوصول الى اتفاق وتمكنا من الاتفاق على مشروع كامل للمعاهدة إلا أن المفاوضات قد تعطلت على صخرة السودان وعلى الرغم من جهود الوفد لوضع صيغة مقبولة للمادة الخاصة بالسودان فإن الوزارة البريطانية رفضت أن تتحرج عن موقفها بشأنه (١٢١) .

وكان من الطبيعي أن تستهدف الوزارة لهجوم القصر وصحافته اثر فشلها في التفاوض في محاولة لاطهارها بظهر العاجز عن حسم مسألة العلاقات مع بريطانيا (١٢٢) . بل وذهبت جريدة الاتحاد الى اتهام الوفد بأن اقدامه على المفاوضات كان يعني محاولته لجذب بريطانيا للتدخل في شئون مصر الداخلية (١٢٣) .

والأمر الذي لا جملال فيه أن استقالة الوزارة النحاسية الثانية ، قد كشفت بجلالة تعارض سياسة القصر واتجاهات المندوب السامي في ذلك الوقت ، من ذلك أن الملك فؤاد قد سار في صراعه مع الوفد لا يولى على شئ مستهدفا اقصاده عن الحكم بأى ثمن ، ملقيا عليه اللوم لاساءته لمصر « برفضه معاهدة تلقى اعجاب وقبول المصريين » (١٢٤) . وبينما كان الملك يدفع صراعه مع الوزارة الى الهاية كاتب دار المندوب السامي لا تزال يحتوها الأمل في استئناف المفاوضات وبقاء الوزارة النحاسية الثانية في الحكم ، وتشير الوثائق البريطانية الى أن المندوب السامي قد عرض على توفيق تسييم الذى جاءه موفدا من قبل الملك ، تكليف رئيس مجلس الشيوخ والنواب بالتوسط المباشر بين الملك والنحاس بقية انتهاء الخلاف بينهما (١٢٥) . ومن ثم فانتنا نختلف مع ما ذهب اليه بعض من السادة الباحثين من أن حياد دار المندوب السامي ازاء الصراع الناشب بين الوفد والقصر آنذاك - قد اضاء النور الأخضر للأخير لى يعصف

(١٢١) مزيد من التفاصيل من مفاوضات (النحاس - هندرسن) : انظر محمد شفيق غربال : المصدر السابق : ص ٢٢٤ ، أحمد شفيق الحوليات الحولية السابعة (١٩٣٠) : ص ٥٧٥ وما بعدها .

(١٢٢) الامداد : ٢٦ مايو ١٩٣٠ ، القطر : ٢٥ مايو ١٩٣٠ .

Fo : 407/212 : Enq. in No : 88, August 8, 1930. (١٢٣)

Fo : 407/212, No : 53 Loraine to Henderson, July, 31, 1930. Tel. No : 347. (١٢٤)

Fo : 407/210 : No : 57 : Loraine to Henderson, June, 17, 1930. Tel. No : 272. (١٢٥)

بالوزارة النحاسية (١٢٦) . ونرى بأن موقف الحياد الذي اتخذته دار
المندوب السامي لم يكن ليؤثر بصورة فعالة على نوايا الملك التي اعتزم
انفاذها نحو الوزارة النحاسية الثانية ، الأمر الذي كان يتعارض - بشكل
جوهرى - مع رغبات دار المندوب السامي ، والتي ظهرت مخاوفها من أن
يؤدى ذلك الصراع الى القضاء على أى أمل فى استكمال المفاوضات لعقد
معاهدة مع مفاوضى لندن قريبا (١٢٧) .

على أية حال فلقد كان على بريطانيا أن تتحمل تبعات سياسة القصر ،
فلا هى تمكنت من الوصول الى اتفاق مع الوفد ، ولا كان بمقدورها أن
تدفع عن نفسها أمام الرأى العام فى البلاد ، شبهة الالتقاء مع الملك لاقضاء
الوزارة النحاسية اثر فشل المفاوضات (١٢٨) . وكان ذلك كافيا لظهور
نوايا الملك الحقيقية فى مواجهة دار المندوب السامي ، خاصة فيما يتصل
بمسألة تسوية العلاقات المصرية - البريطانية ، ولقد أدى ذلك الى اقتناع
دار المندوب السامي بأن موقف الملك فؤاد المعلن نحو المعاهدة « متلون
وغير ثابت » وأن الملك ليست لديه الرغبة فى عقد المعاهدة ، طبقا لما
تطلبه مصلحته الخاصة واهتماماته (١٢٩) .

ولقد بدت الظروف السياسية مناسبة للقصر ، لكى ينفرد بالحكم
لمدة تربو على سنوات ثلاث على امتداد العهد صدقى ، وينبغى الإشارة
الى ان محادثات صدقى سيمون التي جرت ابان وزارة صدقى فى الثانية
فى سبتمبر ١٩٣٢ لم تكن - كما يقول الرافعى - لها أهمية ولا صدق
فى الحالة السياسية للبلاد ، وبدا من ظروفها وملابساتها أن غرض صدقى
باشا منها هو الاستيثاق من رضا الحكومة البريطانية عن النظام القائم
فى مصر (١٣٠) . أما بريطانيا فقد راحت تحجم بدورها عن التورط فى
أى اتفاق مع صدقى ، لما كان من اقتناعها بأنه يعتمد فى حكمه على الملك
بصورة أساسية فى الوقت الذى بدا فيه أن أى اتفاق يمكن الوصول
اليه سوف ينعقد اثره طالما كانت القوى الوطنية بمعزل عنه .

(١٢٦) راجع رأى الدكتور يوتان لبيب : المصدر السابق : ص ٢٥٤ .

(١٢٧) Fo : 407/210 : No : 43 : Lorraine to Herderson, June, 2, 1930, Tel. No : 248 (conf).

Fo : 407a212 : Memorandum by, C. campbell : enc in No : (١٢٨)
2, June, 21, 1930, Desp. No : 600.

Fo : 407/212 : No 95 : Lorraine to Henderson, August, 16, 1930, Desp. No: 807.

(١٣٠) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ج ٢ : ص ١٦٨ .

بيد أن التغيرات التي اعترت الموقف الدولي في عام ١٩٣٥ وما بدا من تجمع نذر الحرب في الأفق قد ترك آثاره على الموقف الداخلي في البلاد، ولعل ما كان من تفاقم المشكلة الحبشية بالذات كان يحمل لمصر تهديدا مباشرا من احتمالات وقوع منابع النيل تحت سيطرة إيطاليا مما دفع الجبهة الوطنية إلى طلب التفاوض مع إنجلترا على أساس ما انتهت إليه مفاوضات ١٩٣٠ (١٩٣١) . وحدث أن استجابت بريطانيا بالفعل لمطالب الجبهة الوطنية المكونة من الأحزاب المؤتلفة وذلك للشروع في التفاوض وبدا أنها سوف تدلي بدلوها في المفاوضات المرتقبة إلا أنه كان من الضروري التمهيد لها ، وجد الملك في ذلك فرصة سانحة للتخلص من نسيم ووزارته فيستدعيه ويطلب منه أن يقدم استقالته بدعوى أنه ليس هناك ثمة برلمان يؤيده (١٣٢) . وقدم نسيم استقالته بالفعل ، واتجهت نوايا الملك إلى تشكيل وزارة ائتلافية للتفاوض لأنه لم يكن على استعداد لأن يسلم مسألة التفاوض للوفد منفردا ، ولقد أوضح على ماهر ذلك للمندوب السامي بأنه « لا حكومة بدون الوفد أو حكومة وفدية خالصة تكون مناسبة لكي تأخذ بزمام المفاوضات (١٣٣) » . في الوقت الذي ظل فيه النحاس مصرا على أن تتم المفاوضات مع حكومة مصرية دستورية مشيرا بذلك إلى حكومة وفدية (١٣٤) .

وغدا واضحا أن النحاس قد أراد أن يستغل المندوب السامي في محاولة للضغط على الملك ، الذي راح بدوره يستخدم على ماهر في محاولات متواترة لائتاء النحاس باشا عن موقفه (١٣٥) يفهم من ذلك أن ثمة ضغط متبادل جرى بين النحاس والملك حاول كل منهما من خلاله أن ينفذ إلى اتجاهاته وأهدافه فيما يتصل بالمفاوضات . ومهما يكن من أمر فلقد تمخضت اتصالات على ماهر عن تأليف وزارة محابطة برئاسة في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ وفي الوقت نفسه تم تشكيل وفد المفاوضات برئاسة النحاس يضم رؤساء الأحزاب القومية وعددا من أعضاء حزب الوفد (١٣٦) . إلا أن

(١٣١) عبد الرحمن الرافعي : المصدر السابق : ص ٢٠٦ - ٢٠٨ .
 Fo : 407/219 (I) : No : 15 Lampson to Eden, Jan, 22, 1936. Tel. No : 62.
 Fo : 407/219 (I) No : 20 ; Lampson to Eden, Jan, 26, 1936 : (١٣٣)
 Tel. No : 81.
 Fo : 407/219 (I) : No : 14 : Lampson to Eden, Jan, 20, 1936 : Tel. No : 52.
 Ibid.

(١٣٥)

(١٣٦) محمد حسين عيكل : المصدر السابق : ص ٣٩٧ ، عفاف لطفي السيد

: المصدر السابق : ص ٢٦٦ .

المنية وافت فؤاد قبل أن يشهد آخر هزيمة له من الوفد الذى وقعت
حكومته المعاهدة منفردة مع بريطانيا فى أغسطس من نفس العام .

وخلاصة القول فان العلاقة بين القصر والانجليز على امتداد حكم
فؤاد لم تنتظم فى اطار ثابت بل أن الظروف السياسية واتجاهات الطرفين
قد حكمت مواقفهما توافقا أو تعارضا ، حقيقة أنه لا يمكن انكار أن تصريح
٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد ساعد القصر على التخلص من مظاهر التبعية
التي شابته علاقته بدار المندوب السامي بعد أن أضحي تدخلها مقيدا
بالأمور التي تمس التحفظات الأربعة الواردة فى التنصيح . ورغم ذلك
فان المندوب السامي قد اضطر للتدخل لحسم مناورات القصر سواء
فيما اتصل ببعض نصوص الدستور ، أو لاقضاء رجال الملك من القصر
مثل نشأت والإبراشى فضلا عن التدخل فى مسألة الوصاية على العرش
بدعوى أنها جميعا أمور تمس النفوذ البريطانى ، بل وتهده .

ولا ريب فى أن فؤاد قد استطاع أن يضع يده بمهارة على نقاط
الانقلاب فى السياسة البريطانية فى مصر ، ويستغل اتجاهاتها الجديدة
لصالحه ، ولقد ظهر أثر ذلك واضحا فيما قام به من عبث بالدستور
والانفراد بحكم البلاد . حقيقة أن العلاقة بين الطرفين قد وصلت الى درجة
كبيرة من التدهور فى بعض مراحلها حتى أن مسألة التخلص من الملك كانت
فى وقت ما واردة فى تقديرات دار المندوب السامي ، الا أن فؤاد على
الجانب الآخر كان على استعداد دائما لأن يسترضى بريطانيا ويستقطب
غضبها .

ومن ثم فيمكن القول بان اتجاهين رئيسيين قد تميزت بهما تلك
العلاقة بشكل عام أولهما ، أن بريطانيا لم تكن تعارض فؤاد فى توسيعه
لسلطاته وتفوقه فى الحكم طالما أن ذلك لا يتعارض مع سياستها فى البلاد
أو يمس وضعها المتميز فيها ، ثانيهما ، أن فؤاد قد أبدى حرصه دائما
على احتواء أزماته مع دار المندوب السامي وذلك ما أظهرته مواقفه فى العديد
من الأزمات معها .

ولا ريب أن ذلك يرجع الى اقتناع فؤاد بأن الوجود الإحتلالى هو
الضمان الوحيد لبقائه على العرش وذريته .

وفيما يتصل بموقف القصر من القضية الوطنية ، فينبغى أن نقرر
أن القصر لم يكن - فى تقدير الباحث - عاملا حاسما أو منفردا يسير
بالقضية الى الحل أو يدفعها الى طريق مسدود . فهناك قوة أخرى هي

الأحزاب القومية ، وعلى رأسها الوفد ، قد اتخذت من القضية الوطنية محورا رئيسيا لنضالها وهي في أغلبها قد رأت في تصريح ٢٨ فبراير بتحفظاته الأربعة أنه لم يمنح البلاد استقلالها كما انه لا يشكل بديلا مقبولا أو يطرح إطارا ثابتا ومستقرا للعلاقة بين البلدين ، وكان من الطبيعي أن تنأى بنفسها عن التصريح وتحفظاته كأسس للتفاوض مع بريطانيا حتى تجنب نفسها مقبة التناقض بين رفضها للتصريح ودخول المفاوضات على أساسه .

أما الجانب البريطاني فقد وضع حرصه على تسوية العلاقات مع مصر على نحو لا يحقق له وضعا متميزا في البلاد فحسب ، بل ويطلق يده في الأفراد بالسيطرة على السودان وإدارته ، ولا شك في أن اقتناع دوائر بريطانيا بأنه ليست هنالك جدوى للتصريح طالما أنكرته القوى الوطنية وعلى رأسها الوفد ، هذا بدوره قد جعل بريطانيا تسمى حينها للوصول إلى صياغة ثابتة ومقبولة من القوى الوطنية فيما يتصل بالعلاقة بين البلدين ، وبعبارة أخرى. فإن أية تسوية مهما تضمنت تنازلات من بريطانيا لن تؤدي ثمارها طالما أنكرها الوفد . ولعل ذلك ما يفسره تراجع بريطانيا عن سياستها الأصلية والتي كانت تقضي بعدم السماح للوفد بالحكم منفردا وتغاضي عنها بل راحت تيسر السبيل لكي يتولى الوفد السلطة أملا في عقد المعاهدة المنشودة .

ومن جهة أخرى فإن القصر قد حاول أن يوجد لنفسه تأثيرا مباشرا وفعالا في كل العمليات السياسية التي تناولت القضية المصرية بالتفاوض. بيد أن حجم التأثير الحقيقي له كل جولة من جولات التفاوض ، كان رهنا بطبيعة المفاوضات المصرية ، فضلا عن تلك الظروف السياسية التي أحاطت بالمفاوضات ذاتها . ولقد ظهر جليا أن الملك فؤاد « قد اتخذ من المفاوضات خطا معاديا وهذا ما أدركه الجانب البريطاني - على نحو ما أشارت إليه وثائقه - إلا أنه كان عداء خفيا ولم يكن لفؤاد أن يجهر به بعد ما تبين له أن بريطانيا قد صبح عزمها على التفاوض في محاولة لتسوية علاقاتها بمصر ، خاصة وأن الاحتلال الإنجليزي وعلى مدى نصف قرن قد حفظ العرش لآبائه من سلالة محمد علي من ثورات البلاد وصور التهديد الأخرى وأقام من نفسه حاميا له . بيد أن ذلك الموقف العدائي الذي اتخذته الملك من المفاوضات له دوافع متعددة نبعت من مصلحة العرش ذاته فمنها أن أية تسوية تلحق بالقضية المصرية من شأنها أن تنحى الانجليز - كعدو رئيسي - عن الساحة في مواجهة القوى الوطنية التي سوف تتفرغ للقصر ، ويفندو بمقدورها تصفية حساباتها معه بل وتلزمه حدوده بمقتضى الدستور

ومن ذلك أيضا ادراك القصر بأن أى اتفاق ناجح لن تتوفر له أداة تنفيذه طالما لم يوقعه الوفد وترضى عنه البلاد ، بهذا المعنى فإن الاتفاق المرتقب سيكون للوفد فيه الذراع الطولى ، على نحو يجعله خصما شديدا للمراس يستحيل على الملك التعامل معه ، بل ان الاتفاق بهذا المقاد سوف يقوى شوكة الوفد فى مواجهة القصر على نحو يتضامل معه حجم تأثيره السياسى ومن ذلك أخيرا فإن الجانب البريطانى - وهذا أساسى - لن يتيسر للملك استخدامه كمعامل مضاد للقوى الوطنية فى أى صراع قادم ، حيث أن حدود تدخله سوف تغدو مقيدة بأطار المعاهدة .

والواقع أن موقف القصر فى عداوته للقضية الوطنية ، كان عاملا لا يمكن التهوين من شأنه فى الاضرار بها ، ولا يعد من قبيل المبالغة القول بأن اختفاء الملك فؤاد من الساحة ، كان من العوامل التى مهدت السبل لعقد معاهدة ١٩٣٦ ، والتى كانت تصد النهاية الطبيعية لتصريح ٢٨ فبراير .

خاتمة

إن الصراع الذى خاضه القصر كمؤسسة للحكم فى عهد نؤاد ضد قوى التأثير السياسى الأخرى قد أكد على الطابع السياسى لهذه المؤسسة فضلا عن طابعها الاستبدادى ، وعلى الرغم من أن ثمة مصاعب كانت تعتور سبيل القصر وهو بصدد تدعيم سلطته الاستبدادية تمثلت فى الوجود الاحتلالى الذى كان يشكل عقبة رئيسية فى مواجهة حرية حركة القصر ومحاولاته للانفراد بالحكم ، خاصة وأن السياسة البريطانية وإن سمحت فى إطار الوجود الاحتلالى بقدرة من السلطة لفؤاد إلا أنها لم تكن تسمح له بحال بالانفراد بها بشكل مطلق . وعلى الرغم من ذلك فقد كان فؤاد يدرك فى تحليله النهائى للأمور أن الحكومة البريطانية سوف تعضده حتما مهما بلغت أخطاؤه فى التى وضعت على العرش وهى الضامن القوى له .

أما القوى الوطنية فلم يكن غائبا عن فؤاد أنها تمثل أداة الخطر الحقيقى الذى يتهدد عرشه ، خاصة بعد تزايد المد الوطنى وبلوغه مداه باندلاع ثورة ١٩١٩ . ولقد رأينا كيف تحالف فؤاد مع القوى الوطنية ممثلة فى « حركة الوفد المصرى » وهى بصدد المطالبة باستقلال البلاد وتحقيق نوع من التوازن فى مواجهته بيد أنه سرعان ما أنهى هذا التحالف لئلا يستهدف أعداء دوائر لندن ولما تثبتت دعائم عرشه بعد .

ولقد بدا واضحا لفؤاد أن الخضوع للنفوذ البريطانى أو الانضمام تحت لواء الحركة الوطنية ، من شأنه أن يحول بينه وبين اتجاهاته فى الحكم الأوتوقراطى . ومن ثم عولت سياسته بشدة على التأكيد على استقلال القصر كمؤسسة للحكم ، ساعده على ذلك تلك التطورات السياسية والتشريعية التى مرت بها البلاد والتى أثرت ليس على توازن قوى الصراع . فحسب ، بل وانسحب أثرها على طبيعة الصراع القائم ذاته .

ففى اطار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اعترفت بريطانيا بفؤاد ملكا على « مصر المستقلة » ولقد تمكن من خلال طائفة من التشريعات تنظيم وراثه العرش وتثبيتها فى ذريته بعد آل أحكم قبضته على الاسرة العلوية ، ومن ثم فقد اصاب العرش استقرار حقيقى ، وليس بخاف أن العرش بمثابة الدعامه الاساسية لبنية القصر كمؤسسة للحكم . ومن جهة أخرى فقد تخلت بريطانيا - بمقتضى التصريح - عن مواجهة القوى الوطنية ، وتركزت القصر لكى يضطلع بتلك الهمه بعد أن أضحي التدخل البريطانى قاصرا على القضايا التى تمس التحفظات الاربعه الواردة فى التصريح .

ومن أسف فإن اتقسام القوى الوطنية على نفسها بضد تصريح ٢٨ فبراير بين مؤيد ومعارض قد جعلها تفقد تأثيرها فى مواجهة تقاوم نفوذ القصر وزاد الفتق على الراتق أن امتنع هذا الانقسام الى عمليه صياغة مشروع الدستور مما جعله نهيا لمناورات القصر وتأميره . ففؤاد كانت تحركه ربيعه اساسية فى الحكم النيابى ، ولم يكن يؤمن بقيمة أى من الدستور أو الحكم النيابى بدعوى أن المصريين لا يناسبهم هذا النمط من الحكم . ولقد ظهرت نزعته الاوتوقراطية منذ توليه الحكم واقترنت به طوال سنى حكمه بل ما فتئ ، يصرح بذلك علانية للمؤرخ الالمانى - أميل لودفيج - بقوله « لكم وددت أن اكون ديكتاتورا »

ولقد تمكن القصر بالفعل من أن يستلب لنفسه سلطات واسعة فى الحكم بمقتضى الدستور فى مواجهة سائر اطراف السلطة الشرعية ممثلة فى البرلمان والوزارة فضلا عن السلطات التى يشرها عملا دون مسوغ دستورى ، بل ولا يعلم من قبيل المبالغة القول بأنه قد استخدم الدستور كأداة للحكم الاوتوقراطى فعندما استبقى لنفسه حقيق الاشراف على المؤسسات الدينية بما فيها الأزهر ، والذى استطاع فؤاد بمهارته السياسية أن يحوله الى نصرته وراح يستخدمه كأداة ضغط مؤثر وفعال فى مواجهة خصومه السياسيين فضلا عن توجيهه نحو الدعوة للخلافة والترويج لفكرتها وغنى عن البيان ما كانت تحمله تلك الفكرة من تدعيم لمكانة القصر ونفوذه السياسى ليس فى مصر فحسب بل وفى العالم الاسلامى .

وفى مجال التطبيق العملى لدستور ١٩٢٣ شهدت الساحة ضراما حادا بين القصر كمؤسسة للاستبداد والقوى الوطنية ممثلة

في الوفد ، خاصة وأن الأخير كان ممثلا للأمة - وهي مصدر السلطات واعتبر نفسه بمقتضى الدستور بما كلفه نظريا من سيادة الأمة . شريكا طبيعيا وشريعيا في السلطة مما اضطره الى صدامات جادة مع القصر الذي حسمها من خلال انقلابات دستورية ثلاثة استقام له حكم البلاد في أثرها في ظل حياد بريطاني ، وبهذا المفاد لم تكن تلك الانقلابات تعنى أن القصر قد ساءت به فكرة الحكم المديقراطي فحسب بل انها كانت أيضا تحقيقا لأهدافه في إبعاد القوى الوطنية عن مواقع السلطة وإخماد معارضتها لحكمه ولقد انطلقت شهوة فؤاد للحكم المطلق من عقاليها لا تلوى على شيء فراح يلغى دستور ١٩٢٣ ويستبدله بأخر أكثر أوتوقراطية عن سابقه بمقتضى دستور ١٩٣٠ صار للقصر القدر الممل في الحكم عمليا .

ولا ريب في أن القصر قد تمكن من تعضيد اتجاهاته في الحكم من خلال تلك الأحزاب التي اصطنعها لنفسه وراح يدفع بها الى معترك الصراع الحزبي واحدا تلو الآخر وهذه بدورها قد تمكنت من أن تحقق للقصر وجودا فعليا في الحكم في فترات توليها السلطة . ومن جهة أخرى فقد كانت أداته لافساد الحياة الحزبية في البلاد فكان ديدنها تزويد الانتخابات وتولي الحكم على أنقاض الدستور ساعدها على ذلك أنها وجدت في أحزاب الأقلية مابين مؤيد لها مثل الحزب الوطني أو مقاربين لها مثل الحزب الأحرار وامتد نشاط القصر أيضا ليجتذب اليه التجمعات غير البرلمانية الأخرى مثل « جماعية الإخوان المسلمين » و « مصر الفتاة » ، وهذه يحكم أيدلوجيتها اتفقت مع القصر في العداء لفكرة الديمقراطية حيث استطاع أن يطوعها لخدمة أغراضه السياسية ويستغل دعايتها في مواجهة خصومه السياسيين أيضا .

ورغم أن النفوذ البريطاني - كما أسلفنا القول - كان يمثل عقبة حقيقية أمام حركة القصر ، الذي تحدت خطواته السياسية بالفعل باتجاهات السياسة البريطانية في مصر ، إلا أن فؤاد بما تاتي له من حس سياسي ماهر قد استطاع أن يضع يده على نقاط الانقلاب والتغيير في السياسة البريطانية ويتأهب لمواجهة بل ويستغلها لصالحه . فذاكرته كانت تعي دائما ما حل بأبيه اسماعيل وابن أخيه عباس حلمي . حقيقة أن اتجاهاته الأوتوقراطية قد اضطرته في مواقف كثيرة الى الصدام مع السياسة البريطانية على نحو أثار معه سخط دار المنسوب السامي وغضبها إلا أنه في الوقت ذاته أظهر استعدادا دائما لاستقطاب ذلك النصب واحتواء خلافاته معها ، وبدا في ذلك على جانب كبير من المرونة إلا أنه

ينبغي الإشارة الى أن موقف القصر من القضية الوطنية كان جده مختلف عما سواة من قضايا تمس علاقته بالوجود الاحتلالى . فعلى الرغم أن فؤاد قد أعطى - ظاهريا - تأييده للمفاوضات المصرية - البريطانية الا أنه فى الواقع قد اتخذ موقفا يتسم بالعداء المطلق لأية محاولات لتسوية القضية الوطنية ولم يكن بطبيعة الحال ليظهر بموقفه هذا لما يحمله ذلك من تعارض حاد مع اتجاهات السياسة البريطانية ، والواقع أن موقف القصر هنا كان يصدر عن ادراكه بأن أية تسوية تلحق بالقضية من شأنها أن تؤدي الى الوفاق بين الانجليز من جهة والقوى الوطنية بزعامة الوفد من جهة أخرى والذي سوف يستهدف لعدائهما فى آن واحد .

وصفوة القول فإن سياسة فؤاد قد أكدت على المضمون السياسى لدور القصر كمؤسسة للحكم من جهة وأكدت على استقلاله كطرف أصيل فى الصراع من جهة أخرى ونقضت بذلك مفهوما خاطئا بأن الانجليز كانوا يحكمون البلاد من خلال القصر فى عهده . وعلى امتداد حكمه الذى بلغ نحو عقدين من هذا القرن قد تمكن من ارساء دعائم حكم القصر من خلال صراع حاد ضد القوى الوطنية أو دبلوماسية محنكة فى مواجهة الوجود البريطانى واضمحى للقصر عمل تأثير فعال فى السياسة المصرية على امتداد عهده واستطاع أن يحقق لنفسه من خلال تلك المؤسسة هدفا مزدوجا جناحاه الاستبداد والثروة . وبقينا فان فؤاد فى التحليل الأخير قد حاد عن جادة الصواب فى سياسته فلو أنه نحى اتجاهاته الأوتوقراطية جانبا والتقى مع القوى الوطنية فى مواجهة الوجود الاحتلالى ، لكان من المحتم ان يتغير وجه تاريخ مصر فى تلك الفترة .

المصادر العربية والأجنبية

ثبت المصادر

اولا : وثائق غير منشورة

١ - الأجنبية

مجموعة المراسلات والتقارير المتبادلة بين دار المندوب السامي
«وزارة الخارجية البريطانية التي تضمها مجلدات تحت عنوان :

Further Correspondence respecting the Affairs of Egypt, and the
Sudan.

والاتي بيان ارقام وتواريخ المجلدات التي تم استخدام وثائقها في
هذا البحث .

No.	Date
F.O. : 407/195	Oct.-Dec. 1922.
F.O. : 407/196	Jan.-June 1923.
F.O. : 407/197	July-Dec. 1923.
F.O. : 407/198	Jan.-June 1924.
F.O. : 407/201	July-Dec. 1925.
F.F. : 407/202	Jan.-June 1926.
F.O. : 407/203	July-Dec. 1926.
F.O. : 407/204	Jan.-June 1927.
F.O. : 407/205	July-Dec. 1927.
F.O. : 407/206	Jan.-June 1928.
F.O. : 407/210	Jan.-June 1930.
F.O. : 407/212	July-Dec. 1930.
F.O. : 407/217 (II)	July-Dec. 1933.
F.O. : 407/217 (III)	Jan.-June 1934.
F.O. : 407/217 (IV)	July-Dec. 1934.

No.	Date
F.O. : 407/218 (I)	Jan.-June 1935
F.O. : 407/218 (II)	July-Dec. 1935
F.O. : 407/219 (I)	Jan.-June 1936

ب - العربية

— وثائق قصر عابدين وتقع في ثلاث محافظ (جارى ترتيبها) خاصة بالأحزاب المصرية . وقد تم الاستمارة منها بالمحافظة رقم ٢ ، وجميعها مودعة بدار الوثائق القومية والتاريخية بالقلمة .

ثانيا : وثائق منشورة .

- الدستور المصرى وقانون الانتخاب ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ١٩٣٠ .
- الكتاب الأبيض الانجليزى ، نقله الى العربية ابراهيم عبد القادر المازنى ، القاهرة ١٩٢٢ .
- الملكة المصرية ، مجموعة القوانين والمراسيم، ١٩١٧ - ١٩٣٣ .
- الملكة المصرية ، مجموعة الأوامر الملكية ، ١٩١٧ - ١٩٣٣ .
- دستور الدولة المصرية (صادر بالمرسوم المكي رقم ٤٢ لعام ١٩٢٣) ، القاهرة ١٩٢٣ .
- لجنة الدستور ، مجموعة محاضر اللجنة العامة ، القاهرة ١٩٢٤ .
- لجنة الدستور ، مجموعة محاضر لجنة المبادئ العامة ، القاهرة ١٩٢٧ .
- مجموعة الوثائق السياسية ج ١ . المركز الببولى لمصر والسودان وقناة السويس ، جمعها وقدم لها وعلق عليها الدكتور راشد البراوى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٢ .
- مضابط جلسات مجلس النواب الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .
- مضابط جلسات مجلس الشيوخ الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٣٦ .

ثالثا : المذكرات الشخصية

أ - غير منشورة

- مذكرات سعد زغلول وتقع في ٥٣ كراسة تحتوى على ٣٠١٨ صفحة في الفترة منذ مطلع القرن العشرين وحتى نهاية عام ١٩٢٦ وتم الاستعانة بالكراسات أرقام ٤٢ ، ٤٧ ، ٥٢ وهي خاصة بموضوع البحث وجميعها مودعة بدار الوثائق القومية والتاريخية بالقلعة - القاهرة .
- مذكرات محمد علي علوية (ذكريات اجتماعية وسياسية) مودعة بدار الوثائق القومية التاريخية بالقلعة - القاهرة .
- مذكرات ابراهيم الهلباوى وتقع في محفظة بها ثلاث ملفات الأولى منها تصدير بقلم عبد الحميد الجندي وجميعها مودعة بدار الوثائق القومية التاريخية بالقلعة .

ب - المنشورة

- أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الأول (١٨٩٢ - ١٩٠٢) ، القاهرة ب . ت .
- مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني ، القسم الثاني (١٩٠٣ - ١٩١٤) ، القاهرة .
- مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثالث (١٩١٥ - ١٩٣٦) القاهرة ب . ت .
- اسماعيل صدقي : مذكراتي - القاهرة ، ١٩٥٠ .
- حسن يوسف : مذكرات ، القصر ودوره في السياسة المصرية (١٩٢٢ - ١٩٥٢) ، القاهرة ١٩٨٢ .
- عباس حلمي ، الحديوي ، مذكرات ، جريدة المصري ، إبريل - يولية ١٩٥١ .
- عبد الرحمن عزام ، صفحات من المذكرات السرية الجزء الأول ، جمع وترتيب جميل عارف - القاهرة ، ب . ت .
- محمد طوسون ، الأثير ، مذكرة بما صدر عنا منذ فجر الحركة الوطنية الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٣٠ .

- فخر الدين الطواهرى ، السياسة والأزهر . مذكرات شيخ
الاسلام الطواهرى ، القاهرة ١٩٤٥ .
- محمد حسين هيكل، الدكتور ، مذكرات في السياسة المصرية،
ج ١ ، القاهرة ١٩٥١ .

رابعاً - الدوريات العربية :

- الاتحاد ١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٣٠ .
- الأهرام ١٩٢٣ - ١٩٢٤ - ١٩٣٠ .
- البلاغ ١٩٢٤ - ١٩٢٥ .
- البلاغ الأسبوعي ١٩٢٧ .
- الجمهورية ١٩٧٥ .
- السياسة ١٩٢٣ - ١٩٢٧ .
- السياسة الأسبوعية ١٩٢٧ - ١٩٢٨ .
- الشعب ١٩٣١ .
- الطلیعة ١٩٦٥ .
- المقطم ١٩٣٠ .
- كوكب الشرق ١٩٢٨ .

خامساً - البحوث والمؤلفات

١ - العربية :

- أحمد بيلي، الدكتور : عدلى باشا، أو صفحة من تاريخ الزعامة.
بمصر الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٢٢ .
- أحمد شفيق باشا : حوليات مصر السياسية ، التمهيد.
(٣ أجزاء) القاهرة ١٩٢٧ .
- الحولية الأولى ١٩٢٤ ، القاهرة ١٩٢٨
- الحولية الثانية ١٩٢٥ ، القاهرة ١٩٢٨
- الحولية الثالثة ١٩٢٦ ، القاهرة ١٩٢٩
- الحولية الرابعة ١٩٢٧ ، القاهرة ١٩٢٨

- الحولية الخامسة ١٩٢٨ - القاهرة ١٩٣٠
- الحولية السادسة ١٩٢٩ - القاهرة ١٩٣١
- الحولية السابعة ١٩٣٠ ، القاهرة ١٩٣١
- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الدكتور :
تاريخ مصر السياسى منذ الاحتلال حتى المعاهدة ، القاهرة ،
١٩٦٧ .
- مصر والمسألة المصرية (١٨٧٦ - ١٨٨٢) القاهرة ١٩٦٥ .
- أحمد فؤاد على مصطفى ، الدكتور : العلاقات المصرية -
البريطانية وأثرها على تطور الحركة الوطنية فى مصر
(١٩١٤ - ١٩٥٢) بحث للدكتوراه ، كلية الآداب ، جامعة
القاهرة .
- اقبال على شلاه ، سردار : فؤاد الأول ، ترجمة محمد
عبد الحميد ، القاهرة ، ١٩٣٩ .
- أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .
- أنور الجندي : الصحافة السياسية فى مصر منذ نشأتها حتى
الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .
- رؤوف عباس حامد ، الدكتور : النور الوطنى للأزهر ، بحث
منشور بجريدة الأهرام ٢٧ مارس ١٩٨٣ .
- روتشتين ، تيودور :
تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده ، ترجمة على أحمد
شكري ، القاهرة ، ١٩٢٧ .
- فصول من المسألة المصرية ، تعريب عبد الحميد العبادى
ومحمد بدران ، القاهرة ، ١٩٥٦ .
- زكريا سليمان بيومى : الأخوان المسلمون والجماعات الإسلامية
فى الحياة السياسية المصرية (١٩٢٨ - ١٩٤٨) ، القاهرة ،
١٩٧٩ .
- سنية قراعه : نهر السياسة المصرية ، القاهرة ١٩٥٢ .
- صلاح عيسى : الثورة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

- ضياء الدين الرئيس ، الدكتور : الدستور والاستقلال (الثورة الوطنية ١٩٣٥) الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- طارق البشري ، سعد زغلول يقاوض الاستعمار (دراسة في المفاوضات المصرية - البريطانية ١٩٢٠ - ١٩٢٤) القاهرة ، ١٩٧٧ .
- عباس حافظ : مصطفى النحاس ، أو الزعامة والزعيم ، القاهرة ، ١٩٣٧ .
- عباس محمود العقاد : سعد زغلول ، سيرة وتحية ، بيروت ب . ت .
- عبد الحائق لاشين ، الدكتور : سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية ، بيروت ، ١٩٧٥ .
- عبد الرحمن الرفاعي :
تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم ، الجزء الأول ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ، ١٩٨١ .
- عصر محمد علي ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- عصر اسماعيل ، الجزء الثاني ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ثورة ١٩١٩ (جزآن) ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٤٦ .
- في أعقاب الثورة المصرية (جزآن) ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٤٧ .
- عبد العظيم رمضان ، الدكتور :
تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) ، القاهرة ، ١٩٦٨ .
- الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٨٣٦) ، القاهرة ، ب . ت .
- دراسات في تاريخ مصر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- عفيف لطفى السيد ، الدكتورة : تجربة مصر الليبرالية (١٩٢٢ - ١٩٣٦) ، القاهرة ، ١٩٨١ .

- على الدين هلال ، الدكتور : السياسة والحكم فى مصر قبل ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- على حامد شلبى : مصر الفتاة ودورها فى المجتمع ، بحث للماجستير غير منشور ، كلية الآداب — جامعة عين شمس ، ١٩٧٥ .
- على عبد الرازق ، الشيخ : الاسلام وأصول الحكم ، القاهرة ، ١٩٢٥ .
- فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- كريم ثابت : الملك فؤاد ، ملك النهضة ، القاهرة ، ١٩٤٤ .
- كولومب ، مارسيل : تطور مصر من ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- لامبلان ، روجيه : فى سبيل الاستقلال (مصر وانجلترا) ترجمة ميخائيل بشارة ، القاهرة ، ١٩٤٥ .
- ليل عبد اللطيف ، الدكتورة : الادارة فى مصر فى العصر العثمانى ، بحث الدكتوراة مطبوع — كلية البنات — جامعة الأزهر — ١٩٧٨ .
- محسن محمد :
- التاريخ السرى لمصر ، القاهرة ، ب . ت .
- عندما يموت الملك ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، القاهرة ، ١٩٢٧ .
- محمد أحمد أنيس : الدكتور : تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- محمد التابعى : مصر ما قبل الثورة (من أسرار السياسة والسياسيين) القاهرة ، ١٩٧٨ .
- محمد حسين هيكل (الدكتور) : تراجم مصرية وغربية ، القاهرة ، ب . ت .

- محمد حسيني هيكل وآخرون : السياسة المصرية والانقلاب الدستوري ، القاهرة ، ١٩٣١ .
- محمد زكي عبد القادر :
- محنة الدستور (١٩٢٣ - ١٩٥٢) ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- أقدام على الطريق ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية - البريطانية ، الجزء الأول ، القاهرة ، ١٩٥٢ .
- محمد شوكت التوني : أحزاب وزعماء ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- محمد فهمي لهيطة ، الدكتور : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادي مصر في تاريخ التوجيه الكامل الجزء الأول القاهرة ، ١٩٤٦ .
- محمد فؤاد شكرى وآخرون : بناء دولة مصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- محمد مصطفى صفوت (الدكتور) مصر المعاصرة وقياس الجمهورية العربية المتحدة (التطور السياسي ١٨٨٢ - ١٩٥٨) القاهرة ، ١٩٥٩ .
- مركز الوثائق والبحوث التاريخية بالأهرام : ١٠ عام على ثورة ١٩١٩ ، القاهرة ، ١٩٦٩ .
- يوسف خليل جاد الله : تطور الحركة القومية في مصر (١٨٨٢ - ١٩١٩) بحث للدكتوراه غير منشور كلية الآداب - جامعة القاهرة ، ١٩٥٧ .
- يونان لبيب رزق (الدكتور) :
- تاريخ الوزارات المصرية (١٨٧٨ - ١٩٥٣) ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- الأحزاب المصرية قبل عام ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

ب - الأجنبية

- Crabites, pierre : The winning of the sudan, London, 1934.
- Elgood, P.G. : The transist of Egypt. London 1928.
- Evans, Trefor (edited by) : lord killearn Diaries (1934-1940) London 1972.
- Flower, R. : The story of Modern Egypt (Napolcon to Nasser) London, 1976.
- Holt, P.M., (edited by) : Political And social Changes In modern Egypt, London, 1968.
- little, T. : Egypt, London, 1958.
- Lloyd, Lord : Egypt since cromer 2 Vols, London 1933, 1934.
- Marlowe, J. Cromer In Egypt, London, 1970.
The Anglo Egyptian Relations (1800-1953) London 1954 ;
- (R.I.I.A.), Royal Institute of International Affairs,
Information paper, No : 19 : Great Britain And Egypt (1914-1950), London 1952.
- Storrs, R. : Orientations, London.1937.
- Vatikiotis, P. J. : The Modern History of Egypt, London 1969.
- Wavell, V. : Allenby In iEgypt, London, 1944.
- Youssef, Amine : Independent Egypt, London, 1940.

الفهرس

٣	• • • • •	التهنئة
١٥	• • • • •	دور القصر فى توجيه السياسة المصرية
٣٥	• • •	الفصل الاول القصر وتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢
٦٣	• • • • •	الفصل الثانى القصر والدستور
١٠٧	• • •	الفصل الثالث تطور العلاقة بين القصر والوزارة
١٦١	• • • • •	الفصل الرابع القصر والحياة الحزبية
٢٠٧	• • • • •	الفصل الخامس القصر والانجليز
٢٤٧	• • • • •	خاتمة
٢٥١	• • • • •	المصادر العربية والأجنبية



General Organization of the Alexandria Library (GOAL)
Bibliothèque Alexandrine

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٥٠٢ / ١٩٨٥

ISBN ٣ - ٥٢٣ - ٠١ - ٩٧٧

يتناول هذا الكتاب الدور الذي لعبه القصر في السياسة المصرية في
الفترة من (١٩٢٢ - ١٩٣٦) وذلك من خلال علاقاته - كمؤسسة
سياسية - بقوى الصراع السياسي الأخرى في البلاد ، ونعني بها
الوجود البريطاني والأحزاب القومية على اختلاف نزعاتها ، فضلاً عن
موقفه إزاء القضايا المتحددة وفي مقدمتها قضية « الدستور
والاستقلال » . إلى جانب ذلك تناول الكتاب تلك التغيرات
السياسية والتشريعية التي تعرضت لها البلاد في تلك الفترة
وانعكاساتها على الدور الذي مارسه القصر ، دون إغفال الجهود التي
بذلها أفراد ، سلطاناً ثم ملكاً ، لتعزيد سلطة القصر ونفوذه في
الحكم . والواقع أن تلك الدراسة لا تعني بحال تعصباً للقصر في
محاولة لإبراز مناقبه أو تحزباً عليه لاظهار مثالبه ، بل إن الغرض منها
تقييم دور القصر السياسي بحوائبه الإيجابية منها والسلبية من منطلق
حيادي خالص .